الاقتصاد المصرى

من عهد التخطيط .. إلى عصر الامتيازات والخصخصة

عبد الخالق فاروق



الاقتصاد المصرى

من عهد التخطيط .. إلى عصر الامتيازات والخصخصة

عبد الخالق فاروق



الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

عنوان الكتاب: الاقتصاد المصرى ..
من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة
اسم المؤلف : عبد الخالق فاروق
الغلاف والإشراف الفنى : للفنان أنس الديب
الناشــر : مركــز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى– القاهرة
ت : ٣٨٠٢٠٣٣، ت / ف : ٣٥٩٣٠٦٢
e.mail : mahrosa@ hotmail.com
المدير العام : فريد زهران
صف وتوضيب داخلى : هشام صلاح
تنفيذ ومتابعة الطباعة : محمد مسلم محمد
الطباعة : العروبة للطباعة
رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١٥٦٩
الترقيم الدولى : 977-313-080-0

الاقتصاد المصرى

من عهد التخطيط .. إلى عصر الامتيازات والخصخصة

إهـــــــداء

إلى الطفل الفلسطيني الشهيد
فارس عودة ..
حمل حجراً .. ووقف منتصباً
أمام دبابة إسرائيلية.
فمات.

المؤلف

محتويات الكتاب

مقدمة لابد منها ..

فجـــاءة .. ودون مقدمات؛ عزفت الجوقة الصحفية والفكرية للنظام والحكم في مصـــر معـــزوفة بـــدت منسقة وفي وقت واحد؛ وفي عدة صحف؛ نشيد "**السادات مظلومـــاً**" وهكذا عاود السادات والحديث عنه وعن بطولاته ونبوءاته وتقدمه عمن حـولـــه فـــي الـــرؤية والتصـــور الظهـــور على مسرح الحياة السياسية والصحفية المصـــرية. بما يشير إلى ما هو أعمق وأخطر في أزمة النظام والحكم في البلاد. ذلـــك أن النظام الذي اعتلى عرش حكمة الفريق حسني مبارك في أعقاب الحادث المـــيلودرامي الشـــهير الذي أودى بحياة السادات في يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، كـــان قد أسس مشروعيته على ما يبدو؛ وكما ظهر من خطابه الإعلامي والسياسي على ثورة ٢٣ يوليو وليس على أساس مبادئ ما سمي ثورة مايو ١٩٧١، وتخلـــى نظام الرئيس مبارك عن مقولات وخطاب السادات؛ الذي كشفت أحداث ذلك اليوم وما أعقبه من مشهد جنازته؛ أنه قد فقد كل رصيد أعتمد عليه من جراء قـــرار دخـــول حـــرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والحديث حول الديموقراطية والتعددية والحـــريات العامـــة الـــذي لم يصمد كثيراً بعد يوم الخبز في ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧؛ فـــارتدت مصـــر فـــي أعقابه وتداعياته إلى عهد الدولة البوليسية وترزية القوانين بما تجاوز معه حتى أسوأ فترات الحقبة الناصرية في مجال إهدار الحقوق والحريات العامة.

واستمر تمحك نظام الرئيس مبارك في مشروعية عبد الناصر – على الصعيد اللفظـــي – بيـــنما جـــاءت سياســـاته الفعلـــية وإجراءاته العملية سواء على **صعيد السياســـات الداخلـــية الاقتصـــادية والاجتماعية أو على صعيد السياسات الدولية والخارجـــية ســـاداتية الجوهر والأساس** من ارتماء وخضوع في أحضان الغرب وتبعـــية كاملة للسياسات الأمريكية سواء في المنطقة العربية أو على صعيد العالم أجمع أو في مواقفه من القضية الفلسطينية.

وتزامن حادثين عبرا عن نكسة في هذه الازدواجية السياسية والإعلامية للنظام والحكم؛ أولهما هو موقفه السلبي بصورة مكشوفة وهزيلة من المذبحة التي تجريها إسرائيل على بعد أمتار من حدود مصر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل منذ الثامن والعشـــرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، وضعف الموقف المصري العام تجاه سياسات الهيمـــنة الإســـرائيلية والأمريكـــية تجاه المنطقة بصورة سافرة خاصة بعد أحداث الهجـــوم الانتحاري على الأراضي الأمريكية في الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١؛ ثم الحادث الثاني هو الاحتفال الإعلامي – المبالغ فيه والركيك في آن واحـــد – بمـــرور خمســـين عاما على ثورة ٢٣ يوليو أي في يوليو ٢٠٠٢ والتي

كشفت للجمهور عامة والأجيال الجديدة بخاصة عن البون الشاسع بين مواقف وسياسات عبد الناصر الوطنية والقومية ضد الاستعمار وإسرائيل من ناحية والمواقف الهزيلة والمتواطئة أحيانا لنظام الرئيس مبارك مع الولايات المتحدة والمتخاذلة تجاه إسرائيل للدرجة التى وصل إلى حد الخوف من قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف إمداد إسرائيل بالبترول المصرى كأبسط رد على جرائم إسرائيل وحكوماتها وسلوكها العنصرى المكشوف منذ تولى أريل شارون وجماعات المستوطنين الجدد للحكم والإدارة فى فبراير عام ٢٠٠١.

وإزاء هذا الوضع الجديد، انكسرت عمليا المشروعية اللفظية لنظام مبارك واستناده إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ لدى الأجيال الجديدة التى عبرت عن نفسها فى تلك المظاهرات المحدودة التى خرجت فى القاهرة وعدة عواصم عربية حاملة لصور جمال عبد الناصر ومنددة بعجز وهزال مواقف الأنظمة العربية دون استثناء.

وهنا فحسب؛ تحول موقف النظام والحكم؛ للبحث عن مشروعية أخرى مهجورة بعد أن كشفت المقارنة لدى الأجيال الجديدة والقديمة عدم مصداقية المشروعية الناصرية كرداء أو غطاء لنظام مبارك؛ فبدا تلميع صورة مهزوزة للرئيس السادات كبطل الحرب والسلام والتنمية والانفتاح.

وأخذ كبار كتاب الصحف الحكومية والرسمية، ترديد مقولات مغلوطة والبحث عن أرقام هنا أو هناك تعزز هذه الصورة لدى الأجيال الجديدة؛ لذا فقد وجدت أن **الأوان قد آن لإجراء مناقشة علمية اقتصادية جدية وموضوعية تتناول هذه المقارنة بين عهدين؛ هل كان اقتصاد مصر فى عهد عبد الناصر مدمراً ومديوناً وأنه قد أسترد عافيته فى عهد السادات خاصة بعد عام ١٩٧٤ وحتى مقتله أما اننا ازاء إهدار لأعظم فرصة تاريخية لم تتح من قبل فى التاريخ الاقتصادى المصرى، للتنمية الجادة والحقيقية، وفضل القائمون على الحكم والإدارة خلال الثلاثين عاما الماضية، الطريق السهل والاستهلاكى ومظاهر البذخ بديلا عن التخطيط وتوجيه الموارد الهائلة التى توافرت للمصريين خلال هذه الفترة ؟**

أننا نترك للأرقام والتحليل الاقتصادى المحايد الإجابة عن هذا السؤال الذى سيظل معلقا فى رقابنا جميعاً أمام التاريخ .. وأمام الأجيال الجديدة.

لذا فقد فضلنا أن نتناول دراستنا فى خمسة فصول؛ نعرض فى الأول حجم الأزمة التى وصل إليها الاقتصاد المصرى منذ أواخر عقد الستينات ثم ما طرأ على هذه الأزمة من اختلالات عميقة بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ١٩٨١.

ثم نتولى فى الفصل الثانى؛ عرض وتحليل السياسات الاقتصادية والمالية التى اتبعت منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٧ والتى نجحت فى تثبيت الوضع

الاقتصـــادى فـــى البداية والتوازن النسبى الذى حدث من جراء ذلك بين قطاعات النشـــاط الاقتصـــادى المختلفة وتأثيرها على قطاعات الخدمات الاجتماعية فى هذه المرحلة وبخاصة قطاعى التعليم والصحة.

وكـــذا عرضـــنا للتغير فى المضمون الاجتماعى للهيكل الاقتصادى المصرى؛ والتأثـــير الـــذى بـــدا متناميا للقطاع الرأسمالى الخاص فى مصر وما سيشكله ذلك مستقبلا من احتمالات للنمو أو احتمالات جديدة للخطر.

وتوقفنا فى الفصل الثالث عند المخاطر الجديدة التى يحملها نظام المزايا الجديد الـــذى ابتكرته العقلية الرأسمالية الدولية وتبنته قوى اجتماعية داخلية والقائمين على جهاز الدولة ذاته ألا وهو نظام الامتيازات أو ما عرف بـــ "الـــ BOOT".

وفـــى الفصـــل الرابع توقفنا عند النظام المصرفى والأخطار التى يتعرض لها خاصـــة بعد تزايد حالات النصب والتعثر المالى لأعداد كبيرة من كبار المقترضين ولجوء بعضهم إلى الهروب خارج البلاد والتوقف عن تسديد هذه الديون.

وفـــى الفصل الخامس عرضنا للأضرار المؤكدة للسياسة الجديدة التى انتهجها الـــنظام والحكـــم منذ عام ١٩٩١ التى ترمى إلى بيع الدولة لشركات القطاع العام والأصـــول الإنتاجـــية بمـــا يهدد اقتصاد الدولة لمصوغات بقاءها واستمرارها فى مواجهة التحديات الإقليمية التى مازالت تلوح فى الأفق بفعل السياسات الإسرائيلية والأمريكـــية فـــى المنطقة والتى بلغت حد الغزو الأنجلو أمريكى للعراق واحتلال عاصـــمته بغـــداد فى التاسع من شهر إبريل عام ٢٠٠٣ والتهديدات الصادرة عن الإدارة الجمهوريـــة الصـــهيونية المـــنحى فى الولايات المتحدة تحت رئاسة بوش الصغير، لبقية الإقليم العربى.

ويهمـــنا أن نشـــير إلى أن هذا الكتاب هو جزء من مشروع بحث واسع سوف يســـتغرق عدة سنوات وسينشر على القراء والمتخصصين فى أجزاء متتابعة نكتفى هـــذا العـــام بالجزء الأول والثانى؛ على أمل أن تمنحنا الظروف فرصة استكماله ســـريعا حـــتى تكتمل أمام الأجيال الجديدة زوايا لرؤية مختلفة عما تقدمه المصادر الحكومـــية التى انغمست طوال ثلاثة عقود فى تنفيذ سياسات أثبتت الأيام والأحداث فشـــلها علـــى كافـــة المستويات المحلية (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا) والإقليمية والدولية.

عبد الخالق فاروق

حدائق المعادى / ديسمبر ٢٠٠٢

الفصل الأول

ملامح الاقتصاد المصرى بين عبد الناصر والسادات

مـــر الاقتصاد والمجتمع المصرى خلال الربع قرن الماضى بتحولات جذرية، انتقل فيها من النقيض إلى النقيض؛ فمن الاقتصاد الحر القائم على المبادرة الفردية - المحدودة التأثير - قبل عام ١٩٥٢؛ إلى الاقتصاد المخطط الذى تلعب فيه الدولة دوراً رئيسيا فى توجيه الاستثمارات وتخصيص الموارد؛ وترجيح أنماط الاستهلاك السائدة فى المجتمع.

وبـــالعدوان الإســـرائيلى الجديد فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧؛ نمت ببطئ قـــوى اجتماعـــية وسياسية فى البلاد؛ كان الظن أنها قد ولت؛ حتى تمكنت بعد أن هـــدأت نيران المعارك فى أكتوبر ١٩٧٣ من إعادة النظر مرة أخرى فى توجهات الدولـــة المصـــرية فأعلنت فى أبريل ١٩٧٤ عن انتهاج سياسة جديدة أطلق عليها "**سياســـة الانفتاح الاقتصادى**" التى لم يقتصر آثارها ونتائجها على هيكل الاقتصاد المصرى والأوزان النسبية لقطاعاته وحده؛ بل أمتد ليشكل من جديد واقع الخريطة السياسية والاجتماعية - بل وحتى الثقافية - فى المجتمع المصرى. كما شارك فى صـــياغة تحالفـــات إقليمـــية ودولـــية جديدة للدولة المصرية فى ظل بيئة اتسمت بالصراع الإقليمى والدولى العنيف.

والحقيقة أن المحلل المدقق فى التحولات والتغيرات التى طرأت على الاقتصاد المصـــرى بعـــد عـــام ١٩٧٤ وحتى الآن؛ يمكنه أن يميز بين ثلاث مراحل زمنية لـــلأداء؛ يحكمهـــا جمـــيعا إطارا فكريا وفلسفيا وسياسيا واحدا؛ يقوم على الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى؛ وما يترتب على ذلك من ضرورة إجراء تغييرات داخلية وترتيبات إقليمية تعلى من شأن المشروع الخاص وتضعه فى بؤرة الاهتمام الرئيسى مع تفعيل آليات السوق وميزان العرض والطلب كأساس ومقياس لتوجيه الموارد وتخصيص الاستثمارات.

ففى المرحلة الأولى :

الـــتى بـــدأت بإعلان الدولة لانتهاج استراتيجية الانفتاح الاقتصادى فى أبريل ١٩٧٤ وحـــتى أواخـــر عـــام ١٩٨١؛ أطلق العنان دون ضابط أو رابط أو بتعبير كاتبـــنا الـــراحل أحمـــد بهاء الدين "انفتاح سداح مداح" وهو ما أدى فى النهاية إلى اخـــتلالات هيكلـــية عميقة فى بنية الاقتصاد المصرى وما ترتب عليها من ضعف الأداء الاقتصادى والمالى مع تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية فى البلاد ووصول البلاد إلى حافة الإفلاس والانهيار الاقتصادى.

وفى المرحلة الثانية :

الـــتى أعقبت عقد المؤتمر الاقتصادى القومى الذى رأسه الرئيس حسنى مبارك فـــى فـــبراير ١٩٨٢؛ وضـــم رموز معظم التيارات الفكرية والمدارس الاقتصادية

المصرية؛ وصياغة الخطة الخمسية الثانية فى تاريخ مصر الحديث – والأولى فى العهـد الجديـد (٨٢/٨٣ – ٨٦/١٩٨٧) –والتى لم تكن سوى محاولة منظمة من جانب الدولة لوقف حالة الانهيار التى بلغها الاقتصاد المصرى أى بمعنى آخر أنها كانت "خطة تثبيت" للوضع بالتعبير العسكرى دون أن تطمح فيما هو أكثر من ذلك أى إخراج الاقتصاد المصرى من أزماته وعثراته.

وفى المرحلة الثالثة :

بـدأت هـذه المرحلة بالخطة الخمسية الثانية (٨٧/١٩٨٨ – ٩١/١٩٩٢) التى شـهدت محاولات جادة لإجراء إصلاحات مالية ونقدية لتحقيق توازن نقدى ومالى؛ تمهيداً للخروج من الأزمة وبداية مرحلة انطلاق اقتصادى حقيقى.

ثـم استكملت بالخطة الخمسية الثالثة (٩٢/١٩٩٣ – ٩٦/١٩٩٧) وقد اتسمت هذه الفترة بزيادة الأعباء على عاتق الفئات والطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل.

بيد أن النجاح الذى بدا واضحاً خلالها فى لجم العجز فى الموازنة العامة للدولة وعقـد اتفـاق مع أعضاء نادى باريس فى مايو ١٩٩١ لإسقاط نصف ديون مصر المدنية (وكل ديونها العسكرية لدى الولايات المتحدة) وبداية تطبيق صارم لبرنامج إصـلاح مالى نقدى باتفاق مع صندوق النقد الدولى وما صاحبها من إجراءات بيع الأصول العامة والشركات المملوكة للدولة للقطاع الخاص والأجنبى (الخصخصة). لم يؤتي ثماره

وبـرغم الـنجاح الجزئى الذى تحقق؛ والتغيير الذى طرأ على بنيان الاقتصاد المصـرى؛ فـان تناقضـا مسكونا بالخطر مازال قائما ويزداد حدة بمرور الزمن ويتمـثل فى زيادة الفجوة بين الفئات التى تحظى بثمار النمو؛ حيث يلاحظ التركز المـتعاظم للدخل والثروة لدى فئات تتربع على قمة الهرم الاجتماعى والاقتصادى والسياسـى فى البلاد مقابل تواضع مستوى تحسن معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر عددا والأقل دخلاً.

ولعل محاولات إيجاد وفاق عام فى المجتمع من خلال طرح ما يسمى "الطريق الثالث" أو الإلحاح فى الدعوى على "الدور الاجتماعى لرجال الأعمال" يشى برغبة متنامية لدى القيادات السياسية والتنفيذية والفكرية فى البلاد لحل هذا التناقض المعبأ بأخطار سياسية واجتماعية غير مرغوبة ولا مطلوبة مستقبلا.

وهـذا الفصـل؛ محاولـة لعرض الاختلالات الهيكلية التى اتسم بها الاقتصاد المصـرى خـلال الفترة الأولى من الانفتاح والجهود التى بذلت لتعديل بعض هذه الاخـتلالات ثـم محاولة استشراف ملامح المستقبل وتأثير السياسات المتبعة على تـزايد معـدلات البطالة بين الأجيال الجديدة بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر كلها.

بـــيد أن الدراسات المستقبلية؛ بكل ما يكتنفها عادة من عنصر عدم اليقين بفعل تعـــدد وتنوع العوامل المؤثرة فى مسار المتغيرات والمعطيات الكمية سواء بسبب ظـــروف دولية أو إقليمية أو حتى لتفاعلات داخلية؛ ونظرا للطابع الخاص لبعض مرتكـــزات السياســـة الاقتصادية المصرية وحساسيتها للظروف الخارجية وأحيانا النفسية – بما يخرجها عن قدرات وقرارات ورغبات صانع السياسة المصرية مثل أســـعار الـــنفط وأحـــوال الســـوق الدولية أو تدفقات السياحة والسياح أو تحويلات العاملين المصريين بالخارج أو حتى المنافسة التى يتعرض لها الممر الملاحى الهام (كقناة السويس). كل هذا يستدعى درجة من الحذر واستخدام أسلوب السيناريوهات البديلة ويزيد الأمر صعوبة؛ المشكلات الفنية والصعوبات الخاصة بالفن الإحصائى الـــذى تســـتخدمه الأجهزة المسئولة فى البلاد عن إعداد البيانات الاقتصادية المالية منها أو النقدية؛ بما يجعل من الصعب الحصول على سلاسل زمنية متجانسة وذات مكونـــات إحصـــائية واحدة بسبب تغير الفن الإحصائى أو أسلوب إعداد الموازنة العامـــة أو قـــياس قيم الناتج المحلى الإجمالى أو القطاعى وبأسعار سنوات متغيرة حيـــث جرى اتباع أسلوب حساب هذا الناتج وإعادة تقييمه من فترة إلى أخرى. كما تتبايـــن البـــيانات المعروضة عن الظاهرة الواحدة (كالتجارة الخارجية) من جهاز إحصائى إلى آخر[١].

فإذا كان من المأمول صياغة رؤية استراتيجية جديدة فى العقدين القادمين يكون لهـــا نصيب من الواقعية فينبغى لها أن تستشرف فى ضوء دراسة واقعية ومتوازنة لمكامن الضعف ونقاط القوة فى أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة وتوقعاتهـــا فى المستقبل المنظور ومدى تأثير هذه المتغيرات الجديدة والمتوقعة فى ضـــوء سيناريوهات واقعية وممكنة مع أهدافنا المرغوبة أو المطلوبة وفى ضوئها يـــتم رسم السياسات التنفيذية التى تتأسس على قدر عال من المعلومات والخبرة فى تحليلها.

المبحث الأول

تخطيط التنمية وثغرات الأداء (١٩٥٧ - ١٩٦٧)

كثر الحديث من جانب عدد كبير من المسئولين؛ خلال عقدى السبعينات والثمانينات؛ عن طبيعة الأزمة الاقتصادية المصرية؛ واتخذ هذا الحديث فى الحقيقة طابعا مغلوطا افتقر إلى أسس علمية متعارف عليها لتقييم أداء الاقتصاد المصرى فى فترة التخطيط المركزى والتدخل الواسع من الدولة فى النشاط الاقتصادى فى عقدى الخمسينات والستينات فغلب الطابع الدعائى والسياسى بل وحتى الأيدلوجى فى تناول هذه المرحلة الهامة من التاريخ المصرى الحديث؛ لذا فقد يكون من المناسب التوقف بالتحليل والتقييم لأداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٥٧ – ١٩٦٧) للتعرف على ما وصل إليه هذا الأداء وطبيعة الأزمات والثغرات التى خلفتها هذه المرحلة.

والحقيقة أننا نركز فى التحليل على العشر سنوات (٥٧ – ١٩٦٧) لسببين :

الأول : أن ما قبلها كان تمهيدا وأعدادا فكريا وسياسيا لها.

الثانى : أن ما بعدها كان أعدادا لحالة حرب ينبغى أن تجرى لتحرير الأرض التى احتلت عام ١٩٦٧ أى أن كل جهود التنمية والتخطيط قد توقفت فعليا بعد عام ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

فمنذ خطة التصنيع الثلاثية (٥٧ – ١٩٦٠) وما تلاها من إعداد الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤) تحققت بشهادة كثير من الخبراء المحايدين نجاحات ملموسة فى الأداء الاقتصادى المصرى [٢].

فقبل عام ١٩٥٢ لم تكن معدلات النمو الاقتصادى السنوية تزيد عن ٠,٢% طوال الأربعين عاما السابقة على ذلك التاريخ؛ ارتفعت بعد ذلك بمعدل متوسط يزيد عن ٢,٢% إلى ٣,٢% حتى عام ١٩٦٥ [٣] وقد كان لطموح الخطة الخمسية لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات أن خصصت مبالغ كبيرة للاستثمارات بلغت خلال الخمس سنوات ١٦٠٠ مليون جنيه لتنفيذ ١٤٠٠ مشروع موزعة بين قطاعات الزراعة والرى والصرف (بقيمة ٣٩٢ مليون جنيه وبنسبة ٢٥% تقريبا) والصناعة والكهرباء (بقيمة ٥٧٨ مليون جنيه وبنسبة ٣٦%) والخدمات (بقيمة ١١١ مليون جنيه وبنسبة ٧% تقريبا) [٤].

بيد أن عدم كفاية الموارد لتلبية الطموح الاستثمارى للخطة قد أدى للاعتماد على مصادر أجنبية لتمويل نحو ٢٥% من إجمالى الاستثمارات خلال سنوات الخطة زادت فى بعض السنوات (١٩٦٤/٦٣) إلى ٤٠% من البرنامج الاستثمارى لذلك العام [٥]. فبدأت أولى لبنات المديونية الخارجية. بيد أن الدراسات الاقتصادية

والتنموية لا تعتبر هذا النوع من المديونية شرا أو ضررا طالما أنها تساهم فى بناء أصول إنتاجية جديدة ولا تستخدم لتمويل سلع استهلاكية غير ضرورية أو كمالية.

وقـد حكم توجهات الاستثمارات الدولية سواء للشركات المتعددة الجنسيات أو الحكومـات الغربـية اعتـبارات ظلت تدفع بها بعيدا عن خطط التصنيع الطموحة لدولة مثل مصر كما تشير بذلك المصادر الدولية الموثوقة [٦]. لذا فقد ظل الاعتماد خـلال هـذه المـرحلة على اتفاقيات تجرى مع دول الكتلة الشرقية من ناحية أو مصـادر التمويل المحلية من ناحية أخرى وهو ما جنب القرار السياسى المصرى مصيدة الديون الخارجية.

وقـد كان من أبرز ملامح هذه المرحلة والتدخل الحكومى النشط والواسع فى الأنشطة الاقتصادية أن زاد الإنفاق الحكومى والعام حيث ارتفعت نسبته من ٢٥,٨ % مـن الدخـل القومى عام ١٩٥٣/٥٢ إلى ما يقارب ٦٣% عام ١٩٦٥/٦٤ ثم استمر فى التزايد حتى بلغ عام ١٩٧١/٧٠ نحو ٧١%.

جدول رقم (١)

تطور الإنفاق العام فى مصر ٥٢-١٩٦٦

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

البيان / السنوات	جملة الإنفاق العام (١)	الدخل القومى (٢)	نسبة (١) : (٢)
١٩٥٣/٥٢	٢٠٧,٩	٨٠٦	%٢٥,٨
١٩٦١/٦٠	٧٠٠,١	١٣٦٣,٥	%٥١,٣
١٩٦٢/٦١	٧٧٣,٩	١٤١١,١	%٥٤,٨
١٩٦٣/٦٢	١٠١٢,٦	١٥٦٢,٨	%٦٤,٨
١٩٦٤/٦٣	١٠٧٩,٤	١٧٣٩,٦	%٦٢
١٩٦٥/٦٤	١١٨٤,٤	١٨٨٤,٠	%٦٢,٩
١٩٦٦/٦٥	١٢٠٦,٠	٢١٢٤	%٥٦,٨
١٩٦٧/٦٦	١٣١٦	٢١٩٤	%٥٩,٩
١٩٦٨/٦٧	١٢١٧	٢١٨٨	%٥٥,٦
١٩٦٩/٦٨	١٢٥٤	٢٣٣٩	%٥٣,٦
١٩٧٠/٦٩	١٧٨٩	٢٥٥٣	%٧٠
١٩٧١/٧٠	١٩٠٣	٢٦٩٢	%٧٠,٧

المصـدر : الكتاب الإحصائى لجهاز التعبئة العامة والإحصاء (٥٢-١٩٦٥) صادر فى مارس ١٩٦٦ ص ٢٢٠، ص ٢٢١. وكذلك الكتاب الاحصـائى السنوى العام ١٩٧٠، صادر فى يوليو ١٩٧١، ص ٣٧ والكتاب الاحصائى لعام ١٩٧٢، يوليو ١٩٧٣، ص ٢٣٤ ، ص ٢٣٧.

ومـــع ذلــك فقــد حافظت هذه الفترة على استقرار نقدى ولم تظهر الضغوط التضـــخمية الواضــحة الا فى أعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وفى أواخر عام ١٩٦٦ (٧).

بــيد أنـــه مع تزايد الإنفاق العام؛ زاد بالمقابل الاستهلاك الحكومى والعام من ٢٢٨ ملــيون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٤٣٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ وهو ما اعتــبره أحــد الخبراء الاقتصاديين بأنه أحد المطبات التى حدثت أثناء تنفيذ الخطة الخمســية؛ حيــث كـــان من المخطط فيها خفض الاستهلاك العام من ١٦,٦% من الناتج المحلى الإجمالى فى بداية الخطة إلى ١٤,٦% فى نهايتها فإذا بالأمر يتحول إلـــى زيـــادة للاستهلاك الحكومى حتى بلغ ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى ذلك العام (٨).

ومـــع زيادة الإنفاق العام والاستهلاك الحكومى؛ ازداد الاعتماد على المصادر المصرفية فى تمويل العجز المتنامى والمتراكم فى الموازنة العامة للدولة الذى بلغ فى نهاية عام ١٩٦٥ نحو ٦٠٩ مليون جنيه وبالتالى ارتفع معدل التضخم من ٤% ســنويا خـــلال الفـــترة (٥٤ - ١٩٦٠) إلى ٨,٨% خلال سنوات الخطة (٦٠ - ١٩٦٥) (٩).

وكـــان مـــن الطبيعى أن يصاحب ذلك زيادة فى كمية وسائل الدفع * والسيولة المحلية ** التى زادت من ٥٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٥ إلى ٦٧٠ مليون جنيه فـــى منتصــف ١٩٦٧ حـــتى بلغ عام ١٩٧٠ نحو ٧٩٠ مليون جنيه لوسائل الدفع ونحو ١٣٤٥ لإجمالى السيولة المحلية فى نفس العام (١٠).

وبهـــذا تشــكلت أحد الثغرات الهامة فى بناءنا الاقتصادى خلال هذه المرحلة وتأسســت علــيها كـــل مظاهر التضخم الكامن الذى عانى منه المواطن المصرى والمتمــثل فـــى ظاهرة توزيع السلع التموينية بالبطاقات والطوابير المنتشرة لشراء الســـلع الغذائية وسياسة تقييد الاستهلاك لسلع معينة فى بعض الأيام مثل اللحوم ... الخ.

ومـــن ناحــية ثانــية؛ فإن العجز عن تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات كان يؤدى بدوره إلى زيادة الواردات من الخارج بما شكل ثغرة إضافية فى الهيكل الاقتصادى المصرى تمثل فى العجز المتزايد فى الميزان التجارى وهو مـــا يصب مرة أخرى فى التأثير على معدلات التضخم وارتفاع الأسعار من جهة والتأثير على المديونية الخارجية لمصر من جهة ثانية.

---

* وســـائل الدفـــع الجاريـــة هـــى مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى + الودائع الجارية بالعملة المحلية وهى تمثل الطلب الكلى فى المجتمع.

** أمـــا الســـيولة المحلـــية فهـــى مجموع وسائل الدفع الجارية + اشباة النقود وهى الودائع الجارية وغير الجاريـــة بالعملات الأجنبية + ودائع توفير البريد وهذه هى الأصول السائلة فى المجتمع وتعكس الكمية النقدية التى تؤثر فى الطلب الكلى.

وبرغم قدرة الإدارة المصرية فى ذلك الحين على تقييد وضغط الواردات طبقا للظـــروف مـــثلما حدث بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ حيث خفضت الواردات من ٤٠٦ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى اقل من ٢٦١ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ إلا أن ذلك كان له تأثيراته السلبية على معدل الاستثمار نظرا لأن كثير من هذه الواردات كان عــبارة عــن ســلع وســيطة وسلع رأسمالية وهو ما أدى لخفض معدل الاستثمار مــن ١٦,٢% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ١١,٨% عام ٦٩/ ١٩٧٠ [١١]. ويظهــر البــيان التالى موقف تجارة مصر الخارجية ومقدار التوازن النســبى القائم برغم وجود عجز فى الميزان التجارى خلال هذه المرحلة؛ وهو ما يتــناقض جوهريا من الناحيتين الكمية والكيفية بعد عام ١٩٧٤ كما سوف نعرض بعــد قلــيل. ومــن الواضح أنه طوال هذه المرحلة ظلت نسبة تغطية الصادرات للــواردات مــرتفعة ومناســبة برغم أن هذه النسبة قد تعرضت للانخفاض خلال ســنوات الخطة الخمسية (٦١-١٩٦٥) بسبب زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمعدات والسلع الوسيطة [١٢].

جدول رقم (٢)

موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ٥٢-١٩٧٣

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

السنوات	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان التجارى (عجز)	حجم التجارة الخارجية ١ + ٢	الناتج المحلى الاجمالى	% للعجز إلى الناتج المحلى الاجمالى	% التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٥٢	١٥٠,٢	٢٢٧;٧	(٧٧,٥)	٣٧٧,٩	٨٠٦	%٩,٦	%٤٦,٩	%٦٦
١٩٥٣	١٤٢,٦	١٧٨,٠	(٣٧,٤)	٣٢٠,٦	٨٤٧	%٤,٤	%٣٧,٩	%٠٨,١
١٩٥٤	١٤٣,٩	١٦٤,٥	(٢٠,٧)	٣٠٨,٤	٩٢٠	%٢,٣	%٣٣,٥	%٨٧,٥
١٩٥٥	١٤٦,٠	١٨٧,٣	(٤٠,٣)	٣٣٣,٣	٩٦٥	%٤,٣	%٣٤,٥	%٧٨,٠
١٩٥٦	١٤٢,٣	١٨٦,١	(٤٣,٨)	٣٢٨,٤	١٠٦٧	%٤,١	%٣٠,٨	%٧٦,٥
١٩٥٧	١٧١,٦	١٨٢,٣	(١١,٠)	٣٥٤,٢	١١٢٦	%١,٠	%٣١,٥	%٩٤,٠
١٩٥٨	١٦٦,٣	٢٤٠,٢	(٧٣,٩)	٤٠٦,٥	١١٥٧	%٦,٤	%٣٥,٥١	%٦٩,٢
١٩٥٩	١٦٠,٥	٢٢٢,٢	(٦١,٧)	٣٨٢,٧	١٢٨٥	%٤,٨	%٢٩,٨	%٧٢,٢
١٩٦١/٦٠	١٩٧,٦	٢٣٢,٥	(٣٤,٧)	٤٣٠,٣	١٣٦٣	%٢,٥	%٣١,٦	%٨٥,١
١٩٦٢/٦١	١٦٨,٩	٢٤٣,٨	(٧٤,٨)	٤١٢,٧	١٤١١	%٥,٣	%٢٩,٢	%٦٩,٣
١٩٦٣/٦٢	١٥٨,٣	٣٠٠,٩	(١٤٢,٦)	٤٥٩,٢	١٥٦٣	%٩,١	%٢٩,٤	%٥٢,٦
١٩٦٣/٦٣	٢٢٦,٨	٣٩٨,٤	(١٧١,٦)	٦٢٥,٢	١٧٤٠	%٩,٨	%٣٥,٩	%٥٧,٠
١٩٦٥/٦٤	٢٣٤,٤	٤١٤,٤	(١٨٠,٠)	٦٤٨,٨	١٩٧٥	%٩,١	%٣٢,٩	%٥٦,٦
١٩٦٦/٦٥	٢٦٣,١	٤٠٥,٩	(١٤٢,٧)	٦٦٩,٠	٢١٢٤	%٦,٧	%٣١,٥	%٦٤,٨
١٩٧١/٧٠	٣٣١,٢	٣٤٢	(١٠,٨)	٦٧٣,٢	٢٥٥٣	%٠,٤	%٢٦,٤	%٩٦,٨
١٩٧٢/٧١	٣٤٣,٢	٣٩٩,٩	(٥٦,٧)	٧٤٣,١	٢٨٥٦	%٢,٠	%٢٦,٠	%٨٥,٨
١٩٧٣	٤٤٤,٢	٣٦١,١	٨٣,١	٨٠٥,٣	٣٥٢٦	صفر	%٢٢,٨	%١٢٣,٠

المصــادر : الــتجارة الخارجــية مصدرها الكتاب السنوي للتعبئة العامة والإحصاء (٥٢-١٩٦٥) مارس ١٩٦٦، ص ٢٢٧ وبعــد ذلــك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٣) العدد الثالث ١٩٨٠ ص ٣٤٠ والكتاب السنوى (٥٢-١٩٧٢) ص ٢٣٧ وقد قمنا بحساب هذه النسب بمعرفتنا.

- الأرقام بين الأقواس سالبة.

كمـــا أن نســـبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ظلت تدور حول ٣٠% فـــى المتوســـط بمـــا يشير إلى عدم الاندماج الكامل للاقتصاد المصرى فى السوق الدولية.

وكـــان مـــن أبرز التغيرات فى هيكل التوزيع الإقليمى لتجارة مصر الخارجية خـــلال هـــذه الفترة هو زيادة نسب تجارة مصر مع دول الكتلة الشرقية من ٣٤% للصـــادرات عام ١٩٥٨ إلى ٥٨% عام ١٩٧٣ ومن ٢٢% للواردات إلى ٣١,٦% خلال نفس الفترة.

أمـــا الدول الرأسمالية الغربية فقد انخفضت نسبة صادراتنا إليها من ٢٨% إلى ٢٢% وتقلصـــت وارداتنا منها من ٥٦% إلى ٤٣% خلال نفس الفترة وأن عادت بعد بداية الانفتاح لتتجاوز ٦٤% عام ١٩٨١ [١٣].

هـــذا عن التجارة الخارجية وعجز الميزان التجارى لمصر خلال هذه المرحلة أمـــا المديونية الخارجية فمن اللافت للنظر مقدار التباين والاختلاف بين المصادر الاقتصـــادية والإحصـــائية الرســـمية وغـــير الرســـمية تجاه هذه المسألة الحيوية والمصـــيرية خاصـــة فـــى عقدى السبعينات والثمانينات اللذين اتسما بوضع ستار حديـــدى مـــن الســـرية وعدم الوضوح مورست من جانب الجهات المسئولة نظرا للحساســـية الفائقـــة لهـــذه القضية وتأثيرها السلبى على مقدار الثقة ومدى الملاءة الاقتصادية والمالية لمصر فى دوائر الإقراض الدولية.

والحقـــيقة أن تحليل علمى رصين حول مصادر المديونية الخارجية لاى دولة كفيل بتجنب الكثير من التشوش وعدم الوضوح.

فالديون الخارجية غالبا ما تتحقق لأحد السببين التاليين أو لكليهما :

الأول : عجـــز مـــتزايد فى الموازنة العامة للدولة لا تستطيع المصادر المحلية وحدهـــا أن تغطية (مدخرات – اقتراض مصرفى أذون خزانة ... الخ) بما يؤدى إلـــى وجـــود فجوة فى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الاستثمار القومى والإنفاق الجارى الحكومى.

الثانى : عجز متفاقم فى ميزان المدفوعات للدولة – وخاصة الميزان التجارى – لا يمكـــن مواجهـــته بمصـــادر الدخـــل الأخرى كالتحويلات والمعاملات غير المنظورة فتلجأ الدولة للاقتراض الخارجى فى أشكاله العديدة والمتنوعة.

فـــإذا حســـبنا كلا المصدرين خلال الفترة التى انتهت بعام ١٩٧٣ نجد أن هذا العجـــز (الموازنـــة – ميزان المدفوعات) قد بلغ ١١٣٠,١ مليون جنيه للعجز فى المـــيزان التجارى من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ ونحو ٦٥٠ مليون جنيه لعجز الموازنة العامـــة حـــتى ذلـــك التاريخ أى ما مجموعه ١٧٨٠ مليون جنيه (بخلاف الديون

العسكرية) ووفقا لأسعار الصرف السائدة وقتئذ للدولار وهى ٢,٣ دولار للجنيه فإن هذه الديون الخارجية كانت تعادل ٤٠٩٤ مليون دولار.

أما المصادر الرسمية فقد أشارت إلى أن هذه الديون قد بلغت عام ١٩٧٠ نحو ١٦٣٩ مليون دولار (بخلاف الديون العسكرية) (١٤) أى ما يعادل ٧١٢ مليون جنيه مصرى.

فإذا أخذنا بالرقم الأول الذى استخلصناه فأن هذا الدين الخارجى لم يكن يزيد عن ٤٩,٦% من إجمالى الناتج المحلى لعام ١٩٧٣ وإذا أخذنا بالرقم الثانى فأن هذا الدين الخارجى لم يكن يزيد عن ٢٧,٩% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٠. وهكذا فأن معدل الاقتراض الخارجى * بلغ عام ١٩٧٣ نحو ١,٥% زاد عام ١٩٧٤ إلى ٧% ثم إلى ٢٦,٣% عام ١٩٧٥ واستمر بعدها فى التزايد بصورة تدعو للقلق الشديد.

وإذا أخذنا بمعدل الاعتماد على الخارج ** فإن هذا المعدل لم يكن يزيد عام ١٩٧٣ عن ٨,٢% زاد بعد ذلك ليصل إلى ٣٥% عام ١٩٧٥ (١٥).

وقد كان من الممكن تقييد الواردات وضبط نمط الاستهلاك خلال الستينات استناداً إلى تحول جوهرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المصرى همش من دور القطاع الرأسمالى الفردى فى النشاط الاقتصادى خاصة فى مجال التجارة الخارجية لصالح القطاع العام والدور المتنامى له فى هذا المجال.

فقد استقر الفكر التخطيطى المصرى السائد وقتئذ والمستند على أفكار كبار الاقتصاديين من أمثال بنت هانسن B. Hansen وروبرت تنبرجن R. Tinbergn وموريس دوب M. Dobb على أن سيطرة المشروعات الخاصة على قطاعات اقتصادية هامة يجعل من مهمة التخطيط مهمة صعبة للغاية سواء فى جمع المعلومات أو فى توجيه الاستثمارات (١٦) هكذا تحول القطاع الحكومى والعام إلى القائد والمسيطر فى هيكل اقتصادى واجتماعى قائم على التخطيط المركزى ومستند على بنية سياسية شمولية.

وبحلول عام ١٩٧١ كان نصيب القطاع الخاص من إنتاج القطاعات السلعية لا يزيد عن ٣٤,٥% وقطاعات التوزيع ٤٠,٣% وقطاع الخدمات ٣٠,٩% أما الصناعة فلم يكن نصيبه يزيد عن ٢٥% وأن ظل القطاع الخاص يشكل نحو ٩٥ % من إنتاج قطاع الزراعة القائم أصلا على الملكية الفردية للأرض (١٧).

---

* معدل الاقتراض الخارجى = صافى الاقتراض الخارجى = [صافى العجز فى العمليات الجارية بعد طرح التحويلات غير المسددة + صافى المعاملات الخارجية] ÷ [الناتج المحلى الإجمالى]

** معدل الاعتماد على الخارج = صافى التحويلات الخارجية بمختلف انواعها = [صافى العمليات الجارية + صافى المعاملات الرأسمالية] − [الناتج المحلى الاجمالى]

وبالنســـبة للاســـتثمارات فقد كان القطاع العام والحكومى يتولى تنفيذ ما يعادل ٧٠% مـــن إجمـــالى الاستثمارات فى القطاعات السلعية والخدمية [١٨] ولم يقتصر الأمـــر علـــى ذلـــك؛ بـــل أن السياسات الحكومية سواء من خلال إجراءات تأميم المشـــروعات الخاصة أو من خلال بيئة تشريعية وثقافية مناوئة للمشروع الخاص وبقـــوة دفـــع الأشياء أدت إلى تقليص دور جزء هام من الاقتصاد المعاصر وهو القطـــاع المـــالى مـــن خلال البورصة وسوق الأوراق المالية؛ فحرمت الاقتصاد المصرى من قناة هامة من قنوات التمويل المحلى للاستثمار فشهدت فترة الستينات هبوطا فى التعامل بالبورصة وسوق الأوراق من ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى ٨,٤ مليون عام ١٩٦٠ ثم جرى إغلاق شبه تام للبورصة والسوق المالية [١٩].
كما يهمنا الإشارة إلى أن مراجعة نمط الإنفاق العام خلال هذه المرحلة يؤكد تعاظم نصـــيب قطاعـــات الخدمـــات الاجتماعـــية من هذا الإنفاق (الإسكان والمرافق – الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والبحوث والشباب والثقافة) بحيث بلغت فى موازنة عام ١٩٦٦/٦٥ نحو ١٩,٢% من إجمالى الإنفاق العام ونحو ١٣,٦% فى موازنة عام ١٩٧٠/٦٩ وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣)

تطور الإنفاق العام على قطاعات الخدمات الاجتماعية

خلال الفترة ٦٥-١٩٧١

(بالمليون جنيه)

السنوات / قطاعات الخدمات	١٩٦٦/٦٥		١٩٦٩/٦٨		١٩٧٠/٦٩		١٩٧١/٧٠	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
– الاسكان والمرافق	٨١,٧	%٦,٨	٣٠,٨	%١,٤	٦٢,٠	٢,٦	٥٤,٩	٢,١ %
– الخدمـــات الصـــحية والاجتماعية والدينية	٤٣,٧	%٣,٦	٧٣,٥	%٣,٤	٩٠,١	٣,٧	٩٦,٥	٣,٧ %
– التعلـــيم والـــبحوث والشباب	١٠٦,٤	%٨,٨	١٣٨,٩	%٦,٤	١٥٠,١	٦,٢	١٥٤,٥	٥,٩ %
– الثقافة ولإرشاد	...	...	١٦,٩	%٠,٨	٢٦,٦	١,١	٢٦,٤	١,٠ %
– إجمـــالى الخدمـــات الاجتماعية	٢٣١,٨	١٩,٢ %	٢٦٠,١	%١٢	٣٢٨,٨	١٣,٦	٣٣٢,٣	١٢,٧ %
إجمالى الإنفاق العام	١٢٠٦	١٠٠	٢١٦٠,٣	١٠٠	٢٤١٤,٧	١٠٠	٢٦١٠,٢	١٠٠

المصدر : الكتاب الإحصائى السنوى لجهاز التعبئة العامة والإحصاء (٥٢ – ١٩٧٠) يوليو ١٩٧١ ص ٤٥ ، وكتاب (٥٢ – ١٩٦٦) يوليه ١٩٦٧ ص ٤٥ (...) غير متاح.

وعليـــنا أن نلاحظ البعد الاجتماعى لهذه الأرقام؛ فالمبالغ المخصصة للإسكان والتى تولت الدولة إنفاقها خصصت للإسكان الاقتصادى والإسكان المتوسط؛ بعكس

الحـــال الذى سيصبح سائدا فى عقدى السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات حيث سيشكل قطاع الإسكان القطاع الغالب داخل قطاعات الخدمات الاجتماعية ثم سيمثل القطاع الخاص واستثماراته وإنفاقه ما يزيد عن ٩٥% فى المتوسط من هذا القطاع وبالـــتالى فـــإن القـــادر هو الذى سيتمكن من الاستفادة من المعروض من الإسكان الســـائد فـــى ذلـــك الحين (التمليك والإسكان فوق المتوسط والفاخر) فى إطار آلية جديدة للعرض والطلب ومن ثم فإن نسبة الإنفاق والاستثمار فى قطاعات الخدمات الاجتماعـــية فى عصر الانفتاح سيختلف فى مضمونه الاجتماعى ونتائجه عما كان سائدا فى عصر التخطيط والتوجيه المركزى.

فـــإذا أخذنـــا قطـــاع التعليم نجد أن نسبة مخصصات قطاع التعليم إلى ميزانية الخدمات طوال عقد الستينات (١٩٦٥/٦٤ حتى ١٩٧٣) قد بلغت فى المتوسط ١٩ % ســـنويا ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت عام ١٩٨٢ نحو ٩,٨% [٢٠] وإذا قارنـــا هـــذه النفقات إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فإن هذه النسبة ظلت تدور حول ٤,٥% حتى عام ١٩٧٣ ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك ليعبر بذاته عن توجهات اجتماعية منسجمة مع هيكل اقتصادى يعانى من اختلالات عديدة.

وأخـــيرا؛ فـــإذا كانـــت الفـــترة الناصرية قد تركت فى ختامها تحدى سياسى وعســـكرى تمثل فى جيش الاحتلال الإسرائيلى الرابض على أراضى أربعة أقطار عربـــية بعد يونية ١٩٦٧ واستنزاف اقتصادى لقدرات الدولة والمجتمع وثغرات نشـــأت مـــع الـــتجربة واستقرت بالهزيمة كالعجز – وأن متواضعا – فى ميزان المدفوعـــات؛ وتضـــخم – وان كان مكبوتا – فى الأسعار وعجزا – وأن كان من الممكـــن الســـيطرة علـــيه – فـــى الموازنة العامة للدولة؛ وسيطرة – وأن كانت متزمـــتة – فى تقييد الواردات والاستهلاك العائلى وإغلاق للأسواق عن تطورات عالمـــية مطلوبـــة ومرغوبة لدى فئات اجتماعية معينة؛ فإن الإنصاف يلزم القول بأن أبرز ما خلفته هذه الفترة هو نمط لتوزيع الدخول والثروة يتجه – وأن ببطء – لإنصـــاف أصـــحاب الأجـــور على حساب أصحاب عوائد التملك وهو ما أكدته وأشارت إليه عشرات من البحوث والدراسات فى هذا المجال [٢١].

المبحث الثانى

انفتاح اقتصادى واختلالات هيكلية (٧٤-١٩٨٢)

حل عام ١٩٧٤ على مصر والمنطقة العربية، بمعطيات جديدة وأوضاع جديدة فحرب أكتوبر بإنجازها العسكرى؛ قد فتحت الطريق لتسويات سياسية وإعادة علاقات دبلوماسية وجسور اقتصادية بدت على السطح حميمة مع الغرب وفى طليعته الولايات المتحدة الأمريكية.

كما كان للحرب نتائج هائلة على ارتفاع أسعار النفط بصورة غير مسبوقة فى تـــاريخ العلاقـــات الاقتصـــادية الدولية. مما راكم ثروات هائلة جديدة بالقرب من ضـــفاف النـــيل أخـــذت تجـــتذب إليها أنظار الملايين وتتوق إليها أفئدة الراغبين والطامحين والطامعين.

وفـــى ظل بيئة سياسية تتحرك فى إطار تسوية لصراع معقد وممتد فإن رجال المـــال والأعمـــال والمقـــاولات العارفين ببواطن الأسواق يصبحوا والأمر كذلك عنصر تهدئة وعامل جذب والرابحون من كل اتفاق.

وكانـــت "الفرصة سانحة" بتعبير ريتشارد نيكسون؛ وهكذا أضئ المسرح بكل عوامـــل الإبهـــار، وبدا المستقبل فى الأفق يحمل تعويضاً لمن حرموا فى الماضى القريب من متع التسوق ولذة الربح ونشوة الاستهلاك.

والحقيقة أن الاقتصاد المصرى عشية الانفتاح كان محملا بثلاث هموم كبرى مثلت ثغرات فى بنيان الاقتصاد المصرى وهى :-

- العجز فى الموازنة العامة.
- العجز فى الميزان التجارى.
- مقدار من المديونية الخارجية.

وخســـارة لحقـــت بالاقتصاد المصرى قدرها بعض أبرز الخبراء الاقتصاديين المصريين من جراء العدوان الإسرائيلى فى يونية ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٨ بلغت وفقاً لأكثر التقديرات تحفظا ١٧ مليار جنيه بأسعار عام ١٩٧٥ [٢٢].

والمفارقة المدهشة أن عمق الاختلالات الهيكلية التى لحقت بالاقتصاد المصرى خـــلال فترة الانفتاح الأولى (٧٤ – ١٩٨١) قد صاحبها وتزامن معها تطور مذهل وغـــير مسبوق فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث لأربعة مصادر للإيرادات حيث زادت تحويلات العاملين المصريين بالخارج من ٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ما يربو عن ٢٠٤٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ كما زادت عائدات صادرات النفط المصرى من ٢٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٧٢ إلى أن بلغت ١٤٥٧ مليون جنيه عام

١٩٨٠ [٢٣] كمـا زادت إيـرادات المرور فى قناة السويس بعد افتتاحها فى يونية ١٩٧٥ من ٣٣,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٦٢١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨١ [٢٤]. وأخيرا فأن إيرادات الحركة السياحية انتعشت خلال هذه المرحلة لتزيد من ١١٣ مليـون جنـيه عـام ١٩٧٣ إلى أن بلغت ٤٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ [٢٥]. هذا بخـلاف مـا ينفقه السائحون (وعددهم ١,٤ مليون سائح وقتئذ) ولا ترصده أجهزة الإحصـاء الرسـمية حيـث يقتصر المبلغ المشار إليه على التحويلات المصرفية وأوراق الـنقد فقـط دون مـا يتم تسريبه فى سوق العملات غير الرسمية (السوق السوداء).

فكيف حدثت هذه الاختلالات وإلى أين وصلت ؟

١ – عجز الموازنة العامة (*):

مـثل العجز المتفاقم فى الموازنة العامة للدولة أحد أخطر الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى خلال هذه الحقبة؛ ففى الوقت الذى كانت مقتضيات الانفتاح تسـتدعى مـنح مـزايا جمركـية وضرائبية كنوع من الحوافز لجذب المستثمرين المصـريين والعرب والأجانب لإعادة بناء البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية التى عطلتها أو دمرتها سنوات الصمود والحرب؛ بما كان يؤدى عمليا إلى تقلص موارد الدولـة كانـت تداعـيات الـدور الـتدخلى للدولـة تؤدى فعليا إلى زيادة نفقاتها واستثماراتها وما بين هذا الدور وتكاليفه والرغبة ونتائجها زاد العجز فى الموازنة العامة بصورة انفجارية بما كان له من تداعيات أخرى سلبية على مجمل توازنات الاقتصاد القومى.

لقـد زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ١٥٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ بنسبة ١٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وفى عـام ١٩٧٤ قفـز العجز فجاءة إلى ٦٩٥ مليون جنيه (بنسبة بلغت ١٧,٦% من الـناتج المحلى الاجمالى ذلك العام) [٢٦] ثم زاد فى العام اللاحق ١٩٧٥ إلى ٨٧٠ مليون جنيه [٢٧] وأخذ فى الزيادة بعد ذلك حتى بلغ ٢٠٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨

(*) تغـير الفن المحاسبى للموازنة العامة للدولة أكثر من مرة خلال الثلاثين عاما الماضية؛ ففى الخمسينات كانـت الموازنة تتكون من ثلاث موازنات هى الميزانية العادية وميزانية إنتاجية وميزانية ملحقة ثم فى عام ١٩٦٢/٦١ أعيد تنظيمها لتصبح قاصرة على ميزانيتين أحداهما للأعمال والثانية للخدمات وضمت الميزانية الملحقـة إلـى ميزانية الخدمات؛ وفى عام ١٩٧٣ أعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة لتصبح موازنة موحدة تعكـس مجمل النشاط المالى والاستثمارى للحكومة وفصل موازنة الهيئات الاقتصادية فى موازنات مستقلة وفـى عام ١٩٨٧/٨٦ استبعد من الموازنة استثمارات المشروعات العامة والهيئات الاقتصادية واضيفت إلى اسـتثمارات قطـاع الأعمال العام. كما أعيد تقسيم الموازنة العامة إلى ثلاث موازنات فرعية هى الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية وموازنة التحويلات الرأسمالية وقد تم دمج الاخيرتين فى موازنة واحدة تحت مسمى "الموازنة الرأسمالية".

ثم ٢٦٨٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ وما أن حل عام ١٩٨٢/٨١ حتى كان العجز فى الموازنة العامة قد تجاوز ٣٥٢٦ مليون جنيه [٢٨] وهو رقم يعادل ربع الاستخدامات الإجمالية للموازنة ذلك العام.

جدول رقم (٤)

تطور العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة

٦٦/٦٥ - ١٩٨٣/١٩٨٢

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	قيمة عجز الموازنة *	الناتج المحلى الإجمالى	% العجز إلى الناتج المحلى
١٩٦٦/٦٥	٢٤٨,٩	٢٤٥٤,٩	%١٠,١
١٩٧١/٧٠	٢٩٥,٩	٣٣١٩,٥	%٩,٤
١٩٧٢/٧١	٢٦٢,٦	٣١٢٦,٣	%٨,٤
١٩٧٣	٢٥٥,٤	٣٦٦٣,٠	%٧,٠
١٩٧٤	٦٩٥,٣	٤٣٥٣	%١٧,٦
١٩٧٥	٨٧٠	٤٩٦٤	%١٧,٢
١٩٧٦	١٣٣٧	٦٣٢٧	%٢٤,٠
١٩٧٧	١٤٨١	٧٢٨٢,٠	%٢٥,٥
١٩٧٨	٢٠٩٨	٩٠٠٨,١	%٢٤,٦
١٩٧٩	٢٧٢٣,٥	١١٩٣٦,٥	%٢٢,٣
١٩٨١/٨٠	٣٥٦١	١٣٢٥٩,٢	%٢٢,٨
١٩٨٢/٨١	٣٥٢٦	١٥٧٣٧,٠	%٢٢,٤
١٩٨٣/٨٢	٤٨٤٥	٢١١٠٥	%٢٣

* حتى عام ١٩٧٧ مصدره د. رمزى زكى "مشكلة التضخم" مرجع سابق ص ١٣١ ، ص ٥٢٨، وبعد ذلك - النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ والمجلة الاقتصادية للبنك المركزى المجلد (٢٣) العدد الأول ص ١٩، أما الإنفاق العام فمصدره الكتاب الإحصائى للتعبئة والإحصاء لعام ١٩٩٣ يونية ١٩٩٤ ص ٣٢٩ والتقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٧٧ ص ٧، ١٩٨١/٨٠ ص ٣٦ . والكتاب الإحصائى السنوى لعام ١٩٧٧، أكتوبر ١٩٧٧ ص ٢١٩.

قد يبدو الأمر من الوهلة الأولى؛ وكما ألحت على ذلك أجهزة الدعاية الرسمية طوال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات بسبب مخصصات الدعم التى تزايدت بدورها من ٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى نحو ٢٠٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بيد أن المسألة تحتاج إلى مزيد من التأمل والتحليل.

فإذا أخذنا بالتقسيم المعمول به حتى ذلك الحين للموازنة العامة للدولة فنجد إن الموازنة الجارية والتى تشتمل على الاستخدامات الجارية بشقيها (الأجور - النفقات الجارية والتحويلات الجارية) أو مصادر إيراداتها (إيرادات سيادية - إيرادات جارية وتحويلات جارية) ظلت تحقق فائض طوال السنوات المشار إليها؛

بـــل إن جوهـــر الخلل فى الموازنة العامة للدولة تمثل فى العجز المتفاقم لموازنتى التحويلات الرأسمالية والاستثمارية.

فموازنـــة الـــتحويلات الرأسمالية (*) والتى تفاقم فيها العجز حتى بلغ عام ٨٠/ ١٩٨١ نحـــو ١٠٩٥ مليون جنيه ثم ١٤١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ يمثل فى معظمـــه الـــتزامات على الدولة وهيئاتها بسبب ديونها الخارجية والداخلية وعجز بعض الهيئات الاقتصادية.

أمـــا الأهم فى عجز الموازنة العامة (**) فهو عجز الموازنة الاستثمارية بسبب تزايد استثمارات الدولة وهيئاتها ووحداتها الاقتصادية التى خصص لها فى موازنة ١٩٨١/٨٠ نحـــو ٣٢٠٠ ملـــيون جنـــيه ولم تتمكن الدولة من تدبير موارد محلية لتغطـــية هـــذه الاســـتثمارات ألا بـــأقل من نصف هذا المبلغ فلجأت إلى القروض الأجنبـــية لـــتمويل العجـــز وعندما يحين أجل تسديد وخدمة هذا الدين يزداد عجز موازنة التحويلات الرأسمالية فى حلقة حلزونية شريرة.

ويـــرى البعض فى عجز الموازنة الاستثمارية بعض الفائدة لأنها تمثل برأيهم استثمارات إنتاجية جديدة فى المجتمع المصرى؛ بيد أن مراجعة النمط الاستثمارى للحكومـــة وأجهـــزتها خلال هذه المرحلة وطرق إهدار المال العام وعدم الحساب الاقتصـــادى لـــتكلفة رأس المال المستثمر وهو ما أكدته أجهزة رقابية عديدة خلال الســـنوات العشـــر الأولى من الانفتاح (٧٤ – ١٩٨٤) وما أظهرته الأبحاث الجادة بشـــأن القـــروض الاســـتثمارية الأمريكية فى مصر خلال هذه المرحلة يجعل من الصـــعب الموافقـــة علـــى هذا المفهوم خاصة إذا عرفنا أن حجم مساهمة التمويل الأجنـــبى للاســـتثمارات فـــى مصـــر قد زاد من ٤٤,٥% عام ١٩٧٣ من جملة الاســـتثمارات المـــنفذة فيها إلى ٧٢,٩% عامى ٧٤، ١٩٧٥ على التوالى ثم ظلت تدور حول ٣٧,٥% فى العامين اللاحقين[٢٩].

(*) يتضمن جانب الاستخدامات فى موازنة التحويلات الرأسمالية؛ تسديد أقساط الدين العام المحلى والخارجى وتمويل سد عجز الهيئات الاقتصادية وتحويلاتها بسبب ديونها وتمويل عجز الشركات والتزامات رأسمالية متنوعة.

(**) ينبغى التمييز بين العجز الصافى وبين العجز الكلى للميزانية، فالعجز الصافى هو الذى يمول غالبا عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى وطبع البنكنوت وهو أداة تضخم أساسية وهو يتكون من [العجز الكلى – (مصادر التمويل الداخلية المختلفة + مصادر التمويل الخارجية من منح وقروض وتسهيلات ائتمانية)] أما العجز الكلى فيشمل الدين العام الداخلى والخارجى.

جدول رقم (٥)

هيكل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٧٩-٨٣/١٩٨٤

"بالمليون جنيه"

	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
العجز أو الفائض في الموازنة الجارية (١)	٥٧٢	+ ٢١٨	+ ٧٤٢	٦١	+ ٨٣١
العجز في الموازنة الاستثمارية (٢)	١٣٩٨	٢٣٨١,٤	٣١١٢,٢	٣١٠٠,٨	٣٥٩٤,٤
العجز في موازنة التحويلات الرأسمالية (٣)	٧٥٣	١٣٩٧,٦	١١٥٥,٨	١٦٨٣,٢	١٥٠٠,٦
إجمالي عجز الموازنة الرأسمالية ٢ + ٣	٢١٥١	٣٧٧٩	٤٢٦٨	٤٧٨٤	٥٠٩٥
إجمالي عجز الموازنة العامة ١ + ٢ + ٣	٢٧٢٣	٣٥٦١	٣٥٢٦	٤٨٤٥	٤٢٦٤

المصدر : النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٧٥ .

+ عبارة عن فائض.

وهكــذا يبدو واضحا أن نسبة عجز الموازنة الاستثمارية تعادل نحو ٧٣% من عجــز الموازنـــة الرأسمالية ككل عام ٨١/١٩٨٢ ونحو ٦٥% عام ٨٢/١٩٨٣ ثم عادت لترتفع إلى ٧٠,٥% عام ٨٣/١٩٨٤.

لقــد مولت الحكومة المصرية مشروعاتها الاستثمارية – المبالغ فيها أحياناً – بالعجز فى الموازنة العامة وعن طريق القروض الأجنبية والدين العام المحلى.

فلــم يكــن الدعم؛ الذى يؤدى دوراً تعويضياً واجتماعيا لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية نتيجة للسياسة الجديدة وآثارها على الأسعار ومستويات المعيشة للفقراء يشــكل ســوى ٣٥% فى المتوسط من إجمالى عجز الموازنة العامة للدولة طوال الســنوات الممــتدة مــن عام ١٩٧٥ حتى عام ٨١/١٩٨٢ وهذا الدعم يتكون من مخصصات متنوعة ليست كلها لدعم أسعار سلع بشكل مباشر بل أن بعضها يتمثل فـــى دعــم فــروق أسعار فائدة مصرفية لبعض أنواع من القروض (التعاونيات – الإســكان .. الــخ) أو لدعــم خسائر بعض الهيئات الاقتصادية والشركات العامة وبعــض المرافق العامة وهيئة السكك الحديدية ... الخ وما يؤكد أن الدعم لم يكن سببا فى عجز الموازنة بل كان نتيجة مباشرة للسياسة الاقتصادية الجديدة (الانفتاح الاقتصــادى) مــا يشير إليه وزير المالية من حقيقة أن مخصصات الدعم ظهرت لأول مــرة فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٦٠ بمبلغ ٩ مليون جنيه لدعم أسعار بعــض الســلع التموينية (السكر – القمح – الكيروسين) ثم تزايدت حتى بلغت عام ١٩٧٣ نحــو ٥٣ ملــيون جنيه وبحلول عام ٨٣/١٩٨٤ كان هذا المبلغ قد تجاوز ١٦٨٦ مليون جنيه [٣٠] كما أن إعادة تقييم سعر صرف العملات الذى بدأ منذ عام ١٩٧٩ بشكل جدى (حيث خفضت قيمة الجنيه بالنسبة للدولار بنحو ٣٥%) قد أدت لــرفع فاتورة الدعم أى أن الدعم هنا لم يكن تعبيراً عن زيادة فى مخصصاته بقدر ما كان نزولاً على مقتضيات محاسبية ومالية ودولية.

وبالمقـــابل كانت قائمة وتكاليف الإعفاءات الجمركية فى التزايد لتقلص بالتالى مـــن الموارد السيادية للدولة حيث زادت قيمة هذه الإعفاءات من ٨٠٨ مليون جنيه عـــام ١٩٨٠ إلـــى ١٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ ثم إلى ٢٩٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢ [٣١].

وقد أدى الاعتماد على مصادر تضخمية فى تمويل العجز (طبع البنكنوت) من ٣٤,٥% عـــام ١٩٧٦ إلـــى ٤٧,٦% عـــام ١٩٧٩ أن اتسع الاختلال الهيكلى فى الاقتصـــاد المصـــرى وأعـــاد ترتيب الأوضاع الاجتماعية والطبقية بصورة تهدد مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل.

لقـــد تبيـــن فى المحصلة النهائية أن الفترة الممتدة من عام (٧٤-١٩٨٥) شكل فـــيها الاقتراض من الجهاز المصرفى حوالى ٥٠% من إجمالى الدين العام المحلى وحوالى ٣٠% من إجمالى الدين العام (خارجى ومحلى) خلال نفس الفترة.

ويكشـــف تطـــور وسائل الدفع الجارية والسيولة المحلية الإجمالية فى المجتمع خـــلال هـــذه الفترة الطابع التضخمى وعدم الاستقرار النقدى الذى ساد خلال هذه المرحلة فافقد المجتمع فرص نمو حقيقى ومتوازن.

جدول رقم (٦)
تطور السيولة المحلية ٧٤-١٩٨٤

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	وسائل الدفع الجارية		إجمالى السيولة المحلية	
	القيمة	% للزيادة السنوية	القيمة	% للزيادة السنوية
١٩٧٤	١٤٨٧,٣	--	٢٢١٦,٥	--
١٩٧٥	١٨٦٢,٦	% ٢٥,٢	٢٥٦٥,٨	%١٥,٨
١٩٧٦	٢٢٣٨,٩	%٢٠,٢	٣٢١٣,٤	%٢٥,٢
١٩٧٧	٢٩٤٢,٩	%٣١,٤	٤٢٦٥,٥	%٣٢,٧
١٩٧٨	٣٥٥٢,٤	%٢٠,٧	٥٣٩٨,٢	%٢٦,٦
١٩٧٩	٤٣٥٤,٢	%٢٢,٦	٧٠٣٤,٠	%٣٠,٣
١٩٨١/٨٠	٥٣٤٤,٤	%٢٢,٧	١٠٤٢٩,٧	%٤٨,٣
١٩٨٢/٨١	٦٧٦٦,٥	%٢٦,٦	١٦١٤٣,٠	%٥٤,٨
١٩٨٣/٨٢	٨٥٩٨,٤	%٢٧,١	٢٠٢٥٦,٧	%٢٥,٥
١٩٨٤/٨٣	٩٧٩١,٨	%١٣,٩	٢٣٩٢٩,٧	%١٨,١

المصـــدر : النشـــرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٨٤. والتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٨٥/٨٤، ص٢٨.

صـــحيح أن جـــزء مـــن الـــزيادة الكبيرة فى السيولة المحلية يعود إلى إعادة احتســـابها بسعر الصرف الجديد للدولار خاصة عامى ١٩٧٩، ١٩٨١/٨٠ مما أثر

بصــورة ملحوظة على معامل الاستقرار النقدى (*) ومنه يتبين أن معدلات التضخم (وعلى أساس عام ١٩٧٣ = ١٠٠) كانت كالتالى :

متوسط الفترة ٧٣ – ١٩٧٦ = ١٦,١% إلى ٢١%

متوسط الفترة ٧٧ – ١٩٨٠ = ٢٠,٧% إلى ٢٧,٤%

متوسط الفترة ٨١ – ١٩٨٣ = ٤٥% إلى ٥٨,٥%

نحن هنا بصدد تضخم جامح كان نتيجة لسياسات فترة السبعينات [٣٢].

٢- عجز مزمن في ميزان المدفوعات :

إذا كان عجز الميزان التجارى خلال عقد الستينات يشكل خطأ أو "ثغرة إبليس" فــى البنــيان الاقتصادى المصرى؛ فإن عقد السبعينات والثمانينات قد شهد تحويل الخطأ إلى خطيئة قومية.

فــبرغم ضخامة الموارد الجديدة التى هبت كنسمة ريح ندية على أرض جافة مــن جراء سنوات الحرب؛ والتى تمثلت فى تحويلات المصريين بالخارج وتدفقات السياحة ورسوم المرور فى قناة السويس والاكتشافات البترولية وإيراداتها الواعدة؛ هذا علاوة على حجم المساعدات العربية التى تجاوزت خلال الأعوام الثلاثة (٧٣-١٩٧٦) ما يزيد عن ٦٣٥٤ مليون دولار شكلت المنح والهبات منها ما يعادل ٥٧ % بقــيمة ٣٦٤٥ ملــيون دولار [٣٣] وزاد إجمــالى التمويل المقدم من مؤسسات الــتمويل العربــية خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٨ عن ٦٢١٦,٩ مليون دولار أمــريكى شــكل تغطــية هامة للعجز فى الميزان التجارى الذى اتخذ طابعا انفجاريــا بعــد عام ١٩٧٤ فزاد عبء الالتجاء إلى مصادر تمويل أجنبية لتغطية فجــوة أخذت فى الاتساع بصورة غير مبررة اقتصادية وأن كانت مفهومة سياسيا واجتماعيا [٣٤].

ويظهر البيان التالى التدهور المضطرد فى وضع تجارتنا الخارجية خلال هذه الحقــبة مــن تاريخنا، وبمقارنة بيانات الجدول التالى مع بيانات الجدول رقم (٢) يتبين لنا مقدار التدهور فى مركز مصر فى تعاملاتها التجارية الدولية؛ صحيح أن أســواقها قد انتعشت وامتلأت بالبضائع من كل نوع؛ لكن القدرة الشرائية لأفرادها ومواطنيها لم تكن على نفس المستوى؛ هذا بخلاف التأثير الضار لهذه السياسة على مديونياتــنا الخارجــية ورهن إرادتنا السياسية لنادى الدائنين وفى هذا يمكننا رصد المعطيات الجديدة التالية :

(*) يقصد بمعامل الإستقرار النقدى = معدل التغيير فى السيولة المحلية / معدل التغير فى الدخل المحلى الإجمالى

فإذا كان هذا المعامل = واحد صحيح فإننا نكون بصدد استقرار نقدى وإذا زاد عن ذلك فإننا نكون بصدد تضخم وعدم استقرار نقدى.

جدول رقم (٧)

موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ٧٤-١٩٨٤

"القيمة بالمليون جنيه"

السنوات	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان التجارى (عجز)	حجم التجارة الخارجية ٢+١	الناتج المحلى الإجمالى	% للعجز إلى الناتج المحلى الإجمالى	% لحجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٧٤	٥٩٣,٣	٩٢٠,١	(٣٢٦,٨)	١٥١٣,٤	٤٢٠٠	%٧,٨	%٣٦	%٦٤,٥
١٩٧٥	٥٤٨,٦	١٥٣٩,٣	(٩٩٠,٧)	٢٠٨٧,٩	٥٠٦١	%١٩,٦	%٤١,٣	%٣٥,٦
١٩٧٦	٥٩٥,٥	١٤٩٠,٠	(٨٩٤,٥)	٢٠٨٥,٥	٦١٦٤	%١٤,٥	%٣٣,٨	%٤٠,٠
١٩٧٧	٦٦٨,٥	١٨٨٤,٣	(١٢١٥,٨)	٢٥٥٢,٨	٧٤٠٠	%١٦,٤	%٣٤,٥	%٣٥,٥
١٩٧٨	٦٧٩,٨	٢٦٣٢,٢	(١٩٥٢,٤)	٣٣١٢,٠	٩٠٠٨	%٢١,٧	%٣٦,٨	%٢٥,٨
١٩٧٩	١٢٨٧,٨	٢٦٨٦,٢	(١٣٩٨,٤)	٣٩٧٤,٠	١١٩٣٧	%١١,٧	%٣٣,٣	%٤٧,٩
٨١/٨٠	٢١٣٢	٣٤٠٢,٢	(١٢٧٠,٢)	٥٥٣٤,٢	١٣٢٥٩	%٩,٦	%٤١,٧	%٦٢,٧
٨٢/٨١	٢٧٦٨	٦٥٦٩	(٣٧٣٢)	٩٣٣٧	١٨٤٦٢	%٢٠,٢	%٥٠,٦	%٤٢,١
٨٣/٨٢	٢٦٣٨	٦٣٨٢	(٣٧٠٠)	٩٠٦٥	٢١١٠٥	%١٧,٥	%٤٣,٠	%٤٢,٠
٨٤/٨٣	٢٨٦٢	٧١٩٠	(٤٣٢٨)	١٠٠٥٢	٢٢١٦٠	%١٩,٥	%٤٥,٤	%٣٩,٨

المصادر : التجارة الخارجية مصدرها الكتاب السنوى للتعبئة العامة والإحصاء (٥٢ – ١٩٧٩) يوليه ١٩٨٠ ص؛ ٢٣٢ ص ٢٢٧ وبعد ذلك النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ١٠ وقد قمنا بحساب هذه النسب بمعرفتنا.

– الأرقام بين الأقواس سالبة.

١- أن الاقتصـــاد المصرى قد زاد اندماجه بصورة كبيرة فى الاقتصاد الدولى وهــو مــا يظهره نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى التى زادت من ٣٦% عام ١٩٧٤ إلى ما يزيد عن ٧٢% عام ١٩٨٢/٨١ [٣٥] (دون إعادة تقييم الناتج وفقا لأسعار الصرف التشجيعية).

٢- أن نســبة تغطية الصادرات المصرية للواردات قد تدهورت من ٦٤,٥% عــام ١٩٧٤ إلـــى ما دون ٤٠% فى معظم السنوات بينما كان متوسطها خــلال الفــترة السابقة بين ٨٥% إلى ٩٥%. كما زادت نسبة العجز فى المــيزان التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال المرحلة الجديدة من ٧,٨% عام ١٩٧٤ إلى ١٩,٦% فى العام التالى مباشرة وظل معدلها يزيد عن ١٦,٧% فى المتوسط.

٣- تــباطأت الصـــادرات المصـــرية فى النمو بسبب انعدام مرونتها السعرية وطبــيعة الأســواق الدولية؛ وما حدث من قفزة ملحوظة فى عام ١٩٧٩ (بنسبة ٨٩%) يعبر عن احتساب الصادرات فى ذلك العام بسعر الصرف التشجيعى الموحد الذى طبق بداية هذا العام. كما أن تحليل هيكل الواردات والصـــادرات المصرية تشير إلى غلبة الواردات الاستهلاكية من ١٧,٣% من إجمالى الواردات عام ١٩٧٠ إلى ٢٦% عام ١٩٨١[٣٦].

٤- شـــجع نظـــام الاســـتيراد بدون تحويل عمله الذى بدء العمل به منذ عام ١٩٧٤ [*] فـــى توجـــيه الجـــزء الأعظم من مدخرات وتحويلات العمالة المصـــرية بالخـــارج للاستيراد والسوق السوداء للعملات حيث أصبح هو الممـــول الأكبر لعمليات الاستيراد التى تضاعفت لأكثر من خمسة عشرة ضـــعفا خلال السنوات العشر من تطبيقه (٧٤ – ١٩٨٤) وهو ما يظهره البيان التالى :

---

[*] قنن هذا النظام بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير.

جدول رقم (٨)

تطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

"القيمة بالمليون جنيه"

السنوات	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة		السلع الاستثمارية		الاجمالى	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١٩٧٥	٧٣,١	%٤٠,٧	٧١,٣	%٣٩,٧	٣٥,٤	%١٩,٧	١٧٩,٨	%١٠٠
١٩٧٦	١٦٢,٢	%٦٨,٤	٦٧,٣	%٢٨,٤	٧,٨	%٣,٣	٢٣٧,٣	%١٠٠
١٩٧٧	٢٠٥,٩	%٤١	٢٤٢,٦	%٤٨,٣	٥٤,٠	%١٠,٧	٥٠٢,٥	%١٠٠
١٩٧٨	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٥٨٧,٢	%١٠٠
١٩٧٩	٢٢٦,٨	%٢١,٦	٦٩١,١	%٦٥,٨	١٣٢,٠	%١٢,٦	٨٨٣,٣	%١٠٠
١٩٨١/٨٠	١٦٩,٥	%١٣,٦	٨١٦,٥	%٦٥,٣	١٦٥,١	%١٣,٢	١٢٥١,١	%١٠٠
١٩٨٢/٨١	١٥٢,٢	%١٥,٥	٧٠٣,٧	%٧١,٥	١٢٧,٢	%١٢,٩	٩٨٣,١	%١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٣٣٥,٥	%٢٣,٩	٨٩٣,٩	%٦٣,٦	١٧٥,٣	%١٢,٥	١٤٠٤,٧	%١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٥٦٤,٧	%٣٢,٣	١٠٠٥,٠	%٥٧,٥	١٧٩,٣	%١٠,٣	١٧٤٩,٠	%١٠٠
١٩٨٥/٨٤	٨٩٦,٣	%٤١,٩	٩٨٦,٤	%٤٦,١	٢٥٤,٦	%١١,٩	٢١٣٧,٣	%١٠٠
١٩٨٦/٨٥	٦٤٧,١	%٣٥,٥	٩٨٤,١	%٥٣,٩	١٩٤,٠	%١٠,٦	١٨٥٢,٢	%١٠٠
*١٩٨٧/٨٦	٢٠٦٠,٤	%٤٧,٧	١٤٥٥,٣	%٣٣,٧	٨٠١,١	%١٨,٦	٤٣١٦,٨	%١٠٠
١٩٨٨/٨٧	٨٠٩,٨	%٢٦,٨	١٨٤٥٣	%٥٤,٢	٦٤٢,٦	%١٨,٩	٣٣٩٦,٧	%١٠٠
١٩٨٩/٨٨	١٢٢١,٤	%٢٨,٩	٢٢٢٣,٨	%٥١,٦	٨٨٥,٩	%٢٠,٩	٤٢٣١,١	%١٠٠
١٩٩٠/٨٩	٥٧٥,٧	%٣٠,٠	٩٨٨,٣	%٥١,٥	٣٥٤,٩	%١٨,٥	١٩١٨,٩	%١٠٠
١٩٩١/٩٠	٥٨٢,٢	%٢٩,٣	١٠٠٤,٣	%٥٠,٥	٤٠٢,٨	%٢٠,٢	١٩٨٩,٣	%١٠٠
١٩٩٢/٩١	٧٩٠,٣	%٣٠,٦	١٢٧١,٩	%٤٩,٢	٥٢٣,٤	%٢٠,٢	٢٥٨٥,٦	%١٠٠
١٩٩٣/٩٢	٩٠٧,٣	%٢٨,١	١٥٦١,٧	%٤٨,٤	٧٦٠,٧	%٢٣,٦	٣٢٢٩,٧	%١٠٠

المصـــدر : تقاريــر البنك المركزى للسنوات المشار إليها عام ١٩٧٩ (صــ٨٠)(٨٣/٨٢) ص ١٣٠ ، ٨٤/٨٣ ص ١٣٦، ٨٥/٨٤ ص ١٤٤/١٤٠، ٨٨/٨٧ ص ١٥٦، وعـــــام ١٩٨٩/٨٨ (صــ١٥٥) والتقرير السنوى لعام ١٩٨٦/٨٥ صــ١٣٥، ٩٣/٩٢ ص ٢١٥، ٩١/٩٠ ص ١٨٨، والتقرير السنوى لعام ١٩٧٧ ص ٢٥ ولعام ١٩٨١/٨٠ ص ٧٢. وكذلك المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٦) العدد الأول ١٩٨٦، صــ٤٧.

* بعــد تعديــل متوسط اسعار السوق المصرفية الحرة من ٢٢٢,٩ قرش للدولار اعوام ١٩٨٦و ١٩٨٧ إلى ٢٣٨,٧ قرش للدولار عام ٨٨/ ١٩٨٩.

وعلينا أن نلاحظ :

أ- أن الســلع الوســيطة يــندرج داخلها وسائل النقل وجزء كبير منها عبارة عن ســيارات ركــوب الــتى زاد متوســط الاستيراد منها منذ عام ١٩٧٥ وحتى منتصف الثمانينات إلى نحو ٤٠ ألف سيارة سنوياً [(٣٧)] وهى بلا شك تدخل فى تصنيف السلع الاستهلاكية المعمرة وبالتالى فإننا نتحفظ على الأرقام الواردة فى تصنيف السلع الوسيطة وفقا للمصادر الرسمية.

ب- ومــع ذلــك فينــبغى التأكــيد على أن جزء لا يستهان به من الواردات بنظام الاســتيراد بدون تحويل عمله هو عبارة عن آلات ومعدات وقطع غيار كانت ضــرورية لعملــية الإنــتاج فــى الداخــل؛ وأن جزء من الواردات الغذائية والاستهلاكية كانت أيضا ضرورية

ج- لقـد شـكلت الواردات القادمة وفقاً لهذا النظام نسبة أخذت فى التزايد من إجمـالى الـواردات المصرية حتى بلغت عام ١٩٨١/٨٠ نحو ٢٠% واصلت ارتفاعهـا حتى بلغت ٣٥% من إجمالى الواردات المصرية خلال الفترة (٨١-١٩٨٥).

د- لقـد الـتهم نظـام الاسـتيراد بدون تحويل ما يزيد عن ٦٠% من إجمالى تحويـلات المصـريين بالخارج وأدى إلى زيادة الميل المتوسط للاستيراد (*) ليصـل إلى ٣٠% فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (٧٤-١٩٨٤) (٣٨) ممـا أفقد الاقتصاد المصرى فرص هائلة للاستفادة بهذه الموارد المالية واستثمارها بصورة إنتاجية وفقا لخطط تنموية جادة وحقيقية.

هـ- نعود إلى هيكل الواردات خلال الفترة المشار إليها (٧٤-١٩٨٢) فنجد أن الـواردات الاستهلاكية زادت من ٢٠% إلى ٣٥% ثم إلى ٤٥% خلال السنوات الثلاث الأولى وبالمقابل انخفضت الواردات من السلع الوسـيطة مـن ٤٠,٣% عـام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٦% عام ١٩٧٦ (٣٩) صـحيح أن جـزء من هذا الاندفاع الاستهلاكى كان نتيجة لخلل فى هـيكل الإنـتاج المحلـى واتساع الفجوة الغذائية الذى اخذ فى التزايد نتيجة لتحيز السياسات المتبعة وقتئذ لقطاعات الخدمات والتوزيع على حساب القطاعات السلعية والإنتاجية (٤٠).

و- كـان مـن نتـيجة هـذه الأوضاع الجديدة أن تبدلت خريطة التوزيع الإقلـيمى لتجارة مصر الخارجية بصورة كاملة بحيث أصبحت معظم تجارتـنا الخارجية تتم استيرادا أو تصديرا مع دول الغرب الأوروبى والولايـات المتحدة كما تضاءل حجم صادراتنا الصناعية فى الأسواق الدولية وتضاءل نسب التعاون الإقليمى بين مصر والدول العربية(٤١).

ز- كمـا تضـاءلت حجم صادراتنا الصناعية فى الأسواق الدولية لصالح منـتجات البـترول الـتى بلغـت فى المتوسط ٦٦% من الصادرات المصرية خلال هذه الفترة (٤٢).

وبـرغم الإقرار بضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية بسبب من طبيعة هـيكلها (حيث ٨٥% منها صادرات بترولية وزراعية) والخلل فى أسعار الصرف التوازنـية لعملتها الوطنية وعدم جودة المنتج المصرى مقارنة بمثيله فى الأسواق الدولية ونظم الحصص والحماية التى تتبعها بعض الدول فان استمرار هذا الوضع الخطـير طـوال السـنوات الأولى من الانفتاح قد وضع القرار والإرادة المصرية عرضة للضغوط الخارجية على حد تعبير أحد رموز التيار الليبرالى فى مصر(٤٣).

(*) الميل المتوسط للاستيراد = قيمة الواردات / الناتج المحلى الإجمالى

٣- تفاقم مخاطر الدين العام المحلي والأجنبي:

وســط أضواء النصر المبهرة، وأقواس النصر العالية؛ كان من الضرورى أن تصلحب قوافل شيلوك مواكب قائد منتصر توا.

فلم يكن متصورا أن يتحرك موكب الفرعون خالى الوفاض. وسط شعب وجيش صمد لحصار وقاتل بشراسة لاسترداد أرضه المحتلة منذ ست سنوات كاملة.

هــذا هــو التصــوير النفسى والسياسى الوحيد لقفزة غير مشهودة فى وارداتنا خــلال العامين التاليين للحرب مباشرة. لقد قفزت الواردات من ٧٥٧ مليون جنيه عــام ١٩٧٣ إلى ٩٢٠ مليون عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٥٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ وبلغت بحلول عام ١٩٧٦ نحو ١٦٤٧ مليون جنيه. لقد آن أوان **"وهم الرخاء"**.

ولــم يكــن من المتصور أن تأتى هذه السلع الاستهلاكية فى الغالب منحه من البرنامج السلعى للإقراض الأمريكى أو حتى من مساعدات الأقطار العربية؛ فكان من اللازم أن تدفع فاتورة العجز الأجيال التالية من فاتورة المديونية ولم تفلح حتى الــزيادة الكبيرة التى شهدتها موارد تحويلات المصريين العاملين بالخارج (من ٨٣ ملــيون جنــيه عام ١٩٧٣ إلى ١٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٧) [٤٤]. ولا الثلاث الكــبار الآخــرون من سد فجوة الخطيئة القومية خلال هذه المرحلة والمتمثلة فى الديون الأجنبية.

جدول رقم (٩)

تطور إيرادات الأربعة الكبار فى الاقتصاد المصرى

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	تحويلات العمالة المصرية		صادارات البترول		إيرادات قناة السويس		عوائد السياحة		الإجمالى
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٧٥	١٥٧,٥	%٣٥,٥	٦٤,٢	%١٤,٥	٣٢,٢	%٧,٣	١٨٩,٤	%٤٢,٧	٤٤٣,٣
١٩٧٦	٢٨٨,٨	%٣٥,٨	١٠٤,٩	%١٣	١٢١,٧	%١٥,١	٢٩٠,٣	%٣٦	٨٠٥,٧
١٩٧٧	٤٥٨,٧	%٣٧,٧	٢٢٣,٧	%١٨,٤	١٦٧,٢	%١٣,٧	٣٦٨,٤	%٣٠,٢	١٢١٨,٠
١٩٧٨	١٢٣١,٧	%٥٠	٤٨١,٨	%١٩,٥	٣٥٩,٦	%١٤,٦	٣٩٥,٧	%١٦	٢٤٦٨,٨
١٩٧٩	١٤٤٩,٨	%٤٦,٣	٩٤٣,٥	%٣٠,١	٤١٦,٣	%١٣,٣	٣١٩,٨	%١٠,٢	٣١٢٩,٤
٨١/٨٠	٢١٠٥,٢	%٤٢,٨	١٩١٩,٤	%٣٩	٥٤٦,٣	%١١,١	٣٤٨,٣	%٧,١	٤٩١٩,٢
٨٢/٨١	١٤٠٦,١	%٣٢,٩	١٩١٤,٦	%٤٤,٨	٦٣٦,٥	%١٤,٩	٣١٧,٥	%٧,٤	٤٢٧٤,٤
الإجمالى خلال الفترة	٧٠٩٧,٨	%٤١,١	٥٦٥٢,٦	%٣٢,٧	٢٢٧٩,٥	%١٣,٢	٢٢٢٩,٤	%١٢,٩	١٧٢٥٨,٨

المصدر : النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٤.

وهكــذا قفــز الديــن الأجنبى - وكأننا فى عصر إسماعيل الثانى - من نحو ٢٣٠٠ ملــيون دولار عــام ١٩٧٣ إلى ٥٠٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٦ (بخلاف الديــون العسكرية التى بلغت وفقا لبعض التقديرات ٣ مليارات دولار) [٤٥] ويشير

د. فـؤاد مرسى إلى حجم الهرولة على الديون والاقتراض من الخارج بحقيقة أنه خلال عام ١٩٧٤ وحده اقترضت حكومة د. عبد العزيز حجازى نحو ٩٤٠ مليون جنيه (ما يعادل ٢١٦٢ مليون دولار بأسعار الصرف وقتذاك) فى صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ومن موردين بسعر فائدة كبير جدا تجاوز ١٩% (٤٦).

وبهذا قفز الدين الخارجى المدنى بحلول عام ١٩٧٩ إلى ١٢ مليار جنيه (ما يعادل ١٥٦٠٠ مليون دولار بسعر الصرف التشجيعى للدولار) وفقاً لتصريحات رئيس الوزراء المصرى وقتئذ د. مصطفى خليل.

وتظهـر مقارنـة الديـون الخارجـية بالناتج المحلى الإجمالى مقدار المشكلة وعمقهـا؛ فقد زادت هذه النسبة من ٢٣,٧% عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,٢% عام ١٩٧٧ ثـم إلـى ٩٩% عام ١٩٨٠ وبحلول عام ١٩٨٤ كانت قد وصلت إلى ١٠٨% من الـناتج المحلـى الإجمـالى (٤٧) وهكذا زادت معدلات خدمة الدين الأجنبى بالنسبة للـناتج المحلـى الإجمالى من ٤,١% إلى ٨,٨% عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨,٦% عام ١٩٨٠ ووصـلت عـام ١٩٨٤ إلى ١٠%. كما زاد معدل خدمة الدين كنسبة من إجمالى الصادرات من السلع والخدمات من ٢١,٨% إلى ٢٢,٨% ثم إلى ٢٦,٥% وفى عام ١٩٨٤ وصلت إلى ٢٧,٥% (٤٨). لقد أصبحت إحدى مقاييس النجاح لأى وزير أو مجموعة وزارية فى هذه الفترة هو قدرتها على جلب الديون باعتبارها – كما قيل وقتئذ – تعبيرا عن ثقة دولية فى الاقتصاد المصرى !؟.

ولم يكن غريبا أن تتصدر الولايات المتحدة – العائدة توا إلى الساحة المصرية – قائمـة الدائنيـن خلال عامين فحسب (٧٥ – ١٩٧٦) وبحلول عام ١٩٨٩ كان حجـم الديون المدنية للولايات المتحدة الأمريكية على مصر نحو ١٥ مليار دولار موزعـه على ثلاث برامج إقراض أساسية هى برنامج الاستيراد السلعى وبرنامج المشروعات (البنية الأساسية وتجديد المصانع) وأخيرا برنامج القانون ٤٨٠ لفائض الحاصـلات الزراعية (٤٩). وإذا جمعنا ما تم إقراضه لصالح القروض الاستهلاكية (الاسـتيراد السلعى وفائض الحاصلات) خلال هذه الفترة فأنها ستتجاوز ٥٧% فى المتوسط من إجمالى القروض الأمريكية لمصر أما قروض المشروعات فأنها كانت غالبا باستخدام مكاتب خبرة أمريكية وخبراء أمريكيين وشركات أمريكية (٥٠).

وقـد أدى ذلـك إلى زيادة اعتمادات خدمة الديون الأجنبية فى الموازنة العامة للدولـة مـن ١٥,٣% عـام ١٩٦٥ من إجمالى قيمة الصادرات المنظورة وغير المـنظورة إلى ٣٢% عام ١٩٧٤(٥١) ثم خرجت الزيادة بعد ذلك عن حدود الأمان المتعارف عليه والمقدر بما لا يزيد عن ٢٥% من إجمالى حصيلة الموارد الجارية للنقد الأجنبى (٥٢) وبانقضاء فترات السماح لبعض هذه القروض وحلول آجال خدمة الدين كانت الصورة كالتالى :-

جدول رقم (١٠)
تطور عبء خدمة الديون الأجنبيه والمحلية خلال الفترة ٧٠/٧١ –٩٨/٩٩
القيمة بالمليون جنيه

السنوات	عبء خدمة الديون الاجنبية	عبء خدمة الدين المحلى	الاجمالى
١٩٧١/٧٠	٦٣,٧	١٠٣,١	١٦٦,٨
١٩٧٦	١١٣,٢	١٠٨,٨	٢٢٢,٠
١٩٧٨	١٤٠,٣	٢١٢,٣	٣٥٢,٦
١٩٨٢/٨١	٨٦٣,٦	١٥٦٩,١	٢٤٣٢,٧
١٩٨٣/٨٢	١٠٤٥,٠	١٧٠٥,٠	٢٧٥٠,١
١٩٨٤/٨٣	٩٣١,٩	٢٠٨٣,٥	٣٠١٥,٤
١٩٨٥/٨٤	١٠٢٦,٧	٢٦٦٩,٦	٣٦٩٦,٣
١٩٩١/٩٠	٧٣٠٠	٥٦٣١	١٢٩٣١
١٩٩٢/٩١	٥٤٢٨,٣	٦٤٤٥	١١٨٧٣,٣
١٩٩٣/٩٢	٦٥٤١,٧	١٢٤٣٤	١٨٩٧٥,٧
١٩٩٤/٩٣	٧٢٢٢,٢	١٨٨٦٥	٢٦٠٨٧,٢
١٩٩٥/٩٤	٥٨٣٠,٨	١٣٠٧٢	١٨٩٠٢,٨
١٩٩٦/٩٥	٦٧٥٣,٣	١٢٣٩٩	٢٢١٥٢,٣
١٩٩٧/٩٦	٥٢٣٦,٨	١٦٨٥٥	٢٢٠٩١,٨

المصدر : حتى ١٩٨٥/٨٤ مصدره مجلدات الموازنة العامة للدولة، وبعد ذلك مصدره البنك المركزى المصرى، تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية نقلاً عن عبد الفتاح الجبالى، مرجع سابق. وكذلك مجلدات الحساب الختامى للدولة للسنوات من ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦.

وبرغم أن عبء خدمة الدين العام المحلى قد تفاقمت خلال عقد الثمانينات والتسعينات فأنه يظل داخل نطاق السيطرة فى إدارة الشئون الاقتصادية داخليا بعكس الحال بالنسبة للدين الأجنبى الذى شكل قيدا سياسيا قاسيا على الإرادة المصرية طوال العشرين عاما.

بيد أن هذه الزيادة الكبيرة فى عبء خدمة الدين خاصة بعد عام ١٩٩١ يعود إلى تعديل سعر صرف الدولار وتوحيده فى سوق حرة واحدة فى فبراير ١٩٩١ بحيث انخفض الجنيه مقابل الدولار بما يزيد عن ٣٥% فى ذلك التاريخ.

أما بالنسبة للدين العام المحلى؛ فهو وأن كان أقل تكلفة وأفضل بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية (أوعية ادخارية مختلفة) فأنها لا يمكن لها أن تحقق أغراضها ألا بتوافر شروط ثلاثة :

الشرط الأول : أن يكون مصدر القرض المحلى أموالاً كانت فى الأصل أموالاً مكتنزة.

<u>الشـرط الـثانى :</u> أن تسـتخدم حصـيلة القـرض لأغراض إنتاجية أى فى استثمارات تضيف للمجتمع وليس لأغراض استهلاكية.

<u>الشرط الثالث :</u> عدم تجاوز القروض العامة المحلية نسبة معينة تتمثل فى قدرة الاقتصـاد الوطـنى علـى تحمل الأعباء المترتبة عليها (قدرتها اتفاقية ماسترخت للوحدة الاقتصادية الأوروبية بما لا يزيد عن ٦٠% من الناتج المحلى الأجمالى).

لقـد تطور الدين العام المحلى حتى هذه المرحلة (٧٤-١٩٨٢) من أقل من ٣ مليار جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١٥,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ وواصل ارتفاعه بعد ذلك حيث بلغ بحلول عام ٢٠٠٢ نحو ٢٤١ مليار جنيه بما يثير القلق.

وبمراجعة هيكل هذا الاقتراض المحلى خلال هذه الفترة نجد أن ما يزيد على نصف هذا الاقتراض عبارة عن اقتراض من الجهاز المصرفى (تمويل بالعجز) وهو ما أدى لتفاقم نسبة التضخم وارتفاع الأسعار فى المجتمع.

جدول رقم (١١)

هيكل الدين المحلى خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٨٤

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	من أوعية ادخارية والجمهور (١)	من الجهاز المصرفى (٢)	الجملة ١ + ٢ (٣)	% للاقتراض التضخمى ٢ : ٣
١٩٧٤	٢٠٨	٤٠٢	٦١٠	%٦٥,٩
١٩٧٥	٣٢٠	١٠٥٧	١٣٧٧	%٧٦,٨
١٩٧٦	٣٦٠	٥١٠	٨٧٠	%٥٨,٦
١٩٧٧	٤٦١	٤٧١	٩٣٢	%٥٠,٥
١٩٧٨	٥٦٧	٨٢٧	١٣٩٤	%٥٩,٣
١٩٧٩	٨١٢	١٥٨٢	٢٣٩٤	%٦٦,١
٨١/٨٠	١١٧١	٨٧٤	٢٠٤٥	%٤٢,٧
٨٢/٨١	١٨٧١	٢١٨٢	٤٠٥٣	%٥٣,٨
٨٣/٨٢	٢٠٦٦	١٥٠٠	٣٥٦٦	%٤٢,١
٨٤/٨٣	٢٣٢٦	٢٥٦٢	٤٨٨٨	%٥٢,٤

المصدر : البيانات مصدرها النشرة الاقتصادية لبنك مصر العدد الأول ١٩٨٥ ص ٧٩. وكذلك د. رضا العدل ود. عبد المطلب عبد الحميد "عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر" ورقة مقدمة فى مؤتمر ندوة آليات التضخم فى مصر مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

لقد زادت الديون المحلية من ١١ مليار عام ١٩٧٩ إلى أن بلغت ٤٥ مليار فى يونية ١٩٨٩ وبحلول عام ١٩٩٨ كانت هذه الديون قد تجاوزت ١٣٦ مليارا (بخلاف ديون الهيئات الاقتصادية) [٥٣] وهى فى مجملها تشكل لغما فى الهيكل المالى والاقتصادى المصرى الآن.

نحن كما هو واضح إزاء إدارة اقتصادية للبلاد تفتقر إلى الكفاءة المهنية والسياسية.

٤- اختلال سعر الصرف بين الجنيه المصرى والعملات الأجنبية :

استند المفهوم التقليدى للمؤسسات الدولية والنظرية الاقتصادية عموما بشأن أسعار التعادل بين العملات وبعضها البعض على مقدار ما يحققه سعر التوازن بين هذه العملات من قدرات تنافسية أكثر لصادرات كل بلد وما يحققه ذلك من تشجيع للاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

بيد أن تجارب الدول النامية ومنها مصر لم تكن ذات فائدة تذكر فى تحقيق أى اثر إيجابى لتعديل سعر الصرف للجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية الرئيسية (وأهمها الدولار الأمريكى) على المرونات الخاصة بالصادرات المصرية.

بيد أن التطورات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى المصرى واعتماده منذ عام ١٩٧٤ فصاعدا على مصادر أربعة للعملات الأجنبية؛ كان هو الحافز فى الكثير من الأحيان لإجراء مراجعات مستمرة لتعديل هذا الخلل فى سعر التعادل بين الجنيه والدولار الأمريكى بهدف معالجة ظواهر مرضية ثلاث برزت واضحة منذ منتصف السبعينات وهى :

الأولى : تعدد أسعار صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار.

الثانية : زيادة التعامل بالدولار خارج نطاق البنوك الرسمية.

الثالثة : دولرة Dollori zation الاقتصاد المصرى.

وأدى زيادة الطلب على الدولار لمعالجة الخلل المتزايد فى ميزان المدفوعات والتزامات خدمة الدين الأجنبى إلى تفاقم هذه الظواهر واستدعى بالضرورة إجراءات حاسمة فى طريق جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج.

بدأت هذه المحاولات الخجولة منذ عام ١٩٦٨ بمنح علاوة إضافية للدولار وفى سبتمبر ١٩٧٣ أنشئ السوق الموازية للبنوك لتشجيع التعاملات فيه وجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج؛ ولكن ظلت هذه الإجراءات محدودة الأثر حتى عام ١٩٧٩ حينما جرى تخفيض الجنيه بالنسبة للدولار بنحو ٣٥% وفرض سعر صرف تشجيعى موحد للدولار (٧٠ قرشا للدولار) وفى أغسطس ١٩٨١ تقرر منح علاوة إضافية للدولار. وقد كان لهذه الإجراءات أثر مباشر فى إعادة تقييم واحتساب مكونات الناتج المحلى فى الداخل وفقا للأسعار الجديدة، وفى أبريل ١٩٨٣ تقرر سعر صرف مميز لمدخرات المصريين العاملين بالخارج (الدولار يعادل ١٠٨ قرشا أو ١١٦ قرشا) ثم فى يناير ١٩٨٥ تطور الأسلوب بتشكيل لجنة دائمة تتولى تحديد علاوة تضاف إلى السعر لجذب مدخرات المصريين بالخارج وعائدات السياحة وكذلك لتمويل نظام الاستيراد بدون تحويل عمله [٥٤].

وحتى يناير ١٩٨٥ كان هناك ثلاث أسعار للصرف :

الأول : سعر صرف مجمع البنك المركزى ويتحدد فيه سعر صرف الدولار بنحو ٧٠ قرش وموارده تأتى من حصيلة صادرات السلع الرئيسية ورسوم المرور فى قناة السويس ويمول هذا المجمع واردات السلع الاستراتيجية السبع والالتزامات المتعلقة بالقروض وبلغ حجم التعامل فى هذا السوق وقتئذ نحو ثلاثة آلاف مليون جنيه.

الثانـــى : سعر صرف مجمع البنوك التجارية ويبلغ فيه سعر الدولار ٨٤ قرشا ويتعامل هذا السوق فى حوالى ٢٨٠٠ مليون دولار.

الثالـــــث : سعر صرف السوق السوداء الذى يتراوح فيه الدولار بين ١٥٠ قرشا أو يزيد ويصل حجم التعامل فى هذا السوق نحو ثلاثة آلاف مليون دولار أخرى. وكان هذا السوق هو المسئول عن تمويل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وعن تسرب آلاف الملايين من العملات الأجنبية بعيدا عن القنوات الرسمية وإغراق السوق المصرية بالسلع الكمالية [٥٥] والمخدرات وتهريب الأموال.

وفى ١١ مايو ١٩٨٧ أنشئت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى وتطبيق سعر صرف موحد وأكثر واقعية بدأ بسعر ٢١٧ قرشا للدولار بهدف جذب مدخرات المصريين بالخارج وفى فبراير ١٩٩١ تم تحرير نظام الصرف الأجنبى بإنشاء السوق الأولية والسوق الحرة للنقد ثم جرى فى أكتوبر ١٩٩١ توحيدهما ووصل سعر الدولار إلى ٣١٩,٣ قرشا بعدما كان ٢٨٧,٤ قرشا فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠.

وكان لتدخل البنك المركزى فى تعديل أسعار الفائدة على العملات الأجنبية والعملة الوطنية دورة فى تحويل المودعين إيداعاتهم بالبنوك بالعملة المحلية بدلاً من النقد الأجنبى والذى استفاد منها البنك المركزى بالشراء لهذه العملات وإعادة بناء الاحتياطى من النقد الأجنبى.

وخلال عام ١٩٩١ شهد الإصلاح النقدى خطوات بعيدة سواء بتحرير أسعار الفائدة أو تحرير أسعار الصرف أو وضع سقوف ائتمانية بدلاً من الضوابط الائتمانية التى كان معمولاً بها من قبل وبرغم كل هذه الإجراءات؛ فلم تفلح هذه الإجراءات فى إنقاذ سعر صرف الجنيه المصرى من الانهيار بالنسبة للدولار خصوصاً والعملات الأجنبية عموماً بسبب تزايد العجز الهائل فى الميزان التجارى المصرى وبحلول عام ٢٠٠٣ كان سعر صرف الجنيه الصرى قد انخفض بصورة كبيرة ليصل رسمياً إلى ٥٧٥ قرشاً للدولار ويتجاوز حاجز ٦ جنيهات للدولار الواحد فى السوق السوداء الذى عاد وانتعش من جديد.

٥- اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة :

بقدر ما كان عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات - خاصة الميزان التجارى - بمثابة مضخة فى قنوات الخلل العام فى الأداء الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات كان الخلل بين القطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلى الاجمالى بمثابة صب للزيت على نار الحريق الذى أخذ فى التهام حيويتنا الاقتصادية والسياسية منذ نكسة يونية ١٩٦٧.

فإذا تأملنا البيانات الخاصة بمساهمة قطاعات الاقتصاد الوطنى فى الناتج المحلى نكتشف مقدار الخلل الذى يتبدى أولى مظاهره فى الانخفاض المتوالى لنصيب القطاعات السلعية فى الناتج المحلى من ٥٣,٣% عام ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦% عام ٨٢/٨١ هذا على الرغم من التزايد الكبير فى نسبة مساهمة قطاع البترول من بين القطاعات السلعية خلال هذه الفترة. كما يلاحظ القفزة التى شهدتها قطاعات الخدمات الإنتاجية وأبرزها التجارة والمال والنقل والمواصلات وهو ما يظهره البيان التالى :-

جدول رقم (١٢)

الناتج المحلى الإجمالى موزعا على الأنشطة الاقتصادية

خلال الفترة ٧٣-١٩٨٢/٨١

بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٧٥

السنوات / القطاعات	١٩٧٣		١٩٧٥		١٩٨١/٨١	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الزراعة	١٠٦٢	%٣٠,١	١٤٦٨	%٢٨,١	١٦٤٥	%١٧,٣
الصناعة والكهرباء	٩٨٥	%١٩,٤	٩٥٧	%١٨,٣	١٤٢٤	%١٥
البترول	٤٧,٣	%١,٣	١٤٩	%٢,٩	٦٥٠	%٦,٩
التشييد والبناء	٨٧,٣	%٢,٥	٢٤٣	%٤,٦	٥١٦	%٥,٤
(١) إجمالى القطاعات السلعية	١٨٨١,٦	%٥٣,٣	٢٨١٧	%٥٣,٩	٤٢٣٥	%٤٤,٦
(٢) الخدمات الإنتاجية	٧٠٤	%٢٠	١٢٩٧	%٢٤,٨	٣٣٢١	%٣٥
(٣) الخدمات الاجتماعية	٩٤١	%٢٦,٧	١١١٥	%٢١,٣	١٩٤١	%٢٠,٤
الإجمالى ١ + ٢ + ٣	٣٥٢٦	%١٠٠	٥٢٢٩	%١٠٠	٩٤٩٦	%١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط؛ وارد فى المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص١٤.

كما يلاحظ داخل القطاعات السلعية نفسها تبدلت الأنصبة النسبية؛ حيث زادت مساهمة قطاع البترول من ١,٣% عام ١٩٧٧ إلى نحو ٧% عام ١٩٨٢/٨١ بينما انخفضت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء.

وأخيراً فاننا نلاحظ أن النصيب النسبى لقطاعات الخدمات الاجتماعية (الإسكان والمرافق – التعليم – الصحة ... الخ) قد أنخفض من ٢٦,٧% عام ١٩٧٣ إلى ٢٠,٤% عام ١٩٨٢/٨١ ناهيك عن أن قطاعا الإسكان والمرافق داخل هذه القطاعات قد ازداد بصورة غير مسبوقة بما أدى عمليا إلى تهميش النصيب النسبى للتعليم والصحة والتأمينات ... الخ.

وقد أدى تدهور النصيب النسبى للقطاعات السلعية (خاصة الزراعة) إلى اتساع الفجوة الغذائية كما سبق وأشرنا وهو ما ترتب عليه زيادة فجوة العجز فى الميزان الـتجارى واستنزاف جزء كبير من مدخرات المصريين فى الاستيراد بدون تحويل عملـه، كما صاحب هذا تدهور نصيب القطاعات السلعية فى الاستثمارات القومية كما يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (١٣)
توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى
خلال الفترة ٧٣ – ١٩٨١/٨٠

بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

السنوات / القطاعات	١٩٧٣		١٩٨١/٨٠	
	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	٥٧,٦	%١٢,٣	٣٩٤,٧	%٩,٨
الصناعة والكهرباء	١٥٦,٣	%٣٣,٥	١١٥١,٠	%٢٨,٤
البترول	٢٨,٣	%٦,١	٣١٩,٣	%٧,٩
التشييد والبناء	٥,٠	%١,١	١٨٦,٤	%٤,٦
جملة القطاعات السلعية	٢٤٧,٢	%٥٣,٠	٢٠٥١,٤	%٥٠,٧
الخدمات الإنتاجية	١٢٦,٢	%٢٧	١٠٠١	%٢٤,٧
الخدمات الاجتماعية	٩٣,٣	%٢٠	٩٩٣,٩	%٢٤,٦
الإجمالـــى	٤٦٦,٧	١٠٠	٤٠٤٦	%١٠٠

المصـــدر : البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية العدد الأول، المجلد (٢٧) لعام ١٩٨٧ ص ٤ مرجع سابق.

ويـبدو واضحا مقدار الانخفاض فى الاستثمارات الموظفة فى قطاعات الإنتاج الأساسـية كالـزراعة والصـناعة والكهـرباء. أما الزيادة الملحوظة فى قطاعات الخدمات فكان من (٢٠% إلى ٢٤,٦%) لصالح قطاع الإسكان الذى حظى بنصيب الأسد فى استثمارات هذه المرحلة تلبية لاحتياجات السوق وانصياعا لمتطلبات فئات اجتماعية جديدة نمت مع الحقبة النفطية وتمددت مع الانفتاح.

وقـد اسـتمر هذا الاتجاه وازداد كثافة حيث انخفض نصيب القطاعات السلعية مـن الاسـتثمارات القومية من ٤٦,٣% فى الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ – ٨٦/

١٩٨٧) إلى أن بلغ ٣٥,٢% فى الخطة الخمسية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) مقابل زيــادة نصــيب قطاعات البيئة الأساسية التى خصت فيها المرافق العامة (طرق - كبارى - اتصالات ... الخ) نصيب الأسد كما يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (١٤)

إجمالى الاستثمارات القومية المنفذة خلال الخطط الخمسية ١٩٩٧/٨٢ للقطاعين الحكومى والعام والخاص والتعاونى

القطاعات	خطة ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦		خطة ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١		خطة ٩٣/٩٢-٩٦/ ٩٧	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
- الزراعة والرى والاستصلاح	٢١٦٥	٦,٣%	٤٣٥٠	٦,١%	٨٧٣٢	٧,٥%
- الصناعة والتعدين	٨٢٧٥	٢٤,٠%	١٤٨٠٦	٢٠,٨%	١٢١٦٦	١٠,٤%
- البترول ومنتجاته	١٥١٦	٤,٤%	٢٩٧٥	٤,٢%	٣٨٤٨	٣,٣%
- الكهرباء	٣٩٦٥	١١,٥%	١٤٠٠٨	١٩,٧%	١٦٤٧٨	١٤,١%
جملة القطاعات السلعية	١٥٩٢١	٤٦,٣%	٣٦١٣٩	٥٠,٨%	٤١٢٢٤	٣٥,٢%
- السياحة	٢٥٥	٠,٧%	٤٥٠	٠,٦%	٧٩٩	٠,٧%
- النقل والمواصلات والتخزين	٩٦١٠	٢٨,٠%	١٥٩٠٣	٢٢,٤%	٢٩٨٦١	٢٥,٥%
- التجارة والمال والتأمين	٥٧٠	١,٧%	١٠٦٧	١,٥%	٢٣٩٥	٢,٠%
- الإسكان والمقاولات	١٧٦٤	٥,١%	١٨٨٣	٢,٧	٢٧٠١	٢,٣%
- المرافق العامة	٣٢٦٢	٩,٥%	٩٠٠٧	١٢,٧%	١٨١٣٩	١٥,٥%
جملة قطاعات البنية الأساسية	١٥٤٦١	٤٥,٠%	٢٨٣١٠	٣٩,٨%	٥٣٨٩٥	٤٦,٠%
- الخدمات التعليمية	٩١٩	٢,٧%	٢٦٩٧	٣,٨%	٩١٣٣	٧,٨%
- الخدمات الصحية	٦٣٢	١,٨%	١٧٦٢	٢,٥%	٤٤٤١	٣,٨%
- الخدمات الأخرى	٨٩٩	٢,٦%	٢١٩٥	٣,١%	٨٣٩١	٧,٢%
جملة الخدمات الاجتماعية	٢٤٥٠	٧,١	٦٦٥٤	٩,٤	٢١٩٦٥	١٨,٨%
الإنفاق الاستثمارى	٥٣٦	١,٦%	—	—	--	--
الإجمالى ١+٢+٣+٤	٣٤٣٦٨	١٠٠%	٧١١٠٣	١٠٠%	١١٧٠٨٤	١٠٠%

كمــا كــان لتبــنى الإستراتيجية الجديدة القائمة على إعادة القطاع الرأسمالى الخــاص ليتــبوأ دور القــيادة فى النشاط الاقتصادى وتفعيل آليات السوق كأساس لتخصــيص المــوارد والاســتثمارات أن تراجع الوزن النسبى لناتج القطاع العام؛ وســاعد علــى ذلــك ما عانته شركات القطاع العام طوال سنوات الجمر (٦٧ -

١٩٧٣) مـن قـيود سـعرية وتكاليف مستلزمات إنتاجها المستوردة أو بفعل تآكل خطوط إنتاجها وضعف عمليات الإحلال والتجديد طوال العشر سنوات الممتدة من عـام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥ [٥٦] وهكذا لم تزد القيمة المضافة الصافية لشركات القطـاع العام عام ١٩٨٥/٨٤ عن ٣٢٧١ مليون جنيه (بالأسعار الجارية) ولم تزد عوائـد حقـوق الـتملك عـن ١٠% من قيمة رأس المال المستثمر (الثابت وشبه الثابـت)؛ كما تزايد المتراكم من المخزون سواء بسبب سوء الإدارة التسويقية بهذه الشركات أو بسبب الغزو الكاسح للمستورد للسوق المصرى.

وفى الوقت الذى كبل فيه القطاع العام باللوائح والقوانين المعوقة ونظم للتسعير شـديدة القسـوة كـان القطاع الخاص يمنح كل يوم ميزة جديدة سواء ضريبيا أو جمركـيا أو تسـويقيا ويحظى بمساعدة ورعاية دولية كاسحة [٥٧] ويظهر التوزيع القطـاعى لصـافى الائـتمان المحلى الممنوح من البنوك فى مصر مقدار الرعاية والاهتمام الذى حظى به القطاع الخاص والتى بمقتضاها زادت القروض الممنوحة له بنحو عشرة أضعاف خلال خمس سنوات فحسب أى أن البنوك العاملة فى مصر كانت هى **"قبلة الحياة"** لهذا القطاع الخاص برغم اتجاه معظم استثماراته خلال هذه المرحلة إلى أنشطة تجارية وخدمية بعيدة عن الإنتاج والتصنيع.

جدول رقم (١٥)
صافى الائتمان المحلى الممنوح للقطاعات فى مصر
خلال الفترة ٧٨-١٩٨٣

"بالمليون جنيه"

	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
صافى المطلوبات من القطاع الحكومى	٦٠١٣	٧٢٩٨	٧٨٦٢	١٠٢٧٦	١٢٠٢٣
صافى المطلوبات من شركات القطاع العام	١٢٠٨	١٣٨٤	١٦٢٨	٢٢٨٠	٢٧٢٥
المطلوبات من القطاع الخاص	٥٧٦	١٠٠٠	٢١٩٦	٣٩٥٢	٤٨١٥
المطلوبات من القطاع العائلى	٦	١٨٩	٣٤٢	٤٠٥	٤٠٦
المطلوبات من البنوك المتخصصة	٢٣٧,٨*	٢٥٧	٥٢٨	٨٧٠	٩٢٨
المطلوبـات مـن بـنوك الاسـتثمار والأعمال	---	١٦٣	٢٦١	٣٥١	٧٥٥
الإجمالـى	٨٠٤٠,٨	١٠٢٩١	١٢٨١٨	١٨١٣٥	٢١٦٥٠

المصـادر : أعـوام ٧٨، ٧٩، المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٠) العدد الثانى ص ١٤٧ أمـا أعوام ٨٢/٨١، ٨٣/٨٢ فمصدره التقرير السنوى للبنك المركزى ٨٣/٨٢ ص ٣١.

* بخلاف ٥,٦ مليون، ١٢ مليون جنيه المطلوبات من الجمعيات التعاونية لباقى ١٩٧٩/٧٨.

ولـــم يقتصـــر الأمر على ذلك بل أن شركات وهيئات القطاع العام قد ألزمت بالاســـتثمار فـــى دعم وإقامة شركات مشتركة مع القطاع الخاص بلغت حتى ٣٠ يونـــية ١٩٨٤ نحو ٢٧% من إجمالى رؤوس أموالها التى قام بها القطاع الخاص والأجنبى المستفيد من قوانين الاستثمار الجديدة [٥٨] وقد تركز نحو ٧٧% من إنتاج القطـــاع الخـــاص حـــتى ذلـــك الحين فى ثلاث مجموعات فحسب هى الصناعات الخشـــبية والجلدية والصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج بالإضافة إلى ما قدمـــه القطاع العام من مستلزمات إنتاج بأسعار رخيصة بالقياس إلى المستلزمات المستوردة [٥٩].

ويقـــدم البـــيان الـــتالى تطـــور مساهمة كل من القطاعين العام والخاص فى الاستثمارات خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (١٦)

مساهمة القطاعين العام والخاص فى الاستثمارات القومية

خلال الفترة ٧٣-٨١/١٩٨٢

(%)

السنوات	القطاع العام والحكومى	القطاع الخاص
١٩٧٣	%٩١,٥	%٨,٥
١٩٧٤	%٩٠,١	%٩,٩
١٩٧٥	%٨٥,٦	%١٤,٤
١٩٧٦	%٧٩,٤	%٢٠,٦
١٩٧٧	%٨٠,٢	%١٩,٨
١٩٧٨	%٨٢,٤	%١٧,٦
١٩٧٩	%٧٦,٩	%٢٣,١
٨١/٨٠	%٧٩,٠	%٢١,٠
٨٢/٨١	%٧٩,٢	%٢٠,٨

المصدر : المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ٢٩.

وبحلـــول عـــام ٢٠٠٢ كـــان القطاع الخاص قد أصبح يشكل نحو ٦٤% من إجمـــالى الاســـتثمارات القومـــية معتمداً فى ذلك على اقتراضه الواسع من البنوك وغـــياب أى محاولـــة جادة من معظمهم فى التمويل الذاتى أو عبر سوق الأوراق المالية.

وبهـذا المـنحى الجديـد؛ أعـيد توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص؛ وارتبطـت اسـتثمارات القطاع العام بالاقتراض الداخلى والخارجى من أجل أعداد البنـية الأساسـية لعصر جديد يلعب فيه القطاع الخاص والأجنبى دوراً أساسياً فى النشـاط الاقتصـادى وهـو ما نلاحظه بالعلاقة الطردية بين تعاظم الاستدانة من الخـارج والإفـراط فى الاستثمارات القومية الحكومية منها على وجه الخصوص حيث زادت نسبة الاستثمارات القومية إلى إجمالى الإنفاق القومى من ١٦,٨% عام ١٩٧٣ إلـى ٢٦,٦% عـام ١٩٧٧ واستمرت فى الزيادة حتى بلغت ٢٧,٢% عام ١٩٨٢/٨١ وهـو الأمـر الـذى أعيد النظر فيه بعد ذلك فانخفضت الاستثمارات القومـية إلى إجمالى الإنفاق القومى إلى ١٦,٢% عام ١٩٨٧/٨٦[٦٠] كما صاحب ذلـك ارتفاع نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج القومى لتصل إلى ١٧,١% عام ٨١/ ١٩٨٢ وهو ما جرى تخفيضه بعد ذلك حتى بلغ ١٣,٨% عام ١٩٨٧/٨٦. وهو ما يعكـس بحـد ذاته الدور الوظيفى الجديد المطلوب أدائه من القطاع العام والقطاع الحكومى بخدمة وتقديم التسهيلات لطبقة رجال المال والأعمال الجدد - الرأسمالية الجديـدة - حـتى تتمكن من العمل وتحقيق الأرباح حتى لو كان ذلك على حساب تفـاقم الديـن المحلـى أو الأجنـبى على الدولة ومن ثم تحمل أعباءها على كامل المواطنيـن محـدودى الدخل بسبب أعباء خدمة الديون وتخفيض مستوى الخدمات والمزايا المقدمة للمواطنين هؤلاء.

المبحث الثالث

أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على الصناعة

تتسم العلاقة بين التصنيع من جهة والبناء الاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى بدرجة من التعقيد والجدل الفريد.

والحقـيقة أنـــه نادرا ما أثير مثل هذا الكم الهائل من الجدل والنقاش فى الأدب الاقتصـــادى العـــالمى عمومـــاً والأدب التـــنموى خصوصـــاً، بقدر ما أثير حول استراتيجيات التصنيع.

ولا غرو فى ذلك، فالصناعة هى فى التحليل الأخير مولود التطور الاقتصادى والاجتماعى فى أوروبا أبان عصر النهضة وبروز الطبقة البرجوازية على مسرح الفعـــل الـــتاريخى تـــتجاوز كونها مجرد توليفة فنية أو إدارة اقتصادية لتصبح من منظور تاريخى عملية اجتماعية social process واقتصادية فى آن معاً.

ولـــذا فمن الثابت تاريخيا أنه بقدر نمو حركة التصنيع واتساعها بقدر اختراقها للبناء الاجتماعى الما قبل رأسمالى وهدمه.

هـــذا عـــلاوة على أن التصنيع بما يضفيه على المجتمع المتخلف من ديناميكية خاصة، وما يستتبعها من توسيع شبكة الصلات والعلاقات بين اقتصاديات هذا البلد وبقية بلدان المنظومة الدولية تستدعى درجة عالية من الدقة فى تناولها.

ويـــزيد الأمـــر صـــعوبة، مـــا تتميز به الهياكل الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المـــتخلفة (أو ما تسمى أحيانا دول العالم الثالث) من اختلال أصيل وتشوه ملحوظ بيـــن مخـــتلف القطاعـــات الإنتاجية والخدمية وهو ما ينعكس سلبا على تعاملاتها الدولية، ومن ثم موازين مدفوعاتها.

كمـــا تضـــفى العلاقـــات والتبادل غير المتكافئين بين الدول المتخلفة من ناحية والـــدول الرأســـمالية الصـــناعية من ناحية أخرى بأعباء إضافية على حركة النمو الاقتصادى فى المجموعة الأولى وتزيد من القيود على هامش حركتها الدولية سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى.

فـــإذا جســـدنا أحد أشكال التباين والتفاوت فى إطار تقسيم العمل الدولى الراهن (الصـــادرات مثلا) نجد أن نمو الطاقة الإنتاجية والتصديرية لبعض الدول المتخلفة خاصـــة فى المنتجات الصناعية – قد قابلة ازدياد أعداد الدول الرأسمالية الصناعية التى تتبع سياسات حمائية وتقييديه بصورها المختلفة.

وبالـــتالى اســـتمر معدل التبادل الدولى Term Of Trade فى الانخفاض لغير صالحها.

ويهدف هذا المبحث إلى طرح بعض القضايا الجوهرية فى محاولة لتقدير مدى التأثـــير الســـلبى الذى أحدثته سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٧٤ بالصـــناعة المصـــرية الـــتى اعتمدت بصورة أساسية على القطاع العام والتخطيط المركزى من جانب الدولة منذ عام ١٩٥٧ وهو ما مهد عمليا إلى تخلى الدولة عن هـــذا الـــدور وبدايـــة عصر الخصخصة وبيع الممتلكات العامة للرأسمالية المحلية المتحالفة مع رأس المال الأجنبى والشركات المتعددة الجنسية.

على أية حال فسنعالج موضوعنا هذا فى أربعة أقسام رئيسية :

القســـم الأول : ويتـــناول استراتيجيات التصنيع فى ظل التقسيم الدولى الراهن للعمل.

القســـم الـــثانى : ويركـــز على تطور الصناعة المصرية خلال الفترة ٥٢ – ١٩٨٢.

القســـم الثالـــث : التوزيع الجغرافى / السياسى لتجارة مصر الخارجية ٥٢ – ١٩٨٢.

القسم الرابع : نحو استراتيجية للتنمية الصناعية المتبادلة.

القسم الأول : استراتيجيات التصنيع فى ظل التقسيم الدولى الراهن للعمل :

ساهمت عوامل عده فى نمو حركة التصنيع فى الدول المستقلة حديثا، وترادفت كل مرحلة مع مستوى محدد من التطور الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المركزية (أوروبـــا وأمـــريكا الشـــمالية) وهو ما يعنى إعادة تقسيم الأدوار فى عملية طويلة وتاريخـــية يطلق عليها فى الأدبيات الاقتصادية التخصص الدولى specificatfon وتقســـيم العمـــل قائما على أسس المبادلة السلعية الاستهلاكية (مواد أولية وزراعية بمـــواد مصنعة)[٦١] بيد أن تغيرا قد طرأ على التركيب السلعى للتجارة الدولية منذ نهايـــة الحـــرب العالمية الثانية والتطور المذهل فى التقنية[٦٢] فبدا من الضرورى تصنيع محدود لبعض دول العالم الثالث لتتمكن من استيراد الآلات والمعدات العالية التكنولوجيا، أى أنه بدا من الضرورى أن يحدث التكامل فى الدوره الإنتاجية وليس فى الدورة الاستهلاكية فحسب [٦٣].

وهكذا ظهرت كتابات مفكرى الغرب الرأسمالى تحاول أن تقدم صوره لإمكانية أحداث نمو صناعى واقتصادى على الطراز الأوروبى والأمريكى[٦٤].

تعطيـــنا أرقام التجارة الدولية خلال العقدين الماضين صورة واضحة للتغيرات الطفـــيفة الـــتى طـــرأت على مركز مجموعة الدول الرأسمالية المتخلفة فى النظام الاقتصـــادى الدولى، فبينما لم تكن صادراتها الاجمالية عام ١٩٦٠ تتجاوز ١٤%

مـــن إجمـــالى الصادرات الدولية فأنها قد أخذت فى الزيادة التدريجية حتى قاربت الثلـــث تقريبا بحلول عام ١٩٨٢[٦٥] بيد أن نصيبها من الصادرات الصناعية يظل دون مستوى ١٠% من إجمالى الصادرات الصناعية للعالم.

أن نظرة متعمقة فى أوضاع الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى ذلك الحين، تكشف سبب هذا النمو، فإلى جانب ما حققته بعض دول العالم الثالث من تغيرات فى التوجهات الاجتماعية والاقتصادية لصالح عمليات تصنيع ملموس فان معدل النمو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المركزية (٥,٥%) خلال عقد الستينات قد سمح بتوسع ملموس فى التجارة الدولية ومن ثم فى زيادة الطلب على المنتجات المختلفة للدول المتخلفة هذا بعكس أوضاع السبعينات التى انعكس فيها حالات الركود التضخمى STAGFLATION التى اتسمت بها اقتصاديات الدول المركزية منذ منتصف عقد السبعينات على تدهور نسب التجارة الدولية وضعف الأداء الاقتصادى فى الدول المتخلفة[٦٦]. وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى حجم صادراتها الدولية (من ٥٦ مليار دولار أمريكى عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٤ مليار دولار عام ١٩٨٠)[٦٧] بيد أن ذلك لم يغير من صورة عقد الستينات كثيرا فقد ظلت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة لا تشكل أكثر من ٣,٤% من الاستهلاك الصناعى للدول الرأسمالية المركزية وفى حين زادت قيمة التجارة الدولية من نحو ٣١٢ مليار دولار أمريكى عام ١٩٧٠ إلى ٣٦٨٩ مليار دولار عام ١٩٨٣فإن الدول الرأسمالية قد ظلت تمثل بتجارتها (التى تتجه معظمها إلى بعضها البعض) نحو ٦٩,٢% عام ١٩٧٠ انخفضت قليلاً عام ١٩٨٠ إلى ٦١,٩% لصالح ازدياد نصيب دول النفط التى ازداد نصيبها فى التجارة الدولية من ٥,٨% إلى ١٤,٨% خلال نفس الفترة هذا فى الوقت الذى ظلت فيه بقية الدول المتخلفة عند نفس المستوى تقريباً (١٢,٤%).

أمـــا مجموعـــة الـــدول الاشتراكية فقد انخفض نصيبها فى التجارة الدولية من ١٠,٦% إلـــى ٨,٩% وبيـــنما نلاحـــظ أن درجة اندماج المجموعة الاشتراكية فى التقســيم الدولى الرأسمالى للعمل أقل ما يكون وبالتالى تتضاءل لديها الآثار السلبية الضـــارة لمضـــاعف الـــتجارة الخارجية فى حالات الركود التى تنتاب عادة الدول الرأســمالية المركزية[٦٨] وبالمقابل فإن ٧٥% من التجارة الخارجية للدول المتخلفة تـــتم مع الرأسماليات المركزية ومن ثم تزداد حساسية اقتصادياتها للتقلبات الدورية التى تطرأ على الأوضاع الاقتصادية فيها. ولعل فى ذلك السبب الذى دفع منظمات دولـــية عديـــدة، وأهمهـــا مـــنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد" للتأكيد والتوصـــية أكـــثر مـــن مره إلى ضرورة توطيد شبكة التعاون والتعامل التجارى الإقليمى فيما بين البلدان المتخلفة[٦٩].

وتزداد الصورة سوءا حينما نكتشف أن ٤٥% من الصادرات الصناعية للدول النامية تأتي من أربعة دول فحسب هي الدول المصنعة الحديثة كوريا الجنوبية وفرموزا وهونج كونج وسنغافورا وإذا أضفنا إلى هؤلاء ثماني دول أخرى هي البرازيل وأسبانيا وإسرائيل واليونان والبرتغال والمكسيك والهند ويوغسلافيا فأن النسبة تصل إلى ٨٠%(٧٠).

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى حقيقة على درجة عالية من الأهمية فأكثر من ٤٠% من الصادرات الصناعية للدول المتخلفة عبارة عن ملابس جاهزة ومنسوجات وتتوزع النسبة المتبقية (٦٠%) على مختلف المنتجات الصناعية وشبه الصناعية الأخرى(٧١).

وبالقطع لا يمكن معالجة هذا النوع من التخصص الدولي دون دراسة نمط التصنيع في الدول المتخلفة خلال الفترة التي امتدت منذ بداية الحرب العظمى الأولى وحتى أواخر العقد الماضي. فنمط إحلال الواردات Import-Substitution كان يقضي بداية باستبدال الواردات من السلع الاستهلاكية أساسا – الواردة من الخارج بسلع يتم إنتاجها محليا ومن ثم زاد التركيز على هذه الفروع (المنسوجات – السلع المعمرة وغير المعمرة ... الخ) وأهملت أو تكاد الصناعات الثقيلة وبناء المعدات Build Machines; وهكذا فبدلا من تخفيض العجز في ميزان المدفوعات للدول المتخلفة ارتفع العجز ارتفاعا ملحوظا بسبب زيادة الواردات من الآلات والمعدات اللازمة لإتمام عملية الإنتاج القائمة على استراتيجية إحلال الواردات.

وهنا تصدق مقولة البروفسير جوزيف بوجنار التي سبق وأعلنها منذ مطلع الستينات من أن "القوى الاقتصادية الضخمة في العالم الرأسمالي قد تطورت خلال العقود القليلة الماضية بحيث أصبح في مقدورها أن تكيف عملية التبادل والعمليات الاقتصادية المرتبطة بها بما يتمشى مع مصالحها الخاصة"(٧٢) فالشركات الاحتكارية دولية النشاط Multinational قد أعادت رسم خريطة تقسيم العمل الدولي في ضوء التطورات التكنولوجية المذهلة التي أتسم بها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بل أنها قد حددت أدواراً جديدة للتخصص الدولي بعد أن استنفذت استراتيجية إحلال الواردات إمكانيات الدفع الذاتي، فشاركت هذه الشركات العملاقة في صياغة جديدة لتقسيم العمل الدولي قائم على ما أطلق عليه التصنيع وتنمية الصادرات Export- promotion وفي أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية تبين أن هذه المشروعات توظف نحو ٢-٤ مليون مشتغل في مختلف التخصصات بالدول المتخلفة منذ مطلع الستينات وحتى منتصف السبعينات(٧٣) مستفيدة بذلك من توافر الموارد الطبيعية والبشرية الرخيصة والمتاحة، وبالتركيز على الصناعات الاستهلاكية باعتبارها القطاعات القائدة Leading Sectors. وهو ما أدى في

الـنهاية لزيادة اعتماد هذه البلدان على القروض الأجنبية وبالتالى تفاقم أزمة الديون الخارجـية واقتراب بعض من أهم هذه الدول (الأرجنتين – البرازيل – المكسيك) من حافة الإفلاس !!

وقد أخذت الدعوة لهذا النمط الجديد عدد من المنظمات الدولية المتخصصة مثل مـنظمة الأمـم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD منذ عام ١٩٦٤.

ومـن ثـم طرحـت على بساط البحث قضايا نقل الصناعات وإعادة التوطن الصناعى وقضية تلوث البيئة[٧٤] وآثار البعض قضية إعادة تقسيم الأدوار من أجل تخلص الدول الرأسمالية المركزية من الصناعات الملوثة للبيئة أو التى يطلق عليها Derity industries مثل البتروكيماويات والمنسوجات .... الخ الخ.

يـبقى هـنا أن نشـير إلى موقع الصناعة العربية فى هذه الخريطة وباستبعاد عمليات استخراج النفط فأن الإنتاج الصناعى العربى لا يتجاوز ٠,٧% من إجمالى الإنـتاج الصناعى العالمى ولا يتعد ٥% من إجمالى الإنتاج الصناعى لدول العالم الثالث[٧٥].

وبرغم البوادر المشاهدة حاليا حول اتجاهات لإعادة تقسيم العمل الدولى بحيث يتخصـص الـدول الرأسـمالية المركزية فى الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية، والاستخدام المتزايد لرأس المال البشرى Human capital مقابل تخصص الـدول الرأسـمالية المتخلفة بالصناعات الملوثة للبيئة فان هذه العملية مازالت فى بدايتها الأولى[٧٦].

وكذلـك فـأن اعتـبارات اجتماعية لدى الدول المركزية تحول دون استكمالها سريعاً وهو ما يفسر اتجاه الدول الأخيرة لاتباع سياسات حمائية Protectionism متشـددة[٧٧] لصـادرات الدول المتخلفة والدخول فى تكتلات اقتصادية إقليمية فى أمريكا الشمالية وأوربا الغربية لهذا الغرض .. ومن ثم فأن استشراف أفق المستقبل يقتضـى البحث عن صياغة علمية لاستراتيجية التصنيع والتنمية قائمة على أساس تلبـية الحاجات الأساسية للسكان وتدعيم التعاون الإقليمى والتخلص التدريجى من شروط الاندماج فى التقسيم الدولى الراهن للعمل.

القسم الثاني : الصناعة المصرية في ظل الانفتاح الاقتصادي ٧٤ – ١٩٨٢:

بانتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى تعرضت الأوزان النسبية لهياكل الاقتصاد المصرى إلى تبدلات عميقة سواء من حيث الأسعار أو الأجور[٧٨] أو بالنسبة للعلاقة بين القطاعين الحكومى والخاص أو فيما يتعلق بالتوزيع الإقليمى (الجغرافى / السياسى) لتجارة مصر الخارجية، هذا ناهيك عن ارتفاع مؤشر المديونية الخارجية بدرجة كبيرة وطبيعة التركيب الاقتصادى والاجتماعى الذى طرأ على المجتمع المصرى منذ عام ١٩٧٤ فصاعدا بيد أنه سيكون من المناسب

قبل عرض التطور الكمى أو القيمى لناتج الصناعة المصرية أن نقدم لمحة موجزة عن هيكل الصناعة المصرية خلال هذه الفترة.

ففى دراسة أعدتها الهيئة العامة للتصنيع يتبين موقف المشروعات العامة والخاصة والمشتركة خلال الفترة ٧٤ – ١٩٨١ يبدو على النحو التالى[٧٩] :

جدول رقم (١٧)
موقف المشروعات العامة والخاصة والمشتركة فى مصر حتى عام ١٩٨١

	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع مشترك	الاجمالى
– عدد المشروعات	٣٣٥	٥٥٧٩	٥٠٦	٦٤٢٠
– إجمالى الاستثمارات (بالمليون جنيه)	٤٠٥٠	١٢٦٩	٤٣٤٣	٩٦٦٢

Sourse : General Orgnization for In dustrilization, Op. Cit, P. 10.

وباستبعاد نحو ثلاثة آلاف مليون جنيه لمشروعات مازالت تحت التنفيذ فأن متوسط الاستثمار السنوى فى مصر قد بلغ ٧٥٠ مليون جنيه كان نصيب القطاع الحكومى (العام) نحو ٥٠٠ مليون جنيه بينما كان نصيب القطاع الرأسمالى الفردى نحو ٢٥٠ مليون جنيه سنويا[٨٠] ويلاحظ على استثمارات القطاع الرأسمالى الخاص أن متوسط الاستثمار لكل مشروع لا يتجاوز كثيراً ¼ مليون جنيه مما يعنى أنها فى معظمها مشروعات خدمية وتوزيعية أكثر من كونها مشروعات صناعية وإنتاجية.

كما تشير الإحصاءات المتاحة فقد ازداد الوزن النسبى للإنتاج الصناعى للقطاع الخاص من أقل من ٢٥% عام ١٩٧٩ إلى أكثر قليلا من ٣٠% عام ٨١/ ١٩٨٢ وذلك بالأسعار الجارية[٨١] ويرجع البعض سبب هذه الزيادة إلى ما تتميز به المرونات السعرية لإنتاج القطاع الخاص وقدرته على زيادة أسعار منتجاته بشكل مستمر بعكس الحال فى القطاع الحكومى الذى لم يتمكن من رفع أسعار منتجاته بشكل كبير التزاما بتعليمات الحكومة[٨٢] كما يلاحظ أن ثلاثة فروع لصناعاته يتركز بها نحو ٧٢% من إجمالى إنتاج القطاع الخاص وهذه الفروع هى الصناعات الجلدية والغزل والنسيج والصناعات الغذائية على التوالى[٨٣] فهل هذا يتناسب مع حجم المزايا والتيسيرات الممنوحة للقطاع الرأسمالى الفردى فى البلاد منذ عام ١٩٧٤ ؟ يكفى أن نذكر أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع من البنوك التجارية فحسب قد ازدادت من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (بنسبة ٣,٧%

مــن إجمالى تسهيلاتها الائتمانية) إلى ١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم قفزت إلى ٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (بنسبة ١٥% من إجمالى تسهيلاتها الممنوحة) [٨٤].

وبالــتوازى زادت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة من ١٥٤ مليون جنيه عــام ١٩٧٠ (مــن إجمــالى مبلغ ٨٨٣ مليون جنيه) إلى ١١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (مــن إجمــالى ٤٤٠٨ مليون جنيه) أى تضاعف تقريبا [٨٥]. هذا بخلاف القــروض التى حصل عليها القطاع الخاص من بنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية والمتخصصة.

ولعــل الســبب الكامن وراء هذا التناقض يتأتى من التركيبة الهيكلية والتحيز الاجــتماعى لهذا القطاع ففى دراستين إحداهما للبنك الدولى والأخرى للهيئة العامة للاســتثمار نتبيــن فى الأولى أن القطاع الحرفى (أى الذى يعمل به أقل من خمسة عمال) يساهم بنحو ١٦% من إجمالى القيمة المضافة للقطاع الخاص[٨٦] وأظهرت الثانية أن معظم استثمارات القطاع الخاص تتجه إلى المشروعات التمويلية (٣٠%) ثــم الخدمــات (٢٥%) بينما لا يتجاوز نصيب الصناعة (٢٧%) بعكس الحال فى القطاع الحكومى (العام) الذى بلغت نسبة استثماراته فى المشروعات الصناعية نحو ٥٩% من استثماراته الإجمالية يليها المشروعات التمويلية بواقع ٢٣%[٨٧].

وإذا انتقلــنا إلــى المشروعات الاستثمارية داخل البلاد التى بدأت الإنتاج حتى نهايــة ١٩٨٢ مســتفيدة بكل المزايا التى منحها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (وتعديله بالقــانون ٣٢ لســنة ١٩٧٧) والــتى تشتمل على الإعفاءات الضريبية والجمركية والتحرر من اللوائح الإدارية والوظيفية إمكانية تحويل الأرباح للخارج ... الخ نجد أن رؤوس أمــوال المشــروعات الصــناعية منها لم تتجاوز ١٩,٦% من إجمالى توظيفــتها المالية والاستثمارية بواقع ٣١٠,٥ مليون جنيه والباقى ونسبته ٨٠,٤% (بواقــع ١٢٧٢ ملــيون جنــيه) اتجهــت فى أنشطة غير صناعية مثل المقاولات وتوظيف الأموال والبنوك والمستشفيات السياحية .... الخ[٨٨].

والبــيان الــتالى يبيــن تطور قيمة الإنتاج الصناعى فى مصر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من عهد الرئيس السادات :

جدول رقم (١٨)
تطور قيمة الإنتاج الصناعى (قطاع عام وخاص)
خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٣/٨٢

بالمليون جنيه والأسعار الجارية

	قيمة الإنتاج			قيمة الصادرات		
	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢
- الغـــزل والنســيج والملابس	١١٧٠,٤	١٢٦٢,٢	١٣١٧,٠	٢١٤,٢	٢٠٢,٤	١٧٨,٨
- المواد الغذائية	١٢٣٥,٧	١٣٦٧,٩	١٦٦٤,٢	٤٢,٤	٣٣,٦	٣٣,١
- الصناعات الكيماوية	٤٨٠,٩	٥٤٨,٧	٦٠٠,٤	٣,٥	٤,٤	٥,٠
- المعدنـية الأساسـية ومنتجاتها	١٠٤٤,٢	١١٩٤,٥	١٤٢٣,٠	١٥٨,٥	١٨٣,٨	٢٠١,٩
- التعدين والحراريات	٥٥,٥	٦٥,٤	٧٤,٤	٤,٣	٤,٣	٤,٧
إجمالى القطاع العام	٣٩٨٦,٧	٤٤٣٨,٧	٥٠٧٩,٠	٤٢٢,٩	٤٢٩,٠	٤٢٣,٥
القطاع الخاص	١٨٤٧,٤	١٩٧٧,٩	٢٢٤٤,٧	٦٣,١	٥٥,٩	٥٠,١
قـيمة الإنتاج الصناعى المحلى	٥٨٣٤,١	٦٤١٦,٦	٧٣٢٣,٧	٤٨٦	٤٨٤,٩	٤٧٣,٦

المصـــدر : البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ والمجلد (٣٦) العدد الرابع ١٩٨٣.

وبـــرغم أن متوســـط معدل الزيادة السنوية فى الإنتاج الصناعى للقطاع العام يصل إلى ١٢% (بالأسعار الجارية) وأن إنتاج القطاع الخاص يتراوح بين ٧,١% و١٣,٥% فـــى عـــامى ١٩٨٢/٨١ و١٩٨٣/٨٢ علـــى الترتيب فأنه قد يكون من المناسب التوقف هنا لإبداء مجموعة من الملاحظات :

الأولى : برغم اتجاه القيمة النقدية للإنتاج الصناعى للزيادة إلا أن هذه الزيادة لا تتناســـب مـــع الزيادة الكمية فى الإنتاج (خاصة قطاع الغزل والنسيج) هكـــذا نســـتخلص أن الجـــزء الأعظـــم من هذه الزيادة يعود إلى الرفع المســـتمر لأسعار منـــتجات القطاعيـــن الحكومى والخاص لتتلائم مع الارتفـــاع الكبـــير فى الأسعار الذى اجتاح الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٤ والـــذى يقدره البعض بنحو ٣٠% سنوياً[٨٩] حيث نجد أن قيمة الإنـــتاج الصـــناعى المصـــرى قد ازداد من أقل من ٢ مليار جنيه عام ١٩٧٤ إلـــى ٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ثم إلى ٧,٣% عام ٨٢/ ١٩٨٣ أى ازداد فـــى العامين الأخيرين فحسب بمعدل ٢٦% تقريباً أى بمتوســـط ١٣% فـــى العام !!. مما يؤكد أن جزء كبير من هذه الزيادة سعرية ونقدية وليست زيادة فى كميات الإنتاج.

الثانـــية : أنه برغم الزيادة المطلقة فى قيمة الناتج الصناعى فأن حجم الصادرات الصـــناعية ظـــل يتجه نحو الانخفاض التدريجي سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص وهذه الظاهرة يكمن خلفها سببين أساسيين :

(١) زيـــادة الاســـتهلاك المحلى حيث شهد الاقتصاد المصرى زيادة كبـــيرة فى الاستهلاك العائلى بفعل تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

(٢) زيـــادة المخـــزون مـــن الســـلع التامة الصنع بفعل المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الأجنبية المستوردة (خاصة الملابس الجاهزة) حيـــث بلغ المخزون من الغزل والنسيج عام ١٩٧٩ نحو ١١٧,٧ ملـــيون جنـــيه بنسبة ١٤% من قيمة الإنتاج لهذا القطاع فى ذلك العـــام واســـتمرت الظاهـــرة منذ عام ١٩٨٢ وحتى يومنا، كما ســـاهمت السياســـات الحمائية والتقييديه التى تتبعها معظم الدول الراســـمالية المركـــزية (أوروبـــا وأمـــريكا) إلى تضاءل فرص التسويق الخارجي.

كمـــا يلاحـــظ أن صادرات القطاع الخاص قد اتسمت بالتقلب من عام لأخـــر فبيـــنما بلغت صادراته الصناعية عام ١٩٧٤ نحو ٥٤,٣ مليون جنـــيه عادت لتنخفض عام ١٩٧٨ إلى ٤٤,١ مليون جنيه[٩٠] ثم عادت لـــترتفع عام ١٩٨١/٨٠ لتبلغ ٦٣,١ مليون جنيه ثم أخذت فى الانحدار مرة أخرىُ لتصل إلى ٥٠,١ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢.

وهـــذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة متعمقة للجوانب الإدارية والتسويقية والاقتصادية .

الثالـــثة : بالـــرجوع إلـــى البيانات الواردة بالتقرير السنوى للبنك المركزى المصـــرى (٨٣/٨٢) وبالمجلة الاقتصادية (١٩٨٠) تبين أن هناك تبايناً واضـــحا فى حصيلة الصادرات الصناعية المصرية عن الأرقام الواردة فـــى الجـــدول الســـابق. وربمـــا يعزا ذلك إلى تفاوت الأسعار الخاصة بالصرف الأجنبى الذى تحسب على أساسه قيمة الصادرات المصرية.

وعلـــى أية حال نستخلص من هذا العرض أن صادرات القطاع الخاص ظلت دون المســـتوى المنشـــود فلم تكن تتجاوز ١٦,٩% من صادرات القطاع العام عام ١٩٨١/٨٠ وأقل من ١٢% عام ١٩٨٣/٨٢ برغم كل الامتيازات والتسهيلات التى حصـــل عليها القطاع الخاص طوال السنوات العشر من الانفتاح. وبعد مرور اكثر مـــن ربع قرن على الانفتاح لم يتحسن الوضع الصناعى والتنموى العام فى البلاد، ربمـــا حدثت بعض التطورات الكمية لكنها من المنظور التنموى، لا تشكل تطوراً جوهـــرياً فحـــتى يونـــيو ١٩٩٤ بلغ عدد المشروعات المنشئة حديثاً نحو ٢٤١٨

مشــروعا بــرأس مال ٤٤ مليار جنيه (مساهمة المصريين فيها ٥٩% من اجمالى روؤس اموالها و ٢٠% مساهمة عربية و ٢١% مساهمة اجنبية) وبالنظر إلى هذه المشــروعات نجد ان منها ١٩٨٤ مشروعا داخل البلاد برأس مال ٣٩ مليار جنيه موزعــة بين ٩٣٣ مشروعا صناعيا (برأس مال ١٨ مليار جنيه) و ١٣٢ مشروع زراعى (بتكلفة ١,٣ مليار جنيه) و ١٧٣ مشروعا فى مجال البناء والتشييد (برأس مــال ١,٩ مليار جنيه) بينما بلغ عدد المشروعات التمويلية مثل البنوك والمصارف وغـيرها نحــو ٢٦٩ مشــروعا (برأس مال٦ مليار جنيه) وبلغ عدد المشروعات الخدمية ٤٠٧ مشروع بتكلفة ١٣ مليار جنيه. أما اذا نظرنا إلى المشروعات داخل المــناطق الحرة فأن عددها قد بلغ ٤٤٤ مشروعا باستثمارات قدرت بنحو ٥ مليار جنيه [٩١].

وبحلــول عام ١٩٩٧ كان كل ما تم استثماره من جانب القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى فى مجال الصناعة داخل المدن الجديدة لا يزيد عن ١١,٨ مليار جنيه موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (١٩)

المدينة	عدد المصانع التى تم تسليم الأراضى إليها	عدد المصانع الجارى تنفيذها	المصانع المنتجة				
			حتى ٣٠/ ٩٦/٦	راس المال المستثمر	قيمة الانتاج السنوى	فرص العمل	الأجور السنوية
١- لعاشر من رمضان	١٢٤٢	٣٠٨	٧٢٥	٧٢٢٦	١٠٣٥	١٠٥٧٨	٣١٤,٥
٢- السادات	٢٥٦	١٠٩	١٣١	٧٤٧	١١٧٧	٧٩٤٣	٢٢,٠
٣- ٦ أكتوبر	١٤٢٠	٣٢٣	٤٨٥	٢٧٤٧,٧	٥٨٠١,٠	٦٥٩٠٢	٢٣٧,٩
٤- الصالحية الجديدة	٨٧	٣٤	٢٦	---	٤٤٦,٢	١٥٢١	٥,١
٥- برج العرب الجديدة	٥٢١	١٢٤	٢٤٣	٧٩٠	٧٦	١٥٤٩٦	٣٤,٢
٦ دمياط الجديدة	٢٧٥	٨٠	٦٠	٩١,٦	٧٠,٠	٢٥٦٧	٥,٥
٧- بنى سويف الجديدة	٤٥	١٤	٦	٠,٣	٤,٦	٨١,٠	٠,٢
٨- بدر	٢٠٨	١١٧	٢١	١١٢,٥	٥٤,٥	١٦٤٣	٦,٣
٩- النوبارية الجديدة	٢٨	١٧	٥	٢,٣	٩,٥	١٤٩,٠	٠,٥
١٠- العبور	٧٩	١٩	--	٧٠,٦	٢,٠	٥٧٠,٠	٢,٧
١١- المنيا الجديدة	٤	١	--	--	--	--	--
الإجمالى	٤٣٥٦	١١٤٦	١٧٠٢	١١٨٦٨	١٨٨٥٦,٩	٢٠١٦٥٥	٦٢٨,٨

المصدر : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إدارة الحاسب الآلى، ١٩٩٧.

وهــذا التطور الكمى لم يحقق نقله نوعية فى مستوى النمو الاقتصادى وتوفير فرص التوظيف كما سوف نعرض بعد قليل .

القسم الثالث : التوزيع الجغرافى / السياسى لتجارة مصر الخارجية (*)

لعل من أصدق المؤشرات والمقاييس لوضع بلد ما فى التقسيم الدولى للعمل هو مــيزان المدفوعات، ودراسة الاقتصاد المصرى خلال حقبتين تاريختين (الستينات والســبعينات حــتى التســعينات) سوف تتكثف فى المنشور البللورى الذى هو هنا الميزان التجارى المصرى[٩٢].

يقدم البيان التالى صورة واضحة على تطور التجارة الخارجية لمصر.

جدول رقم (٢٠)
تطور تجارة مصر الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومى الإجمالى
خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٢

"بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية"

السنوات	الناتج القومى الإجمالى	حجم التجارة الخارجية	% للتجارة الخارجية إلى الناتج القومى الإجمالى
١٩٧٢	٣٤٠٣	٧٥٠	%٢٢
١٩٧٣	٣٦٣٤	٨٠٥	%٢٢,٢
١٩٧٤	٤٠٨٥	١٥١٤	%٣٧,١
١٩٧٥	٤٧١٣	٢٠٨٨	%٤٤,٣
١٩٧٦	٦١١٨	٢٠٨٥	%٣٤,١
١٩٧٧	٧١٣٩	٢٥٥٣	%٣٥,٧
١٩٧٨	١٠٧٦٥	٣٣١٢	%٣٠,٨
١٩٧٩	١٢٥١٥	٣٩٧٤	%٣١,٨
١٩٨٠	١٣٢٥٩	٥٥٣٤	%٤١,٧
١٩٨٢	٢١١٠٤	٨٥٣٨,٦	%٤٠,١

المصــدر : اتحــاد الصناعات المصرية الكتب السنوية لعام ٧٩، ١٩٨١ وتقرير البنك المركزى الســنوى لعام ١٩٨٣/٨٢ (ص٩) وكذلك البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية أعداد متفرقة.

(*) فيما نرى، وفى ضوء التجربة التاريخية لحركة التجارة والمدفوعات الدولية فأن مصطلح التوزيع الإقليمى لتجارة دولة ما- خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث- لا يعبر بدقة عن طبيعة العلاقة بين التوجهات السياسية للصفوة الحاكمة وحركة التجارة الخارجية لهذه الدولة (تجربة مصر فى الستينات والسبعينات) ولذا نفضل استخدام مصطلح التوزيع الجغرافى / السياسى للتجارة الخارجية عن مصطلح التوزيع الاقليمى.

ويبدو واضحا مدى ازدياد الارتباط بين الاقتصاد المصرى من جهة والاقتصاد الدولــى من جهة أخرى وإذا أضفنا إلى هذه الصورة التغيرات الحادة التى طرأت علــى الــتوزيع الجيبولتيكى لتجارة مصر الخارجية، أمكننا القول بأن الارتباط بين الاقتصـــاد المصرى والسوق الرأسمالى الدولى قد ازداد عن ذى قبل وهو ما يجعل الاقتصـــاد المصـــرى والقرار السياسى المصرى عرضه لضغوط خارجية مؤثرة. خاصـــة إذا أخذنا فى الاعتبار كذلك إجمالى التعاملات الجارية مع العالم الخارجى (الــتحويلات المالية ونظم الاقتراض ... الخ) ويكفى أن نذكر أن حجم المعاملات الجاريـــة لمصـــر مـــع العالم الخارجى (معظمه مع الكتلة الرأسمالية المركزية) قد ازداد مـــن ١٢,٢ ملـــيار جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٦,٢ مليار جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وكـــان من جراء ذلك أن زاد العجز فى ميزان المدفوعات من أقل من ٦٠٠ مليون جنـــيه عـــام ١٩٧٣ إلى ٩٦٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ وبالمقابل ارتفع العجز فى المـــيزان التجارى من ٥٩٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٠٧٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥[٩٣].

وباســـتقراء قائمـــة الصادرات السلعية المصرية - بما فيها النفط - بالواردات الســـلعية خـــلال الفـــترة ١٩٥٠ - ١٩٨٣ يـــبدو واضـــحا إلى أى مدى انعكست الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى محليا على تعاملاته الدولية.

فصـــادرات الوقود وحدها تمثل ٧٠% من إجمالى الصادرات المصرية السلعية وبالتالى فأن أى اهتزاز فى سوق النفط الدولى سيؤثر حتما على حصيلة الصادرات المصرية ويقلص من مشروعات الحكومة الاستثمارية.

ويدفعنا هذا الواقع للبحث عن معطيات وأسباب هذا التزايد فى فجوة الصادرات والـــواردات المصرية فى ارتباطها ليس فحسب بالتغيرات الداخلية وإنما أيضا فى مركز مصر فى التقسيم الدولى للعمل وسنجد أن توزيعا إقليما جديدا (جيوبولوتيكيا) لـــتجارة مصر الخارجية قد طرأ منذ عام ١٩٧٤ أساسه زيادة التعامل التجارى مع دول الســـوق الرأســـمالى الدولى مقابل تقلص دور المجموعات الدولية الأهم وهى مجموعـــة بلـــدان العـــالم الثالـــث والمجموعـــة العربية ومجموعة دول التخطيط المركزى.

وبالـــنظر لطبـــيعة الآلية الاجتماعية للإنتاج فى دول السوق الرأسمالى وتباينه واخـــتلافه عـــن دول التخطـــيط المركـــزى فقد ازدادت الواردات من دول الأولى (وبخاصة السلعية والغذائية) زيادة هائلة وبالتالى زادت الفجوة فى الميزان التجارى المصرى خاصة وأن الصادرات السلعية المصرية تفتقد للمرونات اللازمة لمنافسة السلع والصناعات فى هذه الأسواق والبيان التالى يوضح الصورة.

جدول رقم (٢١)

التوزيع الجغرافى / السياسى لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة ٥٦-١٩٨١

%

الفترة	الدول النامية		دول التخطيط المركزى		الدول الرأسمالية		المجموع	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
١٩٥٨-٥٦	٣٧,٥	٢٢	٣٤,٠	٢٢,٠	٢٨,٥	٥٦,٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٥-٦٠	٢٢,٦	١٩,٤	٣٩,٨	١٩,١	٣٧,٦	٦١,٥	١٠٠	١٠٠
١٩٧٠-٦٦	٢٥,٤	٢١,٦	٤٨,٩	٣٠,٧	٢٥,٧	٤٧,٥	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣-٧١	١٩,٥	٢٥,٤	٥٨,٢	٣١,٦	٢٢,٣	٤٣	١٠٠	١٠٠
١٩٧٨-٧٤	١٦,٢	١٩,١	٥٥,٨	١٧,٥	٢٨,٠	٦٣,٤	١٠٠	١٠٠
١٩٨١-٧٩	٢٢,٤	٢٣,٠	١٩,٣	١٣,٣	٥٧,٨	٦٣,٧	١٠٠	١٠٠

المصـــدر : د. جــودة عــبد الخالق "الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التطور اللامتكافئ" ص ١٧٩.

وهكــذا يمكــن القــول أن الصادرات المصرية تتميز بدرجة عالية من التركز ســواء مــن الناحية الجغرافية (الكتلة الرأسمالية فى مجال الواردات) ومن الناحية النوعية (القطن قبل عام ١٩٧٨ ثم النفط بعد ذلك)(٩٤).

وبــالقطع يمكن ملاحظة أنه خلال عقد الستينات والنصف الأول من السبعينات ظلت صادراتنا تتجه فى معظمها إلى دول الكتلة الاشتراكية سواء لتسديد الديون أو كشــكل من أشكال المعونة الضمنية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن متوسطات أســعار صادراتنا إلى هذه المجموعة من البلدان كانت أعلى من نظيرتها المصدرة للدول الرأسمالية الغربية بنحو ١٠% إلى ٣٠%(٩٥) وذلك خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠ - ١٩٧٣) وقــد ظلــت هــذه الدول تمثل أكبر مستورد للغزل المصرى حتى عام ١٩٧٨ (٦٤% تقريبا مقابل ٢٠% لدول السوق الأوروبية المشتركة(٩٦).

أمــا بالنسبة للصادرات النسجية فتأتى المجموعة العربية فى المقدمة حتى عام ١٩٧٨ حيــث بلــغ نصــيبها ٤٤% تقريبا يليها الدول الاشتراكية بواقع ٣٨% من إجمالى الصادرات(٩٧).

ومــن الأمور المثيرة للدهشة انخفاض نصيب المجموعة العربية من تجارتنا الخارجــية فــى أعقــاب إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فقبل عام ١٩٧٤ كان نصــيب هــذه المجموعة من صادراتنا ٤,٥% أنخفض عام ١٩٧٧ إلى ٣,٨% وكذلك انخفضت وارادتنا منها من ٤,٣% إلى ١,٨% تقريبا(٩٨).

وحتى عام ١٩٧٣ كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات تصل إلى ٧٩% ثم أخذت فى التدهور بعد ذلك حتى قاربت ٤٢% عام ٨٢/١٩٨٣.

ومما لاشك فيه أن هذا الموقع فى النظام الاقتصادى الدولى يمثل خطرا حقيقيا علــى توجهــات مصر الاقتصادية والسياسية سواء فى الحاضر أو المستقبل فبينما

كانت صادرات مصر إلى الدول الرأسمالية المركزية لا تزيد عن ٢١% من جملة صـــادراتها عـــام ١٩٧٣ أصبحت هذه النسبة عام ١٩٨٢/٨١ تصل إلى ٥٢,٢% وذلـــك بســـبب ارتفاع نسبة المكون النفطى فى حصيلة الصادرات المصرية مقابل انخفـــاض الصـــادرات الصـــناعية الأخرى وكذلك ازدادت نسبة وارداتنا من هذه المجموعـــة من ٤٨,٥% إلى ٧٠% خلال نفس الفترة. أى أن هناك عجز متواصل فى تعاملاتنا التجارية مع هذه الدول.

وعلـــى العكس من ذلك انخفضت صادراتنا إلى مجموعة الدول الاشتراكية من ٦٠% إلى ١٨% كما تدهورت وارادتنا منها من ٣٢% إلى ١٣%.

لعـــل هـــذه هي السمات الأساسية لتعاملات مصر الدولية – فى مجال التجارة والدفع – خلال السنوات العشر الأولى للانفتاح، وهى بلا شك تعكس توجها وخيارا سياسيا واجتماعيا متسقا إلى أقصى مدى مع التغيرات الشاملة التى شهدها المجتمع المصرى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبكلمة حضاريا.

ولذا فأن الخطوة الأولى نحو بناء استراتيجية فعالة لتنمية الصناعة والصادرات المصـــرية تنبع من رصد مسار السنوات الماضية وتحديد نقاط الضعف فى الهيكل الاقتصادى العام ومن ثم تعديل الاختلال الحادث فى ميزان المعاملات الدولية.

القسم الرابع : نحو استراتيجية للتنمية الصناعية فى مصر

ممـــا لاشـــك فيه أن أية محاولة لتناول قضايا التنمية والتصنيع فى دول العالم الثالـــث بشـــكل عـــام أو فـــى مصر بشكل خاص دون ربطها بالسياق الاقتصادى والاجتماعى الشامل ستكون محاولة مبتورة وغير مضمونة النتائج.

فعلاوة على أن عملية التصنيع لا تتم فى معزل عن بقية القطاعات الاقتصادية و(القطاع الزراعى بشكل خاص) فأنها كذلك ليست مقطوعة الصلة بنمط الاستهلاك المحلـــى وكيفـــية اتخاذ القرارات لتوظيف الموارد المتاحة والمحدودة انسجاما مع تجسدات الواقع الاجتماعى الذى هو هنا قوى العرض والطلب (السوق) [٩٩].

كمـــا وأن طبـــيعة التشـــابكات والعلاقات بين الاقتصاد المحلى من جهة ونمط تقســـيم العمـــل الدولـــى من جهة أخرى تعكس نفسها بوضوح فى طريقة توظيف الموارد. ومن ثم الهيكل الاقتصادى.

فالمســـألة هـــنا أولا وقبل كل شئ فى كيفية اختيار **استراتيجية شاملة للتنمية** وفى المركز منها التنمية الصناعية.

ويـــبقى بعد أن استعرضنا فى الأجزاء السابقة من هذا المبحث موقع الاقتصاد المصـــرى فـــى التقسيم الدولى الراهن للعمل أن نقدم عناصر بناء استراتيجية بديلة لاســـتراتيجيات النمو التقليدية (للإحلال محل الواردات أو التصنيع للتصدير) تمكن الاقتصـــاد المصرى ليس فحسب من تنمية صادراته للعالم الخارجى وإنما – وهذا

هو الأساس – من تحقيق تنمية مجتمعية شاملة بالمعنى الحضارى للكلمة (اقتصاديا – اجتماعيا – سياسيا – ثقافيا).

تتحدد عناصر بناء استراتيجية التنمية الشاملة فى ضوء الرؤية الواضحة تجاه العناصر الأربعة الآتية :

أولاً : أن يكون الهدف الأساسى لعملية التنمية والتصنيع هو تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ثانيا : وذلك عن طريق ترجمة شعار الاعتماد على الذات إلى مخطط حى وملموس.

ثالثا : بالاستناد أصلا على تكامل إقليمى عربى وأفرو آسيوى سواء فى مجال الإنتاج أو التسويق.

رابعاً : إجراء تعديل مؤسسى وتنظيمى يساهم فى تنمية الصناعة والتصدير.

فلنتناول كل واحدة بشئ من التفصيل :

أولا : إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان :

طوال العقود الثلاث الماضية لم تتحقق لتجارب النمو الاقتصادى فى دول العالم الثالث نجاحا كبيراً، فالفجوة بين مجموعة الدول الرأسمالية المركزية من جهة، ودول العالم الثالث أخذت فى الاتساع بدلا من أن تضيق، ويؤكد بعض المفكرين الاقتصاديين الذين شاركوا فى صنع هذه التجارب بأن مرد ذلك هو نمط الاختيارات السياسية والاجتماعية الذى عكس تفضيلات الصفوة والأقلية الاجتماعية(١٠٠).

ولذا بات من المناسب اختيار استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد أساسا على تلبية المطالب المشروعة للأغلبية الساحقة فى مجتمعات العالم الثالث(١٠١) وهذه الحقائق تعنى :

(١) تحديد نمط الاستهلاك القائم فعلا وكذلك نمط الاستهلاك المأمول مستقبلا والتخلص من الاستهلاك الترفى وغير الضرورى لتعبئة الفائض الاقتصادى الاحتمالى والكامن فى المجتمع ويكفى أن نذكر أن حجم الاستهلاك العائلى فى مصر قد بلغ ١٢,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ وهو ما يمثل أكثر من ٦٥% من الدخل القومى الإجمالى لذلك العام(١٠٢) كما ارتفعت الواردات الاستهلاكية من إجمالى السلع المستوردة من ١٧,٣ % عام ١٩٧٠ إلى ٢٦% عام ١٩٨١(١٠٣) وإذا أضفنا إلى ذلك جزء لا يستهان به من الواردات من السلع الوسيطة والتى تدخل بدورها فى إنتاج سلع استهلاكية تبين لنا حجم الاستهلاك الكبير الذى يهدد أى خطط جادة وطموحه للتنمية الاقتصادية فى البلاد.

(٢) دراســة نمــط الــزراعة المصــرية فــى ضوء الاختيار الجديد وتنويع الحاصــلات الزراعــية بالتركــيز على المحاصيل الغذائية والعمل على تصنيع هذه المحاصيل قدر الإمكان[١٠٤].

(٣) يكــون التصنيع متجها للداخل أساسا بالاعتماد على الصناعات المتكاملة (النمو المتوازن) أفقيا فى ضوء التكامل الرأسى (غير المتوازن).

(٤) يمــثل تفــاوت متوسط الدخل الفردى فى البلاد الرأسمالية المركزية من ناحــية، ودول العــالم الثالــث من ناحية أخرى عقبة إضافية أمام قدرة الأخيرة على تلبية أذواق المستهلكين فى المجموعة الأولى دون التضحية بهــيكل التكالــيف المحلــية لتتناسب مع مستوى الأسعار العالمية والتى ســتتطلبها عملــيات الاســتيراد الواسعة لتشكيله عريضة من مستلزمات الإنــتاج[١٠٥] ولذا يبدو من الملائم أن تتجه الصناعة المحلية لتلبية مطالب الســكان المحليين والسوق الخارجية المماثلة فى هيكل الدخول والأذواق وخاصة الشعوب العربية والأفرو آسيوية.

ثانيا : ترجمة شعار الاعتماد على الذات إلى مخطط حى ملموس :

ســنحاول هــنا تجســيد هذا الشعار إلى سياسات عملية فى ضوء الممارسات الــتجارية التقيــيدية Restrictive Business Practical التى تتخذها معظم الدول الرأســمالية المركزية (أوروبا والولايات المتحدة) نظرا لأنها حتى الآن تشكل أهم الأسواق لصادرات دول العالم الثالث وتتخذ هذه السياسات البديلة أهميتها كذلك فى ضــوء التقلبات الواسعة التى تشهدها اقتصاديات هذه الدول سواء من حيث الركود الواســع أحــيانا أو التضخم المفرط أحيانا أخرى أو كليهما معا كما هو حادث منذ منتصــف الســبعينات وهــو مــا يؤثر سلبا على صادرات دول العالم الثالث[١٠٦] وبالاســتناد كذلــك إلى إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ونجمل هذه الإجراءات فى :

(١) دراسة الموارد الطبيعية المتاحة محليا وعربيا بحيث تتكامل دورة الإنتاج العربية فى بعض الصناعات لتلبية مطالب السوق المحلى والإقليمى.

(٢) إتــباع سياســات ضرائبية وجمركية تمكن من تعبئة الفائض الاقتصادى الكامن فى الاقتصاد المصرى والذى يقدره البعض بنحو ٣٠% من الناتج القومى سنويا[١٠٧] وندلل على أهمية هذا الإجراء بما أورده وزير المالية المصــرى مــن أن حجــم الواردات المعفاة من الجمارك والرسوم عام ١٩٨٢ وحــده قــد بلغت ٢٩٢٣ مليون جنيه بواقع ٤٠,٥% من إجمالى الواردات لذلك العام والبالغة ٧٢٢١ مليون جنيه[١٠٨].

(٣) ضـــرورة إعـــادة النظر فى نمط توزيع الدخول فى مصر بحيث تستجيب للاستراتيجية الجديدة باتباع سياسات ضرائبية أكثر فاعلية.
(٤) فــيما يــتعلق بتسويق الإنتاج المصرى ينبغى بداية التركيز على السوق الإقلــيمى (العربى والافرو أسيوى) نظرا لتشابه الأذواق وأنماط الدخول. ذلك مع تحسين الإنتاج المحلى وتطوير خطوط الإنتاج لتساير التطور فى مســتوى معيشـــة هذه الشعوب خاصة فى صناعات النسيج والصناعات الغذائية والكيماوية .. الخ.

ثالثا : التكامل الإقليمى العربى والافرو آسيوى فى مجالى الإنتاج والتسويق :

يســتلزم نجـــاح الإجراءات السابق الإشارة فيها درجة مناسبة من التنسيق كحد أدنـــى أو تكـــامل صناعى كحد أقصى بين مصر وبقية البلاد العربية للاستفادة من مــزايا الإنــتاج الكبــير Mass Production مــن ناحــية ومــن تنوع الموارد والإمكانـــيات العربـــية من ناحية أخرى (فوسفات – منجنيز – بوتاسيوم – نفط – غــاز طبيعى – أرض زراعية – موارد مالية هائلة ... الخ) فحتى الآن لا نستطيع أن نقــول أن مصـــانع الحديد والصلب فى "الحجار" بالجزائر تتكامل أو تنسق مع مصانع الحديد والصلب بحلوان أو مصانع "منزل بورجيبه" فى تونس.

فتحقــيق درجة ما من تكامل دورة الإنتاج سوف يدفع بعملية الاعتماد الجماعى المتــبادل إلى أقصى درجة ويمكننا أن نشير إلى بعض الصناعات التى تتوافر لها على الخريطة العربية مقومات مثل هذا التكامل والتنسيق وأهم هذه الصناعات هى:

- صـــناعة الحديد والصلب والصناعات المرتبطة بها (سيارات جرارات ... الخ).
- صناعة النفط والبتروكيماويات والبلاستيك ... الخ.
- صناعة التشييد ومواد البناء.
- صناعات غذائية وأسمدة ... الخ.
- صـــناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (مصر – سوريا – تونس – السودان – المغرب)

وبالــنظر لتوافر القدرة المالية العربية ومع نمو الجهاز المصرفى العربى فأن الحاجة إلى الاقتراض الخارجى ستتجه للتضاؤل.

رابعاً : إجراء تعديلات مؤسسية وتنظيمية :

تشـــير بعـــض الوقائع اليومية إلى أن هناك جملة من المشاكل والمعوقات ذات الطـــابع الإدارى والتنظيمى الذى ينبغى أن تحظى بالاهتمام الكافى لتوفير السيولة المناسبة لتجارة مصر الخارجية وأهم هذه المشكلات :

- تكـدس الموانــئ وعدم توافر الإمكانيات الآلية للشحن والتفريغ بالصورة المناسبة.
- تعقد إجراءات الجمارك وعدم توافر أماكن للتخزين.
- تضــارب القوانين وكثرتها مما يسبب اضطرابا فى مركز التبادل التجارى ولا شــك أن سرعة مواجهة مثل هذه العقبات ستوفر شروطا مثلى لحركة التصدير المصرية مستقبلا.

ينبغى فى ختام هذا الجزء أن نؤكد على أنه سيظل للمعالجات الجزئية والنظرة ذات الــبعد الواحــد الــتى قــد تجرى بين الفينة والأخرى بهدف تطوير الصناعة المصــرية أو زيــادة حجم صادراتها، نتائج محدودة طالما أن الأساس الجوهرى، لمشــكلتى التوظــيفات الاجتماعية للموارد الاقتصادية المتاحة فى الداخل من ناحية وواقع التخصص وتقسيم العمل الدولى على ما هما عليه.

وتعطينا التجربة للثلاثى (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين) دروسا لا غنى عنها فــى فهــم طبيعة النمو الهش والتحديث على الطراز الغربى Westernization والــذى هــو بالأســاس نتاج الاندماج الكامل فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل والانصــياع لشــروطه القاســية التى دائما ما كانت محصلتها النهائية تراكم التقدم والــنمو فــى جانب المركز الرأسمالى ونمو التخلف والفقر فى الجانب الآخر دول العالم الثالث.

ولــذا فــأن الــتوقف عند السؤال الثلاثى المصاعد تنمية لمن؟ بماذا ؟ كيف ؟ ستكون بداية ملائمة تماما.

وهنا يمكننا الحديث حول استراتيجية للتصنيع تدفع بالتعاملات التجارية الدولية (اســتيرادا وتصــديرا) علــى أرضــية نظام اقتصادى عالمى جديد يتسم بالعدالة والإنسانية.

هوامش الفصل الأول

١- كثير من الاقتصاديين المصريين كتبوا حول هذه المشكلات الإحصائية انظر مثلا :-

- د. محمد رضا العدل "مؤشرات النمو والتنمية ... دراسة تنموية الهيكل الاقتصاد المصرى ٥٢ – ١٩٧٥" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد والتشريع والإحصاء، القاهرة – مارس ١٩٧٨.
- د. على الجريتلى خمسة وعشرون عام ... دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢-١٩٧٧ القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٥ وما بعدها.

٢- نذكر منهم :-

- د. علـى الجريـتلى "خمسـة وعشرون عاما .. دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر" المرجع السابق.
- د. علـى الجريـتلى "الـتاريخ الاقتصادى للثورة ٥٢ – ١٩٦٦" دار المعارف بمصر – ١٩٧٤.
- باتـريك اوبـريان "ثـورة الـنظام الاقتصـادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية تعريب خيرى حماد، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٨.
- روبـرت مابرو "الاقتصاد المصرى" ٥٢-١٩٧٢ ترجمة د. صليب بطرس – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- د. طـه عـبد العلـيم وآخـرون "مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية" القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – ديسمبر ١٩٩٢.
- د. محمـود عـبد الفضيل "التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ٥٢-١٩٧٠" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥.
- J. Waterpuny "The Egypt Of Naser and Sadat" The Political Economy Of Two Regimes", Princeton, Princeton University Press, 1983,

٣- د. محمـد محمـود الإمام "التخطيط الجزئى ودورة فى التنمية" معهد التخطيط القومى – مذكرة رقم (٩٣٥) ديسمبر ١٩٦٩ ص ٧٨ وما بعدها.

٤- د. على الجريتلى "التاريخ الاقتصادى للثورة – مرجع سابق ص ٦٥.

د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عام ..." مرجع سابق ص ١٩ وما بعدها.

٥- د. جـلال احمـد أمين "بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين – مارس ١٩٧٨.

٦- لمزيد من التفاصيل حول سياسات الاستثمار الدولى خلال هذه المرحلة انظر :

"Employment Effects of Multinational Enterprises in Developing countries, I.L.O, Geneva, copyright 1981.

٧- د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق ص ١٣٢، ص ١٣٦.

٨- د. على الجريتلى المرجع السابق ص ٦٤.

٩- د. على الجريتلى المرجع السابق ص ١٣٢.

١٠- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم" ص ١٤٠.

١١- د. جلال أمين، المرجع السابق.
12- Khalid Ikram, "Egypt- Economic Management in a period of transition ", A world bank Country Economic Report, the johns Hopkins University press, Baltimorednd, London, 1976. P. 46.
١٣- د. جـودة عـبد الخـالق "الاقتصاد الدولى .. من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٣، الطبعة الثانية ص ١٧٩.
١٤- د. رمـزى زكـى "مشكلة التضخم فى مصر .. مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٤٣٧.
١٥- عـادل حسين "الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية" بيروت دار الكلمة ١٩٨٠ – صـ
16- Bent Hansen, "Long-and Short – term planning in underdeveloped countries", North Holland publishing compony, Amsterdam – 1967, P. 36.
وكذلك
Mourice Dobb, "An Dssay on Economic Growth and planning", Routledge & Kegan London 1960, p. 7.
١٧- د. فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادى" القاهرة – دار الثقافة الجديدة مارس ١٩٧٦ ص ٢٢٥ وما بعدها.
١٨- د. علـى الجريتلى "التاريخ الاقتصادى للثورة ٥٢-١٩٦٦" القاهرة، دار المعارف بمصر ١٩٧٤- صـ
١٩- سوق الأوراق المالية فى مصر – التجربة والمستقبل – البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٨) العدد الثانى ١٩٨٨/٨٧ ص ٢٥١ وما بعدها وكذلك
- د. على الجريتلى "التاريخ الاقتصادى للثورة" القاهرة ص ١٧٧.
٢٠- د. سـعيد إسـماعيل على – محنة التعليم فى مصر – كتاب الأهالى رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ وكذلك بيانات الإدارة العامة للميزانية – وزارة التعليم.
٢١- نذكر على سبيل المثال دون تكرار نتائجها
Ibrahim El-assay "enterconnections between Income distrbution and economic growth in the context of Egypt's Economic development" in : Gouda Abdel Khlik and Robert tignor (editors); "the political economy of Income distrbution in Egypt", Halmes mier publisher, Jin new Yourk, London 1982, pp 22-89.
وكذلك :
Robert Tignor, "Equity in egypt's recent past 1945-1952,op. cit
- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم فى مصر" مرجع سابق.
- عادل حسين "الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية" مرجع سابق.
٢٢- د. إبراهـيم العيسـوى، د. محمـد على نصار، "محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقـتها الحـرب العربـية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ "القاهرة؛ ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٨.
٢٣- البنك الأهلى المصرى- النشرة الاقتصادية- المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ ص٣٨٢.

٢٤- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية – المجلد (٢٩) العدد الرابع ١٩٨٩/٨٨ص.
٢٥- البـــنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية المجلد (٣٥) مرجع سابق ص ٢٩٢ وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى، المجلد (٣٣) العدد الثانى ١٩٨٠ ص ١٨٥ وما بعدها.
٢٦- د. عـــبد المـــنعم راضى – دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى ٦٠-١٩٧٤ مجلة مصر المعاصرة – القاهرة – العدد ٣٦٧ يناير ١٩٧٧ صـــ ١٠٢.
٢٧- د. رمزى زكى – مشكلة التضخم فى مصر – مرجع سابق ص ٧٦٠.
٢٨- النشـــرة الاقتصـــادية للبـــنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٢) العدد الأول ١٩٧٩ ص ٨٨ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ ص ٣١١
٢٩- ديـــنا جـــلال "المعونة الأمريكية لمن مصر أم أمريكا" كتاب الأهرام الاقتصادى، ديسمبر ١٩٨٨.
٣٠- د. صـــلاح حامد – وزير المالية – البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٦/٨٥، المطابع الأميرية ص ٨.
٣١- د. صـــلاح حامد – وزير المالية – البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٥/٨٤، القاهرة هيئة المطابع الأميرية ١٩٨٤ ص ٣٣.
٣٢- النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ مرجع سابق.
٣٣- تطـــور الدعم العربى لمصر، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد ٤٠ العدد الثالث ١٩٨٧ ص ٢٠٤.
٣٤- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، مرجع سابق.
٣٥- د. إبراهـــيم العيســـوى "التخطـــيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى" معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم (١٩٨٣) بتاريخ.
٣٦- د. جـــودة عبد الخالق "الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ "القاهرة، دار النهضة العربية ؛ الطبعة الثانية ١٩٨٣، ص ١٧٥.
٣٧- د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق ص ٢٦١.
٣٨- تطور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية فى ظل نظم التصدير والاستيراد السائدة خـــلال الفترة (٧٠-١٩٧٧) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٢) العدد الأول ١٩٧٩ ص ٣٢ وما بعدها.
٣٩- د. جـــودة عـــبد الخـــالق "أهم دلالات لسياسة الانفتاح الاقتصادى، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٨.
٤٠- د. محرم الحداد وآخرون "الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى وسبل تحسينها" معهد التخطيط القومـــى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، سلسلة رقم ٦٦ أكتوبر ١٩٩١ الجزء الأول ص ٥٧ وما بعدها.
٤١- يتماثل هذا الوضع مع معظم الدول العربية والدول النامية انظر
UNCTAD, "Supplement 1977, Handbook of international trade and development, statistics, Annex A, P. 330.
٤٢- د. إبراهـــيم العيســـوى "التخطـــيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى" مرجع سابق.
- أنظر فى ذلك النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٠ ص ١٠.

٤٣- د. فـؤاد سلطان "اقتصاديات الاستثمار فى جمهورية مصر العربية ومدى تأثرها بالأزمة الاقتصـــادية الدولية" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين نوفمبر ١٩٨٤.

٤٤- د. محمــود عبد الفضيل "النفط والوحدة العربية .. تأثير النفط العربى على مستقبل الوحدة الاقتصـــادية والعلاقـــات الاقتصادية العربية" القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى، الطبعة الرابعة ١٩٨٢ ص ٥٦.

٤٥- د. رمزى زكى، مشكلة التضخم، مرجع سابق ص ٤٣٧ وكذلك د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق ص ١٥٦.

٤٦- د. فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادى" مرجع سابق ص ٢١٩.

٤٧- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٠.

٤٨- المرجع السابق وكذلك :

- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم فى مصر" مرجع سابق ص ٤٤٥.

49- Status report, united states, economic Assistance to Egypt, November 1989.

٥٠- ديــنا جـــلال "المعونة الأمريكية لـــ من مصر أو أمريكا" كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٨ وما بعدها.

٥١- د. جلال أمين، بعض قضايا الانفتاح، مرجع سابق.

٥٢- د. الفونــس عزيز "حول الخطة الخمسية الجديدة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ "مجلة مصر المعاصرة" لسنة ٧٤ العددان (٣٩٣، ٣٩٤) يوليه أكتوبر ١٩٨٣ ص ١١٣.

٥٣- مجلس الشعب، الفصل التشريعى السادس، دور الانعقاد العادى الأول، تقرير لجنة الخطة والموازنـــة عـــن الحســـاب الختامى للدولة لعام ١٩٨٩/٨٨ الجلسة (٦٣) بتاريخ ١٩/٥/١٩٩١ ص ٥٠، ص ٥٣ وكذلك التقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٧ ، ص ٨٩.

٥٤- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٣ العدد الثانى ١٩٩٣/١٩٩٢ ص ٨١ وما بعدها.

٥٥- النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٣١ وما بعدها.

٥٦- مركز معلومات القطاع العام "إنجازات القطاع العام فى عشر سنوات ٧٥-١٩٨٥" صادر فى أكتوبر ١٩٨٦ ولمزيد من التفاصيل راجع :-

- عــبد الخالق فاروق "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات فى الإدارة والاقتصاد" القاهرة، مكتبة الكلمة، ٢٠٠٣، خاصة الفصل الثالث.

57- Decument of the world Bank "Arab Repuplic of Egypt, country economic memorandum – economic readjustment with grouth, report No 7447, vol, l feb. 1991.

وكذلك :

- دينا جلال "المعونة الأمريكية .. لمصر أم أمريكا" القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى ١٩٨٨.

٥٨- الهيــئة العامـــة للاســتثمار "الــتقرير السنوى لعام ١٩٨٤/٨٣" القاهرة، سبتمبر ١٩٨٤، ص١٠٨.

٥٩- المرجع السابق؛ صـــ٩٩.

٦٠- وزارة التخطـيط "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام الخامس من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦".

٦١- وفقـا لـتقرير البـنك الدولـي العام ١٩٧٨ عن التصنيف التجارى القياسي الدولى فأن المقصود بالسلع الأولية :- الأغذية - الحيوانات - المشروبات والتبغ - المواد الخام غير القابلـة للأكـل - الوقـود بمـا فـيها الفحم والنفط - المنتجات النفطية والغاز الطبيعى والصـناعى والتيار الكهربائى - الزيوت الحيوانية والنباتية والشحوم والشموع - المعادن غير الحديدية.

أما السلع المتصنعة فيقصد بها :- الكيماويات والمنتجات المرتبطة بها مثل المنسوجات والجلود - المطـاط - الخشـب - الحديـد والصـلب - المنتجات المعدنية والآلات - معدات النقل وتجهـيزات المـبانى الأثـاث - الملابس والأحذية - الأدوات المهنية والعلمية - السلع الفوتوغرافية والبصرية والساعات.

٦٢- د. محمـد عـبد الشفيع عيسى "مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة" مجلة العلوم الاجتماعـية، العـدد الثالث، السنة العاشرة، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ص ١١٠. وكذلك د. محمد دويدار "الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته" الاسكندرية، منشأة المعارف ١٩٨١.

٦٣- د. خـالد محمد "موقع الوطن العربى ضمن هرم التقسيم الدولى" مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص، ربيع ١٩٨٣ ص ١٧.

٦٤- مـن أبرز هذه المحاولات : جيرالد مايور، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية نظريتها، تاريخها، سياستها. ترجمة د. يوسف عبد الله صائغ، مراجعة : برهان دجانى وكذلك :

W.W Rostow "the stages of Economic growth- Anon comminist manifesto" Cambridge 1960.

٦٥- محمد عبد الشفيع؛ مرجع سابق ص ١٠٨، ص ١١٠.

66- World Developmnt Report 1981, P. 8.

٦٧- تقريـر عـن التنمية فى العالم ١٩٨٣ "الركود الاقتصادى العالمى وأفاق الانتعاش" البنك الدولى للإنشاء والتعمير طبعة الأهرام، أغسطس ١٩٨٣ ص ٢٢.

٦٨- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

د. فؤاد هاشم عوض "التجارة الخارجية والدخل القومى" دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥.

د. زكى شافعى "التنمية الاقتصادية" جزءان، المطبعة العالمية - معهد البحوث والدراسات العربية سبتمبر ١٩٦٦.

د. سـمير أميـن "الـتطور اللامتكافئ .. دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية" تـرجمة برهان غليوم دار الطليعة - بيروت، الطبعة الأولى مارس ١٩٧٤ د. سمير امين "التراكم على الصعيد العالمى .. نقد نظرية التخلف" ترجمة حسن قبيس، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨.

69- UNCTAD "supplemen 1977, Handbook of international trade and Development statistics "Annex A,P 330.

٧٠- د. محمد عبد الشفيع، مرجع سابق نقلا عن world Development Report 1978.

71- O.P. CIT P. 29.

٧٢- جوزيـف يوجـنار "الـدول النامية ومستقبل دورها فى الاقتصاد العالمى" ورد فى كتاب اجناتس زاكر" التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية" ترجمة محمد صبحى الأتربى دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ص ١٧٩.

73- Employment Effects of Multinational Enterprises in Developing countries (I.L.O) Geneva cobyright 1981. And See also : World labor. Report 1 "employment. Incomes, social prot Ection, New informationt tecknollgy" I.L.O, Genavo, Cobyright. 1981, PP 20-33.

٧٤- انظر على سبيل المثال تقرير نادى روما الذى أعده مجموعة من الخبراء الدوليين دونيليا. هـــ ميدتوز، دنيس. ل ميدوز، يورجين ريندوز، وليم وبيرنز" حدود النمو ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار المعارف بمصر ص ١٠٧ وما بعدها.

وكذلك د. محمد دويدار" استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد "دار الثقافة الجديدة بالقاهرة، ١٩٧٨.

٧٥- مجلة التنمية الصناعية العربية، يصدرها مركز التنمية الصناعية للدول العربية، العدد (٢٩) يــناير ١٩٧٧. ولمــزيد مــن التفاصيل يراجع : د. محمد دويدار "الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته" الإسكندرية منشأة المعارف ١٩٨١.

٧٦- عالجت بعض الأوراق المقدمة للمؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين المنعقد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٤ هذه الظاهرة انظر على سبيل المثال : د. نادية الشيشينى "الأزمة الاقتصــادية والخــريطة الصناعية للعالم مع دراسة لموقف الدول العربية، وعن دراسات أعمــق انظر : د. سمير امين "التراكم على الصعيد العالمى" مرجع سابق ولنفس المؤلف. "التطور اللامتكافى" مرجع سابق.

٧٧- نزيرة الأفندى "السلاح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى – مجلة السياسة الدولية – لعدد (٤٨) إبريل ١٩٧٧.

٧٨- لمــزيد مــن التفاصيل حول هذا الموضوع انظر الدراسة الهامة : د. أحمد صقر عاشور "قياس عدالة الأجور فى مصر" الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة – دراسة غير منشورة ١٩٨٣. الإدارة المركزية للبحوث.

79- General Organization for Industrialization, Sept; 1982. Industrial Opportunities P. 10.

80- IBID P.11

٨١- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢.

٨٢- د. رأفت شفيق "دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى. ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠.

٨٣- اتحــاد الصــناعات المصرية، الكتاب السنوى لعام ١٩٧٩ ص ١٠٥ وكذلك مجلة "مصر الصــناعة" يصــدرها اتحاد الصناعات المصرية، السنة ٥٨ العدد الثانى يوليو / ديسمبر ١٩٨٢.

٨٤- دراســة عــن بــنوك القطاع العام، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وحدة الدراسات الاقتصادية ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٠.

٨٥- المرجع السابق ص ٣٧.

٨٦- المرجع السابق ص ٨٢.

٨٧- وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ سبتمبر ١٩٨٣ ص ٤٢، ص ٧١.

٨٨- موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء رقم المرجع (٧٢ - ١٤١٥٤١ - ٨٣) نوفمبر ١٩٨٣ ص ٧٥.

٨٩- د. رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر .. مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص ١٠٨ ص ١٣١.

٩٠- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى ١٩٧٩.

٩١- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد (٤٧) العدد الرابع، ١٩٩٤، ص ٤٠٠.

٩٢- تتضارب البيانات المتوفرة من الأجهزة الرسمية فيما يتعلق بعامل التجارة الخارجية وكذلك بالنسبة لحساب الناتج القومى الاجمالى انظر على سبيل المثال :

- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى لعام ١٩٧٩ ص ٩١.
- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى لعام ١٩٨١ ص ٨٢، ٨٣.
- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٦) العدد الأول ٨٣ ص ٩٣.
- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى العام ١٩٧٧ ص ٥٤، ٥٥.
- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٨١/٨٠ ص ٣٦.

٩٣- د. جلال احمد أمين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٧٨ وكذلك البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية المجلد (١٦) العدد الأول والثانى ٧٦ ص ٣٦.

٩٤- د. جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا الشبية إلى التطور اللامتكافئ دار النهضة العربية، ١٩٨ ص ٧٨.

٩٥- د. محيا زيتون "دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر الخارجية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الأول الاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٦.

٩٦- "صناعة غزل ونسج القطن فى مصر ٦٦ - ١٩٧٨" البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٠) العدد الثانى ١٩٨٠ ص ١١٤.

٩٧- المرجع السابق.

٩٨- تطور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية فى ظل نظم التصدير والاستيراد السائدة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية المجلد ٣٢ العدد (١) ١٩٧٩ ص ٢٦.

٩٩- هكذا يشير أحد الباحثين إلى أن السياسات الاقتصادية فى مصر طوال السبعينات كانت تعمل على تشجيع الاستهلاك والاستيراد من ناحية وعلى تثبيط الاستثمار والإنتاج والتصدير من ناحية أخرى أنظر : فؤاد سلطان "اقتصاديات الاستثمار فى جمهورية مصر العربية ومدى تأثرها بالأزمة الاقتصادية الدولية" ورقة مقدمة المؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين نوفمبر ١٩٨٤، ص ٧.

١٠٠- لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر :-

د. محبوب الحق "ستار الفقر .. خيارات امام العالم الثالث" ترجمة د. احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٧٧ وكذلك.
عادل حسين "الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية" دار الوحدة بيروت ١٩٨٠.
101- Paul streeten "The Distinctive features of A Basic Needs Approach to Development – World Bank 1980
١٠٢- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى العام ١٩١١ ص ٣١.
١٠٣- د. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولى، مرجع سابق ص ١٧٥.
١٠٤- د. محمد دويدار "استراتيجية التطور العربى والنظام الاقتصادى الجديد" دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨.
١٠٥- متوسط الدخل الفردى سنويا فى المجموعة الأولى تتجاوز عشرة الآلف دولار بينما هى لا تتجاوز فى دول العالم الثالث ١٥٨٠ دولار انظر :
World Development Report 1981, Op. cit p.6
١٠٦- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣، مرجع سابق ص ١٣.
١٠٧- د. محمد دويدار، مرجع سابق.
١٠٨- د. صلاح حامد "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدول للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالفاهرة – صـــ ٣٤.

الفصل الثانى

التغير الهيكلى فى الاقتصاد المصرى

١٩٨٢ - ٢٠٠٣

بـدا واضحا فى الفصل الأول؛ طبيعة الاختلالات الهيكلية التى سيطرت على الموقـف الاقتصادى العام فى ختام المرحلة الأولى من الانفتاح الاقتصادى (٧٤-١٩٨١) والـتى عكسـت حالة من الفوضى والتخبط وعدم الوضوح فى السياسات التنفيذية والاقتصادية.

وكـان هـذا الوضع **المتأزم والمسكون بالمخاطر** على أكثر من صعيد وراء الدعـوة التى وجهها رئيس الجمهورية الجديد لعقد مؤتمر اقتصادى قومى تشارك فيه رموز من كافة التيارات السياسية والمدارس الاقتصادية فى فبراير عام ١٩٨٢ لـتحديد ملامـح السياسات المطلوبة لوقف حالة التدهور وإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والسياسية العاصفة.

وقـد استقر الخط السياسى والاقتصادى الرسمى الذى عكسته الخطط الخمسية اللاحقـة علـى ثوابـت محـددة فى طليعتها استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى كاسـتراتيجية مـع إدخال تعديلات بشأنها واتباع سياسات تخطيطية وفقا لأسلوب الأهـداف المحددة والموازنات التخطيطية[1] والحقيقة أن المحلل الاقتصادى لما تم إنجـازه خـلال الخمسـة عشر عاما الممتدة منذ عام ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٧ يمكنه التميز بين مرحلتين من مراحل الأداء الاقتصادى والاجتماعى :

الأولـى : الـتى بـدأت بالخطـة الخمسـية الأولى (٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧) واستكملتها الخطة الخمسية الثانية (٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢) واستهدفتا وقف حالة الـتدهور فـى الأداء الاقتصـادى وإجـراء تعديلات مؤسسية تعيد بعض التوازن وإجـراء إصـلاحات مالية ونقدية مع الحفاظ على جوهر استراتيجية الانفتاح من حيـث العمـل علـى جذب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية للاستثمار فى البلاد وتوسيع مساحة مساهمة القطاع الخاص فى قيادة عملية النمو الاقتصادى والانتقال بـدور الدولـة من رسم وتنفيذ المشروعات إلى رسم وتصميم السياسات واستكمال التحديـث الشامل للبنية الأساسية (طرق - كبارى - اتصالات - صرف صحى - مرافق مياه ... الخ).

الثانية : وهى الفترة التى أعقبت حرب الخليج الثانية وصياغة الخطة الخمسية الثالـثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/١٩٩٧) وخلال هذه الفترة؛ تخلص الاقتصاد المصرى من عـبء نصف ديونه الخارجية التى كانت قد تجاوزت ٥٠ مليار دولار وفقا لاتفاق مـع أعضـاء نـادى باريس فى مايو ١٩٩١؛ علاوة على كامل ديونه العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

وصاحب ذلك اتفاقية جديدة للتعديل الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى تجرى علـى ثـلاث مراحل وبدء الخطوات العملية الجادة لبيع الشركات العامة وأصولها الإنتاجـية والعينـية للقطاع الخاص المصرى أو العربى أو الأجنبى وفقا لبرنامج زمـنى، كما شهدت هذه الفترة توقيع مصر وغيرها من الدول على اتفاقية منظمة

الـــتجارة العالمية بديلا لاتفاقية الجات وذلك عام ١٩٩٤ والبدء فى تطبيق أحكامها خاصة فى مجال الرفع التدريجى للحوافز الجمركية.

ولاشـــك أن نجاحات قد تحققت فى هذه المرحلة فى إطار إعادة بعض التوازن فى الهيكل المالى والنقدى العام. بيد أننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الصعاب التى مازالــت تواجه مسيرة الاقتصاد المصرى فمازالت هناك مصادر للخطر ومازالت هناك مجالات للخلل تلوح فى الأفق.

المبحث الأول

من تثبيت الوضع إلى محاولات إصلاحه

(١٩٨٢ - ١٩٩٧)

لـم يكـن من الصعب على راسمى السياسة الاقتصادية بعد عام ١٩٨٢ تحديد نقـاط الضعف والاختلالات الهيكلية فى بنيان الاقتصاد المصرى؛ بيد أن الصعوبة الحقيقـية تمثلت فى تنفيذ الإجراءات الكفيلة بالخروج من النفق المظلم؛ خاصة وأن هـذه الإجـراءات قـد تؤدى إلى عدم استقرار سياسى بسبب ضخامة الأعباء التى ستتحملها فئات اجتماعية تمثل النسيج الوطنى العام.

وبالطبع فإن اللجوء إلى خفض المزايا الضريبية أو الجمركية أو حتى الائتمانية والنقدية الممنوحة منذ سنوات لرجال المال والأعمال وأصحاب المشروعات؛ برغم أهميـته فى تعظيم الإيرادات العامة والموارد السيادية قد يؤدى إلى عكس ما تمثله الاسـتراتيجية المتبـناة مـن جانب الدولة وأجهزتها المختلفة والمستندة إلى فلسفة الانفتاح الاقتصادى وجذب رؤوس الأموال ومدخرات المصريين العاملين بالخارج.

وسـوف نعـرض هـنا النتائج التى أسفرت عنها السياسات الجديدة خلال هذه المرحلة لتصحيح أخطر هذه الاختلالات :

١ - عجز الموازنة العامة للدولة :

كـان من أولى مهام وأهداف المرحلة الجديدة وقف حالة الاستنزاف المستمرة فـى الاقتصاد المصرى عبر عجز الموازنة العامة للدولة واتبعت فى ذلك مجموعة مـن الإجراءات المتكاملة استهدف بعضها خفض الإنفاق الحكومى وترشيد بعض النفقات مع محاولة تعظيم الإيرادات العامة وتحسين سبل الجباية الضريبية وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى.

كمـا جرت مجموعة من الإجراءات والتعديلات الفنية والمحاسبية بشأن فصل الاستخدامات الاستثمارية لهيئات وشركات القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة عـام ١٩٨٩/٨٨ وقصرها على موازنات هذه الهيئات وقطاع الأعمال العام نظرا لما تمثله الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة من ثقل أساسى فى العجز.

وبالمـثل فقـد تبنـت الحكومة المصرية منهجا جديدا - وغير تضخمى - فى تمويـل عجـز الموازنة العامة يقوم على الاستفادة بالمدخرات الهائلة المتاحة لدى

البـنوك والأفراد والهيئات والشركات العامة والخاصة وذلك عبر أسلوب الأوراق المالـية وإلزام الشركات والهيئات الاقتصادية العامة بتخصيص نسب من محافظها المالية فى شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية.

لقد استهدفت هذه المرحلة النزول بنسبة عجز الموازنة العامة من ١٧,٥% من الـناتج المحلى الإجمالى عام ٨٢/٨١ إلى ٧,١% عام ٩٢/٩١ ثم إلى ما دون ٢% بنهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٧) والحقيقة أن الحكومة المصرية قد نجحت فى المـرحلة الأولى من خفض نسب الاستهلاك العام إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٧,١% عـام ٨٢/٨١ إلـى ١٣,٨% عـام ٨٧/٨٦ مقابل زيادة نسب الاستهلاك الخـاص مـن ٦٣% إلى ٧٤,٩% خلال نفس الفترة، كما تمكنت من خفض نسبة العجـز القومـى الجـارى للناتج القومى من ١٠% إلى ٥,٨%(٢) ونظرا للتفاوت الشـديد بيـن ما تستهدفه الموازنة العامة للدولة فى مشروع الربط وبين الحسابات الختامـية للدولة والتى تظهر حقيقة العجز النهائى فى ختام السنة المالية فقد فضلنا الرجوع إلى هذه الحسابات الختامية فى التعرف على ما وصل إليه عجز الموازنة العامة وطرق تمويله وهو ما يظهره البيان رقم (٢٢) :

١- لعـل أبرز ما يظهره البيان رقم (٢٢) أن الأرقام الواردة فى الحساب الختامى تخـتلف بصورة كبيرة عن الواردة فى تقديرات الموازنة أو تعديلاتها وهى أحد نقاط الضعف الجوهرية فى أدائنا المالى وقد تشكل فى المستقبل احتمالا للخطر لانفـلات معايـير الضـبط المـالى من جانب الحكومة ومن الأجهزة الرقابية كالـبرلمان الـذى يفـترض فيه إلزام الحكومة بما ورد فى مشروع موازناتها السنوية وأن تكون التعديلات بالخفض أو الزيادة فى حدود لا تتعدى (± ٥% أو ± ١٠%) علـى أكـثر تقدير أما أن تسفر الحسابات الختامية عن صورة تكاد تكـون مختلفة جذريا عن صورة مشروع الموازنة المقدم إلى البرلمان والحائز علـى موافقـته المسـبقة فإنها مسألة تتعدى حدود الشكل والإجراء لتمس فى الصـميم جوهـر أدائنا الحكومى فى مجال من أخطر هذه المجالات وأدقها فى المستقبل وهو النشاط المالى.

جدول رقم (٢٢)

إجمالى الموازنة العامة بالأرقام الفعلية للسنوات ٩١/٩٢ – ٩٥/١٩٩٦

القيمة بالمليار جنيه

البيان	٩١/٩٢		٩٢/٩٣		٩٣/٩٤		٩٤/٩٥		٩٥/٩٦	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
أولا : الاستخدامات الجارية: باب أول أجور ومرتبات	٨,٤	%٢٥,٤	١٠,٠	%٢٤	١١,٧	%٢٥	١٣,٦	%٢٧,٢	١٥,٨	%٢٨,٢–
باب ثان : نفقات وتحويلات جارية	٢٤,٦	%٧٤,٦	٣١,٧	%٧٦	٣٥,٠	%٧٥	٣٦,٥	%٧٣,٨	٤٠,٠	%٧١,٨
جملة الاستخدامات الجارية (١)	٣٣	١٠٠	٤١,٧	١٠٠	٤٦,٧	١٠٠	٥٠,١	١٠٠	٥٥,٨	١٠٠
باب ثالث : استخدامات استثمارية	٦,٠	%٢٦,٤	٧,٣	%٤٠,٩	١١,١	%٤٤,٤	١٣,١	%٦٤,٧	١٦,٥	%٦٤,٢
باب رابع : التحويلات الرأسمالية	١٦,٨	%٧٣,٦	١٠,٤	%٥٩,١	١٣,٩	%٥٥,٦	٧,٣	%٣٥,٣	٩,٢	%٣٥,٨
جملة الاستخدامات الرأسمالية (٢)	٢٢,٨	١٠٠	١٧,٧	١٠٠	٢٥,٠	١٠٠	٢٠,٣	١٠٠	٢٥,٧	١٠٠
إجمالى الاستخدامات = ١+٢	٥٥,٨	--	٥٩,٤	--	٧١,٧	--	٧٠,٤	--	٨١,٥	--
ثانيا : الإيرادات الجارية										
باب أول : إيرادات سيادية	٢٤,٨	%٦,٤	٢٨,٥	%٦٤,١	٣٢,٥	%٦٥,٦	٣٥,٢	%٦٧,٩	٣٨,٦	%٦٨,٥
باب ثان : إيرادات وتحويلات جارية	١٣,١	%٣٤,٦	١٥,٩	%٣٥,٩	١٧,٠	%٣٤,٤	١٦,٧	%٣٢,١	١٧,٧	٣١,٥
جملة الإيرادات الجارية (٤)	٣٧,٩	١٠٠	٤٤,٤	١٠٠	٤٩,٥	١٠٠	٥١,٩	١٠٠	٦٥,٣	١٠٠
باب ثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة (٥)	٧,٠	-	-	--	١٢,٨	-	٤٦,٠	--	٤,٨	--
إجمالى الإيرادات ٦ = ٤+٥	٤٤,٩	--	٥١,٤	--	٦٢,٣	--	٥٦,٥	%٦٧,٩	٦١,١	--
ثالثا : العجز الكلى وتمويله	١٠,٩	--	٨,٠	-	٩,٤	-	١٣,٩		٢٠,٤	
– مصادر تمويلية مختلفة	٥,١	-	٦,٣	-	٨,٤	-	١٠,٩	-	١٤,٣	-
– ممول تمويل مصرفي بأذون خزانة	٥,٨	-	١,٧	-	١,٠	-	٣	-	٦,١	-

المصدر : مجلس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة، الحساب الختامى للدولة لعام ٩٥/١٩٩٦، الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الثالث، ١٧ مارس ١٩٩٨.

٢- كما أن الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم الجمركية) تشكل فى المتوسط مـــا يزيد عن ٦٥% من الإيرادات الجارية ومن المنتظر بعد تطبيق نصوص وأحكـــام اتفاقية التجارة العالمية الجديدة خلال السنوات القادمة أن تودى إلى انخفـــاض حصـــيلة الرسوم الجمركية بصورة كبيرة وما لم تعوض الحصيلة الضريبية هذا النقص فأن المستقبل يحمل مشكلات جديدة فى هذا الشأن.

٣- جـــرى خلال بداية كل خطة خمسية جديدة إعادة تقييم عناصر الناتج المحلى الإجمـــالى بأســـعار جديـــدة ووفقا للتعديلات التى طرأت على أسعار صرف الجنـــيه المصـــرى بالنسبة للعملة الرئيسية (الدولار) وهو ما أدى إلى تضخم قيمة هذا الناتج وعناصره (٨١/٨٢ – ٨٦/٨٧ – ٩١/٩٢) لاحتسابها بأسعار الصـــرف الجديـــدة كإيرادات القناة أو البترول أو تحويلات العمالة المصرية للخـــارج أو إيـــرادات الصـــادرات الســـلعية وغير السلعية ... الخ. فإذا ما اســـتخدمنا الـــرقم القياسى الضمنى للناتج المحلى بتكلفة العناصر Deflator لإعـــادة تقيـــيم معـــدلات النمو الحقيقية لهذا الناتج ومكوناته فإن الصورة قد تختلف إلى حد كبير عما تظهره البيانات الحكومية والأجهزة الرسمية (٣).

٤- بـــرغم اســـتمرار العجز الكلى فى التزايد خلال السنوات المشار إليها؛ فإن هـــناك تغـــير جوهـــرى فى طريقة تمويله من ناحية وفى طبيعته من ناحية أخـــرى؛ فمـــن حيث الطبيعة نجد أنه يرتبط بصورة مباشرة وطردية بحجم الاستخدامات الاستثمارية بالموازنة التى تميزت خلال هذه المرحلة باستكمال البنـــية الأساسية والمشروعات تحت التنفيذ أما طريقة التمويل فأنها اعتمدت أكـــثر من ذى قبل على وسائل غير تضخمية وهو ما أدى لزيادة الدين العام المحلـــى – كما سوف نتعرض – بصورة ملحوظة كما أن ما يجرى تمويله بوســـائل تضخمية (الجهاز المصرفى) تضاءلت أهميته النسبية والمطلقة عما كان سائد فى أواخر السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

جدول رقم (٢٣)
عجز الموازنة العامة للدولة وتمويله خلال الفترة
١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٧/٩٦

القيمة بالمليون جنيه

	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
إجمالي النفقات	٢٦٨٣٢	٣٠١٥٥	٣٦٣٩٣	٤٥٥١٠	٤٧٥٦٣	٥١٩٥٨	٥٦٢٦٤	٥٨٢٥٦	٦٣٨٨٩	٦٦٨٢٦
١– النفقات الجارية	١٥٨٢٠	١٨٥٨٩	٢٢٤٤٦	٢٩٦٧٩	٣٦١٩٨	٤٠٨٨٦	٤٦٠٩٧	٤٧٦٣٢	٥١٩٦٧	٠٠٠
٢– النفقات الرأسمالية	١١٠١٢	١١٥٦٦	١٣٩٤٧	١٥٨٣١	١١٣٦٥	١١٠٧٢	١٠١٦٧	١٠٦٢٤	١١٩٢٢	٠٠٠
الايرادات	١٥٩٨٣	١٨٣٠٨	٢١٨٧٦	٢٨٥٥٩	٤١٤٠٦	٤٦٤٨٣	٥٢٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٨٩٣	٦٤٤٩٨
الإيرادات الجارية	١٢٤١١	١٤٧٩٢	١٧٠٤٧	٢٥٦٠٨	٣٧٨٣٤	٤٣٥٠٣	٤٩٤١٨	٥٢٩٢٥	٥٧٧٠٨	
الإيرادات الراسمالية	-٣٥٧٢	٣٥١٥	٤٨٢٩	٢٩٥١	٣٥٧٢	٢٩٨٠	٣١٤٩	٢٧٩٤	٣١٨٥	
عجز الموازنة العامة	١٠٨٤٩	١١٨٤٧	١٤١٥٧	١٦٩٥١	٦١٥٧	٥٤٧٥	٣٦٩٧	٢٥٣٧	٢٩٩٦	٢٣٢٨
مصادر تمويل العجز :–										
١– تمويل خارجي	٢٤٩٩	٢٩٦٣	٣٢٤٨	١٣٥١٢	١٧٨٣	٢٢٧	٥٢٤	٢٧٨	١٣٤٠	١٥٧٥
٢– تمويل محلي	٨٣٥٠	٨٨٨٤	١١٢٦٩	٣٤٣٩	٤٣٧٤	٥٢٤٨	٣١٧٣	٢٨١٥	٤٣٣٦	٣٩٠٣
٣– الأوعية الادخارية	٢٦٣٠	٣٢٣٨	٢٨٧٩	٣٠٦٦	٤٠٨٤	٥٨٧٠	٤٤٤٠	٥٦١٣	١٤٨٦	١٢٥٥
٤– أذون الخزانة	--	--	--	٨٩٠	٣٥٩٤	٢٥٨٠	٧٦٥	٢٣٨٦	--	١٤١٩
٥– أخرى	٢٠٠٧	٦٦٢	٦٩٤	٢١٥٢	١٥٢	--	-	-		-
٦– الجهاز المصرفي	٣٦٨٧	٤٩٨٤	٧٦٩٦	١٦٣٥	٣٤٥٦	٣٢٠٢	٢٧٥	١١١٧	٤٥٦٥	٣٤٠٢
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٧,٨	%١٦,٥	%١٨,٤	%١٧,٢	%٥,٢	%٤,١	%٢,٦	%٢,٩	%٢	%١

المصـــدر : المجلـــة الاقتصادية البنك المركزى المصرى؛ المجلد (٣٤) العدد الأول ١٩٩٤/٩٣ ص ٩٢، والتقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ١١٢.وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٥٠) ألعدد الأول، ١٩٩٧، ص ١٠٤ ص ١٠٥.
وكذلك النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد، سبتمبر ٢٠٠١.

وبرغم اختلاف بيانات الجدول السابق عن الحساب الختامى بدرجة ملحوظة إلا ـــنا فضـــلنا أن نقدم بعض صور التناقض حول الظاهرة محل الدراسة حتى يتبين مقـــدار الصــــعوبات التى تواجهنا فى تحديد الملامح الدقيقة للمستقبل. وإن كان من الواضـــح أن هـــناك تعديلا وتصحيحا فى هيكل الموازنة العامة للدولة بدأ منذ عام ١٩٨٧/٨٦ بصورة جدية.

لقد أنخفض العجز فى الموازنة العامة بحلول عام ١٩٩٧/٩٦ إلى مستوى ١% من الناتج المحلى الإجمالى ثم أخذت فى الارتفاع مرة أخرى ليزيد عن ٥% بحلول عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

٥- وقـــد تحمـــل عبء تحسن الإيرادات الجارية والسيادية خلال هذه المرحلة الفـــئات محـــدودة الدخـــل حيـــث شـــهدت هذه الفترة فرض رسوم إضافية على المســـتخرجات الرسمية بكافة أنواعها ورسوم تنمية الموارد المالية للدولة وفرض ضـــريبة المبـــيعات اعتـــبارا مـــن أوائل عام ١٩٩١ وتخفيض قيمة الدعم السلعى واســـتبداله تدريجيا بنظام للتعويض النقدى فى صورة علاوة سنوية للعاملين بالدولة وهم يشكلون نحو ١/٣ القوة العاملة فى المجتمع.

جدول رقم (٢٤)

هيكل الضرائب خلال الفترة ٨٧ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
أ- حصيلة الضرائب	٩٠٨١	١١١١٦	١٣١٤٧	١٧٢٣٦	٢٦٤٤٣	٢٧٣٠٢
الضرائب المباشرة (١)	٢٨٠٦	٣٤١٥	٤٢٤٧	٦٤٠٨	١٠٠٠١	١١١٢٠
الضرائب غير المباشرة (٢)	٦٢٧٥	٧٧٠١	٨٩٠٠	١٠٨٢٨	١٦٤٤٢	١٦١٨٢
ب- هيكل الضرائب						
الضرائب المباشرة إلى حصيلة الضرائب %	%٣٠,٩	%٣٠,٧	%٣٢,٣	%٣٧,٢	%٣٧,٨	%٤٠,٧
الضـــرائب غير المباشرة إلى حصيلة الضرائب %	%٦٩,١	%٦٩,٣	%٦٧,٧	%٦٢,٨	%٦٢,٣	%٥٩,٣

المصدر : وزارة المالية :

١- وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والملكية.

٢- وتتضـــمن الضـــرائب المحلية على السلع والخدمات. ضرائب التجارة الدولية، ضرائب الدمغة، ورسوم متنوعة.

وتشير المصادر الرسمية إلى التحسن فى الوزن النسبى للضرائب المباشرة من ٣٠,٩% مـــن إجمـــالى الضـــرائب عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ٤٠,٧% عام ١٩٩٣/٩٢ باعتباره مؤشرا ذو دلالة اجتماعية ومالية.

بـــيد أن تحلـــيلا أكـــثر عمقا لمضمون ممولى الضرائب المباشرة نكتشف إن معظمهـــا (٥٠% إلـــى ٧٠%) من حصيلتها يقوم بتسديدها شركات قطاع الأعمال العـــام (الحكومية) والهيئات الاقتصادية الرابحة كهيئة قناة السويس وهيئة البترول والبنوك الحكومية ... الخ [٤].

ونخلـــص مـــن ذلك أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدأ فعليا منذ الخطة الخمســـية الأولـــى (٨٣/٨٢) قد نجح فى التخلص من العجز الكلى فى الموازنة الـــذى تجـــاوز ١٧,٨% من الناتج المحلى الإجمالى بحيث أنخفض إلى ٤,١% من الناتج المحلى عام ٩٣/٩٢ ثم إلى ١% عام ١٩٩٨/٩٧ وتغير أسلوب تمويل العجز مـــن الاقـــتراض مـــن الجهاز المصرفى بما يعكسه على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصـــادية المصـــرية من تضخم وارتفاع أسعار إلى التمويل المحلى من أوعية ادخارية، وأن كان ذلك قد أسس لخلق مشكلة كبرى أخذت فى التفاقم عاما بعد آخر فـــى مصـــر؛ بما يهدد بتفجير كامل الأوضاع الاقتصادية والمالية إلا وهى مشكلة الدين العام المحلى وتزايد ما يخصص من أموال لخدمته فى الموازنة العامة للدولة حـــتى بلغـــت فـــى موازنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٣٣% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة.

٢- عجز ميزان المدفوعات :

كـــان ولازال العجز فى ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجارى المصرى بمـــثابة "ثغرة إبليس" أو "تفاحة أدم" فى بناءنا الاقتصاد كله. فعبره تتسرب مواردنا المحـــدودة مـــن الـــنقد الأجنبى ومن خلاله هيمن الدائنون على قراراتنا السياسية والاقتصادية منذ عصر إسماعيل باشا وحتى يومنا هذا.

وبـــرغم المحـــاولات المحمومة التى بذلت منذ عام ١٩٨٢ لإعادة التوازن إلى معاملاتنا التجارية الدولية فمازال الاختلال قائما ومازال العجز مستمرا.

ويكشـف الجدول رقم (٢٥) موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٥ وفيه يظهر بوضوح ازدياد الفجوة بين صادراتنا إلـى الخـارج ووارداتنا من الخارج بحيث تجاوزت عام ١٩٩٥ نحو ٢٧,٩ مليار جنـيه (ما يعادل ٨,٥ مليار أمريكى) ثم زاد فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى اكثر من ٣٦ ملـيار جنيه (أى نحو ١٢,٢ مليار دولار) وهو مقدار من العجز لم تستطع حصيلة مواردنـا مـن التحويلات الرسمية وغير الرسمية أو معاملاتنا غير المنظورة من تغطيتها.

والحقـيقة أن تحلـيلا دقيقا لموقف الميزان التجارى المصرى يجعلنا نستخلص مجموعة من الحقائق هى :

جدول رقم (٢٥)
موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٣ – ١٩٩٥

"القيمة بالمليون جنيه"

السنوات	الصادرات (١)	الواردات (٢)	عجز الميزان التجارى ٣=١-٢	حجم تجارة مصر الخارجية ٤ = ١+٢	الناتج المحلى الإجمالى (٥)	% للعجز إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣ : ٥	% التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى ٤ : ٥	نسبة تغطية الصادرات للواردات ١ : ٢
١٩٨٣	٢٢٥٠	٧١٩٣	(٤٩٤٢)	٩٤٤٣	٢٥٥٥٧	%١٩,٣	%٣٦,٩	%٣١,٣
١٩٨٤	٢١٩٨	٧٥٣٦	(٥٣٣٨)	٩٧٣٤	٢٨٥١٢	%١٨,٧	%٣٤,١	%٢٩,٢
١٩٨٥	٢٦٠٠	٦٩٧٣	(٤٣٧٣)	٩٥٧٣	٣٤١٤٧	%١٢,٨	%٢٨,٠	%٣٧,٣
١٩٨٦	٢٠٥٤	٨٠٥١	(٥٩٩٧)	١٠١٠٥	٣٧٩٣٨	%١٥,٨	%٢٦,٦	%٢٥,٥
١٩٨٧	٣٠٤٦	١١٣٥٨	(٨٣١٢)	١٤٤٠٤	٤٣٧٣١	%١٩,٠	%٣٢,٩	%٢٦,٨
١٩٨٨	٣٩٩٤	١٦٣٠٩	(١٢٣١٥)	٢٠٣٠٢	٦٧٥٢٤	%١٨,٣	%٣٠,٢	%٢٤,٥
١٩٨٩	٥٧٣٤	١٦٦٢٤	(١٠٨٩٠)	٢٢٣٥٧	٨١٣٤١	%١٣,٤	%٢٧,٥	%٣٤,٥
١٩٩٠	٦٩٥٣	٢٤٨٢٣	(١٧٨٧٠)	٣١٧٧٦	٩١٥٧٥	%١٩,٥	%٣٤,٧	%٢٨,٠
١٩٩١	١١٧٦٤	٢٥٢١٦	(١٣٤٥٢)	٣٦٩٨٠	١٠٨٧٤٠	%١٢,٤	%٣٤,٠	%٤٦,٧
١٩٩٢	١٠٣٧٣	٢٧٦٥٦	(١٧٢٨٣)	٣٨٠٢٩	١٣١٠٥٧	%١٣,٢	%٢٩,٠	%٣٧,٥
١٩٩٣	١٠٥٩٥	٢٧٥٥٠	(١٦٩٥٥)	٣٨١٤٥	١٤٦١٦٠	%١١,٦	%٢٦,١	%٣٨,٥
١٩٩٤	١١٩٢٤	٣٢٤٦١	(٢٠٥٣٦)	٤٤٣٨٤	١٦٢٩٦٧	%١٢,٦	%٢٧,٢	%٣٦,٧
١٩٩٥	١١٩٥٣	٣٩٨٩١	(٢٧٩٣٧)	٥١٨٤٣	١٩١٠١٠	%١٤,٦	%٢٧,١	%٣٠,٠

المصـــادر : الكتاب الإحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٥٢ – ١٩٩٣ يونية ١٩٩٤ ص ٣٣٤ وكتاب ٩٠ – ١٩٩٥ يونية ١٩٩٦ ص ٣٤٢ وكتاب ٥٢– ١٩٨٧ يونية ١٩٨٨ ص ٢٨٨ أما الناتج المحلى فمصدره المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ٢٧.

الأولــى : ان الهيكل السلعى للصادرات المصرية اكثر حساسية وتأثرا بأوضاع الأســواق الدولية؛ بعكس الحال بالنسبة لهيكل الواردات المصرية؛ فمازال منتجات الــنفط تشكل النسبة الكبرى من الصادرات السلعية المصرية صحيح أن وزنها إلى إجمــالى الصـــادرات الســلعية المصرية قد انخفض من ٦٢,٨% عام ٨٤/٨٣ إلى ٥٢,٨% عــام ٩٣/٩٢ ثم إلى ٤٨,٢% عام ٩٧/٩٦ إلا أنها بالتقلبات التى يشهدها ســوق البــترول العالمى منذ عام ١٩٨١ والانهيار المستمر فى سعر برميل النفط يــؤدى إلــى التأثير سلبيا على حصيلة الصادرات المصرية؛ حدث هذا عام ١٩٨٦ وفى عام ١٩٨٩/٨٨ وحده أنخفض سعر برميل النفط بنحو ١٩% وأنخفض الطلب علــى البــترول المصرى بنسبة ٢٣,٦% وزاد الموقف سوءا بانخفاض صادرات القطن المصرى الذى يعد المحصول النقدى الأول وبرغم التحسن فى الوزن النسبى للصادرات الصناعية المصرية حيث زادت من ١٥,٦% من إجمالى الصادرات عام ٨٤/٨٣ إلــى ٢٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ إلا أنها مازالت دون المستوى المأمول من ناحية وتواجه منافسات دولية قوية من ناحية أخرى.

الثانــيـــة : بــرغم الانخفـــاض المستمر فى نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات بما يشبه الفترة الأولى من الانفتاح (٧٥ – ١٩٨١) إلا أن مراجعة الهيكل الســلعى للـــواردات المصـــرية خلال الفترة الأخيرة (٨٣ – ١٩٩٧) تظهر تغيرا أساســيا حيث أصبحت الواردات من السلع الاستهلاكية (الزراعية والمعمرة وغير المعمـــرة) تشـــكل نحو ٣٥% من إجمالى هذه الواردات مقارنة بالفترة الأولى من الانفـــتاح التى ظلت هذه الأنواع الاستهلاكية من الواردات تشكل ما بين ٥٥% إلى ٦٠% خاصـــة إذا أعدنا النظر فى محتويات التصنيف الخاص بالسلع الوسيطة التى كانت تتضمن عادة سيارات الركوب المستوردة.

الثالــثــة : تمـــثل الفجـــوة فـــى نســـب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع – سواء الزراعـــية أو الصـــناعية – أحـــد أهـــم مصادر زيادة الواردات المصرية؛ وبرغم المحاولات المبذولة طوال الخمسة عشر عاما الماضية لتحسين نسب الاكتفاء الذاتى مـــن القمح (من ٣٥% عام ٨٢/٨١، إلى ٥٥,٣% عام ٩٦/٩٥) وغيرها من السلع فمازالـــت الفجـــوة القائمـــة تشـــكل الأســـاس الذى يتغذى منه ويتعزز به النشاط الاســـتيرادى فـــى مصـــر؛ خاصة وأن القطاع الخاص المصرى مازال يغلب عليه الطـــابع الاستيرادى ومازالت صادراته دون مستوى ٢١% من إجمالى الصادرات المصرية (٥) .

الـــرابعـــة : يظهـــر موقف ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة لميزان الخدمات والـــتحويلات أن فوائـــد القروض والالتزامات الخاصة بها كانت تمثل عبء على مـــيزان المدفوعـــات حيث تجاوزت ١٦٨٨,٥ مليون جنيه عام ٩٠/٨٩ وإذا أضفنا إلـــيها المدفوعـــات الأخرى والبالغة ١٤٨٣ مليون جنيه فأن الرقم يصل إلى ثلاثة

آلاف مليون جنيه وذلك عشية حرب الخليج الثانية التى شهدت بعدها اتفاق مايو ١٩٩١ الذى خفف عبء هذه الالتزامات والمدفوعات وإعادة جدولة النصف الآخر، وبالمقابل فقد شهدت التحويلات الخاصة بالعاملين بالخارج زيادة مستمرة خاصة فى أعقاب حرب الخليج الثانية حيث بلغت أقصى مستوى لها منذ عام ١٩٧٤ وقدره ٧٢٦٠ مليون دولار (أى ما يعادل ٢٤,٣ مليار جنيه مصرى بسعر الصرف الخاص بالسوق الحرة الذى بدأ العمل به فى أكتوبر ١٩٩١) [٦]. وإن عادت إلى مستواها بعد ذلك (فى حدود ثلاثة آلاف مليون دولار فى المتوسط سنويا).

والحقيقة أن استمرار المعدل الحالى للتوسع فى الواردات – خاصة الاستهلاكية وغير الضرورى منها – مع احتمالات التقلب المستمر فى أهم صادراتنا السلعية (البترول والمحاصيل الزراعية والقطن) وعدم الاستقرار فى تدفقات تحويلات العمال المصريين بالخارج واحتمالات انخفاضها لأسباب عديدة كلها تجعل من ميزان المدفوعات المصرى بؤرة من بؤر الخطر فى المستقبل.

وبالمثل فان استمرار هذا العجز سيشكل ضغوطا مستمرة على حصيلة النقد الأجنبى المتاحة سواء لدى البنوك المصرية أو من مدخرات المصريين العاملين بالخارج أو على الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية الذى نجحت الإدارة المصرية فى تحقيقه خلال السنوات الخمس الأخيرة (٩٢ – ١٩٩٦) بحيث زاد من ٩٩٣ مليون دولار فى يونية ١٩٨٧ [٧] بما لا يغطى سوى احتياجات شهر واحد من الواردات إلى أنْ تجاوز ٢٠ مليار دولار (ما يعادل ١١ شهر واردات) فى عام ١٩٩٧.

ولعل من أكثر القضايا ارتباطا بميزان المدفوعات وهيكليته ما جرى من إجراءات نقدية ومالية لتحقيق سعر تعادل توازنى جديد بين قيمة الجنية المصرى والعملات الأجنبية وخاصة الدولار الذى يمثل وسيلة التعامل الدولية الأساسية للتجارة المصرية والتحويلات.

لقد استندت دعوات المؤسسات التمويلية الدولية (كالصندوق والبنك) منذ عام ١٩٧٧ وبرامج التثبيت Stablization وإعادة التكيف Re- Adjustment فى أحد مرتكزاتها على إنهاء الرقابة على سعر الصرف وتوحيده بعد تخفيض واقعى للجنيه المصرى.

وكان التصور – الذى ثبت أنه يفتقر إلى أساس معقول – هو أن تخفيض سعر الجنيه المصرى بالنسبة للدولار من شأنه أن يحقق مجموعة من النتائج **أولها** يتمثل فى اكتساب ميزة تنافسية أكبر للصادرات المصرية فى الأسواق الدولية بما يؤدى الى تعظيم الصادرات؛ **وثانيها** أنه سيؤدى إلى منح ميزة إضافية لأصحاب المدخرات المصريين بالخارج وهو ما سيساهم فى جذب هذه المدخرات الهائلة فى

شـــرايين الاقتصـــاد المصرى **وثالثها** أن من شأن هذه الخطوة أن تجتذب رؤوس الأمـــوال الأجنبية للاستثمار فى مصر؛ والحقيقة أن أيا من هذه الأهداف لم يتحقق بتخفـــيض العملـــة المصرية فى أوائل عام ١٩٧٩ بنحو ٣٥% ثم ما تلى ذلك من خطـــوات نحو هذا الهدف باستثناء نجاح هذه السياسة فى جذب متزايد من إيداعات ومدخرات المصريين العاملين بالخارج.

فإذا تأملنا فى البيان التالى نجد أن المرحلة الأولى (٧٤ – ١٩٨١) لم تزد فيها إجمـــالى تحويـــلات العاملين المصريين بالخارج (نقدية وعينية) عن ١٠,١ مليار دولار وفى المرحلة الثانية (٨٢ – ١٩٨٧) زادت هذه إلى ٣٣,٢ مليار دولار وبعد تعديـــل ســـعر الصرف فى فبراير ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٨ بلغت هذه التحويلات عن ٣٠,٠ مليار دولار كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٢٦)

تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج المسجلة بالإحصاءات الرسمية

القيمة بالمليون

السنوات	التحويلات النقدية بالدولار	التحويلات العينية بالدولار	إجمالى التحويلات بالدولار (عينية + نقدية)	سعر صرف قرش / دولار	إجمالى التحويلات بالجنيه المصرى (**)	الناتج القومى (*) الإجمالى بالأسعار الجارية	نسبة إجمالى التحويلات بالجنيه إلى الناتج القومى
١٩٧٤	٢٥١,٩	٧٢,١	٣٢٤,٠	٧٠,٠	٢٢٦,٨	٤٤١٢	%٥,١
١٩٧٥	٣١٩,٤	١٨٥,٩	٥٠٥,٢	٧٠ -	٣٥٣,٧	٥٥٧٤	%٦,٣
١٩٧٦	٤٥٥,١	٣٠٩,١	٧٦٤,٢	٧٠	٥٣٥,٠	٧٥٢٦	%٧,١
١٩٧٧	٧٤١,٦	٦٠٨,٩	١٣٥٠,٥	٧٠	٩٤٥,٤	٩٧٠٤	%٩,٧
١٩٧٨	٩٣٧,٠	١٠٣٧,٨	١٩٧٤,٨	٧٠	١٣٨٢,٤	١٢٠٨٠	%١١,٤
١٩٧٩	١٠٥٩,٥	١٤٩٩,٧	٢٥٥٩,٢	٧٠	١٧٩١,٤	١٦٦٧٠	%١٠,٧
٨١/٨٠	١١٢٠,٢	١٥٠٤,٤	٢٦٢٤,٦	٧٠	١٨٣٧,٢	١٨٤٦٢	%١٠,٠
إجمالى الفترة الأولى	٤٨٨٤,٧	٥٢١٧,٩	١٠١٠٢,٦	٧٠	٧٠٧١,٩	٧٤٤٢٨	%٩,٥
٨٢/٨١	٦٨٦,٣	١٣٩٥,٦	٢٠٨٠,٩	٨٣,٢	١٧٣٢,١	٢١٣٢٧	%٨,١
٨٣/٨٢	١١١٩,٧	٢٠٤٥,٧	٣١٦٥,٤	٨٣,٢	٢٦٣٣,٦	٢٦٠٥١	%١٠,١
٨٤/٨٣	١٢٧١,٣	٢٦٥٩,٢	٣٩٣٠,٥	٨٣,٢	٣٢٧٠,٢	٣٠٦٠٥	%١٠,٧
٨٥/٨٤	٨٦٩,٦	٢٦٢٦,٦	٣٤٩٦,٢	٨٣,٢	٢٩٠٨,٨	٣٥٨٩٢	%٨,١
٨٦/٨٥	٣٧٤,٨	٢٥٩٨,٠	٢٩٧٢,٨	١٣٢,٩	٣٩٥٠,٩	٣٩٣٩٧	%١٠,٠
٨٧/٨٦	٤٦٤,٦	٢٥٤٧,٣	٣٠٧٧,٩	١٣٦,٥	٤١١١,٢	٤٠٦٧٦	%٨,٩
٨٨/٨٧	١٤٤٦,٣	١٩٣٩,٣	٣٣٨٥,٦	٢٢٢,٩	٧٥٤٦,٦	٥٧٥٩٥	%١٣,١
٨٩/٨٨	١٣٧٢,١	٢٤٠٨,٥	٣٧٨٠,٦	٢٢٢,٩	٨٤٢٦,٩		
٩٠/٨٩	١٢٩٨,٦	٢٣٠٤,٢	٣٦٠٢,٨	٢٧١	٩٧٦٣,٧		
٩١/٩٠	١٥٤٣,٤	٢٢٣١,٩	٣٧٧٥,٣	٢٧١	١٠٢٣٠,٨		
إجمالى الفترة الثانية	١٠٤٤٦,٧	٢٢٧٥٦,٣	٣٣٢٠٣,٠	--	٥٤٥٧٤,٨		
٩٢/٩١	٤٤٤٧,٦	١٠٣٠,٣	٥٤٧٧,٩	٣٣٢,٣	١٨٢٠٣		
٩٣/٩٢	٥٠٧٠,٦	٢١٨٩,٧	٧٢٦٠,٣	٣٣٢,٣	٢٤١٢٥,٩		
٩٤/٩٣	غير متاح	غير متاح	٣٨٣٥,١	٣٣٥,٣	١٢٨٥٩,١		
٩٥/٩٤	غير متاح	غير متاح	٣٤٥٥,٨	٣٣٨,٩	١١٧١١,٧		
٩٦/٩٥	غير متاح	غير متاح	٢٩٩٠,٧	٣٣٨,٨	١٠١٣٢,٥		
٩٧/٩٦	غير متاح	غير متاح	٣٣٥٤,٩	٣٤١,٠	١١٤٤٠,٢		
٩٨/٩٧	غير متاح	غير متاح	٣٦٦٠,٢	٣٤١,٠	١٢٤٨١,٣		
إجمالى الفترة الثالثة	غير متاح	غير متاح	٣٠٠٣٤,٩	٣٣٧ متوسط	٨٨٠٩٤		

المصـــادر : حتى عام ٨٨/٨٧ مصدره المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٩) العدد الأول ٨٩/٨٨ ص ٨٥ ومـــا بعدها أما السنوات بعد ذلك فمصدرها التقارير السنوية للبنك المركزى سنوات ٨٩/٨٨ ٢٩، ص٣٩، ٩٠/٨٩ ص٤١، ٩١/٩٠ ٤١، ٩٣/٩٢ ص١٠٥، ٩٦/٩٥ ص٧٤، ٩٨/٩٧ ص ٦١.

(*) الناتج القومى = الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل + الضرائب غير المباشرة + صافى عوائد الدخل من الخارج.

(**) تشـــمل تحويلات المصريين خمسة روافد هى : المبالغ التى يتنازل عنها الافراد الى البنوك العاملة فى مصر وكذا التغـــير فى رصيد ودائع الافراد بالعملات الاجنبية ثم قيمة الواردات بدون تحويل عملة يضاف اليهم قيمة السلع التى تـــرد بصـــحبة المصريين العاملين بالخارج واخيرا قيمة السلع التى يتم استيرادها باسم المناطق الحرة والتى لا يعاد تصديرها :

وتكشــف بيانات الجدول السابق عن حقيقة الأداء الاقتصادى المصرى وبعض اخـــتلالاته الهيكلية التى حاولت السياسات التصحيحية بعد عام ١٩٨٧/٨٦ تعديلها فــبرغم ضـــخامة المـــوارد المالية التى ضخت فى الاقتصاد المصرى خلال هذه المـــرحلة مـــن تحويـــلات العمالة المصرية بالخارج وحدها - دون السياحة وقناة الســـويس وعائدات البترول - فأن معظم هذه الموارد قد اتجه إلى تمويل الاستيراد بســـبب الـــتفاوت الكبير بين سعر الصرف المحول به هذه الأموال رسميا أو عبر القـــنوات الرســـمية وســـعر الصرف السائد فى السوق السوداء القائمة وقتئذ والتى تجاوز فيها التفاوت فى كثير من الأحيان ٤٠ قرشا للدولار الواحد [٨] وقد ارتبطت الإجـــراءات المالـــية والنقدية التى اتخذت منذ مطلع التسعينات سواء المتعلق منها بـــتحرير ســـعر الفائدة فى يناير ١٩٩١ أو توحيد سعر الصرف للجنيه فى أكتوبر ١٩٩١ وإنشـــاء ســـوق حرة واحدة للصرف وتحديد سعر صرف توازنى جديد (٣٣٢,٣ قرشـــا للدولار) بمحاولات جذب هذه المدخرات الهائلة والهائمة للمصريين بالخارج والتى قدرتها ب عض المصادر الرسمية بأنها تتجاوز ٣٢,٢ مليار دولار [٩]؛ وقدرتهـــا مصادر غير رسمية بأنها تتجاوز ٨٠ مليار دولار [١٠] هذا بخلاف الأمـــوال المهـــربة الـــتى قدرتها مصادر أخرى بأنها تزيد عن ١٠٠ مليار دولار أخرى [١١].

والحقـــيقة أن سياســـة تغير سعر الصرف قد نجحت نسبيا فى جذب كثير من مدخرات المصريين فقفزت ودائع المصريين (القطاع العائلى) لدى البنوك المصرية العاملـــة فى الداخل بصورة كبيرة؛ كما كان لسياسة أسعار الفائدة وزيادتها بالنسبة للودائع بالجنيه المصرى لدى البنوك بالقياس بسعر الفائدة المحددة للودائع بالعملات الأجنبـــية دورا كبـــيرا فى تخلى كثير من المودعين عن ودائعهم بالدولار والتحول إلـــى الجنيه المصرى؛ وهو ما مكن البنك المركزى المصرى كما سبق واشرنا من شـــراء كمـــيات كبـــيرة مـــن هذه الودائع بالدولار وإعادة بناء الإحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية خلال هذه المرحلة.

٣- المديونية الخارجية والمحلية :

المديونـــية هـــى التكثـــيف المركـــز للعجز المتفاقم فى الموازنة العامة للدولة والميزان التجارى أو ميزان المدفوعات وتزداد وطأة الإحساس بالدين العام الداخلى والخـــارجى حيـــنما لا تكون هذه المديونية نتيجة للاستثمار الداخلى أو تنمية قوى الإنتاج المادى فى المجتمع أو من أجل تنمية هذه الأصول الإنتاجية.

والحالة المصرية فى جوهرها؛ خاصة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كانت نموذجا فريدا لهذا الوضع.

وخـــلال المــرحلة الجديـــدة (٨٢ - ١٩٩٧) تمـيز وضع المديونية للاقتصاد المصرى بسمات جديدة هى :

أولا : اســتمر معــدل الاقتراض الخارجى على معدله المرتفع حيث زاد الدين الأجنــبى من ٢٥ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨١ (بخلاف الديون العسكرية) إلى أن بلــغ ٥٠ ملــيار دولار بحلول عام ١٩٩١ بيد أن أهم ما اتسم به الاقتراض فى هــذه المــرحلة، الحــرص على استكمال مشروعات البنية الأساسية والمشروعات المعطلــة التى ظلت لسنوات تحت التنفيذ مع استمرار الاقتراض لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات بسبب تزايد العجز فى الميزان التجارى.

ويظهــر تقريــر لجنة الخطة والموازنة عن الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عام ١٩٨٩/٨٨ تطور الاقتراض من الخارج خلال هذه المرحلة كالتالى:

جدول رقم (٢٧)

تطور الاقتراض الخارجى خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩

بالمليون جنيه

السنوات	الاقتراض الخارجى
١٩٨٢	٤٦٦١
١٩٨٣	٥٣٣٤
١٩٨٤	٥٥٧٠
١٩٨٥	٥٩١٦
١٩٨٦	٦١٩٢
١٩٨٧	٦٩٠٢
١٩٨٨	٧٠٧٨
١٩٨٩	٧٢٢٠

المصدر : تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب لعام ١٩٨٩/٨٨ .

هذا بخلاف ٨,٧ مليار دولار تم الاتفاق على إعادة جدولتها مع أعضاء نادى باريس فى عام ١٩٨٧ [١٢].

إذن الاقــتراض الخــارجى ظــل مستمرا - لأن مصدر العجز ظل قائما فى الموازنــة وفــى المــيزان التجارى - مع محاولات لترشيد هذا الاقتراض وسداد مستحقاته فى مواعيدها.

ثانــيا : أبــرز مــا اتسمت به المرحلة الجديدة هو إعادة هيكلة الدين العام؛ فقد تــزايد الاعــتماد خلالها على مصادر محلية وأوعية ادخارية محلية متاحة لتمويل

العجز في الموازنة العامة وتمويل الاستثمارات العامة وهكذا زاد الدين العام المحلى من ١٥,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى أن بلغ ١٣٦,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨ (١٣).

والحقيقة أن الأرقام الرسمية المقدمة بشأن الدين العام المحلى تعتمد على المفهوم أو التعريف الضيق للدين من حيث هو التعاملات الحكومية فقط مع قطاعات الاقتصاد القومي أي تقصره على أربعة مصادر فحسب هي إصدار الحكومة للأوراق المالية وأذون الخزانة والاقتراض من الجهاز المصرفي واقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومي.

أما إذا أخذنا بالمفهوم الأوسع للدين المحلى والذى يتضمن إضافة إلى ما سبق صافي مديونية الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع الاعمال العام من موارد بنك الاستثمار القومي وما يستحق على بنك الاستثمار القومي فأن رقم الدين المحلى يزداد ليصل إلى ١٨٧,٨ مليار جنيه في يونية ١٩٩٨ (١٤).

ووفقا للمفهوم الأول فإن هذا الدين يعادل ٤٩,٦% من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٩٨. أما إذا أخذنا بالمفهوم الثاني فإن النسبة ترتفع لتصل إلى ٦٨,٢% من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام وقد أخذ في التزايد حتى قارب ٧٥% من الناتج المحلى وهو معدل خطر ويتجاوز حدود الأمان لأى اقتصاد وأى مجتمع.

جدول رقم (٢٨)

تطور رصيد الدين المحلى خلال الفترة ١٩٨٧ – ٢٠٠١

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الدين المحلى وفقا للمفهوم الضيق (١)	الدين المحلى وفقا للمفهوم الأوسع (٢)	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية (٣)	١ : ٣	٢ : ٣
يونية ١٩٨٧	٣٢١٣٨	٤٢٣٧٩	٥١٥٠٠	%٦٢,٤	%٨٢,٣
١٩٨٨	٣٨٥٣٤	٤٩٦٠٧	٦١٧١٤	%٦٢,٤	%٨٠,٥
١٩٨٩	٤٥٠٠٥	٥٨٩٥٢	٧٨٨٩٦	%٥٧	%٧٤,٧
١٩٩٣	٧٨٣٢٨	١١٣٦٨٨	١٥٧٠٨٣	%٥٥,٦	%٧٢,٤
١٩٩٤	٩٥٩٣٥	١٢٣٩٦٤	١٧٣١١٧	%٥٥,٤	%٧١,٦
١٩٩٦	١١٤٠٩٨	١٥٠٤٣٦	٢٢٥٣٠٠	%٥٠,٦	%٦٦,٨
١٩٩٧	١٢٥٤٩٣	١٧٠٨٤٤	٢٥١١٤٥	%٥٠	%٦٨
١٩٩٨	١٣٦٧١٣	١٨٧٧٧٣	٢٧٥٦٠٠	%٤٩,٦	%٦٨,٢
١٩٩٩	١٤٧١٠٠	١٨٢٠٠٠	٢٨٧٠٠٠	%٥١,٣	%٦٣,٤
٢٠٠٠	١٦٤٤٠٠	٢٠١٩٠٠	٣٠١٠٠٠	%٥٤,٦	%٦٧,١
٢٠٠١	١٩٤٨٠٠	٢٣٦٤٠٠	٣١٦٤٠٠	%٦١,٦	%٧٤,٧

المصدر : وفقا للمفهوم الضيق مصدره، التقارير السنوية للبنك المركزى وخاصة عام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٧، وأعوام ١٩٩٩ وما بعدها مصدرها تقارير البنك المركزى، لعام ٢٠٠٠/٩٩، ص٢٣، و٢٠٠١/٢٠٠٠، ص٢٦، مع ملاحظة أنها لا تتضمن ديون شركات قطاع الأعمال العام، أما المفهوم الواسع والناتج المحلى فمصدره عبد الفتاح الجبالى، مرجع سابق.

فمــن ناحــية زادت أعــباء خدمـــة الدين المحلى حتى ابتلعت نحو ٢١% من استخدامات الموازنة العام لعام ١٩٩٩/٩٨؛ وفى موازنة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ زاد عن ٢٨% ثــم أنـــه باستمراره يؤدى إلى حلقة حلزونية من التضخم وزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة مرة أخرى.

ويظهر البيان التالى تطور أعباء خدمة الدين العام المحلى والتى تجاوزت عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ١٥,٣ مليار جنيه.

جدول رقم (٢٩)

تطور أعباء خدمة الدين العام المحلى

خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	خدمة الدين المحلى			العجز الصافى فى الموازنة العامة	العجز الكلى للموازنة (فعلى)
	الأقساط	الفوائد	الاجمالى		
١٩٨٧/٨٦	٦٥٣	١٦٠٩	٢٢٦٢	٢٤١٨,٧	٩٠٨١
١٩٨٨/٨٧	٧٥٤	١٩٢٢	٢٧١٦	٥٠٦١,٤	١٠٨٤٩
١٩٨٩/٨٨	٨٠٠	٢٣٦٦	٣١٦٦	٤٧٥٨,٤	١١٨٤٧
١٩٩٠/٨٩	٩٥٦	٢٨٥٢	٣٨٠٨	٥٥٣٧,٤	١٤٥١٧
١٩٩١/٩٠	١٠٦٢	٤٠٦٩	٥٦٣١	١٦٨٤,٤	١٦٩٥١
١٩٩٢/٩١	١١٦١	٥٢٨٤	٦٤٤٥	٥٧٩٨,٧	٦١٥٧
١٩٩٣/٩٢	٣١٣٩	٩٢٩٥	١٢٤٣٤	١٦٨٢,٤	٥٥٢٠
١٩٩٤/٩٣	٦٦٨٩	١٢١٧٦	١٨٨٥٦	١٠٧٢,٥	٣٦٩٧
١٩٩٥/٩٤	١٩٢١	١١١٥١	١٣٠٧٢	٢٩٩٠٥	٢٥٣٧
١٩٩٦/٩٥	٣١٦٨	١٢٢٣١	١٥٣٩٩	٦٠١٨,٣	٢٩٩٦

المصــدر : عــبد الفتاح الجبالى؛ مرجع سابق، فضلا عن البنك المركزى ولجنة الخطة والموازنة والــتقرير الســنوى للبنك المركزى للأعوام (٩٣/٩٢) ص ٢٠٩ ، ٩٨/٩٧ ص ١١٢ .وكذلــك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٤٢) العدد الأول والثانى، ١٩٨٩، ص ١٢٢

وهكــذا فإن ازدياد الدين المحلى وما يترتب عليه من زيادة أعباء خدمة الدين يمــثل عــبء فــى المدى المتوسط والطويل على الموازنة العامة وعلى الاقتصاد المصرى فى مجموعة.

ثالثــا : ذكرنا أن الدين الأجنبى استمر فى الزيادة من حوالى ٢٥ مليار دولار عــام ١٩٨١ حــتى بلغ عشية حرب تدمير العراق الأولى (١٩٩١) نحو ٥٠ مليار دولار (بخلاف الديون العسكرية التى تجاوزت ١١ مليار دولار أخرى منها حوالى ٧ ملــيار للولايات المتحدة الأمريكية)؛ وفى مايو ١٩٩١ عقدت الحكومة المصرية اتفاقا جديدا مع أعضاء نادى باريس تم بمقتضاه إلغاء ٥٠% من الديون على مصر عــلاوة على الديون العسكرية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وصاحب هذا عقد

اتفـــاق جديـــد مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للتغيير الاقتصادى يتكون من ثلاث مجموعات من السياسات هى :

الأولـــى : برنامج تثبيت يتضمن تحرير سعر الفائدة وإلغاء التخصيص الإدارى للائـــتمان والاعـــتماد على أذون الخزانة لإدارة السيولة المحلية وإنهاء الرقابة على سعر الصرف الأجنبى وتوحيده وتخفيض سعر الجنيه فى المرحلة الأولى هذه بنحو ٣٠%.

الثانـــية : بـــرنامج للـــتعديلات الهيكلـــية تشتمل على تعديل لأسعار المنتجات الزراعـــية والصـــناعية وتحريـــر التجارة وإزالة الحواجز والبدء الجدى فيما سمى هـــيكلة القطـــاع العام وعمليات الخصخصة مع إجراء إصلاحات تشريعية تناسب الأوضاع الجديدة.

الثالـــثة : بـــرنامج تعويض للسياسات الاجتماعية وفى طليعتها إنشاء الصندوق الاجـــتماعى للتنمـــية لـــتعويض وتكييف ضحايا هذه السياسات الجديدة (من عمال وخريجيـــن ... الخ) وإتاحة الفرصة لتمويل المشروعات الصغيرة المناسبة لقدراتهم (١٥).

وارتبطـــت كـــل شـــريحة مـــن شرائح إلغاء الدين بتنفيذ جزء متفق عليه من الـــبرنامج المشار إليه؛ فأسقطت الشريحة الأولى وقدرها ١٥% من الدين الأجنبى علـــى مصر فى يوليه ١٩٩١؛ وتأجل إسقاط الشريحة الثانية وقدرها ١٥% أخرى مـــن ديســـمبر ١٩٩٢ حـــتى تنفـــيذ المتفق عليه من البرنامج فى أكتوبر ١٩٩٣ وأســـقطت الشريحة الثالثة والأخيرة وقدرها ٢٠% فى أكتوبر ١٩٩٦ وكان مقدرا لها يوليه ١٩٩٤ (١٦).

وبعد إسقاط هذه الشرائح الثلاث وقدرها (٥٠%) بلغ حجم الدين الخارجى على مصـــر فـــى أواخر عام ١٩٩٦ نحو ٣١,٠ مليار دولار أمريكى (١٧) وفى أواخر ١٩٩٨ أنخفض الدين الخارجى إلى ٢٨,١ مليار دولار وكان من ضمن أسباب هذا الانخفـــاض ما حدث من انخفاض أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القـــروض والتســـهيلات أمام الدولار الأمريكى وهى عملة التقييم الرئيسية لرصيد الديـــن الخارجى؛ والصحيح أنه برغم انخفاض الالتزامات الخارجية المتعلقة بخدمة الدين الأجنبى؛ فأن استمرار الالتجاء إلى الاقتراض الخارجى والداخلى يمثل خطرا مستقبليا مازال يحتاج إلى تضافر الجهود لوقفه وتقليص أثره.

٤- مسار التوازنات بين قطاعات الناتج المحلى :

ظهـــر مـــن تحلـــيل البنيان الاقتصادى خلال الفترة الأولى من الانفتاح (٧٤-١٩٨٢) أن ثمة اختلالا هيكليا قد حدث فى الأوزان النسبية للناتج المحلى الاجمالى لصـــالح القطاعات الخدمية خاصة التجارة والمال والإسكان على حساب القطاعات الســـلعية والخدمـــات الاجتماعـــية المرتبطة بقطاعات الصحة والتعليم والتأمينات.

وهكذا انخفض نصيب الناتج للقطاعات السلعية من ٥٣,٣% عام ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦ % عام ١٩٨٢/٨١ كما ازداد نصيب قطاع الخدمات الإنتاجية من ٢٠% إلى ٣٥ % خلال نفس الفترة وتضاءل الوزن النسبى لقطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٦,٧% إلى ٢٠,٤% برغم تمدد الناتج من قطاع الإسكان بما يشير بوضوح إلى تدهور النصيب النسبى لبقية قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتأمينات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإذا كان الدخل القومى أو الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج هو مجموع الدخول المتولدة فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد وهى القطاعات الخمسة [١٨].

١- قطاع الأعمال (الفردية - الخاصة كالشركات - المشروعات العامة)
٢- القطاع العائلى (أفراد - مؤسسات غير هادفة للربح - وحدات أسرية)
٣- القطاع الحكومى (وحدات الدولة وأجهزة الحكومة).
٤- الوسطاء الماليين (كالبنوك وشركات التأمين والخزانة العامة).
٥- العالم الخارجي.

فقد أدى التغير الذى طرأ على بنيان الاقتصاد المصرى منذ منتصف عقد السبعينات وتعاظم شأن الموارد الخارجية أو الدخول المولدة فى الخارج (كتحويلات المصريين بالخارج) إلى وجود فروق كبيرة بين مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى [١٩] وهو ما أضفى على البيانات الإحصائية الرسمية مزيدا من الالتباس وعدم الوضوح بفعل تضارب استخدامها للمفاهيم المختلفة للناتج ولأسعار قياسية متقلبة من فترة إلى أخرى.

فأحيانا يتم استخدام مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والتى تشتمل بدورها على الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج مضافاً اليها الضرائب المباشرة على الأعمال والضرائب النوعية الأخرى مطروحاً منها إعانات الإنتاجس [٢٠].

وأحيانا أخرى يتم اتخاذ مفهوم الناتج القومى أو الدخل القومى. ويؤدى التغير المستمر فى سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار؛ إلى إعادة تقييم بعض عناصر الناتج المحلى بالأسعار الجديدة للصرف بما يسفر عن قفزة غير مبررة بالمفهوم الاقتصادى للناتج ويصعب على المحلل الاقتصادى مراجعة وتحليل حقيقة معدلات النمو الحقيقية التى حدثت خلال سنة معينة فى هذا الناتج. فعلى سبيل المثال أوردت المصادر الرسمية الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج عام ١٩٨٧/٨٦ بنحو ٢٧٩٥٧ مليون جنيه وذلك بأسعار عام ١٩٨٢/٨١ وعندما أعيد تقييمه بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦ فإن الرقم قفز إلى ٤٠٨٣٢ مليون جنيه.

وباحتساب الرقم القياسى الضمنى للناتج المحلى الإجمالى نجد أنه يعادل (١٤٦,١) وقد تكون هذه الزيادة بسبب ارتفاع فى أسعار بعض مكونات الناتج المحلى أو بسبب ازدياد الأهمية النسبية لأحد أو بعض مكونات الناتج المحلى أو القومى [٢١] وباستخدام الرقم القياسى الضمنى هذا أو ما يسمى المكمش Deflator بقسمته على الناتج المحلى للسنوات الممتدة من عام ١٩٨٨/٨٧ حتى عام ٩٠/

١٩٩١ يمكن إيجاد سلسلة زمنية بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ وبالتالى التعرف بوضوح أكثر على نسب الزيادة الحقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى.

فـإذا تأملـنا فى التطور الذى طرأ على الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنـتاج نجد أن القطاعات السلعية التى كانت تمثل ٥٢% من هذا الناتج عام ٨٣/ ١٩٨٤ عـادت وانخفضـت عـام ١٩٩٣/٩٢ إلى أقل من ٥٠% لصالح قطاعات الخدمـات الإنتاجية (الإسكان والمال والتجارة) التى زادت من ٣٠,٥% إلى ٣٣,٤ % خـلال نفس الفترة أما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد ظل تقريبا على حاله من ١٧,٥% إلـى ١٧,١% فى نفس الفترة. وفى السنة الأخيرة للخطة الخمسية الثالثة بدا الوضع كالتالى :-

جدول رقم (٣٠)

الوزن النسبى للقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل

%

	٨٤/٨٣	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦	١٩٩٢/٩١	١٩٩٧/٩٦
القطاعات السلعية	%٥٢	%٥٠,٥٦	%٤٨,٤	%٤٩,٩	%٤٩,٥
قطاعات الخدمات الإنتاجية	%٣٠	%٣٠,٤	%٣٣,٨	%٣٣,٣	%٣٢,٤
قطاعات الخدمات الاجتماعية	%١٧,٥	١٩,٠	%١٧,٨	%١٦,٨	%١٨,١
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إذن إعـادة تقييم الناتج المحلى الاجمالى أو بعض عناصره ومكوناته بالأسعار الجديـدة يؤدى غالبا إلى التحيز لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية خاصة القطاع التجارى لما يتميز به من مرونة سعرية وارتفاع مستمر فى الأسعار.

فـإذا اقتربـنا أكـثر بالتحليل إلى مكونات قطاعات الخدمات الاجتماعية الذى يـتكون من أربعة قطاعات فرعية هى الإسكان (الملكية العقارية) والمرافق العامة والتأميـنات الاجتماعـية والخدمـات الحكومـية ثـم أخـيرا الخدمات الشخصية والاجتماعـية.فنجد أن القطاع الخاص يكاد يقتصر مساهمته فى الناتج على قطاعى الإسـكان والخدمات الشخصية والاجتماعية بما يعادل ٥٥% من إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية.

ويظهـر البـيان الـتالى تطور الناتج المحلى الاجمالى موزعا على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الخمسة عشرة عاما الأخيرة :-

جدول رقم (٣١)
الناتج المحلى الإجمالى موزعاً وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٨٣ – ١٩٩٧

"بالمليون جنيه"

البيان	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٧/٩٦
الزراعة	٤٢٥٨	٤٣٩٤	٤٥٤٠	٤٦٧٠	٨٦٤٠	٨٩٣٠	٩٢٢٥	٩٥٢٥	٩٨٢٠	٢١٦٨٠	٢٢٣٠٠	٤٢٣٢٥
الصناعة والتعدين	٣٢٦٠	٣٥٨٤	٣٨٤٩	٤١٢٩	٦٩٣٣	٧٤٣٥	٧٩٧٩	٨٥٦٧	٩٠٥٤	٢١٧٣٠	٢٢٠٣٨	٤٣٣٨٣
البترول ومنتجاته	٣٥٣٦	٣٩١١	٣٩٤٩	٣٨٦٦	١٦٩٠	١٧٩٩	١٧٤٨	١٧٩٥	١٨٦٩	١٣٠٠٨	١٣٥٣٦	١٥٨٥٤
الكهرباء	١٦٣	١٧٨	٢١٩	٢٤١	٥١٨	٥٥٩	٦١٢	٦٣١	٦٦٤	٢٢٢٠	٢٣٢٢	٤٢٢٠
التشييد	١١٧٩	١٢٢٤	١٢٧٣	١٢٤٢	١٩٨٩	٢١٤٥	٢٢٥٩	٢٣٨٤	٢٥١٤	٦٧٣٥	٥٩٣٤	١٢٧٥٠
مجموع القطاعات السلعية	١٢٣٩٦	١٣٢٩١	١٣٨٣٠	١٤١٤٨	١٩٧٧٠	٢٠٨٦٨	٢١٨٢٣	٢٢٩٠٢	٢٣٩٢١	٦٥٣٧٣	٦٦٤٠٠	١١٨٥٣٢
النقل والتخزين والمواصلات وقناة السويس	٢٤٨٤	٢٥٤١	٢٧٠٥	٢٨٤٠	٣٧٥٦	٣٩٩٦	٤٣٦٨	٤٧٩٧	٤٩٩٢	١٤٨٣٥	١٥٤٢٧	٢٢٦٩٥
التجارة والمال والتامين	٤٥٣٠	٤٩٣٩	٥٠٩٨	٥٣٤٨	٩٦٤٦	١٠١٥٠	١٠٦١٨	١١١١٦	١١٥٤٩	٢٦٣٥١	٢٧٢٨٨	٥١٠٢٧
السياحة	٢٥٧	٢٧٧	٢٥٨	٢٩٩	٣٩٩	٥٢٣	٦٤٤	٦٩٤	٥١٣	٢٤٢٠	٢١٤٥	٣٨٣٠
مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية	٧٢٧١	٧٧٥٧	٨٠٦١	٨٤٨٧	١٣٨٠١	١٤٦٧٩	١٥٦٣٠	١٦٦٠٧	١٧٠٥٤	٤٣٦٠٦	٤٤٨٦٠	٧٧٥٥٣
الإسكان والمرافق العامة	٥٢٤	٥٧٧	٦٣١	٦٩٣	٨٢٠	٨٩٨	١٠٠٧	١١٣٦	١٢٥٨	٢٧٥١	٢٩٠١	٥٢٩٠
خدمات اجتماعية وشخصية	٩٤٢	١٠١٨	١١٠٧	١١٩٠	١٨٤٢	١٩٣	٢٠١٨	٢١٢٥	٢٢٢٥	٩٨٩٥	١٠٢٥٧	١٩٠٦١
الخدمات الحكومية والتأمينات	٢٧١٥	٢٩٦٧	٣٢٠٠	٣٤٣٩	٤٥٩٩	٤٨٧٤	٥١٧٠	٥٤٥٨	٥٧١٩	٩٤٣٢	٩٨٣٧	١٩٠٦٥
مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤١٨١	٤٥٦٢	٤٩٣٨	٥٣٢٢	٧٢٦١	٧٧٠٣	٨١٩٥	٨٧١٩	٩٢٠٢	٢٢٠٧٨	٢٢٩٩٥	٤٣٤١٦
الاجمالى	٢٣٨٤٨	٢٥٦١٠	٢٦٨٢٩	٢٧٩٥٧	٤٠٨٣٢	٤٣٢٤٩	٤٥٦٤٨	٤٨٢٢٨	٥٠١٧٧	١٣١٠٥٧	١٣٤٢٥٥	٢٣٩٥٠٠

المصدر : المجلدات السنوية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية – المتابعة – وزارة التخطيط.

- بأسعار عام ١٩٨٢/٨١ للفترة (١٩٨٤/٨٣ – ١٩٨٧/٨٦) وبأسعار ١٩٨٧/٨٦ (للفترة ٨٧/٨٦ – ١٩٩١/٩٠) وبأسعار ٩٢/٩١ للفترة من ٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦.
- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩١/٩٠ والتقرير السنوى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ١٠٩.

وأهـم مـا يلفت النظر فى البيان السابق هو أن هذا التطور فى الناتج المحلى الإجمـالى لـم يعكس تحسنا ملحوظا فى الوزن النسبى للقطاعات السلعية – وهى مـناط أى تنمـية جـادة – فمازال وزنها النسبى أقل من ٥٠% من الناتج المحلى الإجمـالى؛ بمـا يجعـل الاقتصاد المصرى عرضه لتقلبات خطرة بالنسبة لعوائد وإيـرادات القطاعـات الخدمية المختلفة (كقناة السويس أو التجارة والخدمات غير المـنظورة) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن التعرف على المشاركة الإنتاجية بيـن القطاعين العام (بما فى ذلك الحكومى وهيئاتها الاقتصادية) والقطاع الخاص يعطى مؤشرات ذات دلالة بشأن أوضاع المستقبل واحتمالاته.

لقـد تطـورت نسـبة مسـاهمة القطاع الرأسمالى الخاص فى الناتج المحلى الإجمـالى من ٤٩,٤% عام ١٩٧٩ إلى أن بلغت عام ١٩٩٣/٩٢ نحو ٦١,٢% ثم إلى ٧٠% عام ١٩٩٨/٩٧ موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٣٢)

نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالىبتكلفة العوامل (%)

	/٨٦ ٨٧	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
– القطاعات السلعية	%٧٠	%٦٢,٨	%٦٢,٦	%٧٢,٥	%٧٤,٢
– قطاعات الخدمات الإنتاجية	%٦١	%٦٢,١	%٦٢,٣	%٧١,٦	%٧٢,٧
– قطاعـات الخدمـات الاجتماعية	%٥٤	%٥٤,٩	%٥٤,٨	%٥٣,٦	%٥٣,٥
الإجمالى	%٦٤	%٦١,٢	%٦١,٢	%٦٨,٧	%٧٠

المصـدر : الـتقارير السنوية للبنك المركزى المصرى للسنوات (٩٣/٩٢ ص ١٣٥ ١٩٩٨/٩٧ ص ١٠٩)

والسـؤال يبقى هل هذه الأرقام تعبر عن تحول إيجابى فى أداء ونشاط القطاع الخاص المصرى ؟

علـى قمـة جبل الجليد يبدو أن هناك تحسنا فى الأداء وتوجها إيجابيا للقطاع الرأسمالى الخاص فى مصر للمساهمة فى مشروعات التنمية. بيد أن المسألة تحتاج إلى تحليل أعمق من حيث :

أولاً : أن هـناك تحـولا كبيرا فى طبيعة القطاع الرأسمالى الخاص فى مصر فوفقـا لدراسـة جادة أجراها أحد كبار الاقتصاديين المصريين فأن القطاع الخاص المصـرى التقلـيدى قـد تقلص حجمه من ٤٤,٨% عام ١٩٧٤ إلى ٢٢,٩% عام ١٩٧٩ مقـابل تزايد حجم ودور القطاع الخاص المشترك (مصرى – أجنبى) من

٨,١% إلى ٣٤,٦% خلال نفس الفترة أما القطاع الخاص البترولي فقد ظل محافظا على وزنه ودوره في حدود ٤٠% في المتوسط خلال نفس الفترة [٢٢].

والجديـد أن عقدى الثمانينات والتسعينات قد شهدا تمددا وتوسعا هائلا في حجم القطاع الخاص المشترك (مصرى – أجنبى) في ظل دعاوى متنامية حول العولمة GLOBLIZATOPN وضرورة الاندماج في السوق الرأسمالى الدولى باعتباره الخيار الوحيد أمام اقتصادات عالم اليوم.

ثانـيا : فـإذا كانت إحدى الاختلالات الهامة التى سادت منذ أواخر الستينات وحتى منتصف الثمانينات تمثلت فى الفجوة بين الادخار القومى والاستثمار القومى والاختلال فى معدلات النمو القطاعية [٢٣] فإن النصف الثانى من الثمانينات وحتى منتصـف التسـعينات قد شهد ظاهرة جديدة تمثلت فى زيادة الادخار بسبب زيادة تحويـلات العاملين المصريين بالخارج بمعدلات تفوق معدلات تزايد الاستثمار مما قلص من العجز القائم منذ نهاية ١٩٨١.

جدول رقم (٣٣)
تطور الاستثمارات القومية فى الخطة الخمسية (٨٢ – ١٩٨٧)

بالمليون جنيه

البيان / السنوات	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	الاجمالى
إجمالى الاستثمارات	٦٤٩٩	٦٨٢١	٧٤٠٨	٧٨٥٠	٧٨٣٥	٣٦٤١٢
الناتج المحلى الاجمالى	٢٣٦١١	٢٧٦٠٧	٣٢١٨٧	٣٦٤٥٤	٤١٢٣٧	١٦١٠٩٦
% الاستثمار إلى الناتج المحلى	%٢٧,٥	%٢٤,٧	%٢٣	%٢١	%١٩	%٢٢,٦

المصـدر : وزارة التخطـيط، فـى المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٧) مرجع سابق ص ١٥.

وفـى الوقت الذى ركزت فيه الاستثمارات الحكومية على بناء المرافق العامة والبنية الأساسية وأن شاب ذلك فى بعض الأحيان اللجوء إلى الحلول السريعة ذات التأثير المؤقت كما تشير بعض المصادر الرسمية [٢٤] فأن القطاع الخاص قد ركز اسـتثماراته فـى مجـالات الإسـكان والسياحة والبترول وقطاع التجارة والمال والتأميـن[٢٥] لقـد زادت اسـتثمارات القطـاع الخـاص مـن ١٠% من إجمالى الاسـتثمارات القومـية عام ٦٩/١٩٧٠ إلى ٢٣% عام ١٩٧٩ [٢٦] ثم زادت إلى ٣٩% عام ٨٦/١٩٨٧ وبلغت بحلول عام ٩١/١٩٩٢ إلى ٤٦% وبحلول عام ٩٧/ ١٩٩٨ كانـت نسـبة الاستثمارات المنفذة للقطاع الرأسمالى الخاص فى مصر قد تجاوز ٦٢,٩% [٢٧] وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣٤)
توزيع الاستثمارات المنفذة من القطاع الخاص فى مصر
خلال الفترة ٨٢ – ١٩٩٧

"بالمليون جنيه"

القطاعات الاقتصادية	خطة ١٩٨٣/٨٢ – ٨٦–١٩٨٧		خطة ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١		خطة ١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
– الزراعة والرى والاستصلاح	٩٦٠	%٤,٤	٥٣٦٢	%٩,٩	٨٢٣١	%٩,٥
– الصناعة والتعدين	٥١٠٠	%٢٣,٢	١٣١٩٠	%٢٤,٤	٢٢٩٥٠	%٢٦,٤
– البترول ومنتجاته	٥٦٣٧	%٢٥,٧	١٠٩٦٧	%٢٠,٣	١٤٦٣١	%١٦,٨
– الكهرباء	٤١	%٠,٢	--	--	٢٧٥	%٠,٣
جملة القطاعات السلعية (١)	١١٧٣٨	%٥٣,٥	٢٩٥١٩	%٥٤,٧	٤٦٠٨٧	%٥٣,١
– السياحة	١٦١٩	%٧,٤	٣٦٠٠	%٦,٧	٧٣٩٣	%٨,٥
– النقل والمواصلات والتخزين	١٧٣٧	%٧,٩	٤٦٨٤	%٨,٧	٦٣١٨	%٧,٣
– التجارة والمال والتامين	٧٦٤	%٣,٥	١٧٤٦	%٣,٢	٣٥٩٤	%٤,١
– الإسكان والمقاولات	٥٦٣٤	%٢٥,٧	١٣٥٨٩	%٢٥,٢	٢١٤٢٢	%٢٤,٧
– المرافق العامة	--	--	--	--	--	--
جملة قطاعات البنية الأساسية (٢)	٩٧٥٤	%٤٤,٤	٢٣٦١٩	%٤٣,٧	٣٨٧٢٧	%٤٤,٦
– الخدمات التعليمية	١١٦	%٠,٥	١٨٢	%٠,٣	٧٩٠	%٠,٩
– الخدمات الصحية	١٤٢	%٠,٦	٢٨٧	%٠,٥	٦٧٢	%٠,٨
– الخدمات الأخرى	٩٦	%٠,٥	٤٠٠	%٠,٧	٥٣٤	%٠,٦
جملة الخدمات الاجتماعية (٣)	٣٥٤	%١,٦	٨٧٠	%١,٦	١٩٩٦	%٢,٣
الإنفاق الاستثمارى (٤)	١٠٩	%٠,٥	--	--	--	--
الإجمالى ١ + ٢ + ٣ + ٤	٢١٩٥٥	%١٠٠	٥٤٠٠٨	%١٠٠	٨٦٨١٠	%١٠٠

المصـــدر : مجلس الشورى؛ تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن "مشروع قانون باعتماد خطـــة التنمـــية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨" القاهرة، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، ١٩٩٨، ص١٠٣ وما بعدها.

وبـــرغم الـــتطور الملحوظ الذى طرأ على حجم استثمارات القطاع الرأسمالى الخاص والمشترك فى البلاد فأن هذه الاستثمارات ستؤدى إلى تعميق التشوهات فى البنيان الاقتصادى المصرى ما لم يجر تصحيح مساراتها فهى حتى الآن :-

أ – من حيث التوطن Allocation مازالت معظم هذه المشروعات تتركز فى المـــناطق الحضـــرية والسياحية دون الولوج إلى تنمية الأقاليم المحرومة من ثمار الـــنمو (كالصـــعيد – سيناء .. الخ) فقد أصدرت الحكومة المصرية عدة تشريعات

تمـنح مـزايا هائلة للمستثمرين فى هذه المناطق (قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٤ وقـانون الاسـتثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقوانين الضرائب ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وقوانيـن التصـدير والاستيراد ثم عادت فأصدرت قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ... الخ).

ب- وهـى مـن حيث الأنشطة مازال التركيز على أنشطة الإسكان والتجارة والمـال وتدنـى استثماراتها فى مجالات التعليم والخدمات الصحية دون ١% ومن إجمالى استثماراتها. أما القطاعات السلعية فتركز استثماراتها فى الزراعة وصناعة البترول.

ج- أمـا بالنسبة لقطاعات الخدمات الاجتماعية فبرغم تدنى مستوى استثمارات القطاع الرأسمالى الخاص فيها إلى ٢٠,١% من إجمالى الاستثمارات القومية خلال الخطـة الخمسـية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) إلا أن الملاحـظ أن معظـم هذه الاستثمارات (٧٦,٤% من استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال) اتجهت إلى الأنشطة السياحية وبناء القرى السياحية.

ويتبين مقدار التركيز الاستثمارى للقطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٨ فـى مجـالات الإسكان (متضمنا فيها إقامة القرى السياحية) يليها الصناعة والقطـاع الـزراعى وتتدنى نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القطاعات التعليمية والصحية.

ثالـثا : من يمول هذه الاستثمارات ؟ يظهر تحليل أرصدة الودائع لدى البنوك التجارية والاستثمار والمتخصصة العاملة فى البلاد من جهة والائتمان الممنوح من هـذه البنوك للقطاعات المختلفة طبيعة التمويل السائد للاستثمارات خلال العشرين عاما ال.أخيرة.

جدول رقم (٣٥)
أرصدة الودائع والائتمان الممنوح للقطاعات ومن البنوك في مصر
خلال ١٩٨٥ – ١٩٩٨

بالمليون جنيه

القطاع / السنوات	١٩٨٥		١٩٩١		١٩٩٨	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
أولا : الودائع من:						
– القطاع الحكومى	٢٤٢٠	١٠,٧	١٠٣٧٣	١١,٤%	٣١٧٤١	١٤,٧%
– شركات القطاع العام	٣٩٩٢	١٧,٧%	١٠٧١٧	١١,٧%	١٧٣٢	٨,٠%
– الأعمال الخاصة	٣١٨٤	١٤,١%	١٣٩٩٨	١٥,٣%	٣٥٨٦٠	١٦,٦%
– القطاع العائلى	١٢٠٧٢	٥٣,٥%	٥٣٧٤٥	٥٨٣٩%	١٢٧٠٨٢	٥٨,٧%
– عالم خارجي	٢٦١	١,١%	٢٤٨٨	٢,٧%	٢٤٦٢	١,١%
جملة الودائع	٢٢٥٢٧	١٠٠%	٩١٣٢١	١٠٠%	٢١٦٤٦٦	١٠٠%
ثانيا : الائتمان إلى:						
– القطاع الحكومى	٥٧٠٢	٢٧,٦%	١١٢٣٠	٢١,٠%	١٢٥٤٣	٧,٣%
– شركات لقطاع لعام	٤٢٢٣	٢٠,٤%	١٤٩١١	٢٧,٨%	٢٩١٣٠	١٦,٩%
– القطاع الخاص	٩٥٤٧	٤٦,٢%	٢٢٩٩٨	٤٢,٩%	١٠٥٣٤٨	٦١,١%
– القطاع العائلى	١٤١٩	٦,٩%	١٤٨٧	٢,٨%	٢٢٨٣٦	١٣,٢%
– عالم خارجي	٥٤١	٢,٦%	٢٩٤٥	٥,٥%	٢٥٢٢	١,٤%
جملة الائتمان الممنوح	٢٠٦٧٢	١٠٠%	٥٣٥٧١	١٠٠%	١٧٢٣٧٩	١٠٠%

المصـــدر : الـــتقارير الســـنوية للبنك المركزى المصرى للسنوات المشار إليها ٨٤/ ص ١٩٨٥ (٩٠/٩١ ص ٢٠٧) ١٩٩٨/٩٧ ص

وكما هو واضح فإن القطاع العائلى الذى تزيد ودائعه عن ٥٥% فى المتوسط خـلال هـذه الفـترة قـد مول غالبا الائتمان والقروض الممنوحة لقطاع الأعمال الرأسـمالى الخـاص فى البلاد حيث لم تزد ودائعه عن ١٥% فى المتوسط بينما بلغت قروضه من البنوك ٥٠% فى المتوسط.

وبالمقـابل فأن القطاع الحكومى والقطاع العام (الأعمال العام) ظل يعانى من فجـوة مـا بيـن ودائعهما (حوالى ٢٥% فى المتوسط) والقروض الممنوحة لهما (حوالـى ٤٣,٧%) لدى هذه البنوك عام ١٩٨٥ ثم أخذت فى الانخفاض لتصل إلى نحو ٢٤% من إجمالى الائتمان الممنوح عام ١٩٩٨.

ومـن ناحية ثانية، يتبين من قراءة توزيع القروض (الائتمان) حسب الأنشطة الاقتصـادية المخـتلفة أن قطاع التجارة يستحوذ على ٣٣% فى المتوسط من هذه القـروض يليه قطاع الصناعة (٢٦% فى المتوسط) ثم قطاع الخدمات (بنسبة ٢٢ %) وأخـيرا تأتى القطاعات غير الموزعة ومعظمها فى مجال التجارة والخدمات

(بنســبة ١٠%) وبمعنى أخر فأن قطاع الخدمات والتجارة يستحوذان وحدهما على حوالى ٦٥% من إجمالى القروض الممنوحة من البنوك.

وعلــى العكــس مــن ذلــك فإن معظم الودائع لدى البنوك فى مصر تأتى من القطاعــات غــير الموزعة (بنسبة ٦٤%) يليها قطاع الصناعة (بنسبة ١٣%) أما قطـــاع التجارة فأن ودائعه لا تزيد عن ٩% فى المتوسط طوال هذه الفترة (٨٥ – ١٩٩٨) وتصل نسبة ودائع قطاع الخدمات ١٠% فقط.

وقــد كان لإيقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاع الخاص فى أكتوبر ١٩٩٢ دورة فــى زيــادة النشاط الائتمانى للبنوك والتوسع فى تمويل احتياجات ومطالب القطاع الرأسمالى الخاص.

إذن الــذى يمــول الاستثمارات فى مصر هو القطاع العائلى ومعظمها ودائع جــاءت مــن تحويلات العاملين المصريين بالخارج. وهذه الودائع هى أيضا التى تمــول عملــيات الخصخصــة وبيع الأصول العامة للقطاع الخاص بحيث سمحت البنوك للمستثمرين الأفراد الراغبين فى شراء أسهم الشركات العامة بقروض تصل إلــى ٦٠% مــن قيمة هذه الأسهم [٢٨] التى كان تقييمها وتقديرها محل انتقاد شديد حــتى مــن جانب أنصار الخصخصة أنفسهم [٢٩] وفى نفس المرحلة جرى تنشيط البورصــة وسوق الأوراق المالية بهدف توسيع الأطر المتاحة لتمويل الاستثمارات العامــة وتوجــيه المدخرات المتاحة لتمويل المشروعات الجديدة واستبدال التمويل بالعجــز والاقــتراض مــن الجهاز المصرفى لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة بأسـلوب أقــل ضــررا عــبر طرح الأوراق المالية الحكومية. وهكذا زادت قيمة الأوراق الماليــة المتداولة فى نهاية ١٩٨٧ إلى ٢٤,٣ مليار جنيه منها ما يزيد عن ٢٠,٦ مليار جنيه أوراق حكومية [٣٠].

أمــا رؤوس أمــوال الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة فلم تزد عن ٣,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٧.

وقــد زاد قيمة التداول السنوى للأوراق المالية فى البورصة من ٦٢,٩ مليون جنــيه عــام ١٩٨٥ إلى ما يزيد عن ٣٢٣٦ مليون جنيه عام ١٩٩٦ وساهم قطاع التأميــن المصــرى فــى تنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية من جهة وتمويل بعض الاستثمارات العامة من جهة أخرى فزادت استثماراته من ٢٦,٥ مليار جنيه عــام ١٩٨٩/٨٨ إلى ٩٦,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧ [٣١] معظمها تمثل فى إيداعات مــن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لدى بنك الاستثمار القومى (بنسبة ٨٢,٢% مــن الإجمــالى)، والباقى توزع بين الأوراق المالية بواقع ١٠,٤ مليار جنيه (أى بنســبة ١٠,٨%) وودائع لدى البنوك بواقع ٥٦٤٥ مليون جنيه (بنسبة ٥,٨% من الإجمــالى) أما الأراضى والعقارات فهى لم تتجاوز (٠,٧%) والقروض لم تشكل سوى (٠,٣%) [٣٢].

وبرغم المحاولات الحثيثة من جانب الحكومة المصرية؛ لتوسيع نطاق عمليات ســوق المال ونشاط البورصة المصرية؛ كوسيلة من وسائل تعبئة الموارد القومية

وإضفاء مزيد من الضمانات للمستثمرين فيها ومنحهم إعفاءات ضريبية متعددة فمازال سوق الأموال في مصر دون المستوى المأمول؛ كما أن تجربة دول جنوب شرق آسيا والكارثة العاصفة التي حلت باقتصادياتها طوال عامي ١٩٩٨، ١٩٩٧ تضع محاذير عديدة حول مخاطر تنشيط دور أجنبي وأموال أجنبية في هذا السوق [٣٣].

ويزيد من دقة الموقف؛ أن الانغماس الواسع باستخدام رصيد أموال واشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية في هذا السوق بدعوى استثمارها بشكل أفضل وتحقيق عائد أعلى قد يمثل مخاطر حقيقية على البنية المالية لنظام التأمينات الاجتماعية كله إذا ما تعرضت هذه الأسواق إلى تقلبات غير مرغوبة خاصة مع مشاركة متزايدة من جانب المستثمرين والمغامرين الأجانب الذين يمتلكون من الخبرة والتجربة ما يتجاوز حتى الآن الطابع البيروقراطي والمكتبي للإدارة المصرية لسوق المال والبورصة المصرية.

المبحث الثانى
الانعكاسات الاجتماعية للتغيرات الهيكلية
فى الاقتصاد المصرى

كـــان للسياسات التى اتبعت خلال الفترة الأولى من الانفتاح (١٩٧٤-١٩٨١) آثار بعيدة المدى وعميقة التأثير.

وبـــرغم ما وفرته الحقبة النفطية خلالها من إمكانيات وموارد هائلة لم يشهدها الاقتصـــاد المصرى فى تاريخه الحديث؛ إلا أن السياسات الاقتصادية التى اتسمت بالفوضى خلال هذه المرحلة قد أفقدت الدولة والمجتمع المصرى كله فرصة نادرة لتجاوز أزمة الحرب والانطلاق إلى آفاق التنمية المتوازنة والممتدة.

والصـــحيح أن الحجم الكبير للاستثمارات التى نفذت خلال هذه الفترة والبالغة ١٦,٣ ملـــيار جنـــيه بمتوسط سنوى قدره ٢ مليار جنيه كانت فى معظمها انعكاسا لاســـتدانة داخلية وخارجية أسقطت القرار السياسى والاقتصاد المصرى بعدها فى هاوية لا نهاية لها.

كما كانت فى معظمها موجهة إلى القطاعات الخدمية والتوزيعية مما شكل بداية لتحول هيكلى متحيز لهذه القطاعات مما خلق أولى نقاط عدم التوازن فى الاقتصاد المصـــرى بيـــن القطاعـــات الســـلعية وغير السلعية. وهو ما شكل عنصرا مغذيا للتضـــخم وتـــزايدا فى المعروض النقدى زاد عن ٣٠% فى المتوسط سنويا (مقابل ١٢,٥% خلال العشر سنوات السابقة (٦٢ - ١٩٧٣) [٣٤].

ومـــا يهمـــنا هـــنا انعكاســـات هذه السياسة على التركيب الاجتماعى والفئات الاجتماعية المختلفة ولعل الإجماع بين جمهرة الخبراء والمتخصصين الاقتصاديين فـــى مصـــر بشـــأن التأثـــيرات السلبية لهذه الفترة على معدلات التضخم وارتفاع الأســـعار مما أثر تأثيرا سلبيا كبيرا على مجمل العلاقات الاجتماعية والسلوكية فى المجتمع [٣٥].

وبالقدر نفسه أدت هذه السياسة إلى انكشاف الاقتصاد المصرى بصورة خطيرة علـــى الخـــارج وضـــعف الثقة الدولية فيه عاما بعد آخر فوضعت القرار السياسى والاقتصادى المصرى فى موقف لا يحسد عليه.

وبالمـــثل أدت هذه السياسة إلى عدم الاستقرار المالى والنقدى ولم تفلح الجهود الجزئية حتى نهاية السبعينات فى وقف حالة التدهور.

أضـــف إلـــى ذلك أن الانخفاض المستمر فى نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعـــية والشخصـــية فـــى الناتج المحلى الاجمالى خلالها (من ٢٦,٧% عام ١٩٧٣ إلـــى ١٨% عـــام ١٩٨٢/٨١) واستحواذ قطاع الإسكان على نصيب الأسد مـــن هذه النسبة قد أدى عمليا لتدهور قطاعات هامة كالتعليم والصحة اللذين شهدا خـــلال هذه الفترة العصيبة ما هو أكثر من انخفاض النصيب النسبى لمخصصاتهما

المالية أو كفاءة وفاعلية الأداء؛ وبرغم زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم من ١٩٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى أن بلغت ١١٨١ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ فأن نصيبها النسبى قد تدهور إلى ما دون ١٠% من إجمالى ميزانية الخدمات كما أن نصيب هذا القطاع من الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض إلى ما دون ٤,٥%[٣٦].

لقد انهار خلال هذه المرحلة ما هو أكثر أهمية، أنه المضمون الأخلاقى للعملية التعليمية والرعاية الصحية وهما العمليتين الأساسيتين القائمتين على معايير وقيم إنسانية وأخلاقية بأكثر من كونهما أنشطة اقتصادية أو مهنية فانتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية انتشار النار فى الهشيم وتأسست لها مشروعية جديدة استندت إلى مفهوم طاغ فى المجتمع والدولة يعلى من شأن المال ويلح عبر ممارسات عديدة ويومية فى طلبها بصرف النظر عن تأثيرها الضار على مفهوم المواطنة والانتماء للوطن وقضاياه كالدعوة إلى إلغاء مجانية التعليم أو قصرها على المتفوقين وحدهم أو التبرعات الإجبارية للمدارس تحت لافتة وهمية تسمى "التمويل الذاتى" أو أسبقية حجز بعض الخدمات لمن يدفع بالدولار أو يدفع فوريا ... الخ هذه الممارسات الاغترابية التى حفرت فى الضمير مجرى سلبى وفى الوجدان معنى مفارق ومغترب[٣٧].

وفى المرحلة الثانية (٨٢ – ١٩٩٧) أظهر عرضنا تواضع النجاح الذى تحقق فى إعادة بعض التوازن فى البنيان المالى والنقدى. سواء بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة فى حدود ١% من الناتج المحلى عام ١٩٩٨ أو بإعادة هيكلة وسائل تمويل العجز من التمويل بالاقتراض من الجهاز المصرفى إلى استخدام أوعية ادخارية حقيقية وان ظل الدين المحلى مشكلة قد تنفجر فى البنيان المالى المصرى خلال السنوات الخمس القادمة ما لم ترسم سياسات مالية واقتصادية كفيلة بلجم هذا الخلل الجديد.

كما بذلت جهود لتصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجارى – وبرغم كثافة هذه الجهود فأنها مازالت دون المستوى المطلوب والملاحظ أن الجهود تتجه فى خطة (٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) إلى تعظيم فرص الاستثمار والاندفاع بشكل يتسم بالجرأة فى إقامة مشروعات عملاقة فى جنوب الوادى (توشكى) وسيناء وشرق تفريعة بورسعيد وشمال غرب السويس وهى كلها جهود جادة لتوفير فرص حقيقية لإعادة التوازن فى التنمية الإقليمية من جهة وإتاحة مجالات للتصنيع المتنوع للتصدير من جهة أخرى.

بيد أن هذه السياسات بقدر ما نجحت فى إصلاح بعض الاختلالات، كما أشرنا فأنها أيضا قد أبقت على معطيات اجتماعية غير إيجابية يمكن إبرازها فى الآتى:-

أولا : أن الاندفاع أكثر فى أفعال آليات العرض والطلب وميزان الثمن فى توجيه وتخصيص الموارد والاستثمارات قد أدى إلى تقلص الاستثمارات الموجه للخدمات الاجتماعية الحيوية سواء من ناحية الكم أو الكيف مثل الخدمات الصحة

التى تدهور مستوى أدائها خلال العشرين عاما الماضية وتغلب فيها اعتبارات الثمن والأجر مما أفقدها طابعها الاجتماعى والانسانى وفى ظل زيادة معدلات الفقر فى المجتمع (٥٧% من الأسر تعيش تحت خط الفقر) فأوجد ثغرة نفسية واجتماعية على درجة عالية من الخطورة.

كما أن النظام التعليمى وبرغم الطفرة الكبيرة فى المخصصات المالية لهذا القطاع بعد كارثة الزلزال فى أكتوبر ١٩٩٢ من نحو ١,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٥,٤ مليار عام ١٩٩١ ثم قفزت إلى ١٤,٨ مليار عام ١٩٩٩ ووضعت خطة عاجلة لإنشاء أكثر من ٧٥٠٠ مدرسة جديدة خلال خمس سنوات (٩٣-١٩٩٧) فأن التدهور فى الأداء التعليمى والقيمى داخل بنية النظام التعليمى الرسمى قد استمرت وتوطدت علاقات غير أخلاقية ومدمرة على الصعيد المجتمعى والمستقبلى مثل الدروس الخصوصية وما يصاحبها عادة من سلوك ابتزازى من جانب المدرسين والإدارة المدرسية مما أفقد مفهوم القدوة والأستاذية كامل معناه وتأثيره[٣٨].

ثانيا : كان لتوسع دور القطاع الرأسمالى الخاص فى الإنتاج والاستثمار أن تقلص حجم الاستثمارات المنفذة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية وبخاصة قطاعى الصحة والتعليم؛ فقد اقتصر دور الاستثمارات الخاصة فى هذا المجال على الإسكان والقرى السياحية والخدمات الشخصية كما عرضنا من قبل. وهو مؤشر فى استمراره مستقبلا سيشكل مخاطر جادة على التوازن الاجتماعى الهش فى المجتمع المصرى.

ثالثاً : كما أدى الانكماش فى الإنفاق العام – وهى مسألة مطلوبة أحياناً – طوال عقد التسعينات لوقف العجز فى الموازنة العامة؛ وتزامن هذا مع أزمات إقليمية أدت بكثير من المصريين العاملين بالخارج للعودة إلى وطنهم ومع عجز القطاع الرأسمالى الخاص عن تعويض النقص فى الإنفاق العام مما أدى إلى تفشى البطالة فى المجتمع المصرى التى سنعالجها فى فصل مستقل من هذا الكتاب.

وبرغم محاولات الحكومة للتخفيف من حدة الأزمة بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية عام ١٩٩١ كأداة تعويضية لضحايا برامج الإصلاح الاقتصادى فمازال سوق العمل يعج بالعاطلين وغالبيتهم من الشباب وهى قضية اجتماعية ذات أبعاد سياسية وثقافية على درجة عالية من الخطورة.

رابعا : وقد كان من الطبيعى أن تنعكس هذه الأوضاع على أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا وتهميشا فى المجتمع المصرى وخاصة الأطفال والإناث وفى الريف أكثر منها فى الحضر وفى المناطق العشوائية وحوارى المدن أكثر منها فى الأحياء الراقية والأغنياء.

فإذا كان أطفال مصر عام ١٩٩٦ قد بلغ عددهم حوالى ٢٥ مليون طفل (أى بواقع ٤٠% من إجمالى السكان) فأن الكثيرون منهم يعانون من مشكلات صحية وتعليمية وغذائية متعددة أفردت لها بتفصيل أكثر وثيقة استراتيجية تنمية الطفولة

والأمومـــة فـــى مصـــر الـــتى أعدها نخبة من الخبراء بالمجلس القومى للأمومة والطفولة.

كما أن ما يزيد عن ١٠% من قوة العمل في البلاد عبارة عن أطفال دون سن الخمســة عشــر عاما علاوة على المشردين وأطفال الشوارع. وتعد خطة التنمية الاقتصادية الراهنة مسئولة إلى حد كبير عن التفاوت بين الأقاليم من حظوظ وثمار النمو الاقتصادى وما ينتج عنه من تداعيات.

وقــد يكــون للاهــتمام الجديد (١٩٩٦ تصاعدا) بتركيز التنمية على المناطق الجديــدة والنائية المحرومة تاريخياً من مشروعات التنمية والتصنيع والاستصلاح الــزراعى دورة فـــى التخفيض من حدة الاختلال الاجتماعى الراهن وخاصة بين الأطفال والإناث.

خامســا : وكـــان من نتيجة خط النمو الذى جرى منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن والمعتمد على أحد مصادر الدخل الأساسية للمجتمع والدولة وهو تحويلات العاملين المصـــريين بالخارج التى زادت من ٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ١١ ملـــيار جنـــيه عـــام ١٩٩٧ (٣,٦ مليار دولار) وتشجيع الدولة لمئات الآلاف من أصـــحاب المهـــن والحـــرف للسفر والعمل بالخارج بحيث زاد عددهم وفقا لأكثر الـــتقديرات تحفظـــاً عن ٣,٥ مليون مصرى، أن تأثرت الأوضاع الأسرية عموما وأوضـــاع الأطفـــال والأمهات خصوصا اجتماعيا ونفسيا وسلوكيا؛ فقد سقط أمام الأبـــناء عاصم من عواصم الجنوح ومع انهيار قيم أخرى كقيمة الأستاذية والقدوة فـــى المـــدارس والـــنظام التعليمى وانتشار ممارسات العنف والتدخين .. الخ. أن تعرضـــت أجـــيال كاملة للانكشاف فى وقت كانت مظلة القضية الوطنية والتحدى الخـــارجى قد توارت وانفتح الباب على مصراعيه أمام تيارات عاصفة من الأفكار والمعـــتقدات والســـلوكيات كانـــت فى معظمها رياح سامة وطاردة فأضفت على المجتمع مزيدا من الغربة وعلى الأطفال كثيرا من التمرد والعنف(٣٩).

سادسا : وبالطبع فان أعمال آليات العرض والطلب والإلحاح الإعلامى اليومى علـــى قدســـية جهـــاز الثمن كأساس وفلسفة للعمل الوطنى لم يقتصر على مجالاته الاقتصـــادية فحســـب بـــل امـــتد بقوة الدفع الذاتى للأشياء إلى كامل منظومة القيم الأخلاقـــية والســـلوكية فرسخ من النزوع البراجماتى والنفعى وأخلى بينه وبين أية انـــتماءات قومية أو وطنية قائمة على التضحية بالذات من أجل قيمة عليا أو عامة وتبرز دراسات امبيريقية عديدة فى هذا المجال طبيعة القيم السائدة فى ذلك العصر (عصـــر الانفـــتاح والتســـوية) وكان من الطبيعى أن تأتى الصور المعكوسة لهذا الســـلوك والممارسة النفعية سلوك نقيض تمثل وتجسد فى أكثر أشكال التدين تطرفا الـــتى نزعـــت شيئا فشيئا لتحقيق حلمها بالدولة الفاضلة (الإسلامية بمفهومهم) عبر العمل العسكرى والانقلابى العنيف والمسلح .

ســـابعـــا : وعندما تتحالف ثلاثية الشر؛ الممثلة فى غياب عواصم الجنوح لدى الأطفـــال والنشـــئ وهـــم رعاية الأب وتفكك الأسرة من ناحية وانهيار قيمة القدوة

والأستاذية فى نظامنا التعليمى كله من ناحية أخرى وأخيرا الفقر الشديد أو الثراء المفاجئ وغير المبرر اجتماعيا من جراء انتشار أنشطة طفيلية فى المجتمع تحقق طفرة فى ثروات فئات اجتماعية معينة أو بالعمل بالخارج فأن النتيجة المنطقية لكل ذلك إما انتشار الجريمة بين الأطفال والشباب أو انتشار عادة تدخين وتعاطى المخدرات وتكشف دراسات د. مصطفى سويف عن أن عدد مدمنى المخدرات بجميع أنواعها قد زاد حتى تجاوز مليون إنسان وإن ٥٨% من هؤلاء تتراوح أعمارهم بين سن ١٦ سنة و٢٢ سنة وأن هناك نحو ١٤% آخرون دون سن ١٦ سنة أى أننا بصدد ما يزيد عن ٧٢٠ ألف شاب وطفل دون سن ٢٢ عاما مدمنون للمخدرات بجميع أنواعها [٤٠].

ثامنا : وبالقدر الذى أسهم اتساع الفجوة بين أصحاب عوائد التملك الذين زاد نصيبهم فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥١,٥% عام ١٩٨٩/٨٨ إلى ٧١,٤% عام ١٩٩٦ مقابل تدهور نصيب أصحاب الأجور والرواتب والمعاشات من ٤٨,٥% من الناتج المحلى إلى ٢٨,٦% خلال نفس الفترة [٤١]. مما أدى لتهميش مزيد من السكان وأبنائهم؛ فإن انتشار حالات الفساد فى المجتمع وفى قمة المسئولية السياسية والتنفيذية والمؤسسة التشريعية ومع استمرار جمود الحياة السياسية المصرية وافتقارها للحيوية والتجديد فان ذلك كله من شأنه ترك انطباع غير إيجابى – أن لم يكن مدمرا – على عقلية النشئ والشباب. من شيوع للتهرء الاجتماعى. وما يترتب عليهما جميعا من ظواهر للعنف وعمالة الأطفال والتسرب من التعليم وإدمان المخدرات .. الخ [٤٢].

تاسعا : وقد أنعكس نمط النمو السائد والتهميش وتزايد الفقر لدى قطاعات واسعة من السكان بالريف والمدن إلى استمرار ظاهرة تشغيل الأطفال دون سن ١٥ عاما الذين بلغ عددهم وفقا لبعض المصادر الإحصائية إلى ١,٥ مليون طفل برغم الإهمال الإحصائى لهذه الظاهرة [٤٣]. وهؤلاء يشكلون عام ١٩٨٨ نحو ١٢ % من إجمالى الأطفال فى مصر ذلك العام فى فئة العمر (٦ – ١٤ عاماً) بينما تشير مصادر المجلس القومى للسكان أن هذا العدد يزيد عن ٣ مليون طفل وهؤلاء يشكلون نحو ٢٩% من تلك الفئة العمرية [٤٤].

عاشراً : ونتيجة لنمط التنمية المتبع منذ ما يزيد عن خمسة وعشرين عاما وتبوأ القطاع الرأسمالى الخاص لمركز القيادة والسيطرة فى البنيان الاقتصادى سواء فى مجال الإنتاج أو الاستثمارات؛ ومع محاولات التدليل المستمرة من جانب الدولة وأجهزتها لهذا القطاع الرأسمالى والإعفاءات المتعددة الممنوحة لمشروعاته ضريبيا وجمركيا فقد ترتب على ذلك خروج هذا القطاع الخاص عن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فمعظم العمالة بالمشروعات الخاصة لا يتم التأمين عليها والنسبة البسيطة المؤمن عليهم (حوالى ٢٥% إلى ٣٠%) لا يجرى التأمين بكامل الأجر أو المرتب؛ وقد ابتكرت المشروعات الرأسمالية الخاصة الجديدة أسلوبا جديدا قائما على توقيع العامل بإمضائه على عقد العمل وعلى طلب الاستقالة فى

وقت واحد وإضافة إلى ذلك فأن كثير من هذه المشروعات الخاصة يستخدم عمالة الأطفال لأنهم الأرخص أجرا والأسهل قيادا (٤٥).

حـــادى عشر : وبرغم أن المحاولات المصرية للاندماج فى السوق الرأسمالى قــد تعززت منذ إعلان تبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ إلا أن انهيار دول الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ قد أعطى زخمــا هائلا لعملية تاريخية جديدة وهى العولمة أو الكونية Globalization ومن ثــم تشكلت عملية اختيار قسرى لاندماج اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر فى ســوق عالمــية محكومــة بضوابط صارمة من جانب المراكز الرأسمالية الدولية الكــبرى (الولايــات المــتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان) وتزامن مع هذا اتجاه لعولمة مفاهيم مثل حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة؛ وهكذا جرى توقيع وتصديق معظم دول العالم عام ١٩٨٩ على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بعد أكثر مــن عشر سنوات من الجدل والنقاش؛ ولاشك أن عولمة المفاهيم الحقوقية الدولية فيما يتعلق بفئات اجتماعية مهمشة أو ضعيفة كالمرأة والطفل سيكون له آثار بعيدة المــدى فــى الممارسات المصرية تجاه هذه الفئات وعبر وجود آليات ومؤسسات للــرقابة الدولــية فإن إشكاليات تطبيق هذه الحقوق قد أصبحت مطلبا دوليا معززا بســلطة رأى عام ومنظمات غير حكومية لها من التأثير والفاعلية ما يجعل لرأيها وتقاريــرها ما ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار فالطفولة أو المرأة لم تعد سوى حقول للعلاقات الدولية والمفاهيم الدولية فى عصر العولمة (٤٦).

هوامش الفصل الثانى

١- حول أساليب التخطيط رجعنا إلى :
د. ســعد حافظ : "التعريف بأساليب التخطيط وأدواتها" معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ٧٨٨ إعادة طبع فى ديسمبر ١٩٨٣ وكذلك
د. إبراهيم العيسوى : التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى "مرجع سابق".
٢- المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى؛ المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ١٦.
٣- لمزيد التفاصيل حول تلك رجعنا إلى :-
- د. عبد الفتاح قنديل، د. سلوى سليمان "الدخل القومى" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧.
- د. محمود عبد الفضيل "مقدمة فى المحاسبة القومية" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢.
٤- لمزيد من التفاصيل أنظر مؤلفنا "أزمة الانتماء فى مصر" القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٨، وكذلك الفصل الخامس من هذا الكتاب.
٥- البنك الأهلى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨.
٦- دور "القطـــاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر "المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ١١٣.
٧- تقرير البنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢ ص ١٠٥.
٨- التقرير السنوى للبنك الأهلى المصرى لعام ١٩٨٧/٨٦.
٩- النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٣٢.
١٠- المجلـــة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، المجلد (٢٩) العدد الأول ١٩٨٩/٨٨ ص ٩٠ وما بعدها.

11- Myrvin L. Anthony & Andres J. Hughes Hollet, "How successflly do we Measure Capital flight ?" The empirical from five Developing countries, "The Journal of Development studies, vol. 28-no. 3, April 1992, pp. 538 - 556.

١٢- مجلـــس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحسابات الختامية للدولة للعام المالى ١٩٨٩/٨٨ الفصـــل التشـــريعى السادس، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة ٦٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩ ص ٥٠، ص ٥٣.
١٣- التقارير السنوية للبنك المركزى للسنوات المشار إليها خاصة تقرير عام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٩، ص ٨٧.
١٤- عــبد الفـــتاح الجـــبالى "الدين العام المحلى فى مصر .. الأسباب والحلول" ورقة بحثية، مارس ١٩٩٩.
١٥- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة ص ٢٢ وما بعدها.
١٦- المرجع السابق.
١٧- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٩، ص ٨٧.
١٨- د. محمود عبد الفضيل "مقدمة فى المحاسبة القومية" مرجع سابق ص ٣٨.
١٩- المرجع السابق – صــ٢٣.
٢٠- د. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سابق.

٢١-   لمزيد من التفاصيل المرجع انسابق وكذلك د. رمزى زكى "مشكلة التضخم" مرحع سابق ص ١٣٠.

٢٢-   د. إبراهـيم العيسـوى "التخطـيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى" معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ( ) بتاريخ ١٩٨٣ ص ١٢ وما بعدها.

٢٣-   د. محرم الحداد وآخرون "الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى وسبل تحسينها" معهد التخطيط القومـى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٦) أكتوبر ١٩٩١، الجزء الأول ص ٥٧ وما بعدها.

٢٤-   البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ١٢.

٢٥-   البـنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ١٠٥.

٢٦-   د. إبراهيم العيسوى "عشر ملاحظات على الخطة الخمسية" ٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٧٤ العددان ٣٩٣ – ٣٩٤ يوليه – أكتوبر ١٩٨٣ ص ٢٥٥ وما بعدها.

٢٧-   تقرير البنك المركزى المصرى للسنوات ١٩٩٦/٩٥ ص ٧، ١٩٩٨/٩٧ ص .

٢٨-   د. منى قاسم "الإصلاح الاقتصادى فى مصر – دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدوليه القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨ ص ١٢٩.

٢٩-   المرجع السابق ص ١١١، ص ١١٨.

٣٠-   د. منى قاسم، مرجع سابق ص ١٢٦.

٣١-   البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٨) العدد الثانى ١٩٨٨/٨٧ وكذلك التقارير السنوية للبنك المركزى للسنوات من ١٩٩١/٩٠ حتى ١٩٩٨/٩٧.

٣٢-   تقرير البنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ١٢١.

٣٣-   لمزيد من التفاصيل حول كارثة الانهيار المالى فى دول جنوب شرق آسيا فى صيف عام ١٩٩٧ يمكن الرجوع إلى :

- د. محمود عبد الفضيل : "مصر ورياح العولمة" القاهرة – كتاب الهلال ١٩٩٩.
- د. عمـرو محـى الديـن : أزمة النمو الأسيوية .. الجذور والآليات والدروس المستفادة، القاهرة، دار الشروق، الطباعة الأولى ٢٠٠٠

٣٤-   التغـيرات الهيكلـية فـى الاقتصـاد المصـرى خلال الفترة ٧٣ – ١٩٨٧/٨٦ "المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى" المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧.

35-   Ibrahim EL-Assauy, interconection Between Inciome Dsistrupution…" Op, Cit.

وكذلك :-

- د. إبراهـيم العيسـوى "تطـور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر" محاضرة ألقيت بجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، ٢١ يناير ١٩٨١. وكذل
- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم فى مصر" مرجع سابق.
- د. أحمـد صـقر عاشور وآخرون "قياس عدالة الأجور فى مصر" دراسة غير منشورة، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للبحوث ١٩٨٣.
- عبد الخالق فاروق ومحمد فرج "أزمة الانتماء فى مصر .. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة الانفتاح" القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٨.

٣٦-   لمزيد من التفاصيل راجع :

- عـــبد الخــالق فاروق "الموازنة العامة للدولة وحقوق الانسان" القاهرة – جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ :

٣٧- عــبد الخــالق فــاروق "التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر" – القاهرة – مركز الحضارة العربية – ١٩٩٤.

٣٨- لمزيد من التفاصيل راجع :

- مغاورى عبد الحميد عيسى مرزوق الحاجة للانتماء والحاجة للإنجاز وعلاقتهما بالمسئولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه – غير منشورة – جامعة قناة السويس – كلية التربية، قسم علم النفس ١٩٨٤. وكذلك :
- عبد الخالق ومحمد فرج "أزمة الانتماء فى مصر" مرجع سابق.

٣٩- عبد الخالق فاروق "التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر" مرجع سابق.

٤٠- د. مصـــطفى يوسف وآخرون "تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين الطلاب، دراسات ميدانية فى الواقع المصرى، واردة بكتاب مصطفى يوسف "المخدرات والمجتمع"، دراسات ميدانية فى الواقع المصرى، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٠٥ يناير ١٩٩٦. وكذلك :

- د. صـــلاح منسى "الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٩. وكذلك :
- عـــبد الخـــالق فـــاروق ومحمد فرج "أزمة الانتماء فى مصر" مرجع سابق خاصة الفصل الثالث ص ١٦٠ وما بعدها.

٤١- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٨.

٤٢- لمزيد من التفاصيل انظر :

- د. محمد سيد سعيد "منظور مؤسسى لتحسين أوضاع حقوق الطفل فى مصر.
- د. أحمـــد عبد الله "عمالة الأطفال فى مصر الظاهرة والمعالجة" ورقتان واردتان فى كتاب حقوق الطفل فى الواقع المصرى "القاهرة امديست، ١٩٦٩ ص ١٢١، ص ١٥٧.

٤٣- د. أحمـــد عـــبد الله "الأطفـــال الكـــادحون .. ظاهرة عمل الأطفال فى مصر" مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ١٩٩٥.

٤٤- د. أحمد عبد الله "عمالة الأطفال فى مصر" مرجع سابق ص ١٤٤.

٤٥- د. أحمد عبد الله المرجع السابق ص ١٤٨.

٤٦- تـــناول الســـيد يســـين هذا التطور فى عولمة المفاهيم فى أكثر من عمل انظر السيد يسين "الوعـــى الـــتاريخى والثورة الكونية" القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٩٦ وكذلك أنظر:

- نبـــيل عـــبد الفتاح "العولمة والدولة القومية .. المجتمع المدنى ميلاد كائنات جديدة "ورقة متضـــمنة فى كتاب حقوق الطفل فى الواقع المصرى" القاهرة الامديست ١٩٩٩ ص ٨٣ وما بعدها.

الفصل الثالث

مخاطر نظام الامتيازات BOOT على الاقتصاد المصرى

برز فى السنوات الخمس الأخيرة، مصطلح جديد فى حياتنا الاقتصادية والمالية ألا وهو نظام الامتياز أو الـ BOOT .

ولـم يقتصــر تأثــيره فى نطاق العمل الاقتصادى والمالي وحده، بل أنه رتب علاقــات قانونــية ودفع بصيغ تشريعية جديدة، ومن المقدر أنه سيؤسس أوضاعا اقتصادية داخلية وعلاقات اقتصادية دولية لمصر خلال العقود الثلاثة القادمة.

فــنظام الـ BOOT يعنى البناء والتملك والتشغيل من جانب المستثمر المحلى أو الأجنــبى ثم إعادة الملكية مرة أخرى إلى الدولة بانتهاء فترة الامتياز Build – Own – Operate and Transfer.

أمــا نظام Bot فهو يقتصر على البناء والتشغيل لفترة الامتياز دون التملك من جانب المستثمر ثم إعادة المشروع بكامل مشتملاته إلى الدولة المصرية بنهاية فترة الامتياز Build Operate & Trensfer.

والحقيقة أن العقل القانونى والاقتصادى الغربى قد صاغ أشكالاً جديدة لعلاقات اقتصــادية وقانونــية قديمة فهناك على سبيل المثال نظام B.B.O الذى يعنى البناء والبــيع والتشــغيل ثـم هناك شكل آخر هو (BLO) الذى يعبر عن صيغة البناء والإيجــار والتشــغيل Build – Lease – Operate وكذلك نظام (CBO) الذى يعبر عن نظام التعاقد والبناء والتشغيل Contract – Build & Operate [1].

وهــناك نظام التصميم والبناء وإعادة الملكية والتشغيل (DBFO) ونظام البناء والــتحويل والتشــغيل (BTO) وكذلــك نظام البناء والتأجير ونقل الملكية (BLT) ونظــام التجديد والتملك والتشغيل (ROO) وأخيرا نظام التحديث والتملك والتشغيل وإعادة الملكية (MOOT).

ولعل من أكثر النظم جاذبية للمستثمرين (المحليين أو الأجانب) نظام Boot لما يتيحه للمستثمر من تملك للمشروع لسنوات طويلة والحصول بمقتضى عقد الامتياز على إئتمان مصرفى أو قروض من المؤسسات المصرفية المحلية أو الدولية.

وإذا كانت مصر قد أخذت جديا فى استخدام هذا النظام بعد عام ١٩٩٤ وبداية بــرنامج الخصخصة ودعم مشاركة القطاع الخاص المصرى والأجنبى فى النشاط الاقتصادى، فإن دول أخرى عديدة قد سبقتنا فى هذا المضمار لعل فى مقدمتها دول جــنوب شرق آسيا (ماليزيا – سنغافورة – تايلاند – الفلبين .... الخ) وفى منطقتنا كانت دولة الإمارات سباقة فى مشروع ميناء دبى الشهير منذ عام ١٩٩١.

لذا فإن تناولنا للموضوع سوف يتحدد على النحو التالى :-

أولاً: الموقف الاقتصادى العام فى مصر وشرح لأهم الدوافع الاقتصادية التى أملت على صانع القرار الاقتصادى والسياسى فى البلاد الأخذ بنظام (BOOT).

ثانياً : نظام الـ BOOT كوسيلة للاندماج فى الاقتصاد الدولى.

ثالثاً : الإطار القانونى لنظام الامتياز (BOOT) ودوره فى جذب الاستثمار.

رابعاً : حجم ومستقبل المشروعات بنظام BOOT فى مصر فى مجالات :

١- قطاع الكهرباء.

٢- قطاع الموانئ.
٣- المطارات.
٤- محطات مياه الشرب والصرف الصحى.
٥- مشروعات المحافظات (المجمعات التجارية).

خامساً : المخاطر المحتملة لهذا النظام.

المبحث الأول

الدوافع الاقتصادية للأخذ بنظام الـ BOOT

مر الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة تعرض خلالها لأختلالات هيكلية عميقة أفقدت صانع القرار القدرة على التحرك بفاعلية فى البيئة الإقليمية والدولية.

وبرغم الإنجازات التى تحققت قبل عام ١٩٦٧، فإن العدوان الذى تعرضت له مصر فى صيف هذا العام قد ترك جراحا غائرة فى النفوس واختلالا هيكليا فى الاقتصاد.

وبانتصار أكتوبر ١٩٧٣ بدأ أن الاقتصاد المصرى يعانى من ثغرات جادة فى هيكلة العام لعل أبرزها :-

أ - وجود عجز فى الميزان التجارى أخذ يتزايد منذ عام ١٩٥٣ وانتهاج سياسات التصنيع والتحديث بحيث بلغ هذا العجز المتراكم عام ١٩٧٣ نحو ١٢٠٠ مليون جنيه (ما يعادل ٣٠٠٠ مليون دولار بأسعار الصرف السائدة وقتئذ).

ب- عجز متراكم فى الموازنة العامة للدولة قدر بنحو ٦٥٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة.

ج- وترتب على ذلك ديون خارجية لتغطية هذا العجز المزدوج قدرته بعض المصادر الرسمية بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه مصرى (يعادل ٥٠٠٠ مليون دولار أمريكى) بخلاف الديون العسكرية [٢].

بالإضافة إلى هذا الخلل فى الهيكل التوازنى العام للاقتصاد المصرى، فإن إختلالات قطاعية أخرى قد بدت واضحة فى الأداء الإنتاجى لقطاعات الإنتاج السلعى (الزراعة - الصناعة - التشييد - الكهرباء .. الخ) وتدهور مستوى البنية الأساسية (المياه والصرف الصحى - المواصلات - والاتصالات .. الخ) وخسارة قدرها بعض أبرز الخبراء الاقتصاديين المصريين نتيجة لعدوان ٥ يونيه ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ بنحو ١٧ مليار جنيه بأسعار عام ١٩٧٥ (أى ما يعادل ٣٥ مليار دولار أمريكى) [٣].

ومع إعلان الدولة عام ١٩٧٤ انتهاج سياسة جديدة أطلق عليها، "الانفتاح الاقتصادى"، وما تزامن معها من وفرة وثروة نفطية، تدفق على الاقتصاد المصرى قدر هائل من الإيرادات من مصادرها الأربعة الرئيسية قدرت بنحو ١٧,٣ مليار جنيه خلال خمس سنوات فحسب (٧٥-١٩٨١) موزعة كالتالى:[٤]

- تحويلات العمالة المصرية بالخارج ٧٠٩٨ مليون جنيه
- صادرات البترول ٥٦٥٢ مليون جنيه
- إيرادات قناة السويس ٢٢٧٩ مليون جنيه
- عوائد السياحة ٢٢٣٠ مليون جنيه

ولســوء الحظ – أو سوء الإدارة – فإنه بدلا من توجيه هذه الموارد إلى إعادة التوازن فى الهيكل العام للاقتصاد المصرى وجهت لتلبية متطلبات حمى استهلاكية واســتيرادية وسعت من عوامل الخلل فى الاقتصاد الكلى وبحلول عام ١٩٨٢ كان الاقتصاد المصرى قد أنهك بدرجة تفوق القدرة على الاحتمال وتتجاوز القدرة على الاستمرار وبدت الصورة على النحو التالى :-

أ – تفــاقم العجز فى الموازنة العامة للدولة حيث زادت فجأة من ٢٥٥ مليون جنــيه عام ١٩٧٣ إلى ٦٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤.ثم إلى ٨٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ واســتمر الخط البيانى فى الصعود إلى ١٣٣٧ مليون جنيه و١٤٨١ مليون جنــيه و٢٠٩٨ مليون جنيه و٢٧٢٤ مليون جنيه أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وبحلــول عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ كان عجز الموازنة العامة للدولة قد تجاوز ٣٥٢٦ ملــيون جنيه وبالإجمال فقد بلغ هذا العجز المتراكم منذ عام ١٩٧٤ حتى عــام ١٩٨٢ نحو ١٥ ألف مليون جنيه جرى تمويلها إما بالاستدانة من الخارج أو عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى (التمويل بالعجز) مما فاقم من الضغوط التضخمية التى أطاحت بالاستقرار السياسى والاجتماعى فى عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات.

ب- وزاد الأمر سوءا أن حالة العجز فى الموازنة العامة للدولة التى تجاوزت فى سنوات عديدة منذ منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات ٣٠% من إجمالى اســتخدامات الموازنــة العامــة واتساع فجوة الموارد المحلية بين الادخار القومى والاستثمار القومى قد صاحبها حمى استيرادية واستهلاكية غير مسبوقة فى التاريخ الاقتصــادى المصــرى الحديث فقفز العجز فى الميزان التجارى من ٣٢٧ مليون جنــيه ١٩٧٤ إلــى ٩٩١ ملــيون جنيه عام ١٩٧٥ ثم إلى ٨٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٦ واستمر فى التزايد عاما بعد أخر إلى ١٢١٦ مليون جنيه ثم ١٩٥٢ مليون جنــيه، ١٣٩٨ مليون جنيه، ١٢٧٠ مليون جنيه ثم إلى ٣٧٣٢ مليون جنيه أعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠/١٩٨١ وبحلــول عام ١٩٨٣/٨٢ كان العجز قد تجاوز ٣٧٠٠ مليون جنيه.

ج- ومع تعديل أسعار صرف الجنيه بالنسبة للعملات الأخرى وخاصة الدولار انفلتــت مؤشــرات المديونــية المصرية لتصل إلى ٢٨ مليار دولار عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ هــذا بخــلاف الديــون العسكرية التى قدرت بنحو ١٢ مليار دولار أخرى (الاتحــاد الســوفيتى – فرنســا – الولايات المتحدة – ... الخ) وعجزت حصيلة صــادراتنا عن تغطية هذا العجز المتراكم وعن خدمة الديون الأجنبية فكان اللجوء إلــى نادى الدائنين (نادى باريس) للمطالبة بالجدولة المستمرة إيذانا بمخاطر حقيقية على قدرتنا على رسم وصياغة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية باستقلال.

وخــلال هذه الفترة لم يكن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر FDI كافيه لإصـــلاح البنية الأساسية المتهالكة أو الاستثمار الصناعى والإنتاجى فكان اللجوء إلى الاقتراض هى الوسيلة السهلة والخطرة فى آن واحد.

ويشــير تقريــر هيــئة المعونة الأمريكية عن القروض التى قدمتها الولايات المــتحدة إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٩) قد تجاوزت ١٥ مليار دولار خــص مــنها البنية الأساسية نحو ٦٢٨٢ مليون دولار بنسبة ٤٢% من الإجمالى موزعة على النحو التالى (٥) :

جدول رقم (٣٦)

توزيع قروض المعونة الأمريكية لمصر خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٩وفقاً للمشروعات

المشروعات	القيمة بالمليون دولار	%
- إمدادات المياه	١٥٢٦	٢٤%
- الطاقة	١١٠٦	١٨%
- المحليات أو المحافظات	٧٩١	١٣%
- الزراعة	٧٧٢	١٢%
- الموارد البشرية	٦٦٤	١٠%
- الصناعة	٥٢٦	٨%
- العلوم والتكنولوجيا	٢٨٩	٥%
- أخرى	٦٠٨	٩%
المجموع	٦٢٨٢	١٠٠%

Source : status Report, "united states Economic Assistance to Egypt", op. cit .

وبدعــوة من رئيس الجمهورية عقد فى فبراير عام ١٩٨٢ المؤتمر الاقتصادى القومـــى الــذى جمع رموز كافة التيارات السياسية والاقتصادية فى البلاد ودارت مناقشــات حــيوية علـــى مدار ثلاثة أيام لتحديد سبل الخروج من الأزمة العاصفة وصــياغة استراتيجية جادة للعمل الاقتصادى الوطنى يعيد للاقتصاد توازنه ويحفظ للبلاد عافيتها.

وعبر ثلاث خطط خمسية (٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦)، (٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١) ثم (٩٢/ ٩٣ - ٩٧/٩٦) جرى تثبيت الوضع الاقتصادى ووقف حالة التدهور، كما نجحت هــذه الخطط فى إصلاح جوهرى أعاد للاقتصاد النقدى والمالى توازنه وشهد عام

١٩٩١ توقــيع اتفاق صارم مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (مايو ونوفمبر) للإصـــلاح الاقتصـــادى فى أعقاب اتفاق مصر مع نادى باريس بتخفيض وإسقاط نصــف ديـــون مصر المدنية وكل ديونها العسكرية لصالح الولايات المتحدة والتى كانــت قــد تجاوزت حد الخطر (٥٠ مليار دولار ديون مدنية و٧,٥ مليار دولار ديـــون عسكرية للولايات المتحدة) كثمن مباشر لموقف مصر السياسى والعسكرى فى حرب الخليج الثانية.

وقد طبق برنامج الإصلاح الاقتصادى على ثلاث مراحل [٦] :

المرحلة الأولى : استغرقت ثمانية عشر شهراً (مايو ١٩٩١ – فبراير ١٩٩٣) وتم فيها التحكم فى عجز الموازنة العامة للدولة وتخفيضه حيث انخفض من ٢٥% فـــى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى GDP فى أوائل عقد الثمانينات إلى أقل مـــن ١٨% عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ ثم إلى ٥,٢% عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ وبحلول عام ١٩٩٧ كان هذا العجز قد انخفض إلى ١% من الناتج المحلى الإجمالى.
كمـــا جـــرى تحرير الأسواق المالية والسياسات المالية والنقدية وأهمها توحيد أســـعار الصــــرف وخفــض سعر تبادل الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية وتعديل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .... الخ.

المرحلة الثانية : والتى استغرقت أكثر من الوقت المحدد لها (١٨ شهرا) حيث اســـتمرت أكـــثر مـــن ثلاث سنوات (١٩٩٣ / ١٩٩٦) وفيها جرى تحرير أسواق الســـلع، ودعـــم القطاع الخاص وبداية تنفيذ برنامج فعلى واسع النطاق لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة).

المـــرحلة الثالـــثة : وهى الخاصة بتنمية الموارد البشرية (١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩ وبـــتخلص مصـــر مـــن نصـــف ديونها (أى نحو ٣٢ مليار دولار) تخفف الاقتصـــاد والمجـــتمع المصرى من عبء ثقيل على مجمل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وانخفض كذلك حجم الموارد المخصصة لخدمة الديون الأجنبية والتى بلغت عشية غزو العراق للكويت ٣,٥ مليار دولار.

وبالمقابل تنامى فى الاقتصاد المصرى عاما بعد آخر ظاهرتين جديدتين هما:
الأولـــى : تفاقم الحمى الاستيرادية بما أدى لزيادة العجز فى الميزان التجارى بصـــورة مثـــيرة للقلـــق حتى بلغ عام ١٩٩٨ نحو ٢٨ مليار جنيه فى وقت لم تعد مصـــادر النقد الأجنبى الأساسية (تحويلات المصريين – قناة السويس – السياحة – البـــترول) قادرة على تلبية أو تغطية هذا الضغط الهائل على مواردنا من العملات الأجنبية، وأخذت فى التصاعد حتى تجاوز عام ٢٠٠٠ نحو ٣٧ مليار جنيه.

الثانــية : القفزة التى شهدها الدين المحلى الذى زاد من ١٩,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلــى ١٣٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨ (ووفقا للمفهوم الواسع يصل إلى ١٨٧ مليار جنيه)، حتى قارب عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ نحو ٢٤١ مليار جنيه. وهو ما يشكل عبــئا هــائلا علــى الموازنة العامة للدولة حيث بلغ المخصص منها لخدمة الدين المحلــى (أقســاط + فوائــد) عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ نحو ١٧ مليار جنيه ثم قفزت مخصصــات خدمة الدين المحلى والأجنبى فى موازنة ٩٩ / ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٥ مليار جنيه بما يشكل ربع استخدامات الموازنة العامة للدولة ككل.

وهــو ما يهدد كامل السياسة النقدية والمالية وتوازنها فى السنوات القادمة ومن هــنا جــاء تبنى الدولة لسياسة جديدة فى تمويل البنية الأساسية الضرورية لخدمة المشــروعات الكبرى عبر تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى وفقا لنظام BOOT فــى تصــور أنــه من شأنه التخفيف عن كاهل الدولة ومشاركة للقطاع الرأسمالى الخــاص وجذبــا للــتدفقات الاســتثمارية المباشــرة من الخارج وعلى أمل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI. **فهل تحقق هذا ؟**

المبحث الثانى
نظام الامتياز (BOOT)
وآليات الاندماج الاقتصادى المزدوج

بانتقال الدولة من دور تخطيط المشروعات إلى تصميم ورسم السياسات ومع ظرف دولى وإقليمى جديد بانهيار الحرب الباردة وبداية عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٩١، جرى تفعيل آليات لعمليتين اقتصاديتين تاريخيتين :

الأولى : نقل الملكية العامة لمشروعات القطاع العام إلى القطاع الرأسمالى الخاص المحلى والأجنبى وفقا لبرنامج متفق عليه مع المؤسسات التمويلية الدولية وهو ما يعرف ببرنامج الخصخصة Privatization مع دعم منظم من جانب الدولة وبرعاية دولية غربية لمشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى(٧) ولقد قدرت حجم المبيعات من جراء عملية الخصخصة خلال السنوات الخمس (٨٨ – ١٩٩٢) على المستوى الدولى بنحو ١٨٥ مليار دولار منها نحو ٤٩ مليار حصيلة مبيعات ٤٠٠ مشروع مملوك للدولة فى الدول النامية خلال نفس الفترة(٨).

الثانية : الاندماج المكثف والمتسارع فى الاقتصاد الدولى سواء فى مجال التجارة الدولية (اتفاقية الجات) أو فى إطار المشروعات المشتركة وجذب رءوس الأموال الأجنبية والشركات الدولية المتعددة الجنسيات للعمل فى مصر أو بفتح الأسواق وإنهاء السياسات الحمائية وهو ما عرف فى الأدب الاقتصادى والسياسى الدولى بعملية العولمة Globalization باعتبارها عملية تاريخية Historical خاصة بعد انهيار تجارب التخطيط المركزى والنظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية.

ويبقى التساؤل قائما وحافزا للفكر والبحث هل يعتبر نظام الامتيازات الجديد أو ما يسمى الـ BOOT هو أفضل الصيغ والأشكال لجذب رءوس الأموال الأجنبية أو المحلية وما هو المدى الذى ينبغى أن نتوقف عنده تعظيما للمكاسب وتلافيا للمخاطر والأضرار ؟

والمحلل المدقق لتطور الاستثمارات المنفذة فى مصر ومساهمة القطاع الخاص المحلى فيها طوال الخمس عشرة سنة الماضية يخرج بنتيجة مؤكدة هو أنه برغم المزايا والإعفاءات والضمانات التى منحت للمستثمرين وفقا لتعديلات قوانين الاستثمار (بدءا من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ انتهاء بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) فمازال المستثمر المصرى حريصا فى استخدام أمواله ويحتاج إلى مساندة أجنبية ومشاركة دولية للدخول فى مجالات أكثر حيوية لعملية الاستثمار والنمو.

صـــحيح أن حجـــم ونـــسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالى الاستثمار المنفذ طـــوال هذه الفترة قد تزايد من ٢٧,٥% عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ما يقارب ٦٣% عام ١٩٩٨/٩٧ إلا أن الـــنمط الغالـــب علـــى هذه الاستثمارات الخاصة هو المجالات العقارية والإسكان والمنتجعات السياحية (٩).

ومـــن هـــنا صـــاغ الـــنظام والحكم رؤيته الجديدة منذ عام ١٩٩٤ فى ضوء مجموعة من المبادئ والقيود أهمها :-

١- إن مـــا أنفق على إعادة تأهيل وبناء وصيانة البنية الأساسية المصرية منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن قد تجاوز ٢٤٠ مليار جنيه (مطارات – موانى – محطات مياه وصرف صحى – اتصالات – محطات كهرباء ... الخ) جاء معظمه بالاستدانة وهو مالا يمكن تكراره أو الاستمرار فيه.

٢- أن دخـــول مصر عصر المشروعات العملاقة (توشكى – سيناء – شرق الـــتفريعه – شـــمال غـــرب السويس – العين السخنة .. الخ) يحتاج إلى اســـتثمارات ضخمة تتجاوز قدرات الدولة برغم حيويتها لمصير المجتمع ومستقبله وهى بطبيعتها تحتاج إلى بنية أساسية جديدة (محطات كهرباء – موانـــئ – اتصـــالات – طرق .. الخ) وبالتالى فان مشاركة جادة وفعالة للاستثمار الخاص والأجنبى وبفكر جديد هى مسألة مراهنة على المستقبل كله.

٣- إن مصـــر – وفقـــا لـــتقديرات دولـــية عديدة – مجتمع غنى وتشير كل المصـــادر الموثوقـــة أن حجم المدخرات المصرية بالخارج تتجاوز مائة ملـــيار دولار – وفقـــا لأكـــثر التقديرات تحفظاً – وهى تزيد فى بعض الـــتقديرات عن ١٦٠ مليار دولار وبإضافة حجم ودائع ومدخرات القطاع العـــائلى المصرى فى البنوك والأوعية الادخارية المختلفة بالداخل والتى تـــتجاوز ١٠٠ مليار دولار قادرة إذا أحسن جذب أصحابها وتوفير مناخ من الثقة والاطمئنان أن توظف لخدمة نهضة تنموية حقيقية.

٤- إن الـــتقدم فى عملية الخصخصة بقدر ما سيكون رسالة عملية للمستثمرين المحليين والأجانب عن جدية عملية التحول فإنها أيضا ستحصل على زخم إضـــافى بمشاركة رأس المال المحلى والأجنبى فى المشروعات العملاقة ومن هنا تأتى أهمية البحث عن الصيغة القانونية والمالية والاقتصادية التى توفر هذا المناخ وكان نظام الـــ BOOT هو أحد هذه الخيارات الجديدة.

لقـــد قدرت الخطة الخمسية (١٩٩٧/٩٦ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) حجم الاستثمارات المطلوبـــة لتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحى على مستوى الجمهورية بنحو ١٦ ملـــيار جنيه، وإذا أخذنا بالتقديرات المخططة حتى عام ٢٠١٧ فأن هذه القيمة ستتراوح بين ١٢٠ مليار إلى ١٦٠ مليار جنيه (١٠).

أمـــا فـــى قطاع الكهرباء فقد حددت الخطة الحمسية المشار إليها الاستثمارات المطلوبة بنحو ٢٨ مليار جنيه وإذا أخذنا بالمقدر حتى عام ٢٠١٧ فان الرقم يرتفع ليصل من ١٦٠ مليار إلى ٢١٠ مليار جنيه.

هــذا بخـــلاف الاستثمارات المطلوبة لإقامة الموانئ المحورية الجديدة (شرق التفريعة – العين السخنة) والطرق والمواصلات والاتصالات المختلفة (تليفونات – أقمار صناعية ... الخ) والمطارات فى المناطق الصناعية الجديدة.

نحـــن أذن إزاء وضـــع اقتصـــادى واجتماعى طموح، سيرتب لاشك علاقات اقتصـــادية ومراكـــز قانونية جديدة لأطراف عديدة محلية وإقليمية ودولية وهو ما يســـتدعى درجة من التمحيص لتداعيات المستقبل وأطرافه وفاعلياته حتى لا نفاجئ بأوضـــاع علـــى الأرض تشكل قيدا جديدا على الإرادة المصرية والقرار السياسى والاقتصادى المصرى المستقل.

والخطـــر والخطـــأ أن تترك عملية تاريخية بمثل هذا العمق والتشابك فى أيدى التكـــنوقراط وحدهم أو الخبراء الفنيين فى مجالات الكهرباء والمياه أو غيرها دون وجـــود عناصـــر ذات رؤيـــة سياسية واستراتيجية فى مجالات الإدارة والاقتصاد والأمن القومى بأبعاده المختلفة.

المبحث الثالث
الإطار القانونى لنظام الامتياز (BOOT) ومخاطره المستقبلية

تطلب القبول بالنظام الجديد للبناء والتمويل والإدارة والتملك أو BOOT تغييرا فوريا وعاجلا للأطر القانونية لمشاركة رأس المال المحلى أو الأجنبى فى تملك وإدارة المرافق العامة صحيح أن القوانين القائمة لم يكن قد مضى عليها سبع سنوات إلا أن المرونة ومتطلبات المرحلة تستدعى سرعة التحرك استجابة للشركاء الجدد وتوفيرا للسلامة والاطمئنان هكذا لم يعد القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الخاص بالاستثمار والذى سمح للمستثمر الأجنبى والعربى بالمشاركة فى كافة المشروعات والقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بنقل الملكية فى شركات قطاع الأعمال العام إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) الذى نص فى مواده على عدم التمييز ضد المستثمرين الأجانب حين تقدمهم لمشروعات البنية الأساسية بل وتفضيلهم إذا ما قدموا تكنولوجيا جديدة لم يعد كل هذا كافيا فبدأت سلسلة من التنازلات والإصدارات التشريعية الجديدة.

ونظرا لأن قطاع الكهرباء هو البادئ فى مجال تطبيق نظام الـ BOOT فقد كان من الضرورى تعديل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة الكهرباء بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ الذى استبدل المادتين (٢)، (٧) بما يسمح لهيئة كهرباء مصر بالتعاقد مع الهيئات المحلية والأجنبية والشركات والمصارف لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز وجعل من الممكن أن تصل مدة الامتياز والالتزام ٩٩ عاما معلقا إياها على شرطين هما توافر المنافسة والعلانية فى اختيار الملتزم من ناحية وأن يصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الكهرباء.

وفى مجال الإسكان صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وتم بمقتضى القانون الجديد إلغاء القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وجاء القانون الجديد بأحكام تسمح للأجانب بتملك الأراضى بما فى ذلك محطات المياه.

كما صدر القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وأضاف القانون الجديد المادة ١٢ مكرر التى نصت على أنه (استثناء من أحكام المواد ١، ٣، ٩ مكرر من هذا القانون يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب أشخاصا طبيعيين أو

معنويين وذلك لإنشاء طرق حرة وسريعة ورئيسية وإداراتها واستغلالها وصيانتها وتحصيل مقابل المرور عليها دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ كما سمح القانون الجديد في الفقرة (د) من المادة المذكورة على أن يكون للملتزم في خصوص ما أنشأه من طرق الحق في استغلال مساحات واقعة على جانبي الطريق وفي بدايته ونهايته بإقامة الفنادق والاستراحات والمطاعم ونقاط الإسعاف ومحطات الخدمة وورش الصيانة السريعة للسيارات وغير ذلك من المنشآت والأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية التي تخدم الطريق والمارة).

ونحن نرى أن هذه المادة بهذه الصيغة تفتح بابا واسعا لأوضاع غير متوازنة بين أصحاب الطريق بالمعنى الوارد في القانون وبين المواطنين المستخدمين لهذا الطريق مستقبلا.

ثم صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ في شأن منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة واستغلال المطارات وأراضي النزول ونص في مادته الأولى على أنه (يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين وغيرهم أشخاصا طبيعيين واعتباريين في الداخل والخارج لإنشاء وإعداد وتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال المطارات وأراضي النزول أو أجزاء منها أو لتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال ما هو قائم من المطارات وأراضي النزول).

وتكرر النص على شرط العلانية في اختيار الملتزم وصدور قرار من مجلس الوزراء وأن لا تزيد مدة الالتزام عن ٩٩ عاماً.

وأضافت المادة الأولى مزايا جديدة للمستثمرين في هذا المجال وذلك بإعفائهم من بعض مواد قانون رسوم الطيران المدني (رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩١) وترك للمستثمر أمر تحديد تحصيل مقابل الخدمات والدخول والتراخيص والانتفاع والأشغال والاستغلال وقيمة استهلاك المياه والكهرباء الفئات التي تحدد في وثيقة الالتزام (عقد الالتزام) كما أعفى القانون المستثمر من التقيد بأحكام القانونين ١٢٩ لسنة ١٩٤٧، ٦١ لسنة ١٩٥٨ وأضافت المادة الثالثة من القانون المذكور ميزة جديدة للمستثمر بالنص على (عدم جواز الحجز أو اتخاذ أي إجراءات تنفيذية على المطارات وأراضي النزول محل الالتزام وما عليها من مبان ومنشآت وأسلاك وأجهزة ومعدات) .. الخ.

مما يعني تضييق نطاق تطبيق القواعد القانونية في القانون المدني المصري على هذا النوع من المشروعات.

وألزمت المادة الثالثة الملتزم بالمحافظة على المطارات وأراضي النزول محل الالتزام وما عليها من مبان ومنشآت وأجهزة ومعدات مخصصة للاستعمال وجعلها صالحة للاستخدام طوال مدة الالتزام وتؤول جميعها إلى الدولة في نهاية مدة الالتزام دون مقابل وبحالة جيدة صالحة للاستعمال.

ثـم أخـيرا نصـت المادة الخامسة والأخيرة من القانون على أن تحدد حصة الحكومـة وشـروط وأحكام الالتزام بقرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير المختص.

- كمـا صـدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨ في مجال النقل البحرى الذى سمح كذلـك للمستثمرين مصريين كانوا أو أجانب بإنشاء وإدارة وتشغيل وتملك الموانئ البحرية والخدمات البحرية فى هذه الموانئ.

- ولم يكن كل ذلك كافيا فصدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار الذى ألغى العمل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وجاء فـى مواده ٨، ٩، ١٢، ١٣ الكثير من الحصانات والضمانات للمشروعات الخاصة (حظر التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة ... الخ).

والأهـم والأخطـر فى نظرنا هو ما جاءت به المادة العاشرة من هذا القانون حيـث تـنص على (لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل فى تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها).

ووفقـا لحكـم المادة الأولى من هذا القانون فأن كل المنشآت والشركات التى تعمـل فـى مجـالات البنـية الأساسية والكهرباء وغيرها من المشروعات بنظام BOOT تـندرج تحـت أحكامهـا وهو ما سيؤسس سندا قانونيا فى المفاوضات الدورية أو السنوية التى ستجريها هذه الشركات مع الجهات الإدارية لتحديد أسعار منتجاتها أو خدماتها (الكهرباء – المياه ... الخ) وتضيف لها قوة تزيد على قوة أى قرار إدارى حتى لو كان من رئاسة مجلس الوزراء.

هـذا الإطـار القانونى الجديد الذى ألحت عليه قوى مالية محلية ودولية يسمح بترتيب علاقات ومراكز قانونية جديدة لصالح هذه القوى ولا ينشئ ضمانات مقابلة علـى الملـتزم Promoter فـيما يـتعلق بعناصر عديدة كالتسعير والتكنولوجيا المسـتخدمة ونمـط الإدارة ومشاركة العمالة المصرية بنسب معينة ووضع سقف للحصـول على الائتمان المصرفى من البنوك المحلية بل أن هذا النوع من العقود تلتزم بمقتضاه الحكومة بعدم إنهائه أو إلغائه بشكل منفرد.

كما تتضمن صياغة الاتفاقية وضع شروط تسوية المنازعات ولجوء الأطراف إلـى وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القضاء الوطنى أو القضـاء الدولى وذلك فى ضوء ما يحدث من منازعات أو خلافات بين الأطراف فـيما يـتعلق بتنفيذ العقد أو مراحل تنفيذ المشروع أو حقوق والتزامات الأفراد أو التمويل أو التنفيذ طبقا للمواصفات أو الضمانات والتأمينات وتتم تسوية المنازعات من خلال الوساطة Mediation والتوفيق Conciliation والتحكيم Arbitration.

المبحث الرابع

حجم ومستقبل المشروعات بنظام الامتياز Boot

لاشك أن النشاط الاقتصادى الذى تشهده مصر منذ منتصف عقد التسعينات والتخطيط للمشروعات العملاقة فى أكثر من محور جغرافى واقتصادى (الشمال الشرقى فى سيناء والسويس وبورسعيد والجنوب الغربى بتوشكى) واستهداف التوسع العمرانى والديموجرافى بحيث تزداد النسبة المأهولة من مساحة مصر من ٥% حاليا إلى ٢٧% بحلول عام ٢٠٢٠، كل هذا الطموح يستدعى توسع مواز فى خدمات البنية الأساسية خاصة فى القطاعات التالية :-

مشروعات توليد الكهرباء والطاقة.
مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.
مشروعات الطرق.
مشروعات الموانئ.
مشروعات المطارات.
الاتصالات بمختلف وسائلها (تليفونات – أقمار – كابلات بحرية ... الخ)

ويقدر حجم الاستثمارات المطلوبة للتوسع فى هذه الخدمات من الآن وحتى عام ٢٠١٧ بأكثر من ٦٠٠ مليار جنيه. فإذا قدرنا أن الدولة ستتحمل نحو ٢٥% من هذه التكاليف (أى ١٥٠ مليار جنيه) من الآن وحتى عام ٢٠١٧ فأن القطاع الخاص المحلى والأجنبى سوف يتولى استثمار ما يزيد عن ٤٥٠ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ بمتوسط سنوى ٣٠ إلى ٣٢ مليار جنيه (أى من ٨ إلى ٩ مليار دولار سنويا) وهنا يثور التساؤل هل الخبرة التاريخية لعلاقة الاقتصاد المصرى بالمراكز الاستثمارية الدولية تعزز من فرص تحقيق هذا الهدف الذى يتركز فى هذه القطاعات ؟

١- قطاع الكهرباء :

بدأ قطاع الكهرباء تنظيم أول تعاقد لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بسيدى كرير وطرحها للمناقصة العالمية فى ابريل ١٩٩٦ بنظام Boot (بطاقة ٦٥٠ ميجاوات وبتكلفة تقدر بنحو ٤٢٠ مليون دولار أى ما يعادل ١٥٠٠ مليون جنيه).

كما يجرى طرح مناقصة لعشر محطات أخرى بنظام Boot فى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ وهى:

- ٦ محطات بخارية بمناطق شرم الشيخ والعريش وسفاجا وخليج السويس والضبعة وتوشكى، ومحطة بطاقة الرياح فى الزعفرانة، ومحطتان غازيتان بالنوبارية وشمال القاهرة، محطة بجبل الجلالة بالسويس.

ويخطط قطاع الكهرباء لإنشاء ١٥ محطة لتوليد الكهرباء بنظام Boot من الآن وحتى ٢٠١٧. وذلك بهدف زيادة قدرات التوليد من مصادر الطاقة المختلفة حتى عام ٢٠٠٧ بنحو ٢٩٧٣ ميجاوات ثم إلى ٩٠٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠١٧ (١١).

جدول رقم (٣٧)
أهداف قطاع الكهرباء حتى عام ٢٠١٧

(الطاقة بالمليار ك . و . س)

	٩٦/١٩٩٧	٢٠١٦/٢٠١٧	معدل الزيادة السنوى
- الطاقة المتاحة	٨٧	٢٥٧	%٩,٨
- الطاقة المولدة	٥٨	٢٢٠	%٦,٩
- الطاقة المستخدمة	٤٨,٩	١٤٧,٥	%٥,٧
- الصادرات	١,٥	٤٠	%١٢٨
- عدد محطات توليد الكهرباء	٤٠	٥٥	

فإذا عرفنا أن حجم الطاقة المولدة عام ١٩٦٨ كان نحو ٢٩٥٠ مليون كيلو وات ساعة زادت إلى ١٨ ألف مليون كيلو وات ساعة عام ١٩٨٢ ثم إلى ٨٧ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٩٧، نستطيع أن نحدد حجم التطور الذى طرأ على هذا القطاع وهو فى كنف وملكية الدولة المصرية. بيد أن تأمل نمط استهلاك الكهرباء فى مصر وفقا للحالة عام ١٩٩٦ (١٢). يفيد فى تصور شكل العلاقة المستقبلية والتأثيرات المحتملة للمحطات الجديدة بنظام BOOT والهيكل الصناعى والاجتماعى فى البلاد.

جدول رقم (٣٨)
نمط استهلاك الكهرباء فى مصر عام ١٩٩٦

القطاع	نسبة استهلاك
القطاع الصناعى	%٥٠
القطاع التجارى والسكنى	%٣٥
الحكومى والخدمى	%٨
- الزراعة واستصلاح الأراضى	%٧
المجموع	%١٠٠

المصدر : وزارة الكهرباء "صناعة الكهرباء فى مصر" مرجع سابق.

إذن، الثقل الأساسي لاستهلاك الطاقة الكهربائية في مصر هو القطاع الصناعي سواء كان في القطاع الخاص أو شركات قطاع الأعمال العام. فإذا تصورنا التطور الـــذي ستشهده السنوات العشر القادمة، من حيث خصخصة عدد كبير من شركات قطاع الأعمال العام وتحويلها إلى الملكية الخاصة أو بدء نشاط المنشآت الصناعية والخدمـــية والزراعية بمناطق المشروعات العملاقة فأننا نستطيع أن نحدد بوضوح أن "المستهلك الرئيسي" لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بنظام BOOT سيكون هو المشـــروعات الصـــناعية والزراعـــية المملوكة للمستثمرين الأفراد وليس القطاع الحكومي أو سكان العاصمة والمدن القديمة.

ويظهـــر معدل زيادة الاستهلاك السنوي للأفراد في مصر من الكهرباء طبيعة الـــتطورات المستقبلية في مجال استهلاك الكهرباء حيث زاد هذا المعدل من ٦٤٠ كيلو وات ساعة عام ١٩٨١ إلى ٩٥٠ كيلو وات عام ١٩٩٦ ومن المقدر أن يصل إلـــى ١٥٠٠ ك. و. س. بحلول عام ٢٠١٧ كما زاد عدد المشتركين من ٦ مليون مشترك عام ١٩٨١ إلى ١٣,٦ مليون عام ١٩٩٧ منهم ٩٥% للاستهلاك المنزلي.

وقـــد عاني قطاع الكهرباء وشركاته من بعض المصاعب الاقتصادية والمالية خلال العقدين الماضيين لأسباب أربعة :-

الأول : ارتفـــاع نســـب الفاقد بين الطاقة المولدة والطاقة المستخدمة سواء في عملـــيات الـــنقل أو توزيع القوى الكهربائية والتي تجاوزت ضعف المعدل المقبول عالميا حيث بلغت في أواخر السبعينات ٢٥% بينما أن المعدل الفاقد ينبغي ألا يزيد عـــن ٨% وفقاً للمعدلات العالمية وقد بذلت جهود حثيثة لتخفيض معدل الفاقد حتى بلغـــت ١٩% عام ١٩٨١ ثم إلى ١٣% عام ١٩٩٥ ومن المقدر أن تنخفض بحلول عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ١٢% (١٢).

وهو ما يجعل كلفة الطاقة المولدة أعلى من مثيلتها على المستوى الدولي.

الـــثاني : أن التغـــير الـــذي طرأ على التركيب الهيكلي لمصادر توليد الطاقة الكهربائـــية قـــد أدى بدوره لارتفاع تكاليف إنتاجه فحتى عام ١٩٨٢ كانت الطاقة المولدة من المصادر الهيدروكهربية (أي المصادر المائية وعلى رأسها السد العالي) تصل إلى ٣٧% انخفضت إلى ١٧% عام ١٩٨٩ لصالح محطات الطاقة الحرارية التي تزيد فيها تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار النفط والوقود المستخدم وبحلول عـــام ١٩٩٧ كـــان التركيـــب الهـــيكلي لمصادر توليد الطاقة الكهربائية قد أصبح كالتالي:-

٨% المحطات الهيدروكهربية

٨٧% المحطات الحرارية (بالوقود أو الغاز الطبيعي)

٥% الطاقـــة الجديـــدة والمـــتجددة (حـــرارة شمسية – طاقة الرياح – الوقود العضوي ... الخ)

وقـــد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة ومع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية فأن سعر بيع الطاقة الكهربائية في مصر كان أقل بأكثر من النصف من

مثيله فى الأسواق الدولية وذلك حتى عام ١٩٨٦ وأن أخذت الصورة فى التغير بعد ذلك التاريخ بتحريك سعر بيع الكهرباء.

الثالثة : اختلال التوازن المالى فى شركات توزيع الكهرباء الثمانية، فاذا كانت التكاليف الاستثمارية الكلية فى قطاع الكهرباء تتوزع بين ثلاثة أنشطة هى [١٤].

٤٠% للتوليد الكهربى ذاته.

٣٠% للتوزيع الكهربى.

٣٠% للنقل الكهربى من خطوط هوائية وأبراج وموصلات وعوازل ومهمات ربط وتعليق ومحطات المحولات ... الخ.

فإن تعرض الشركات الثمانية للتوزيع لإعادة التنظيم عدة مرات وانتقال التبعية من قطاع الكهرباء إلى قطاع الأعمال العام وبالعكس خلال العشر سنوات الأخيرة قد أدى لارتفاع الفاقد هذا علاوة على ارتفاع فاتورة الأجور والمزايا المالية للعاملين فيها بصورة مبالغ فيها ودون مبرر من ربحية حقيقية.

ووفقا لتحليل الموقف المالى لهذه الشركات عام ١٩٩٦/٩٥ تبين الآتى :

أن معدل العائد على الاستثمار فى هذه الشركات أنخفض من ٣,٥% عام ٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٢,٧% عام ١٩٩٦/٩٥.

أنخفض معدل الربحية إلى إجمالى المبيعات من ٥,٣% عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٤,٥% فى العام التالى بينما الحد الأدنى المقبول اقتصاديا هو ٨% ويجدر الإشارة هنا أن ٣٠٠ مليون جنيه من الخسائر المتراكمة لشركات الكهرباء لسنوات عديدة كان بسبب بيع الكهرباء بسعر مخفض لقطاع الزراعة وللمواطنين الذين يستهلكون أقل من ١٠٠ كيلو وات شهريا ومن ثم فإن هذا البعد الاجتماعى سيظل قائما حتى بعد خصخصة شركات قطاع الكهرباء وسينتقل من بند ديون معدومة لدى الشركات إلى باب التحويلات بالموازنة العامة للدولة فى صورة دعم جديد.

انخفاض معدل دوران الأصول عموما والمتداولة خصوصاً إلى أقل من النسب المقبولة اقتصادياً.

الرابعة : التدنى فى نسب السيولة فى تلك الشركات مما يترتب عليه عسر مالى ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها طول فترة تحصيل المبيعات الآجلة إلى ما يقارب من عام خاصة المبيعات للحكومة ومصالحها وشركات قطاع الأعمال العام.

كما تبين ارتفاع نسب المديونية إلى إجمالى الأصول حيث بلغت ٧٢,٩% ويرجع ذلك إلى تضخم إجمالى مديونيات شركات التوزيع حتى بلغت ٦,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ بينما تبلغ دائنية هذه الشركات لدى الغير ٥,٦ مليار جنيه معظمها لدى الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام وقطاع الزراعة أى أن صافى المديونية ١,٠ مليار جنيه [١٥].

والحقيقة أن بعض أوجه الخلل فى الأداء المالى لهذه الشركات يرجع إلى أسباب أبعد من الاعتبارات الفنية وحدها؛ فغالبا ما تحمل هذه الشركات بتكاليف

ليست لها ضرورة اقتصادية أو فنية (كالحملات الإعلانية الضخمة عن إنجازات القطاع) دون مبرر نظرا لاحتكار وزارة الكهرباء وشركاتها هذا النشاط وليس هناك إطار تنافسي يبرر مثل هذه التكاليف. وبعضها الأخر يعود إلى عدم الاستعانة بصورة كافية بالتصنيع المحلى للمعدات الكهربائية لتخفيض فاتورة المستورد من هذه المعدات ولقد تم حصر قائمة بالشركات المصرية التى يمكن أن تصنع معدات الكهرباء ومحطاتها عام ١٩٩٦ وتبين أن عددها ٢٦ شركة مصرية عامة أو مشتركة [١٦].

وقد أظهرت عملية تنفيذ أول محطة بنظام BOOT فى سيدى كرير أن نسبة التصنيع المحلى للمحطة بلغت ٤٠% من معداتها ترتفع فى محطة عيون موسى (تحت الإنشاء) إلى ٥٠%.

أما فى مشروع محطة شرق تفريعة بورسعيد فقد تم التوقيع مع هيئة كهرباء فرنسا لإنشاء المحطة بنظام BOOT. كما بدأ العمل فى إنشاء محطة المحولات الخاصة بالميناء وتبلغ طاقته ٦٥٠ ميجاوات تزداد إلى ٢٠٠٠ ميجاوات فى مرحلة لاحقة من المشروع ويكشف تحليل سلوك كل من هيئة كهرباء فرنسا صاحبة التعاقد على محطة كهرباء شرق التفريعة من ناحية وشركة Interenginering Bectel الأمريكية التى تتولى تنفيذ محطة سيدى كرير عن نمطين فى شكل تمويل هذه المشروعات.

فبينما لجأت هيئة كهرباء فرنسا إلى تمويل المشروع من خلال مواردها الذاتية وبالتعاون مع هيئات تمويلية فرنسية ومصرية لجأت الشركة الأمريكية فى تمويل محطة سيدى كرير (نحو ١٥٠٠ مليون جنيه مصرى أو ٤٢٠ مليون دولار) إلى البنوك المصرية والمشاركة فى كونسرتيوم تتولى هى إدارته بما سيشكل فى المستقبل ضغطا على المتاح من الائتمان المصرفى المصرى لتمويل أنشطة أخرى.

وعلى أية حال .. فإن الشواهد الأولى لتجربة المشروعات بنظام BOOT تثير مجموعة من الملاحظات الضرورية بهدف تقليص أثارها الضارة وهى :-

لجأت وزارة الكهرباء فى مايو ١٩٩٦ إلى اختيار استشارى من خلال عطاء عالمى لمساعدة هيئة كهرباء مصر فى إعداد المستندات الأولية للمشروع ومراجعته للجوانب القانونية ودراسات الجدوى البيئية ودراسة التعريفة والنموذج المالى للمشروعات الكهربائية واختيار حزمة المخاطر والأمان وإعداد مستندات العطاءات لدعوة المستثمرين والمشاركة فى تقييم هذه العطاءات ومفاوضات التعاقد[١٧].

ونحن وأن كنا نرى أن هذه الخبرة الجديدة تحتاج إلى وجود خبراء استشاريين دوليين أو بيت خبرة عالمى إلا أن الضرورات الاستراتيجية خصوصا فى مثل هذه المشروعات الحيوية للمجتمع والدولة تستدعى التجهيز الفورى عبر خطة عمل دقيقة على أعلى مستوى من الوزارات المعنية (العدل والكهرباء - الإسكان -

الخارجية .. الخ) لأعداد بيوت خبرة وطنية وتدريب كوادر وطنية مصرية وتنظيم برامج علمية وزيارات دولية لمواقع مشابهة فى الدول المختلفة التى سبقتنا فى هذا المجال (دول جنوب شرق آسيا) للتعرف عن قرب على نتائج هذه التجارب وآثارها السلبية لتلافيها فى تجاربنا خصوصا أننا مازلنا فى بداية الطريق.

٢- تكشف حصيلة المناقصة العالمية بشأن إنشاء محطة سيدى كرير التى تقدم لها ٥٣ شركة محلية وعالمية وكذا مشروع محطتى خليج السويس وشرق بورسعيد الــذى تقدم إليه ٤٥ شركة عالمية (يابانية – أمريكية – فرنسية وغيرها) بعروضها وســابقة أعمالها Pre - Qualification إننا بحاجة إلى إجراء حصر دقيق ودراسة متأنية لحجم وطبيعة السوق الدولى والشركات العاملة فيه بنظام BOOT سواء فى مجال الكهرباء أو محطات المياه والصرف الصحى أو الموانئ والمطارات ... الخ فالــتعرف علـــى الســـوق الدولى وأهم الشركات العاملة فيه ووسائل التمويل الذى يخــتلف مـــن شركة إلى أخرى أو من كونسرتيوم إلى أخر كل هذا من شأنه خلق كــادر تقــنى وتفاوضـــى مصرى على درجة عالية من المهارة والمعرفة بأحوال وأساليب ونتائج أعمال الشركات العاملة والقادمة إلينا.

يثــير هــذا النوع من العقود مسألة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لدول العــالم الثالــث وهـــى قضية نقل التكنولوجيا، فإذا كان النظام الذى ساد خلال عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات فى إقامة المشروعات فى مصر هو تسليم المفــتاح فأنــنا الآن ووفقــا لنظام الــ BOOT بصدد حالة جديدة هى أقرب إلى الانــتظار خارج الباب دون الدخول إلى التكنولوجيا الجديدة، فصاحب الامتياز أو الملــتزم Promoter ســيتولى بنفسه ودون إلزام تعاقدى بمشاركة حجم معين من العمالـــة والكـــوادر المصـــرية إنشاء وتركيب معدات المشروع وهى ثغرة تعاقدية ينــبغى مـــن الآن الاهــتمام بهـــا مـــن جانب المفاوض المصرى ومتخذى القرار الاقتصـــادى بالـــنص فـــى عقود الالتزام BOOT على مشاركة واستخدام العمالة المصرية والكوادر الفنية بنسب لا تقل عن ٧٥% من إجمالى العاملين بالمشروع.

ومن الجدير بالذكر أن العمر الافتراضى لمحطات توليد الكهرباء هى ٣٥ عاما وان عقــد الالـــتزام يصــل إلـــى ٣٠ عاما، ومن ثم فأنه خلال هذه الفترة ستكون التكنولوجــيا المســتخدمة فـــى إنشاء وتشغيل وإدارة المحطة قد تخلفت كثيرا عن الــتطورات التكنولوجية المتلاحقة كما أنه بانتهاء فترة الامتياز ستكون المحطة من الناحــية العملــية والاقتصادية غير صالحة للاستخدام الكفء حتى لو كانت شركة الامتــياز تــتولى التنفــيذ الأميــن والدقيق لنصوص العقد بشأن الصيانة الدورية للمحطة.

يــنص عقد إنشاء محطة سيدى كرير على التزام الحكومة المصرية (ممثلة فى وزارة البــترول) بتوفــير الوقود الخاص بتشغيل المحطة بصورة منتظمة وبسعر البــيع بالجنــيه المصرى بينما ينص العقد كذلك على أن سعر شراء هيئة كهرباء مصر للطاقة المولدة من المحطة سيكون بالدولار (٢,٥ سنت للكيلو / وات ساعة)

ومن شأن أى تغير فى أسعار صرف الجنيه بالنسبة للدولار أو تخفيض قيمة الجنيه أن تحقق الشركة مكاسب إضافية من جراء الارتفاع التلقائى لسعر توريد الكهرباء مقابل الانخفاض التلقائى لسعر توريد الوقود وهو ما سيكون له تأثيرات بعيدة الأثر علـــى ســعر الطاقة الكهربائية للمستهلك (سواء كان منشآت صناعية أو أفراد) أو ستضـــطر الحكومة المصرية وقتئذ لتحمل فروق الأسعار مما يعود بنا مرة أخرى إلى سياسات دعم الأسعار لصالح الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز.

نظرا لعدم وجود قيود تعاقدية Contract Constraints على المستثمر المحلى أو الأجنـــبى بنظام BOOT على التمويل من خلال الاقتراض من البنوك المحلية فـــأن مـــا حدث فعلا هو لجوء الكونسرتيوم القائم على إنشاء وتشغيل محطة سيدى كريـــر إلى الاقتراض والتمويل من البنوك المصرية (١٥٠٠ مليون جنيه) هو نفى حقيقى للحكمة من أتباع نظام BOOT الذى يتمثل أهم عناصره فى جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الاقتصاد المصرى والأثر المباشر لهذا الوضع هو السحب مـــن فـــائض الودائع المتاحة لدى البنوك المصرية فى مشروعات ضخمة وطويلة الأجـــل ممـــا ســـيخل بتوازناتها التمويلية من ناحية وسيقلل من الفرص التمويلية المتاحة لصغار ومتوسطى المستثمرين فى مشروعات أخرى فى البلاد.

والبديل المناسب هو العمل التسويقى والترويجى لمشروعات BOOT لاجتذاب مدخـــرات المصـــريين بالخارج والتى تقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار إلى ١٦٠ مليار دولار مودعه فى أوعية ادخارية أجنبية وفى صورة ودائع بالبنوك الأجنبية.

وقـــد نصت المادة العاشرة من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ علـــى عـــدم جـــواز فـــرض أية جهة حكومية لأسعار معينة على منتجات الشركات والمنشآت الخاضعة لهذا القانون أو تحديد أرباحها.

ومـــن ثم واستنادا إلى هذا النص القانونى – الذى يعلو أى نصوص تعاقدية أو لائحـــية – يصـــبح الموقـــف التفاوضى لأية شركة أو كونسرتيوم عاملة فى مجال BOOT أقـــوى تجاه الحكومة فى حال إثارة أى خلاف أو نزاع بشأن التسعير فى أى فترة من مراحل تنفيذ أو إدارة وتشغيل المشروع خاصة وأن نظام BOOT قد حدد وسائل تسوية هذه المنازعات بالوساطة Mediation والتوفيق Conciliation ثم أخيرا التحكم Arbitration دون اللجوء إلى القضاء المحلى أو الدولى.

وفقـــاً للدارســـة الـــتى أعدها معهد أكسفورد لدراسات الطاقة عام ١٩٩٥ عن العلاقـــة بيـــن شكل الملكية ومستوى الكفاءة فى تشغيل محطات توليد الكهرباء وتم إجـــراؤها علـــى عينة من الشركات العاملة فى هذا المجال موزعه على ١٤ دولة مـــتقدمة لم تؤكد النتائج أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة أو القطاع العام فـــى خفـــض التكاليف ولعل النموذج البارز دوليا فى هذا المجال هو هيئة كهرباء فرنسا وهى شركة حكومية (١٨).

لـــذا فـــإن إبقـــاء والحفاظ على الدور الحكومى فى مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء مع وجود شركات خاصة منافسة ضرورة حيوية للمجتمع والدولة معا.

٢- قطاع الموانئ :
تميزت مصر - ومازالت - بما أسماه أستاذنا الدكتور جمال حمدان بالموقع والموضع وبرغم ثورة المعلومات والتطور المذهل فى تقنية الاتصالات فمازال هذا الموقع شاغلا للبعض وأن لم يتمكن بعد من أن يكون فاعلا لأصحابه.
وبرغم التطور المحدود الذى طرأ على عدد الموانئ المصرية وطاقتها حيث زادت من أربعة موانئ بطاقة أرصفة بلغت ٢٠ مليون طن تقريبا عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧ موانئ بطاقة أرصفة بلغت ٥٠,٧ مليون طن عام ١٩٩٥ وزيادة عدد الأرصفة فى هذه الموانئ إلى ١٤٢ رصيفا بحريا فإنه يبقى برغم ذلك أن ما حققه قطاع النقل البحرى المصرى يعد متواضعا بالقياس بطبيعة موقعنا من ناحية ومقارنة بنجاحات الأخرين من ناحية أخرى.
ففى سنغافورة - على سبيل المثال - بلغ ناتج قطاع النقل البحرى عام ١٩٩٦ نحو ٦٠ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٢١٠ مليار جنيه مصرى وهو يقارب الناتج المحلى الإجمالى لمصر كلها خلال ذلك العام (١٩).
وحتى نقترب أكثر من طبيعة السياسات المطلوبة فى المرحلة القادمة فعلينا أن نحدد بوضوح عناصر نشاط النقل البحرى الثلاثة وهى :-

الموانئ
الأسطول
الخدمات البحرية

وما تحقق لسنغافورة تولد عن نشاط هذه العناصر الثلاثة التى قدمت لبضائع بلغت كميتها ١٩٠ مليون طن، ٩٠% منها جاء فى حاويات بلغ عددها ١٢,٥ مليون حاوية مكافئة وبالمقابل فإن الموانئ المصرية تعاملت مع ٥٣ مليون طن بضائع عام ١٩٩٨ منها ٢٢ مليون طن بضائع عامة محواه فى ١,٥ مليون حاوية إضافة إلى ٦ مليون طن حبوب و٨ مليون طن أتربة وخامات ونحو ٩ مليون طن منتجات بترولية وزيوت و٥ ملايين طن أخرى أسمدة وأخشاب وحديد.
ومن الموانئ التى نجحت فى سنوات قليلة إلى الارتقاء بمستوى أدائه وكفاءته وإيراداته إلى المستوى الدولى كما فى حالة سنغافورة ميناء دبى الذى أنشئ عام ١٩٩١ بنظام BOOT.
وخلال سبع سنوات فقط أنضم بجدارة إلى نادى العشرة الكبار على مستوى موانئ العالم فهذا الميناء الذى يتكون من جزأين هما "ميناء راشد" و"المنطقة الحرة بجبل على" والذى يفصل بينهما نحو ٥٠ كيلو مترا ويستخدم هذا الميناء ١١ ونشا عملاقا لخدمة الحاويات التى بلغت نحو ٢,٦ مليون حاوية (بخلاف النفط) تضمن ٣٤ مليون طن بضائع عامه بلغ عائد الميناء منها عام ١٩٩٧ نحو ٤,٤ مليار دولار.

وتبلغ مساحة المنطقة الحرة (بجبل على) ١٠٠ كيلو متر مربع وتعمل بها نحو ١٣٢٠ شركة معفاة من كافة أنواع الضرائب حتى عام ٢٠١٠ قابلة للتجديد ولديها صلاحيات غير تقليدية وخبراء ومتخصصون.

وإذا كانــت الحاويات المتداولة على مستوى موانى العالم قد بلغت عام ١٩٩٧ نحــو ١٤٥ ملــيون حاوية فإن نصيب الموانئ المصرية مجتمعة لم يزد عن ٠,٩ مليون حاوية موزعة على الموانئ التالية :-

- ميناء الإسكندرية	تداول به	٣٨٩ ألف حاوية
- ميناء بورسعيد	" "	١٠٤ ألف حاوية
- ميناء دمياط	" "	٤٠٠ ألف حاوية

وبــرغم أن قناة السويس – وهى شريان مائى دولى تمر عبره يوميا نحو ٤٠ ســفينة تحمــل نحو مليون طن بضائع ثلثاها داخل حاويات يزيد عددها شهريا عن ملــيون حاويــة (أى ١٢ مليون حاوية سنويا) فإن الموانئ المصرية لم تحظ بقدر ملمــوس فى هذا النشاط البحرى كما لم تستطع ترساناتها البحرية من توفير الخدمة البحرية بصورة مناسبة.

فــإذا كانت الخدمات البحرية تمثل عصب حساس فى قطاع النقل البحرى لأى دولة حيث يتسع ليشمل إصلاح السفن والحاويات والصيانة الدورية للسفن ومبيعات الوقــود وتمويــن السفن وخدمات الترانزيت والتبريد والتخزين والتجزئة والتعبئة والتغلــيف والتوزيع وبيع قطع الغيار والأجهزة الملاحية ... الخ. وبرغم أن مصر تمتلك ثلاث ترسانات بحرية بها ٩ أحواض لإصلاح السفن وهى :-

الترسانة البحرية بالإسكندرية. والترسانة البحرية بالسويس (جرى خصخصتها عام ١٩٩٦ لشركاء مصريين ودينمركيين). والشركة المصرية لإصلاح السفن.

فــإن هذه الترسانات الثلاث لم تقم سوى بإصلاح ١٨٦ سفينة عام ١٩٩٧/٩٦ فــى ٥ أحــواض وكان من المقدر أن تتولى إصلاح ٤٥٠ سفينة ولم تزد حصيلة الإصلاح عن ١٢,٣ مليون دولار بينما فى المقابل نجد أن ترسانة بحرية واحدة فى ســنغافورة قد حققت ٣٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٦ وأن ترسانة (أسرى بالبحرين) قد حققت عام ١٩٩٧ نحو ٩٠ مليون دولار.

وبالإجمال فإن صناعة السفن فى العالم التى تضم ٧٨٤ حوضا للإصلاح يحقق نحــو ٣ ملــيار دولار سنويا نصيب مصر منها يكاد لا يذكر برغم موقعها المميز كنقطة التقاء هامة فى خطوط التجارة والنقل البحرى العالمى.

ولعــل هذا الواقع – علاوة طبعا على أحوال الأسطول المصرى غير الملائمة كانت وراء تفكير الدولة بالتعاون مع رجال أعمال مصريين فى استثمار خصائص الموقــع المصــرى مــن ناحية والتغيرات الجارية فى استراتيجيات النقل البحرى

العـــالمى من ناحية أخرى ثم مراعاة تحركات قوى إقليمية منافسة لصياغة منظومة جديدة ومتكاملة فى الموانئ المصرية والخدمات البحرية المصرية.

فمن أبرز هذه التغيرات الاستراتيجية فى مجال النقل البحرى (٢٠):

١- تـــزايد أسلوب النقل متعدد الوسائط Multi Model Transport باستخدام الوسائل البحرية والجوية والبرية والنهرية فى تكامل.

٢- ثـــورة فـــى استخدام الحاويات أو ما يطلق عليه Containerization مما ينشـــط صـــناعات مرتبطة بها وسفن الحاويات ومحطات الحاويات لشحن وتفريغ هذا النوع من السفن.

٣- اقتصــــاديات فـــى تشغيل هذه السفن يقوم على تخفيض عدد الموانئ التى تـــتعامل معهـــا الســـفن على خط السير كما ينبغى أن تتميز هذه الموانئ بـــالعمق والغـــاطس الكبير وكذا ضرورة توافر خدمات حديثة ومتطورة وأخيرا وليس آخر توافر سفن شحن بضائع أو سفن روافد للموانئ الثانوية بعد التفريغ.

كمـــا يرتبط مستقبل الموانئ البحرية خاصة فى نقاط التقاطع البحرية الرئيسية بكفاءة تنظيم الخدمات البحرية التى ستتحدد فى ضوء :

أ – الاهتمام بنوعية البضائع التى تورد للسفن من حيث الجودة والصلاحية.

ب- عدم المغالاة فى أسعار الخدمة.

ج- توفير الخبرات التسويقية اللازمة فى هذا المجال.

د- الالتزام بمواعيد أداء الخدمة ومستواها الفنى.

هـــ- قوة أنشطة وكفاءة إصلاح السفن والحاويات.

و- توفير العنصر البشرى الكفء وتدريبه.

وقـــد اســـتندت الرؤية المصرية الجديدة – التى بدأ التفكير فيها عمليا منذ عام ١٩٩٤ على محاور ثلاثة :-

المحـــور الأول : الانـــتقال مـــن التخطيط الاستثمارى للمشروعات المحدودة والمتـــناثرة إلـــى التخطيط بمنظور المشروعات الكبرى فى إطار منظومة متكاملة وفـــى هـــذا الصـــدد تـــم التراجع عن مشروع إنشاء وتطوير ميناء الأدبية بنظام BOOT الـــذى خطـــط له منذ عام ١٩٩٢ وبعد أن تم الإنفاق على بعض أعماله واســـتبداله برؤية جديدة تراعى الأوضاع الدولية فى التجارة العالمية والصراعات والمنافســـات الجاريـــة فـــى الإقليم على قدم وساق (الخليج – إسرائيل – تركيا – موانئ البحر الأحمر العربية – عدن) وبهذا تم صياغة منظومة جديدة تقوم على:

إقامة مشروع استراتيجى فى شمال شرق تفريعة بورسعيد (ملاحى – صناعى – ســـياحى) ليســـتكمل توسعات ميناء دمياط ويستقطب الحركة الملاحية بالحاويات فـــى شرق البحر المتوسط المدخل الشمالى الشرقى للممر الملاحى الدولى فى قناة السويس.

استكمال هذا بالمشروع الصناعي والبحرى فى شمال غرب خليج السويس والمنطقة الاقتصادية باعتباره عمق استراتيجي لما يجرى فى الشمال مع إنشاء ميناء العين السخنة الذى يفصله عن شمال غرب خليج السويس ٥٠ كيلو متر (أى ما يشبه ميناء دبى) وإقامة منطقة حرة فى شمال غرب خليج السويس وقد تكلفت أعمال البنية الأساسية لميناء العين السخنة نحو ٤٠٠ مليون جنيه تمثلت فى إقامة أرصفة بطول ٢ كيلو متر وتجهيز الميناء لاستيعاب ٦ سفن لخدمة المنطقة الصناعية والمنطقة الاقتصادية المجاورة مع إقامة المجرى الملاحي وحاجز الأمواج ويعتبر ميناء شرق تفريعة بورسعيد واسطة العقد فى منظومة الموانئ المصرية من حيث كونه ميناء محورى Hupt Port.

وصاحب ذلك عمليات التوسيع فى ميناء دمياط حيث جرى استثمار ما يزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه فى توسيع مساحة تخزين الحاويات بمقدار ٢٥٠ ألف متر مربع جديدة لتصل مساحة تخزين الحاويات إلى نصف مليون متر مربع وإقامة صومعة أسمنت جديدة وشراء أوناش جديدة لشحن وتفريغ الحاويات (١٦٠ مليون جنيه) بحيث زادت عدد السفن المستخدمة لميناء دمياط إلى نحو ١٦٠٠ سفينة عام ١٩٩٨/٩٧ وبلغ عدد الحاويات الترانزيت بها ٤٠٠ ألف حاوية كما وصل حجم البضائع العامة ١٣ مليون طن (أى ما يعادل ربع طاقة الموانئ المصرية) ذلك العام.

المحور الثانى : الاتجاه نحو خصخصة الخدمات البحرية فى الموانئ المصرية فلم يعد من المقبول ومع تراجع عائدات قناة السويس منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٧ بمعدل ٢٠% خلال هذه الفترة استمرار الوضع المتدنى وغير التنافسى للخدمات البحرية فى الموانئ المصرية سواء كان ذلك فى مجال إصلاح السفن (الترسانة البحرية) أو غيرها من الخدمات وقد بدأ العمل فعلا بخصخصة ترسانة السويس البحرية عام ١٩٩٦ بإدخال شريك أجنبى (دينماركى) ذو خبرة فى هذا المجال وهناك خطط لخصخصة الترسانتين الأخرتين وتستهدف خطط الخصخصة الارتفاع بدخل الخدمات البحرية المصرية ليصل إلى ٤٠٠ مليون دولار سنويا فى السنوات الخمس القادمة حيث لا يتجاوز عائد هذه الخدمات حاليا ٨٠ مليون دولار. (وهو ما لم يتحقق حتى نهاية عام ٢٠٠٢).

كما جرى الاتفاق والتعاقد بين وزارة النقل والمواصلات وإحدى الشركات المشتركة (مصرية – هولاندية – دينماركية) لإدارة الميناء المحورى بتكلفة قدرها مليارى جنيه مصرى فى شرق بورسعيد حيث ستتولى الحكومة المصرية بناء الميناء والأرصفة وتتولى الشركة المشتركة (التى يترأسها رجل الأعمال المصرى إبراهيم كامل) التشغيل والإدارة بنظام Boot وذلك فى ١٩٩٩/٨/١٠. (أى أن تكاليف البنية الأساسية تقع على عاتق الحكومة المصرية) على أمل تحقيق عائد مناسب فى المستقبل.

وقــد بلغ رأس مال الشركة المشتركة ٥٥ مليون دولار بينما يبلغ استثماراتها ١٥٥ مليون دولار. وقد خصص لمشروع شرق التفريعة مساحة قدرها ٢٢,٥ كم مربع للميناء و٨٧,٥ كيلو متر مربع للمنطقة الصناعية والتجارية وتم تقسيم الميناء لأنشطة وتداول الحاويات الحديثة والبضائع العامة والبضائع السائبة والسائلة والصب. وسيبدأ الميناء أولى نشاطاته أواخر عام ٢٠٠١.

المحــور الثالــث : ربط هذه المشروعات البحرية بشبكة طرق بحرية وسكك حديدية إقليمية متكاملة سواء عبر الشبكة الدولية لطرق الشرق الأوسط (كوبرى الفردان للسكك الحديدية فوق قناة السويس – كوبرى القنطرة للسيارات ونفق السيارات بجنوب بورسعيد ... الخ) وهى كلها تستهدف جعل مصر نقطة ارتكاز هامة فى التجارة الدولية شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوبه فى اتجاه القارة الأفريقية وأوروبا وغرب آسيا وجنوبها.

ويهمنا أن نشير فى هذا الصدد إلى مجموعة من الملاحظات الأساسية :

الأولى : إن الأوضاع الجديدة ومستقبل النقل البحرى فى مصر يستدعى إعادة النظر فى نظم التعليم والتدريب فى هذا المجال ودعم التعليم الفنى (المتوسط والعالى) فى مجالات إصلاح السفن والحاويات وخدمات الميناء والأسطول التجارى بما يتناسب مع الأساليب الجديدة فى إدارة الموانئ.

الثانية : مازالت عقود إنشاء إدارة وتشغيل الموانئ بنظام BOOT خالية من إلزام تعاقدى – يستند إلى إدارة تفاوضية كفء من جانب الحكومة – بشأن حجم ونسب العمالة المصرية العاملة فى هذه المرافق الاستراتيجية وكما هو الحال فى إنشاء وإدارة محطات الكهرباء فإن عملية بناء الموانئ الراهنة مازالت تعتمد على الخبرة الأجنبية والعمالة الأجنبية للشركات القائمة بالعمل.

الثالثة : الأبعاد الخاصة بالأمن القومى : فلاشك أن مصر تختلف فى تحركها نحو خصخصة الموانئ أو العمل بنظام BOOT عن دول أخرى مثل إمارة دبى أو سنغافورة، حيث تعد مصر بثقلها البشرى والسياسى فى المنطقة دولة مستهدفة من جهات عديدة (مافيا دولية – تجارة المخدرات العالمية – غسيل الأموال – الإرهاب الدولى المنظم – قوى إقليمية معادية وأخرى منافسة ... الخ). لذا فإن عمليات الخصخصة لمنافذ مصر البحرية والجوية لا تعنى إهمال الأبعاد المعقدة للأمن القومى فرقابة الدولة على الموانئ Port State Control قضية تتجاوز حساسيات المستثمرين تجاه كل رقابة أو تدخل حكومى فهى تمس صميم وجود الدولة المصرية وسلامة شعبها وأمنهم.

٣- المطارات :

حظى قطاع الموانئ الجوية باهتمام ملحوظ فى السنوات العشر الأخيرة، سواء كـــان ذلـــك بدافع مجاراة الحركة وتدفقات الأفواج السياحية أو بسبب توسع حركة العمران الاقتصادى والسكانى فى مناطق لم تكن مأهولة من قبل.

وبتخطــيط الدولـــة لتوسيع الرقعة الجغرافية المأهولة من ٥,٢% من إجمالى مساحة مصر حالياً إلى ٢٧% بحلول عام ٢٠٢٠ والحركة الدائبة فى المشروعات العملاقـــة فـــى جنوب الوادى (توشكى – أسوان – شرق العوينات – الواحات ... الـــخ) .أصـــبح مـــن الضرورى إيجاد وسائل أكثر سرعة للمواصلات والاتصالات والنقل سواء للبشر أو للمنتجات.

وهكذا صيغ موقف جديد من المطارات، بحيث تقرر زيادة عدد هذه المطارات من ١٨ مطارا فى الوقت الراهن (منها ٩ دولية) إلى ٢٦ مطار بحلول عام ٢٠٠٧ وذلك عبر نظام منح الامتياز للمستثمرين المحليين أو الأجانب بنظام BOOT.

وبـــالفعل تم التعاقد بين هيئة الطيران المدنى التابعة لوزارة النقل والمواصلات فى عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ على إقامة مطارين بنظام BOOT هما :

- مطار مرسى علم، ومطار العلمين.

كما طرح عرض ستة مطارات بنفس النظام وهى :

- مطار رأس سدر
- مطار مطروح
- مطار سوهاج
- مطار الواحات البحرية (شركة ألمانية)
- مطار الفرافرة (شركة ألمانية)
- مطار شرق العوينات

ونظرا للتغير الحادث فى حركة النقل الجوى والسيطرة الجوية، من حيث عدم المعرفة المسبقة فى رحلات الطيران الشارتر وتغير أساليب العمل الجوى فقد أخذ بنظام العمل بالمطارات سريعة التجهيز.

كمـــا أن التركـــيز قـــد صار أكبر على رادارات الاقتراب وقلل التركيز على رادات الســيطرة علـــى المجال الجوى واتباع التحكم فى حركة الطائرات العابرة ونظام الملاحة بالأقمار الصناعية.

وتحـــتاج حـــركة التنمية الزراعية والعمرانية الواسعة ببعض المناطق خاصة جـــنوب الوادى من حيث العمل على سرعة تصدير منتجاتها الزراعية إلى أسواق أوروبا والعالم على ضرورة توافر حركة نقل جوى قادرة وسريعة وهو مالا يمكن تحقـــيقه إلا مـــن خـــلال المطـــارات الجديدة التى تخدم هذا النشاط تحديدا بمناطق الإنتاج.

بـــيد أن ما أشرنا إليه من قبل بخصوص احتياجات وضرورات الأمن القومى والـــرقابة المشـــددة علـــى النشـــاط فـــى هذه المطارات قد تتعارض مع منح هذه

المطارات لبعض المستثمرين المحليين أو الأجانب بنظام BOOT. وهو ما يحتاج إلـى صـياغة دقـيقة لهـذه العقود تختلف كثيرا عن عقود إقامة جراج أو محطة كهرباء.

٤- محطات مياه الشرب والصرف الصحى :

زاد عـدد سـكان مصـر من ٣٠ مليون عام ١٩٦٥ إلى نحو ٦٥ مليون عام ١٩٩٨ وصـاحب هذا التزايد بالضرورة توسع فى مجال إقامة المدن والمجتمعات العمرانـية الجديدة التى بلغت ١٨ مجتمعا عمرانيا جديدا من الشمال إلى الجنوب، وكـذا ازدادت الاستثمارات المخصصة للخدمات فى هذه المجتمعات الجديدة وكذا للمدن القديمة.

وتظهـر الإحصـاءات المتاحة مقدار التطور فى هذا المجال حيث زاد نصيب الفـرد مـن المياه النقية من ١٤٧ لتر يوميا عام ١٩٨٢ إلى ٢٠٥لترات يوميا عام ١٩٩٢ ثم إلى ٢٨٠ لترا يوميا عام ١٩٩٨. وبالمثل زادت طاقة إنتاج مياه الشرب مـن ٦,٥ مليون متر مكعب يوميا عام ١٩٨١ إلى ١٣,٣ مليون متر مكعب يوميا عام ١٩٩٧ (٢١).

وبالتوازى زادت طاقة الصرف الصحى من ٢,٢ مليون متر مكعب يوميا إلى ٥,٦ مليون متر مكعب يوميا خلال نفس الفترة.

لقـد تكلف إقامة محطات لمياه الشرب والصرف الصحى خلال العشرين عاما الماضـية ما يزيد عن ٢٤ مليار جنيه، كما قدر حجم الاستثمارات المطلوبة خلال الخطـة الخمسية (٩٦/١٩٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) لتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصـحى على مستوى الجمهورية بنحو ١٦ مليار جنيه أخرى بينما قدرت وزارة التخطـيط هـذه الاستثمارات من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٧ بنحو ١٢٠ مليار جنـيه إلى ١٦٠ مليار جنيه تشمل إقامة محطات جديدة بالمدن والمجتمعات الجديدة والتوسعات بالمحطات القائمة وامتداداتها (٢٢).

ومـن هـنا بدأت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة فى وضع خطة تستهدف تحقيق هدفين :-

الأول : تخفيف عبء هذه الاستثمارات الهائلة عن الدولة.

الـثانى : الوصـول إلى سعر اقتصادى لمياه الشرب والصرف الصحى يحقق أرباحاً للمشروعات التى تتولى إقامة هذه المحطات.

وذلـك كلـه فـى إطار السياسة العامة للدولة التى اتبعت منذ أوائل التسعينات والخاصة بدعم المشروعات الخاصة ونقل الملكية (الخصخصة).

ولم يكن ذلك ممكنا فى المدن القديمة المكتظة بالسكان طبقا لمستويات المعيشة السـائدة فيها ومستوى الدخول، فكانت البداية بالتعاقد مع إحدى الشركات الأجنبية (كونسـرتيوم محلـى وأجنبى) لمد مياه الشرب لمنطقة شمال غرب خليج السويس بطاقـة ٢٠٠ ألـف متر مكعب يوميا وبتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦ وقد تم

عــرض المناقصـــة عالميا وتصنيف عروض ٢٠ شركة انتهت على خمس عشرة شــركة قدمــت عروضها الجدية وشكلت فيما بينها كونسرتيوم بين بنوك وشركات مقاولات كما تم طرح مشروع التغذية الدائمة لمنطقة شمال شرق تفريعة بورسعيد بالمــياه (بطاقــة قدرهــا ٦٠٠ ألف متر مكعب يوميا) (٢٣). ومن المقدر أن تتعاقد وزارة الإســكان من الآن وحتى عام ٢٠٠٧ على ١٠ محطات للمياه ومشروعات للإمداد بنظام BOOT.

وبــرغم أن نظام التعاقد يتضمن ضمانات بشأن صلاحية المحطات للاستخدام بعــد انتهاء فترة الامتياز، وأن العلاقة بين هذه المحطات وبين المستهلكين تتم عبر وســيط هــو وزارة الإسكان والمرافق إلا أن حداثة هذا النشاط فى مصر يستدعى إعادة هيكلة النظام الإدارى بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لتحديد وتوحــيد جهــات التعامل مع مشروعات الامتياز وتنظيم هذا المرفق الحيوى ذى التأثير المتعدد سواء على توطن المشروعات الصناعية أو تكاليف إنتاجها من ناحية أو علــى التوطــن البشــرى والســكانى فى مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة المستهلكين للمياه.

وبــالقطع ... فــإن تحــريك أسعار المياه خلال السنوات اللاحقة لإنشاء هذه المحطــات ســيفرض نفسه على طرفى التعاقد خاصة أن نص المادة العاشرة من القــانون رقــم ٨ لســنة ١٩٩٧ يساند بوضوح المستثمرين وأصحاب الامتيازات الجديــدة ومن ثم ينبغى من الآن تحديد الأثر التراكمى للزيادة فى الأسعار مستقبلا ومــدى التأثــيرات الســلبية لهذه المعطيات الجديدة على مستوى المعيشة وتكاليف التشغيل لكثير من المشروعات التى تستخدم ناتج هذه المحطات كمدخلات إنتاج.

٥- مشروعات المحافظات (المجمعات التجارية) :

أخذ نظام الامتياز الجديد BOOT فى الاتساع رأسيا وافقيا، فأمتد من المرافق الاســتراتيجية الحيوية المطلوبة من المجتمع والدولة كمحطات الكهرباء ومحطات المــياه إلــى أنشطة خدمية لا نظن أن المجتمع فى حاجة ماسة إليها وخصوصا إذا قارناهــا بحجم العائد ودائرة المستفيدين منها وهو ما نراه يشكل ضغطا غير مبرر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على الدولة المصرية.

ففــى محافظــة القاهرة، سوف يتم إنشاء جراجات لتخفيف العبء على تكدس وازدحــام الشــوارع بســيارات الوقــوف، تم التعاقد على إنشاء مجمعين تجاريين ضــخمين إحداهمــا (بمــيدان التحرير - عمر مكرم) والثانى (بميدان الدارسة - الحسين) وبتكلفة تقارب ٤٥٠ مليون جنيه.

ووفقــا للعقــد الأول المبرم بين محافظة القاهرة وكونسرتيوم محلى مكون من مؤسســات مالية وعقارية وهي (البنك الأهلى - بنك القاهرة - المقاولون العرب - وخمــس شــركات عقاريــة أخــرى) تحت اسم "الشركة المصرية العالمية للتنمية العمرانــية" قــدرت الــتكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو ٢٢٠ مليون جنيه وفترة

الامتـــياز ٢٥ سنة والعائد السنوى لمحافظة القاهرة هو ١,٥٦ مليون جنيه (مليون وخمسمائة وستون ألف جنيه) تلتزم بمقتضاها المحافظة بتقديم الأرض والتراخيص وخـــريطة المـــرافق بالمـــنطقة مقابل أن تتولى هذه الشركة بناء مجمع تجارى من خمســـة طوابـــق يشـــتمل على جراجات وثلاثة أدوار للعرض السينمائي ومحلات تجارية وصالة تزحلق على الجليد وصالة بلياردو وكافيتريات ... الخ [٢٤].

إنـــنا بصدد مشروع تجارى متكامل يعتبر الجراج (بطاقة ٤٠٠ سيارة) مجرد نشاط فرعى للمشروع ويجرى تمويله من البنوك المشاركة فيه.

ولـــم يتضمن العقد أى إلزام من جانب المحافظة للمشروع بشأن تسعير خدماته وكل ما يتضمن العقد هو ضمان سلامة المبنى وصلاحيته للاستخدام فى نهاية فترة الامتـــياز وإيداع خطاب ضمان بنسبة ٥% سنويا (أى ١٨٠ ألف جنيه) لدى البنوك لصـــالح المحافظـــة ولمـــدة ٢٥ عاماً (أى ما يعادل نحو ٢٠ مليون جنيه فى نهاية المـــدة) تصـــادر فـــى حالة الإخلال بشرط صلاحية المبنى للاستخدام. وهو مبلغ متواضع فى نهاية مدة خمسة وعشرين عاماً كما أن حصة المحافظة من المشروع السنوية تعد مبلغا ضئيلا جداً فهو أقرب لرسم تقديم التسهيلات من جانب المحافظة للقائميـــن علـــى المشـــروع ونفس الشروط جرى وضعها بالنسبة للمجمع التجارى الثانى بميدان (الدراسة – الحسين) والتعاقد بين محافظة القاهرة والشركة المصرية للاستثمار العمرانى والتشييد وهى كونسرتيوم أخر يشارك فيه عدة بنوك وشركات مقاولات ... الخ.

وتخطط محافظة القاهرة للتعاقد على مشروعات مماثلة خلال السنوات الخمس القادمة (حتى ٢٠٠٥) بنظام BOOT كالتالى :-

١- مجمع المواردى والترجمان.
٢- مجمع أحمد حلمى وروكسى.
٣- مجمع العباسية.

وهناك مشروعات أخرى تحت الدراسة منها نوادى رياضية واجتماعية مثل:-

- نادى هليوبوليس.
- نادى الشمس.
- نادى الجزيرة الرياضى.
- مركز شباب للجزيرة.
- النادى الأهلى.
- نادى القاهرة.

كمـــا نشـــطت محافظـــة الجيزة فى التعاقد مع شركة المقاولون العرب لإنشاء مجمع تجارى خدمى يحتوى على جراج بميدان سفنكس بنظام BOOT تشارك فيه شـــركات أجنبـــية (فرنسية – ألمانية بالإضافة إلى المقاولون العرب) وبتكلفة ٨٠٠ مليون جنيه.

كمـــا بدأ العمل فى طرح مناقصات لإنشاء طرق بنظام BOOT اعتمادا على الحركة المكثفة على الطرق المصرية.

إذن نحـــن إزاء خـــريطة آخـــذة فى التشعب سوف تخلق فى المستقبل القريب مراكـــز قانونـــية وأوضـــاعا اجتماعية واقتصادية جديدة ينبغى من الآن تصورها للتعرف على شكل هذه العلاقات وتأثيراتها البعيدة المدى.

وبالخـــتام فإن المخطط أن يجرى إقامة أكثر من ٦٠ مشروع بنظام BOOT حتى عام ٢٠١٧ على النحو التالى :

جدول رقم (٣٩)

تعاقدات وخطط القطاعات المختلفة لنظام BOOT

حتى عام ٢٠١٧

القطاع	التعاقد حتى ١٩٩٩	المخطط حتى ٢٠١٧
– الكهرباء	٢	١٥
– الموانئ	٤	٨
– المطارات	٤	١٢
– محطات المياه	٢	١٢–١٥
– المجمعات التجارية (بالقاهرة والجيزة)	٣	١٣
– الطرق	غير مبين	غير مبين
الإجمالـــــى	١٥	٦٠

وهذه المشروعات التى سوف تتجاوز استثماراتها نحو ١٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠١٧ أو يزيد ستمول فى جزء كبير منها من الاقتراض من البنوك المصرية، وهو ما سيشكل ضغطا على الموارد المتاحة لدى البنوك العاملة فى البلاد من ناحية كما سيمثل مرتكزات اقتصادية لمصالح اجتماعية جديدة ينبغى أن يأخذ موقفها من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والتشريعات الاقتصادية مستقبلا بعين الاعتبار.

المبحث الخامس

المخاطر المحتملة من نظام BOOT

لاشك أن حجم الجهود والاستثمارات من جانب الدولة على البنية الأساسية منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٧، والذى تجاوز ٢٤٠ مليار جنيه، قد احدث تغيرا كبيرا فى آليات العمل الاقتصادى ومدى جاذبية الاقتصاد المصرى للمستثمرين.

ومع ذلك ينبغى الإشارة إلى أن جهد التنمية الاقتصادية مازال حتى الآن يتحمله بصورة أساسية المصريون سواء من جانب الدولة أو القطاع الخاص (٧٥ % من الاستثمار فى مصر ومن العرب بنسبة ١٣% والباقى بقية دول العالم).

وبخروج مصر من خناق الديون الخارجية عام ١٩٩٧ وإسقاط نصف هذه المديونية انفتح أفق جديد وفرص متنامية لدور أكثر اتساعا فى التنمية الاقتصادية اعتمادا على موقع مصر ومركزها الإقليمى.

وهكذا طرح منذ عام ١٩٩٤ الدخول فى عصر المشروعات العملاقة وخطت الدول خطوات عملية جديدة لجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب سواء فى تنمية جنوب الوادى (توشكى – جنوب أسوان) أو فى شمال شرق بورسعيد أو خليج السويس أو سيناء ... الخ.

ولم يكن ذلك ممكنا بالعودة إلى نظم الاستدانة والاقتراض مرة أخرى من الخارج، كما أن تجربة تعثر دول العالم الثالث فى سداد ديونها أو حتى خدمة هذه الديون وارتفاع الأصوات الدولية المطالبة بإسقاط هذه الديون قد حفز مؤسسات التمويل الدولية لوضع صياغة جديدة للمشاركة الدولية فى التنمية. وبدءا من منتصف الثمانينات طرح البنك الدولى للتعمير والتنمية صيغة نظام BOOT التى أخذت زخما جديدا بسقوط العالم ثنائى القطبية وانهيار تجارب التخطيط المركزى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية.

وبقدر ما سارعت دول جنوب شرق آسيا فى التعامل مع الصيغة الجديدة لتخفيف دور الدولة الهائل فى تجارب النمو فيها طوال عقد الستينات والسبعينات (كوريا – تايوان – تايلاند – ماليزيا ... الخ) تمهلت بعض دول الشرق الأوسط وبقية دول العام الثالث فى الأخذ بهذا النظام خوفا من تداعيات الامتيازات الأجنبية وانطلاقا من شعور بعدم الاطمئنان على قدرة الاقتصاديات المحلية فيها من تحمل تبعات التجربة.

وإذا كانت مزايا نظام الـــ BOOT المفترضة والمتمثلة فى جذب التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية للمشاركة فى إقامة مشروعات البنية الأساسية الطويلة الأجل بطبيعتها والتخفيف بالتالى من هذا العبء عن الدولة وميزانياتها فإن هناك مجموعة من المحاذير ينبغى من الآن فصاعدا مراعاتها والتى بدت شواهدها فى الأفق وتحتاج إلى انتباه صانع القرار السياسى والاقتصادى وصياغته لقواعد مرنة تراعى التوازن بين احتياجات ومصالح المجتمع والدولة من ناحية ومصالح المستثمرين مصريين كانوا أم أجانب.

وفيما يلى عرض ما نراه مناسبا لتقليل المخاطر فى نظام (BOOT) :

١- إذا كانت الحكمة من هذا النظام تقوم على تشجيع واجتذاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية FDI والمحلية أو مدخرات المصريين وإيداعاتهم فى الخارج التى تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، فإن ما بدا من تجارب المشروعات التى تمت بنظام BOOT فى مصر خلال السنوات الخمس الماضية هو إقامة كونسرتيوم من شركات أجنبية ومحلية وبنوك محلية تقوم بتمويل هذه المشروعات من خلال منح الائتمان والاقتراض من البنوك المحلية بدلا من اجتذاب المدخرات المصرية بالخارج أو تمويل المؤسسات والشركات الدولية لهذه المشروعات، وبصرف النظر عن الجدارة الائتمانية للمشروع وأصحابه فإن مشاركة البنوك بالإقراض فى مشروعات طويلة الأجل وبطيئة العائد تمثل أضراراً لاشك فيها على سلامة محافظها وملاءتها المالية نظرا لطبيعة أصول هذه البنوك والودائع التى تأتى أول مصادرها من القطاع العائلى المصرى، فالتوازن بين المدى الزمنى للإقراض والمدى الزمنى للودائع المصرفية خاصة فى سوق مالى ناشئ كالسوق المصرى مسألة ضرورية فأى هزة فى هذا السوق قد تؤدى إلى آثار عكسية غير مرغوبة خصوصا لو عرفنا أن حجم المشروعات المتوقعة بنظام BOOT فى مصر سوف يزيد تكاليفها الاستثمارية خلال العشر سنوات القادمة عن ٧٠ مليار جنيه، بما يزيد من حدة المخاطر على النشاط المصرفى المصرى، لذا فقد يكون من المناسب أن تتضمن عقود الالتزام سقفا إئتمانيا من البنوك المصرية لا يزيد عن ٢٥% إلى ٣٠% وأن يكون بقية التمويل من مصادر تمويل خارجية كوسيلة لضخ الأموال إلى الداخل وتوسيع فرص الائتمان لصغار ومتوسطى المستثمرين.

٢- يتميز الوضع الراهن بندرة الخبرات المصرية ذات الدراية بنظام Boot ونظرا لحداثة هذا النظام وتداعياته مستقبلا فإن الحاجة ماسة لإيجاد شكل تنظيمى ولتكن أمانة فنية تابعة لرئيس مجلس الوزراء تجمع الكوادر الفنية المتخصصة

ذات الدراية والمعرفة المالية والقانونية والاقتصادية والسياسية لهذا النظام (خبراء كهرباء – محطات مياه – مطارات – موانئ – خبراء قانونيين، اقتصاديين، ماليين ... الخ) لتنظيم الجهد المصرى ومتابعة وتقييم نتائج تنفيذ المشروعات بهذا النظام بدلا من الاعتماد حاليا على مكاتب استشارية أجنبية قد لا يكون عنصر المصلحة الوطنية المصرية حاضرا فى الرؤية والصياغة القانونية والمالية لعقود الالتزام.

٣- مسألة نقل الخبرة التكنولوجية من القضايا الحيوية التى ينبغى أن تحظى بالتزامات واضحة فى مرحلة التعاقد وشروط التعاقد خاصة فى الاستخدام الحديث لتكنولوجيا محطات توليد الكهرباء، والمياه، والصرف الصحى، ولا يكفى أن تتضمن العقود شرط صلاحية الاستعمال بعد انتهاء فترة الامتياز بل ينبغى صياغة التزامات تعاقدية على الملتزم بشأن تدريب العمالة المصرية واستخدامها بنسب مناسبة حيث إن جوهر وهدف النشاط الاستثمارى والتخطيطى للدولة المصرية ككل هو إتاحة فرص العمل لمئات الآلاف من الشباب والخريجين على أن تكون الأولوية للقوى العاملة للمناطق التى يقام فيها المشروع مع ضرورة ضمان التطوير التكنولوجى لهذه المشروعات خاصة محطات الكهرباء والمياه والصرف الصحى ونظم الرقابة الجوية (مطارات وإدارة الموانئ).

٤- تبدو مسألة تسعير منتجات هذه المشروعات من القضايا الحساسة التى ستشكل أحد المسائل الخلافية والتفاوضية بين هذه المشروعات والوزارات المختصة فالمتصور وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار صعوبة فرض أسعار محددة على منتجات هذه المشروعات، كما أن التقلب والتغير المستمر فى مدخلات الإنتاج Input الذى ستحصل عليه هذه المشروعات غالبا سواء من الحكومة المصرية (كوقود محطات الكهرباء) أو من الخارج (كمواد التطهير والتنقية لمحطات المياه والصرف الصحى) سيرتب كله ضرورات لرفع الأسعار ربما تتجاوز قدرات المستهلك المصرى لهذه المنتجات (سواء كمصانع أو مجتمعات سكنية) مما سيضطر الحكومة المصرية إما إلى تحمل تكاليف هذه الفروق بين سعر البيع وسعر الشراء أو تكون مجرد وسيط لنقل المنتج بالسعر الذى يجرى الاتفاق عليه بين الأجهزة الحكومية وأصحاب هذه المشروعات وهى فى كل الأحوال سيناريوهات مستقبلية ينبغى من الآن وضع تصورات بشأن التعامل بشأنها.

٥- خروج بعض المشروعات من جوهر الفكرة والأهداف من اتباع نظام الامتياز BOOT مسألة تستدعى التأمل من الآن، فلا شك أن هذه المشروعات وفقا

لهذا النظام تستهدف تخفيف العبء عن الدولة فى مجال إقامة البنية الأساسية (كهرباء – مياه مطارات – موانئ – اتصالات) أما أن تنسحب إلى إقامة مجمعات تجارية تحت يافطة (جراجات) بما يؤدى إلى خصم من موارد الدولة من ناحيتين :

الأولى : هو حرمان الدولة من الضرائب والرسوم المقررة من هذه المشروعات مع ضآلة العائد من ورائها.

الثانية : هو ضغط هذه المشروعات على البنوك المصرية للحصول على ائتمان مصرفى لتغطية تكاليف الإنشاء وخصوصا أن هذه المشروعات تلبى مطالب فئات اجتماعية محدودة (نواد رياضية أو أنشطة سياحية ... الخ) فلا بد من إعادة النظر فى التعاقدات التى تتم فى هذا المجال بما يحقق عائدا مجزيا للدولة يتفق والعائد الذى يعود من هذه المشروعات الترفيهية على القائمين عليها.

نحن إزاء خريطة اقتصادية ومصالح سياسية وعلاقات دولية ومراكز قانونية جديدة يتشابك فيها العامل المحلى والوطنى والعنصر الدولى والشركات دولية النشاط ومصالحها الكونية الضخمة.

ومن هنا فإن هذه العقود والاتفاقيات ينبغى أن تحظى برؤية Vision أكثر شمولا وأعمق من مجرد البعد الفنى أو التقنى، فالبعد المالى والاقتصادى والقانونى لا يقل أهمية.

٦- ويرتب هذا الوضع اهتماما موازيا فى إعداد الكوادر المصرية للتعامل مع قضايا التحكيم الدولى من خلال تضمين مناهجنا التعليمية بكليات الحقوق والتجارة والاقتصاد هذه المعارف المختلفة وتنظيم دورات وندوات وورش عمل للعاملين بالوزارات والوحدات التى تتعامل مع هذا النظام وذلك من خلال الأجهزة المسئولة عن إعداد وتنمية الموارد البشرية.

يستدعى الأمر ضرورة الاهتمام بالتسويق الترويجى لمشروعات BOOT لاجتذاب مدخرات المصريين بالخارج والتى تقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار مودعة فى أوعية ادخارية أجنبية وفى صورة ودائع بالبنوك الأجنبية وذلك من خلال نشاط مكثف للبنوك المصرية الممولة لمشروعات الـ BOOT فى مصر.

هوامش الفصل الثالث

١- من الملاحظ وجود ندرة فى الأدبيات التى تتناول هذا الموضوع وقد رجعنا إلى :-
Mustafa A.Swidan and others, "Privatization of Power Generation" Paper presented to Seminar, Ministry of Electricity, 1996.
وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٥١) العدد الأول ١٩٩٨.
وأن كان يلاحظ أنه بعد نشرنا لملخص هذا الفصل فى جريدة "العالم اليوم" بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠١ وأول مايو ٢٠٠١. اهتمام بعض الدوائر المسئولة وكذا نظمت عدة مؤتمرات اكاديمية حول هذا الموضوع من اهمها :
اعمال المؤتمر الدولى السادس "عن مشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى، شرم الشيخ سبتمبر ٢٠٠١ وأن كان معظم الأوراق قد ابتعدت عن الابعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لهذا النظام وتأثيراته السلبية المستقبلية على المجتمع المصرى

٢- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع رجعنا إلى تقريرنا المعنون "تأثير التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى على قطاعات الخدمات الاجتماعية بالتركيز على أوضاع الطفولة والأمومة حتى عام ٢٠٢٠ "القاهرة، تقرير مقدم إلى المجلس القومى للطفولة والأمومة، إبريل ١٩٩٩م.

٣- د. إبراهيم العيسوى، د. على نصار "محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ "القاهرة، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٨.

٤- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٤.

٥- رجعنا فى ذلك إلى :
Status Report, "U.S. Economic Assistance to Egypt, "November 1989.

٦- معهد التخطيط القومى "تقرير التنمية البشرية .... مصر ١٩٩٥ "القاهرة، صادر عن معهد التخطيط القومى ١٩٩٥.

٧- من أبرز وأهم التقارير الدولية التى حثت مبكرا على انتهاج هذه السياسة رجعنا إلى :
- Document of the World Bank, Report No. 7447 – E.G.T, "Arab Republic of Egypt. Country Economic Memorandum, Economic Readjustment with Feb – 2, 1990.
- Document of the World Bank, Report No. 10049 – E.G.T, "the Private Sector Regulatory Environment" volume 1, Executive Report, Jan. 23, 1992.
- Document of the World Bank, Report No. 10049 – E.G.T, "the Private Sector Regulatory and incentive Environment Study", volume 1 - Main Report, October 28, 1991.

٨- تقارير البنك المركزى المصرى للسنوات من ١٩٩٨/٨٧ حتى ١٩٩٨/٩٧ خاصه التقرير السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨ و١٩٩٦/٩٥ (ص ٧).

٩- المرجع السابق

١٠- وزارة التخطيط "الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/٢٠١٦) المجلد الأول، إبريل ١٩٩٧ (ص ٣٠٨ ص ٢٤٠ ص ٢٤٦).

١١- وزارة الكهرباء "صناعة الكهرباء فى مصر ... ومشروعات المستقبل"، القاهرة ١٩٩٧ ص ١٦ وما بعدها.

١٢- المرجع السابق، ص ٣٥.

١٣- المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها.

١٤- وزارة الكهرباء، المرجع السابق، ص ٢٥.

١٥- المرجع السابق، ص ٣٠، ص ٣١.

١٦- المرجع السابق، ص ٣١.

١٧- مناقشة مباشرة ورسمية مع المهندس ناجى نجيب الجويلى مدير عام التخطيط بهيئة كهرباء مصر والمشارك فى لجان التعاقد مع الشركات العالمية فى قطاع الكهرباء بنظام Boot، يوليو ١٩٩٩ وكذلك : وزارة الكهرباء، صناعة الكهرباء فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها.

١٨- أحمد خليل الضبع "قطاع الكهرباء والاتجاه نحو التخصيص" مجلة قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام السنة الثانية العدد (١٣) بتاريخ إبريل ١٩٩٨، ص ٢١.

19- "Singapore 1991", published by publicity and promotion Divison, Ministry of Information and Arts, 1992.

وكذلك مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد (١٥٦٨) بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩٩م.

٢٠- مجلة الأهرام الاقتصادى، المرجع السابق.

٢١- وزارة التخطيط، مرجع سابق ص ٣٠٤.

٢٢- المرجع السابق ص ٣٠٨.

23- Ministry of Housing and Central Authority for Development (CAD) Invitation for Design, Build Own Operate and Transfer of an Intake, Transmission Main.

٢٤- بالإطلاع الرسمى على العقد المبرم بين محافظة القاهرة والشركة المصرية العالمية للتنمية العمرانية، يوليو ١٩٩٩.

الفصل الرابع

النظام المصرفى .. وكعب أخيل

المبحث الأول :

القطاع المصرفى

ودوره فى خلق الطبقة الرأسمالية الجديدة

يعانى بعض الدارسين للتاريخ الاقتصادى فى مصر، من حالة انفصام فى الذاكرة أحيانا أو تدفعهم طموحاتهم السياسية فى مرحلة معينة من حياتهم إلى الانقلاب الجذرى على ما سبق وقدموه فى أبحاثهم ودراساتهم أو حتى أطروحتهم الأكاديمية أحيانا أخرى.

هذه الحالة الانفصامية؛ تتكرر فى حياتنا المصرية؛ بصورة مثيرة للدهشة والحيرة، ليس لكونها تعبيرا عن حالة مرضية تنتاب بعض الأفراد أو الباحثين – حتى لو علا شأنهم – بل لأنها تفقد الأمة فى كل فترة تاريخية ذاكرتها الجماعية؛ وتحرمها من فرص التقييم والتقدير الصحيح لتجاربها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القريبة منها أو البعيدة.

وإذا انتقلنا من المجرد إلى الملموس؛ نجد على سبيل المثال وليس الحصر، أحد هذه الدراسات الجادة التى يشير فيها صاحبها إلى تضاءل التقدم الذى احرزته الطبقة الرأسمالية المصرية طوال ثلاثين عاما قبل ثورة ١٩٥٢ فى مجال الصناعة والتصنيع، وانعدام رغبة البنوك التجارية المصرية وقتئذ والتى زاد عددها عن ٢٧ بنكا عن تمويل الصناعة المصرية وتركز نشاطها تقريبا فى مجال تمويل محصول القطن المصرى برغم أنها كانت تمتلك ودائع تزيد عن ٢٥٩ مليون جنيه وزادت استثماراتها عن ٣١٠ مليون جنيه بأسعار ذلك الزمان(١).

فالتطور المحجوز للرأسمالية الصناعية فى مصر؛ أحد ديناميات الوجود الاجتماعى للطبقة الرأسمالية المصرية ولم يكن ذلك وليد للتجربة الناصرية واتجاهها للتخطيط وتأميم الملكيات الرأسمالية التى كانت غالبا فى مجال التجارة والمقاولات والخدمات. والتى تعامل معها المؤرخون الرأسماليون الجدد باعتبارها الشماعة لفشل هذه الطبقة الرأسمالية المصرية فى إنجاز دورها التاريخى فى الاستقلال بالسوق المصرى وبالسلطة السياسية.

ومن هنا جاءت الأهداف الرئيسية الثلاثة التى أعلنها الرئيس السابق أنور السادات فى إبريل عام ١٩٧٤ لسياسته الجديدة التى أطلق عليها "الانفتاح الاقتصادى" وتمثلت فى :

الهدف الأول : العمل على جذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار فى مصر.

الهدف الثانى : أحداث تطوير تكنولوجى واستقدام التكنولوجيا المتقدمة.

الهدف الثالث : توفير فرص العمل وزيادة الوظائف (٢).

وبعد مرور أكثر من ربع قرن على تطبيق هذه السياسة الجديدة؛ يمكن للدارس المتخصص والمواطن العادى أن يحكم على نتائجها وما أسفرت عنه فى المجالات المختلفة والأهداف المعلنة لها. سواء من زاوية تفشى البطالة بين الشباب بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر الحديث حيث تتراوح التقديرات للبطالة منذ خمس سنوات وحتى الآن (٢٠٠٣) ما بين خمسة ملايين ونصف المليون إلى ٦ ملايين عاطل (بما يعادل ٢٠% إلى ٢٥% من القوة العاملة) أو فى مجال اتساع الفجوة التكنولوجية والعلمية بيننا وبين ليس الدول الصناعية المتقدمة فحسب، بل حتى بيننا وبين بعض دول الجوار الإقليمى وإسرائيل وزيادة الاعتماد على استيراد التكنولوجيات المختلفة – أقل من المتقدمة – بنظام تسليم المفتاح Turn key مع تدهور قوى الإنتاج وعمليات البحوث والتطوير فى الشركات والمصانع بفعل الإتجاه إلى بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى .

أما جذب رؤوس الأموال، فهى وأن كانت وظيفة البنوك والمصارف الموجودة فى الداخل أو البورصة وسوق الأوراق المالية؛ فإن التجربة قد أسفرت عن نتائج عكسية تماما، حيث تزايدت عمليات نزوح الأموال إلى الخارج، بصور وأساليب شتى، إن بصورة قانونية عبر استثمار هذه البنوك لودائع عملائها فى بنوك الخارج والمراسلين استفادة بالفروقات بين أسعار الفائدة فى الداخل والخارج أو بوسائل تهريب الأموال أو فيما عرف "بالهروب بالقروض" أو ما أطلقت عليه الأجهزة الإعلامية الحكومية "قضية المتعثرين" من المقترضين أو أخيرا فى صور التشكيلات العصابية الإجرامية التى شكلها عدد كبير من قيادات بعض البنوك ورجال الحكم والإدارة وأقربائهم وأبناءهم ولعل أشهرهم – وليس أقلهم – ما بات يعرف بقضية "نواب القروض" (٣) وقضية "بنك مصر – اكستريور" (٤) التى أظهرت وجود اتفاق جنائى بالمعنى القانونى للكلمة بين قيادات هذه البنوك ورجال المال والأعمال والحكم لاستنزاف أموال البنوك وإهدارها.

دعونا قبل أن ننجرف وراء غضب المشاعر – وهى حالة مطلوبة ومرغوبة وسط ركام هذا الدمار الاقتصادى والأخلاقى والسياسى – أن نتوقف بالتحليل الموضوعى المجرد أمام ثلاث حقائق أساسية فى حالتنا :-

الحقيقة الأولى : مدى تأثير تغير الدور الاجتماعى والوظيفى للبنوك المصرية على اهدار الموارد والإمكانيات.

الحقيقة الثانية : جوهر وطبيعة طبقة رجال المال والأعمال الجدد فى مصر وفاعليتهم.
الحقيقة الثالثة : النتائج التى أسفرت عنها التجربة والمستقبل المتوقع لها.

فلنعالج كل واحدة بشئ من التفصيل :

أولاً : الدور المالى والوظيفى للجهاز المصرفى المصرى :

بعد امتناع البنوك العاملة فى مصر عام ١٩٥٦ وعددها وقتذاك سبعة وعشرون بنكا عن تمويل محصول القطن المصرى، اتخذت الحكومة الناصرية قرارها بتمصير البنوك الأجنبية العاملة فى البلاد عام ١٩٥٧ (القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) ثم جرى تأميمها عام ١٩٦١ وأعيد تنظيمها بدمج بعضها، واستقر الحال فى مطلع السبعينات على وجود أربعة بنوك تجارية حكومية كبرى (الأهلى – مصر – القاهرة – الإسكندرية) بخلاف خمسة بنوك متخصصة (العقارى المصرى – العقارى العربى – بنك تنمية الصادرات – بنك الائتمان الزراعى – البنك الصناعى) ونظم العمل بالبنوك والائتمان خلال هذه المرحلة القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧.

وإذا كانت محاولات الطبقة الرأسمالية المصرية طوال النصف الأول من القرن العشرين لم تسفر عن نتائج جادة وقادرة فى مجال التصنيع والتنمية حيث لم تزد المصانع التى يعمل بها ٥٠٠ عامل فأكثر عن ٧٥ مصنعا حتى عام ١٩٥١ وبرأسمال متواضع ولم يزد الناتج الصناعى المصرى عن ٥٤ مليون جنيه عام ١٩٤٥ بما يعادل ١١% من الناتج القومى المصرى حتى ذلك الحين؛ وضعف التمويل المصرفى للقطاع الصناعى(٥) فأن عشرة أعوام فقط من التجربة الناصرية (١٩٥٧ – ١٩٦٧) قد شهدت بناء نحو ألف مصنع ضخم فى مجالات الصناعات الثقيلة والتحويلية زاد فيها نصيب الإنتاج الصناعى ليشكل نحو ١٧% إلى ٢٠% من الناتج القومى وارتفع فيها عدد العاملين فى المجال الصناعى لنحو ٨٥٠ ألفاً.

لقد تحدد دور الجهاز المصرفى المصرى فى ظل تجربة التخطيط فى تعبئة وتجميع المدخرات العامة والخاصة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحت الأشراف المباشر للدولة وفى عام ١٩٧٤؛ تغيرت البيئة السياسية والإقليمية، وتغيرت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام والحكم؛ وانتهجت الدولة سياسة جديدة أطلق عليها "الانفتاح الاقتصادى" تقوم على منح مساحة أكبر فأكبر للقطاع الخاص والرأسمالى المحلى والعربى والأجنبى، والتخلى التدريجى عن استخدام أدوات التخطيط الاقتصادى والاكتفاء بما يسمى "التخطيط التأشيرى" أو المؤشرات

التخطيطية، ومن خلال حوافز ضرائبية أو جمركية او نظم للإعفاءات والتغاضى عن تطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية التى نصت عليها الفترة الناصرية، وإعادة صياغة البيئة القانونية والتشريعية المصرية بما يتلائم مع هدف إعادة تخليق طبقة رجال المال والأعمال المصرية من جديد. وساهم فى كل ذلك وعود قوى دولية غربية (على رأسها الولايات المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية) وقوى إقليمية (خاصة السعودية ودول الخليج) فى بعث الروح من جديد فى هذه الطبقة التى أندثر دورها – أو يكاد – منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧.

وهكذا أنيط إلى الجهاز المصرفى المصرى هذا الدور بعد تغيير هيكله بالكامل – إلى جانب أموال القروض والمساعدات الأمريكية والدولية (٦). ويؤكد أحد المسئولين السابقين على هذا الدور الجديد للجهاز المصرفى بقوله : "إن التحول إلى اقتصاديات السوق فى مصر كان يتطلب بإلحاح وجود أعداد متزايدة من رجال الأعمال ويصبحوا هم القاطرة الأساسية التى تحرك وتقود النشاط الاقتصادى وهو ما كان يحتاج إلى ممول" (٧).

وهكذا زادت التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية الأربعة – الحكومية – للقطاع الخاص فى مصر من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ – وبنسبة ٣,٧% من إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة فى ذلك التاريخ إلى ١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم قفزت إلى ٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (بما يعادل ١٥% من إجمالى الائتمان الممنوح حتى ذلك العام) (٨).

وبرغم ذلك؛ لم تعد البنية المصرفية القائمة تفى بالمطالب الملحة للقوى الداخلية الجديدة والقوى الدولية المساندة فى ظل تحكم وسيطرة البنوك الحكومية على كمية الائتمان الممنوح واتجاهاته؛ فجرى إجراء تعديل شامل فى البنية القانونية المنظمة للعمل المصرفى وعدل قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣، كما جرى إصدار قانون جديد للبنك المركزى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بما يسمح بإنشاء بنوك خاصة وتوالت بعدها القوانين فصدر القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الخاص بضمان سرية الحسابات بالبنوك والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال والقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٩٤ الخاص بحرية التعامل بالنقد الأجنبى وحق الأشخاص المعنوية والاعتبارية فى الاحتفاظ بحسابات بالنقد الأجنبى ثم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتنظيم مساهمة الأفراد والقطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام. والقانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ وغيرها

وبفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص فى إنشاء بنوك؛ وكذا البنوك الأجنبية فى إنشاء فروع لها فى مصر أو المشاركة مع بنوك محلية فى إنشاء بنوك

مشتركة خرج العمل المصرفى والإئتمانى عن حدود السيطرة وجرى فيه ما جرى بدءا من عمليات تهريب الأموال (بنوك الجمَّال ترست وهونج كونج وبنك الأهرام * وبنك الاعتماد والتجارة ... الخ) إلى عمليات التزوير فى المستندات والوثائق البنكية ومنح خطابات ضمان مزورة (بنك النيل العائلى) وهو ما سنتعرض له بعد قليل.

لقد زاد عدد البنوك العاملة فى مصر من ١٧ بنكا عام ١٩٧٥ إلى ٩٩ بنكا عام ١٩٩١. وتوزعت بين بنوك تجارية وبنوك استثمار وأعمال وبنوك متخصصة ثم أنخفض عددها فى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ إلى ٦٢ بنكا موزعة كالتالى **:

- بنوك تجارية ٢٨ بنك (٤ عامة و ٢٤ خاصة ومشتركة).
- بنوك استثمار وأعمال ٣١ بنك (١١ بنوك مشتركة وخاصة و ٢٠ فروع بنوك أجنبية).
- البنوك المتخصصة ٣ بنوك.

وهكذا قفزت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص من أقل من ألف مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٦٥ ألف مليون جنيه (منها نحو ٣٦,٤ مليار جنيه بالعملات الأجنبية) فى يونيو ٢٠٠١ هذا بخلاف ما منح للقطاع العائلى من قروض وتسهيلات ائتمانية بلغت فى ذلك التاريخ نحو ٣٠,٧ مليار جنيه (منها ٩٨٨ مليون جنيه بالعملات الأجنبية) (٩).

وهكذا حصل قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلى على ما يعادل ٨١% من إجمالى التسهيلات التى منحت لكل قطاعات الاقتصاد فى مصر حتى ذلك التاريخ.

إلى هنا .. ينبغى التوقف لإجراء تحليل أكثر عمقاً وتفصيلاً، لمدى كفاءة القطاع المصرفى فى مصر فى تحقيق أهدافه فى خلق الطبقة الرأسمالية الجديدة، ودرجة مساهمته فى تحقيق النمو الاقتصادى أو على العكس مقدار الخلل الهيكلى فى إدارته لموارد المجتمع المصرى المالية طوال الربع قرن الماضى.

وفى سبيلنا إلى هذا سوف نتوقف عند النقاط التالية :-

١- تحليل للهياكل الزمنية للودائع لدى البنوك والائتمان الممنوح منها.
٢- تحليل نوعية الأنشطة الاقتصادية التى حازت على التسهيلات الائتمانية.
٣- تحليل مستوى التركز فى منح الائتمان ودوره فى خلق الطبقة الطفيلية.

---

* القضية الشهيرة بقضية تهريب البنكنوت التى كان يديرها ويشرف عليها مدير عام هذين البنكين عبد الرحمن بركة عام ١٩٨٣ وهو يرتبط بصلة قرابة إلى وزير الاقتصاد وقتئذ د. مصطفى السعيد.

** هـذا بخلاف بنكين غير مسجلين بالبنك المركزى هما المصرف العربى الدولى وبنك ناصر الاجتماعى.

٤- قضية الديون المتعثرة أو المعدومة وعلاقتها بمدى كفاءة الأداء.

فإذا توقفنا عند تحليل الهياكل الزمنية لكل من الودائع والتسهيلات الائتمانية للبنوك المصرية، والتى يتحدد فى ضوئها نسبة ومستوى الاحتياطيات والمخصصات التى تجنبها البنوك لمواجهة احتمالات الأخطار ومعدلات السحب أو التعامل مع كل صنف من الحسابات حيث يتوزع الهيكل الزمنى للودائع بين :

- ودائع تحت الطلب.
- ودائع لأجل وبأخطار مسبق.
- التوفير.
- شهادات ادخار وإيداع.
- أخرى.

وتختلف نسب الاحتياطى والمخصص المجنب لدى البنوك لكل نوع من هذه الأنواع حيث يرتفع هذا الاحتياطى بالنسبة للودائع تحت الطلب بينما ينخفض بالنسبة لبقية الأنواع الأخرى؛ ومن ثم تتحسن فرص إدارة البنك فى منح الائتمان والتسهيلات المختلفة لعملائها طالما تعاظمت نسبة الودائع لأجل وشهادات الادخار والإيداع والتوفير فى بنية المحفظة المالية للبنك بحيث يزداد الاستقرار المالى النسبى للبنك. مما يؤدى بالتالى إلى زيادة قدرته على استجلاب الأموال والودائع من الخارج *. ووفقا للتقارير السنوية التى يصدرها البنك المركزى المصرى، فقد تحسنت الهياكل الزمنية للودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المصرية عاما بعد أخر حتى بلغت الودائع الادخارية ولأجل نحو ٨٥% من إجمالى الودائع بالعملة المحلية فى يونيو ٢٠٠١ وكذا نسبة الودائع الادخارية ولأجل بالعملات الأجنبية إلى نحو ٧٩,٩% من جملة الودائع بالعملات الأجنبية فى ذات التاريخ(١٠) وهو ما يظهره البيان التفصيلى التالى :-

* يحسب معدل قدرة البنك على استجلاب ودائع من الخارج وفقا للمعادلة التالية = الودائع من الخارج / إجمالى الودائع

وكذا تقاس قدرة البنك على استجلاب الودائع من الداخل وفقا للمعادلة = الودائع من الداخل / إجمالى الودائع

جدول رقم (٤٠)
إجمالى الودائع وفقا للآجال والبنوك حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

الآجال	البنوك التجارية			بنوك الاستثمار والأعمال			البنوك المتخصصة			الإجمالــــى		
	بالعملة المحلية	بالعملات الأجنبية	الجملة (١)	بالعملة المحلية	بالعملات الأجنبية	جملة (٢)	بالعملة المحلية	بالعملات الأجنبية	الجملة (٣)	بالعملة المحلية	بالعملات الأجنبية	الإجمـــالـــى ١+٢+٣+٤
ودائع جارية	١٤٩٩٦	٦٧٣١	٢١٧٢٧	٢٤٢٢	١٥٥٥	٣٩٧٧	٩٣٦	٣٨	٩٧٤	١٨٣٥٤	٨٣٢٤	٢٦٦٧٨
ودائع لأجل وحسابات توفير	١٥٩٢٦٧	٤٦٦٣٦	٢٠٥٩٠٣	١٥٩١٩	١١٣٤١	٢٧٢٦٠	١١٣٥٩	٣٣٦	١١٦٩٥	١٨٦٥٤٥	٥٨٣١٣	٢٤٤٨٥٨
ودائع مجمدة أو محتجزة	١١٩٨٩	٤٩١٣	١٦٩٠٢	١٣٢٤	١٤٣٥	٢٧٥٩	٢٥	٢	٢٧	١٣٣٣٨	٦٣٥٠	١٩٦٨٨
الإجمالــــى	١٨٦٢٥٢	٥٨٢٨٠	٢٤٤٥٣٢	١٩٦٦٥	١٤٣٣١	٣٣٩٩٦	١٢٣٢٠	٣٧٦	١٢٦٩٦	٢١٨٢٣٧	٧٢٩٨٧	٢٩١٢٢٤

المصدر : البنك المركزى المصرى التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ١٠٤ : ص ١،١٥.

وكمـــا هـــو واضـــح فأن نسبة الودائع لأجل وحسابات التوفير والودائع المجمـــدة أو المحـــتجزة تشكل نحو ٩٠,٨% من إجمالى الودائع لدى البنوك المصـــرية فى يونيو ٢٠٠١، تركز معظمها لدى البنوك التجارية (الحكومية والخاصة والمشتركة). فمن أين تأتى هذه الأموال تحديداً ؟

يكشـــف تحلـــيل هيكل الودائع لدى البنوك المصرية طبقا للقطاعات أن النســـبة الأكبر من هذه الودائع تأتى من القطاع العائلى (بنسبة ٦٣,٨%) أى مـــن الأفراد والمواطنين العاديين فى الداخل والخارج بينما لا تشكل الودائع المتوفرة من قطاع الأعمال الخاص – أى الرأسماليون الجدد – سوى ١٦% من إجمالى الودائع، بينما يقدم القطاع الحكومى ما نسبته ١٤,٥% من إجمالى الودائع أما قطاع الأعمال العام فقد وفر نحو ٥,٣% من الإجمالى فى يونيو ٢٠٠١ وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٤١)

هيكل الودائع لدى البنوك المصرية وفقا للقطاعات عامى ١٩٩٢ و٢٠٠١

"القيمة بمليون جنيه"

القطاعات / يونيو	١٩٩٢		٢٠٠١	
	المبلغ	%	المبلغ	%
أولاً : بالعملات المحلية				
– القطاع الحكومى	١٠٧٦٧	%٩,٨	٣١٠٦٤	%١٠,٧
– قطاع الأعمال العام	٧٧٥٤	%٧,٠	١٢٨١٤	%٤,٤
– قطاع الأعمال الخاص	٦٣٠٩	%٥,٧	٢٩٠٧٩	%١٠,٠
– القطاع العائلى	٣٧٨٥٥	%٣٤,٤	١٤٤٩٨٦	%٤٩,٨
– العالم الخارجى	٤٤٢	%٠,٤	٢٩٤	%٠,١
جملة الودائع بالعملة المحلية (١)	٦٣١٢٧	%٥٧,٣	٢١٨٢٣٧	%٧٤,٩
ثانياً : بالعملات الأجنبية :				
– القطاع الحكومى	٥١٠٤	%٤,٦	١٠٩٤٣	%٣,٨
– قطاع الأعمال العام	٣٦٣١	%٣,٣	٢٥٨٠	%٠,٩
– قطاع الأعمال الخاص	٧٠٨٠	%٦,٤	١٧٥٦٥	%٦,٠
– القطاع العائلى	٢٩١٠٥	%٢٦,٤	٤٠٧٨٢	%١٤,٠
– العالم الخارجى	٢١٢٤	%١,٩	١١١٧	%٠,٤
جملة الودائع بالعملات الأجنبية (٢)	٤٧٠٤٤	%٤٢,٧	٧٢٩٨٧	%٢٥,١
الإجمالى العام ١+٢	١١٠١٧١	%١٠٠	٢٩١٢٢٤	%١٠٠

المصـــدر : الـــتقرير الســـنوى للبنك المركزى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٤٥ وعام ١٩٩٢ مصدره التقرير السنوى لعام ٩٢/٩٣ ص ٥٩ ص ٦٠.

وتتميز ودائع القطاع العائلي بأنها فى معظمها ودائع لأجل وحسابات توفير على عكس ودائع القطاع الحكومي والعام وقطاع الأعمال الخاص بأنها فى معظمها ودائع جارية تقيد يد البنوك فى التحرك بها ائتمانيا.

فــإذا كان أهم عمليات الائتمان تتمثل بالترتيب فى الإقراض أو خصم الأوراق الــتجارية أو إصــدار خطابــات الضمان والاعتمادات المستندية فأن تحليل هيكل القــروض والسلفيات سواء وفقا لآجالها الزمنية ومدى توافر ضمانات من عدمه أو وفقــا لقطاعــات النشــاط التى حصلت على هذه القروض تقدم لنا قدرة أكبر على المقارنــة بين الودائع ومصادرها والقروض واتجاهاتها ومن ثم تقييم جوهر الخلل فى الأداء المصرفى طوال الربع قرن الماضى.

جدول رقم (٤٢)

إجمالى القروض والسلفيات – عدا الخصم – لدى البنوك المصرية

وفقا للآجال ونوع الضمان حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

"القيمة بالمليون جنيه"

آجال القرض ونوعه	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	الإجمالى	
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	%
١– قــروض تســتحق الدفع خلال سنة					
– بضمانات عينية	٣٩٣٠٨	٨٤٠٥	غير مبين	٤٧٧١٣	%٢٢,٤
– بدون ضمانات عينية	٧٧٥٨٦	١٥٦٥٧	غير مبين	٩٣٢٤٣	%٤٣,٧
جملة (١)	١١٦٨٩٤	٢٤٠٦٢	١٨٠١١	١٤٠٩٥٦	%٦٦,١
٢– قــروض تســتحق الدفع بعد سنة					
– بضمانات رهن عقارى	٥٥٩٧	٦٤٤٦	غير مبين	١٢٠٤٣	%٥,٦
– ضمانات أخرى	٥٨٩٥٥	١٣٩٢	غير مبين	٦٠٣٤٧	%٢٨,٣
جملة (٢)	٦٤٥٥٢	٧٨٣٨	١٥٦٠٢		%٣٣,٩
إجمــالى القــروض والسلفيات ١+٢	١٨١٤٤٦	٣١٩٠٠	٢٦٤١٣	٢١٣٣٤٦	%١٠٠

المصــدر : البنك المركزى المصرى؛ التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ١٠٧ : ص ١١٢ أمــا البيانات الخاصة بالبنوك المتخصصة فمصدرها المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، المجلة (٤١) العدد الرابع ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٥١.

وهكذا فإن إجمالى القروض والسلفيات لدى البنوك المصرية حتى يونيو ٢٠٠١ تمـثل نحو ٧٥% إلى ٨٠% من إجمالى الودائع المتوفرة لديها حتى ذلك التاريخ، وتـتوزع بقية محافظها المالية فى استثمارات متنوعة مثل الأوراق المالية بأنواعها المخـتلفة (أذون خـزانة – سندات – واستثمارات فى شركات أو بنوك أخرى ... الخ)، ويعتبر أحد الاقتصاديين المصريين الكبار هذه النسبة بمثابة إفراط من جانب البـنوك فـى الإقراض دون توافر ضمانات كافية ودون التناسب مع قاعدة الودائع لديهـا[١١] وهو ما سيؤدى فى مرحلة لاحقة إلى انهيار كامل فى أداء وعمل القطاع المصرفى المصرى تحت يافطة "الديون المتعثرة والمشكوك فى تحصيلها".

وقد كشف الانهيار الذى لحق بالقطاع المصرفى طوال شهور عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ الـتى أطلقـت عليها أجهزة الإعلام الحكومية، قضية المتعثرين، والهاربين بالقـروض المصـرفية، عن عدم دقة التقديرات الموضوعة من جانب هذه البنوك تجـاه الضمانات سواء العينية أو العقارية أو غيرها بحيث نستطيع القول أن معظم المدينيـن الكبار لهذه البنوك وعددهم لا يتجاوز ١٤٤ عميلاً حازوا وحدهم على ما يـزيد عـن ٤٢% من إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المصرية كـانوا يـتعاملون مع البنوك على المكشوف؛ بمعنى عدم توافر غطاء أو ضمانات حقيقية لمديونتهم تجاه البنوك بما يجعلنا نقدر نسبة القروض بدون ضمانات حقيقية – عينية أو عقارية أو غيرها – بما يزيد عن ٧٥% من إجمالى القروض الممنوحة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١.

أما عن الهيكل الزمنى لهذه القروض، فإنها تتوزع بين :

- قروض تزيد أجلها عن سنة وتعادل ٨٨ مليار جنيه بواقع ٣٦,٧% من إجمالى القروض والسلفيات.
- قروض قصيرة الأجل (أقل من سنة) بلغت ١٥١,٨ مليار جنيه بواقع ٦٣,٣% من إجمالى القروض والسلفيات [١٢].

هكـذا تـبدو الصـورة العامـة للهياكل الزمنية للودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المصرية؛ وهى وأن كانت تبدو متوازنة من حيث الشكل بين الودائـع لأجـل والتوفـير وشـهادات الادخار والإيداع من جهة وبين القروض والسلفيات إلا أنها وعبر التحيز المطلق للطبقة الرأسمالية الجديدة – الطفيلية الطابع كمـا سـوف نرى – والانغماس فى التركيز الشديد فى منح الائتمان لصالح أفراد معينيـن لا يـتجاوز عددهم العشرات وغياب الأولويات المصرفية للتمويل وغياب الإشـراف الحقـيقى للبنك المركزى [١٣]، كل ذلك أدى للأزمة الراهنة التى يعانيها القطـاع المصـرفى والتى أدت كليا إلى إهدار ملايين الجنيهات فى صورة ديون معدومة كما سوف نعرض بعد قليل.

فأين اتجهت هذه القروض والسلفيات ؟ وأى الأنشطة الاقتصادية خدمت ؟
يكشف تحليل أرصدة الإقراض والخصم التى قدمتها البنوك المصرية للقطاعات المختلفة مجموعة من الحقائق الهامة وذات الدلالة الاجتماعية والسياسية الخطيرة.

أولى هذه الحقائق :
أن المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة والبالغ عددها نحو ١٣٤٠ ألف منشأة وفقـــا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لم يزد نصيبها من مجمل محفظة الائـــتمان المصـــرفى عـــن ٦% طـــوال الربع قرن الماضى وأن ٧٨% من هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تحاول أصلا الحصول على قرض مصرفى بسبب التعقـــيدات الإجرائية داخل البنوك وهكذا تعتمد هذه المنشآت التى تشكل الغالبية فى التشـــغيل والـــتوظف علـــى الـــتمويل الذاتـــى. وبهـــذا فأن المشروعات الصغيرة والمتوســـطة الممولة عن طريق الائتمان والقروض المصرفية لا تشكل سوى ٠,٧ % من إجمالى عددها فى مصر (١٤).

ثانى هذه الحقائق :
أن البـــنوك التجارية تمثل نحو ثلاثة أرباع التسهيلات المقدمة من كافة البنوك (٧٥,٦% حـــتى يونيو ٢٠٠١) أما بنوك الاستثمار والأعمال فهى تشكل ١٣,٤% وتـــأتى البـــنوك المتخصصـــة (الصناعى والعقارى والزراعى) ليشكلوا ١١% من إجمالى التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاعات النشاط المختلفة (١٥).

ثالث هذه الحقائق :
أن مراجعة التوزيع القطاعى للقروض والتسهيلات يكشف بذاته عن تحيز هائل لصـــالح هـــذه الطبقة الرأسمالية الهجينة الجديدة، مقابل حبس الأموال عن شركات القطـــاع العـــام مـــن أجل خنقه تمهيداً لما جرى بعد ذلك من بيعه بدعوى خسارته وســـحبه علـــى المكشوف؛ وكأن الرأسماليون الجدد وقطاع الأعمال الخاص الذى فتحـــت لهـــم خزائن هذه البنوك دون حسيب أو رقيب؛ فهرب منهم العشرات بعدة آلاف الملايين من الدولارات إلى الخارج – كما سوف نعرض – وتهربوا من سداد ديونهـــم لهذه البنوك حينما حان آوان السداد كما ثبت فى وقائع عديدة طوال عامى فضـــائح البـــنوك (٢٠٠١ و ٢٠٠٢) حـــتى يومنا * كانوا يسحبون أموال البنوك بضمانات كافية ؟!

---

* فـــى المؤتمر السنوى الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يومى الأربعاء والخميس ٢٣، ٢٤ ابريل ٢٠٠٣

جدول رقم (٤٣)

التوزيع القطاعى لأرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية

للبنوك العامة والخاصة حتى عامى ١٩٨٢ و١٩٨٣

"بالمليون جنيه"

القطاعات	يونيو ١٩٨٢			يونيو ١٩٨٣		
	بنوك القطاع العام	البنوك التجارية الخاصة	الإجمالى	بنوك القطاع العام	البنوك التجارية الخاصة	الإجمالى
- القطاعات الحكومية	١٤٩٦,١	١٢,٥	١٥٠٨,٦	١٧١٤,٤	١١,٥	١٧٢٥,٩
- شركات القطاع العام	٢١٢٢,١	١٧٠,٣	٢٨٩٢,٤	٢٥٦٧,٥	١٩٢,٨	٢٧٦٠,٣
- قطاع الأعمال الخاص	١٩٣٨,٦	١٨٨٦,٧	٣٨٢٥,٣	٢٣٢٩,٨	٢٢٨٤,١	٤٦١٣,٩
- القطاع العائلى	٢٤٣,٨	١٦١,٦	٤٠٥,٤	٢٨٧,٣	١١٨,٨	٤٠٦,١
- آخرون وعالم خارجى	٢٩,٠	٨,٧	٣٧,٧	٢٩,٦	١٥,٧	٤٥,٣
الإجمالـــــى	٥٨٢٩,٦	٢٢٣٩,٨	٨٦٦٩,٤	٦٩٢٨,٦	٢٦٢٢,٩	٩٥٥١,٥

المصدر : التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٨٣/٨٢ ، ص ٤٠

فــإذا كـــان نصــيب قطـــاع الأعمال الخاص من التسهيلات الائتمانية للبنوك الحكومــية عـــام ١٩٨٢ نحو ٣٣,٣% من إجمالى تسهيلاتها (ونحو ٣٣,٦% من إجمـــالى تســـهيلات عـــام ١٩٨٣) فأن هذا النمو البطئ فى دفع الأموال للقطاع الخاص وتعبئة المدخرات لصالح هذه الطبقة الهجينة لم يكن يحظى برضاء القائمين علـــى الدولـــة وحلفائها فى الداخل والخارج فتم الدفع بالبنوك الخاصة والمشتركة والأجنبــية مـــن كـــل صوب وحدب بحيث بلغ نصيب قطاع الأعمال الخاص من إجمالى تسهيلات البنوك التجارية الخاصة الجديدة نحو ٨٤,٢% عام ١٩٨٢ ونحو ٨٧,١% عام ١٩٨٣.

وبحلـــول يونيو عام ٢٠٠١ كانت الصورة قد تبدلت بشكل جذرى بحيث بدت كالتالى :

أعلـــن المستشـــار ماهـــر عبد الواحد النائب العام بان عدد القضايا المعروضة امام النيابة بشأن المتعثريـــن من المقترضين بلغ عددها ١٦٣ قضية وان حجم الأموال المهربة فيها لم تتجاوز ٨,٥ مليار جنيه !!

جدول رقم (٤٤)

أرصدة الإقراض والخصم فى البنوك المصرية وفقا للقطاعات حتى يونيو ٢٠٠١

"القيمة بالمليون جنيه"

أرصدة الإقراض والخصم	البنوك التجارية			بنوك الاستثمار والأعمال			البنوك المتخصصة			الإجمالى			
	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	الجملة (١)	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	الجملة (٢)	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	الجملة (٣)	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية	الإجمالى ١+٢+٣	%
- القطاع الحكومى	٤٩٤٣	٣٦٥١	٨٥٩٤	٤٥٠٧	٢٠١	٢٧٠٨	٢٠٧٢	–	٢٠٧٢	٩٥٢٢	٤٠٥٣	١٣٥٧٥	%٥,٦
- قطاع الأعمال العام	٢٣٧٧٥	٣٧٢١	٢٧٤٩٦	٦١٥	٤٧٨	١٠٩٣	٣٥٢	–	٣٥٢	٢٤٧٤٢	٤١٩٩	٢٨٩٤١	%١٢,٠
- قطاع الأعمال الخاص	٩٩٤٤٦	٢٨٧٩٤	١٢٨٢٤٠	١٨٣١٥	٧٠٢٨	٢٥٣٤٣	١٠٨٥٧	٥٦٥	١١٤٢٢	١٢٨٦١٨	٣٦٣٨٧	١٦٥٠٠٥	%٦٨,٣
- القطاع العائلى	١٤٦٠٢	٦٩٨	١٥٣٠٠	٢٦٠٨	٢٩٠	٢٨٩٨	١٢٥٦٧	–	١٢٥٦٧	٢٩٧٧٧	٩٨٨	٣٠٧٦٥	%١٢,٧
- عالم خارجى	١١٦٧	١٨٣٠	٢٩٩٧	١٥٦	٢٣٢	٣٨٨	–	–	–	١٣٢٣	٢٠٦٢	٣٣٨٥	%١,٤
الجملة	١٤٣٩٣٣	٣٨٦٩٤	١٨٢٦٢٧	٢٤٢٠١	٨٢٢٩	٣٢٤٣٠	٢٥٨٤٨	٥٦٥	٢٦٤١٣	١٩٣٩٨٢	٤٧٦٨٩	٢٤١٦٧١	%١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ١٠٦ حتى ص ١١٦

وهكــذا أصبح قطاع الأعمال الخاص يستحوذ على نصيب الأسد من الإقراض وائتمان البنوك فى مصر سواء من البنوك التجارية أو بنوك الأعمال والاستثمار أو البــنوك المتخصصة؛ وبالمقابل لم يحصل قطاع الأعمال العام سوى على أقل من ١٢% مــن إجمالى القروض والأهم والأخطر أنه وتحت إلحاح أصحاب المصالح؛ خرق النظام المصرفى المصرى أحد أسس العمل المصرفى إرضاءاً لهؤلاء وذلك بالســماح لهــم بالاقتراض بالعملات الأجنبية بزعم تسهيل تعاملاتهم الخارجية مما شــكل ضــغطاً مــن ناحــية على الحصيلة المتاحة من النقد الأجنبى لدى البنوك المصــرية وبالــتالى التأثــير سلبا على الاحتياطى النقدى المصرى كما فتح باب للتلاعــب والتهريــب لهــذه الأموال بحيث زادت هذه القروض بالنقد الأجنبى عن ٤٧,٧ مليار خص منها الرأسماليون الجدد ما يعادل ٧٦,٣% منها حتى أنه فى عام ٢٠٠٢ حيــنما أصــدر البــنك المركزى قراراً لائحياً بالعودة إلى نظام المستندات الاعتمادية كشرط لتمويل المعاملات التجارية الخارجية للقطاع الخاص؛ استجمعت القــوى الاجتماعية الجديدة (الكمبرادور) قوتها فأرغمت الحكومة خلال ٤٨ ساعة عــن العــودة عن هذا النظام والاستمرار فى نظام الاكتفاء بمستندات التحصيل بما فتح الباب واسعا وعلى مصراعية للتهريب واستنزاف احتياطى النقد الأجنبى.

<u>ورابع هذه الحقائق :</u>

إذا كان ما حصلت عليه ١٣٤٠ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة لا يزيد عن ٦% من إجمالى الائتمان طوال ربع قرن وأن ما حصل عليه قطاع الأعمال الخاص يتجاوز ٨٥% من إجمالى الائتمان الممنوح طوال الربع قرن الماضى. فأين اتجهت هذه الأموال وما هى نتائجها ؟

بــادئ ذى بــدأ ينبغى أن نشير إلى أن المعيار الذى تتخذه البنوك فى تصنيف قروضــها وتسهيلاتها الائتمانية خاصة بالنسبة لتعبير "الصناعة" يشوبه الكثير من الغمــوض والالتــباس كمــا سوف نكشف. ووفقا للبيانات الرسمية فأن التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة – الخاص أو العام – قد زادت من ١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (بنسبة ١٧,٤% من إجمالى التسهيلات الممنوحة حتى ذلك التاريخ والبالغة ٨٨٣ مــليون جنــيه) إلــى ١١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (وبنسبة ٢٥,٦% من إجمالى التسهيلات الائتمانية حتى ذلك العام والبالغة ٤٤٠٨ مليون جنيه) (١٦).

بــيد أن هــذه الدراسة تعود لتشير إلى أن بنك التنمية الصناعية* الذى يختص أصـــلاً بتمويل المشروعات الصناعية قد أولى اهتماماً كبيراً بصناعة الفندقة وتنمية الســياحة وتطوير معدات المستشفيات والعيادات الخاصة (١٧) فإذا كان بنك التنمية الصـــناعية المخـــتص أصـــلاً بالصناعة وتنميتها يوجه اهتمامه فى عصر الانفتاح ويمـــنح قروضا وتسهيلات ائتمانية فى اتجاه السياحة والفندقة التى أدرجت بالطبع فـــى تعبـــير "الصـــناعة" فكيف ستكون الصورة فى بقية البنوك التجارية والخاصة والعائلية التى أنشئت فى هوجة الانفتاح سداح مداح.

جدول رقم (٤٥)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفى

وفقا للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠١

"القيمة بالمليون جنيه"

الرصيد فى يونية	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠١	% فى عام ٢٠٠١
أولاً : بالعملة المحلية :				
– الزراعة	٤٨١١	٢٤٤٥	٤٧٤٩	%١,٩٧
– الصناعة	١٥٩٤٢	٢٩٥٠٦	٦٤٩٥٠	%٢٦,٩
– التجارة	٨١٧٨	٢١٠٠٣	٤٢٧٩٧	%١٧,٧
– الخدمات	١١٩٥٩	٢٢١٣٧	٥٠٢٦٠	%٢٠,٨
– قطاعات غير موزعة	٣٠٧٩	٢٤٨١٦	٣١٢٢٦	%١٢,٩
جملة الائتمان بالعملة المحلية (١)	٤٣٩٦٩	٩٩٩٠٧	١٩٣٩٨٢	%٨٠,٣
ثانيا : بالعملة الأجنبية :				
– الزراعة	٢١٢	٣٧٤	٥٥٤	%٠,٢
– الصناعة	٤١١٥	١٠٩٠٣	١٩٧٧٢	%٨,٢
– التجارة	٣٦٩٥	٨١٠٤	٧٩٨٣	%٣,٣
– الخدمات	٣٠٢٣	٧١٣٠	١٦١٢٤	%٦,٧
– قطاعات غير موزعة	٣٢٣٥	٢٤٠٨	٣٠٥٥	%١,٣
جملة الائتمان بالعملات الأجنبية (٢)	١٤٢٨٠	٢٨٩١٩	٤٧٤٨٨	%١٩,٧
الإجمالى ١ + ٢	٥٨٢٤٩	١٢٨٨٢٦	٢٤١٤٧٠	%١٠٠

* أنشـــئ البـــنك الصـــناعى عام ١٩٤٧ وفقا للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ برأسمال قدره مليون ونصف المليـــون جنيه وبدأ نشاطه عام ١٩٤٩ وفى عام ١٩٧٩ عدل أسمه الى بنك التنمية الصناعية وزيد رأسماله لأكثر من ١٥ مليون جنيه وأهم اعراضه تدعيم الصناعة للقطاعين الخاص والتعاونى.

فـإذا كانت الصناعة قد نالت ما يزيد عن ٨٤٧٢٢ مليون جنيه (بنسبة ٣٥%) مـنها نحـو ١٩٧٧٢ مليون جنيه بالعملات الأجنبية وبواقع ٨,٢% من إجمالى الائتمان الممنوح لكل القطاعات حتى ذلك التاريخ.

إذا أخذنـا المصـانع التى أنشئت بالمدن الجديدة-فإن إجمالى هذه الاستثمارات بـإحدى عشـرة مدينـة لـم تزد عن ١١٨٦٨ مليون جنيه فى ١٧٠٢ مصنع كما يظهرها الجدول رقم (١٩).

- هـذا عـن المدن الجديدة فماذا عن بقية المصانع والمشروعات فى غير المدن الجديدة هل حصلت على نحو ٧٣ مليار جنيه أخرى؟

نحـن نشك فى ذلك والأقرب إلى الصحيح أن كثير من القروض التى أدرجت تحـت يافطـة الصناعة قد ذهبت إلى أنشطة ومجالات أبعد ما تكون عن الصناعة وعلـى العكـس فإن ما حصل عليه قطاعى التجارة والخدمات معا حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ قـد تجاوز ١١٧١٦٤ مليون جنيه (وبواقع ٤٨,٥% من إجمالى التسهيلات الائتمانـية) مـنها نحو ٢٤١٠٧ مليون جنيه بالعملات الأجنبية (وبواقع نحو ١/٥ الائـتمان الممنوح لهذين القطاعين ونحو ١٠% من إجمالى الائتمان الممنوح لكل القطاعات حتى ذلك التاريخ).

وإذا رجعـنا إلى عدد الشركات التى أنشئت خلال السنوات السبع الأخيرة (٩٤ - ٢٠٠٠) وحجـم رأس المـال المصدر ونسبة المشاركة الأجنبية، نجد أن هناك فجـوة واسعة بين ما حصل عليه هؤلاء الرأسماليون الجدد (قطاع الأعمال الخاص بالتعبـير المصرفى) من قروض وسلفيات وبين ما قدموه فى مجال التصنيع وبناء الشـركات، وهو ما يقدم تفسيرا أخر لا بديل عنه لاتجاه توظيف الجزء الأكبر من هذه القروض فى مجال الاستيراد والتجارة الدولية والتهريب كما سوف نعرض بعد قليل.

جدول رقم (٤٦)

عدد الشركات وقيمة رأس المال المصدر والمشاركة الأجنبية

خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى يوليه ٢٠٠٠

"بالمليون جنيه مصرى"

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
هيئة الاستثمار والمناطق الحرة							
- عدد المشروعات	٨٩١	١٢٥٣	١٦٧٤٠	١٥٥٢	٢١٨٧	٢١٧٦	١١٥٣
- رأس المال المصدر	٤٥٣٦	٧٧٧٩	٨٩٤٣	١٧٧٨٥	١٩٢٢٠	٢٠٥٨٣	٥٣١٩
- % للمشاركة الأجنبية	%١٩	%٦	%١٤,٠	%١٣,٠	%١٧,٥	%١٩	%١٩,٥
مصلحة الشركات							
- عدد المشروعات	٧٦١	١١٥٣	١٥١٨	١٩٨٢	١٩٦٦	١٧١٧	٧٨١
- راس المال المصدر	٨٤٨	٢٢٣٩	٥١٣٢	٥٩٣٩	٦٥٢٩	٤٤٧٥	١٦٤٥
- % مسـاهمة رأس المـال الاجنبى	%١,١	%٤	%٠,٨	%٢,٤	%٧,٣	%١٢	%٦,٨

Source : Investing in Egypt, Ministry of Economy & foreign Trade, June 2000, p 47

وبـــرغم أن رأس المال المدفوع عادة يقل بنحو ٧٥% عن رأس المال المصدر بحيـــث أن حجـــم رأس المال المدفوع فعلا فى تأسيس هذه الشركات يقل عن هذه القيمة الواردة فى البيان السابق بنحو ثلاثة أرباعها.

وهـــنا نـــأتى إلـــى ما نقدمه من تفسير لاتجاهات توظيف هذه القروض لرجال الأعمـــال الجـــدد فـــى مجال التجارة الخارجية والضغط باستمرار لتوسيع هامش الاســـتيراد بما أدى عمليا إلى استنزاف حصيلة النقد الأجنبى بسبب التزايد المستمر فى العجز فى الميزان التجارى المصرى.

وساهم فى هذا، القرارات الحكومية المندفعة تحت لواء شعار تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص تمثلت فى إيقاف العمل بالسقوف الائتمانية فى أول أكتوبر ١٩٩٢ التى كان معمولاً بها وتقضى بأن لا تزيد القروض الممنوحة من البنوك عن ٦٠% مـــن إجمـــالى ودائعها وعدم تجاوز معدل زيادة القروض للقطاع الخاص التجارى والعائلى عن ١٠% سنويا [١٨].

وهكـــذا أدى وقـــف العمل بالسقوف الائتمانية ومع تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمديـــنة وتعديل نسبة الاحتياطى وصدور قانون سرية الحسابات فى البنوك (رقم ٢٠٥ لســـنة ١٩٩٠) وصاحب ذلك عام ١٩٩٤ تخفيض فئات التعريفة على السلع الاستثمارية، وهو ما عرف بنظام التعريفة الجمركية المنسقة واتباع نظام جديد لرد الضـــرائب الجمركية وضرائب المبيعات ومنح دعم نقدى فى حدود ١٠% من قيمة التعاقدات التصديرية فور إتمام عملية التصدير وفى نطاق إعادة التصدير [١٩].

بـــيد أن ذلك لم يحسن الصورة التصديرية المصرية كثيرا بل على العكس زاد الاتجـــاه للاســـتيراد الســـلعى خاصة بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ بهـــدف جنى الأرباح من الاستيراد بصرف النظر عن مخاطر ذلك على الاقتصاد والمجتمع المصرى فى الأجل المتوسط والطويل.

ويؤكـــد هذا النزوع الأنانى لهذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة؛ ذات الطابع الكمـــبرادورى (العمل التجارى للمراكز الرأسمالية المتقدمة)، هجومها العنيف على محاولـــة قيادة البنك المركزى الجديدة فى أغسطس ٢٠٠٢ إصلاح النظام التمويلى للاســـتيراد الخاص؛ عبر إلغاء نظم "التحصيل المستندى" واستبداله بنظام "الاعتماد المســـتندى"، والأخـــير يقـــوم علـــى عدم فتح الاعتماد المستندى وتمويل الصفقات الإســـتيرادية للقطـــاع الخـــاص إلا بعد إيداع كامل قيمة الصفقة بالجنيه المصرى (بنســـبة ١٠٠% مـــن قيمتها) مع تقديم كافة المستندات الدالة على الصفقة ونوعها علـــى أن يتولى البنك تدبير المقابل النقدى بالعملات الأجنبية للعميل؛ وهو ما كان مـــن شـــأنه وقـــف والحد من عمليات تهريب الأموال الأجنبية عبر تقديم كثير من العملاء – بالاتفاق مع مورديهم فى الخارج – مجرد كمبيالة تحصيل نظير صفقات

غير معلومة وغير محددة تاريخ الوصول مما يؤدى فعليا للتلاعب وإلزام البنوك المصرية بتمويل صفقات – قد تكون كما ثبت فى حالات كثيرة – وهمية مما يؤدى لاستنزاف الاحتياطى النقدى للبنك المركزى والسلطات النقدية.

جدول رقم (٤٧)
التجارة الخارجية للقطاع الخاص ٨٧/٨٦ – ١٩٩٣/٩٢

"القيمة بالمليون جنيه"

السنوات	إجمالى الصادرات المصرية	صادرات القطاع الخاص	% لصادرات القطاع الخاص	إجمالى الواردات المصرية	واردات القطاع الخاص	% لواردات القطاع الخاص	الفائض أو العجز للقطاع الخاص
١٩٨٧/٨٦	٢٧٠٢,١	٥٠٥,٣	%١٨,٧	١٣٧٦٨,٥	٣٧١٧,٥	%٢٧	(٣٢٦٢,٢)*
١٩٨٨/٨٧	٣٦٧٧,٢	٦١٤,١	%١٦,٧	١٧٧١٤,٤	٥٥٤٤,٦	%٣١,٣	(٤٩٣٠,٥)
١٩٨٩/٨٨	٤٦٠٦,٦	٩٧٢,٠	%٢١,١	١٩٨٥٥,٥	٦٧٣١,٠	٣١,٨	(٥٧٥٩,٠)
١٩٩٠/٨٩	٥٥٦٢,٠	١٤٧٩,٥	%٢٦,٦	٢٥٥٣٢,١	٧٩٦٦,٠	%٣١,٢	(٦٤٨٦,٥)
١٩٩١/٩٠	٩٤٣٧,٩	١٧١٧,٧	%١٨,٢	٣١٤٣٥,٤	٨٤٢٤,٧	%٢٦,٨	(٦٧٠٧,٠)
١٩٩٢/٩١	١١٥٥٦,٦	٣١٦٦,٥	%٢٧,٤	٣٣١٠٥,٤	١٠٤٦١,٣	؟%٢١,٦	(٧٢٩٤,٨)
١٩٩٣/٩٢	١١٣٢٤,٤	٢٣٦٦,٨	%٢٠,٩	٣٥٦١٩,٠	١٣٢٨٥,٩	%٣٧,٣	(١٠٩١٩,١)

المصدر : البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٨٧/٨٦ – ١٩٩٣/٩٢" المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ١١٣.

* الأرقام بين الأقواس سالبة، أى عجز.

وتتمثل هذه الواردات للقطاع الخاص فى حيوانات حية وألبان ومشروبات وصناعات غذائية (٢٧%) والآلات والمعدات (٢٤%) والخشب والورق ومواد النسيج والفلين (٢٠%) والمنتجات الكيماوية (١٣%) والصناعات المعدنية ٨% (٢٠)

والحقيقة أن تزايد نصيب القطاع الخاص المصرى فى إجمالى الواردات عاما بعد آخر هو نتيجة لمجموعة من السياسات الحكومية التى أدت إلى نتائج عكسية لما أعلنته أو رغبته الحكومة المصرية، فكما نلاحظ فإن نصيب القطاع الخاص الاستيرادى قد زادت من ٢٧% من إجمالى الواردات المصرية عام ١٩٨٧/٨٦ إلى أن بلغت ٣٧,٣% عام ١٩٩٣/٩٢ ثم أخذت فى الزيادة بعد ذلك لتبلغ حوالى ٦٠% إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٠١ وكان ذلك بسبب اتجاه النظام الحاكم إلى خفض عدد السلع المحظور استيرادها على القطاع الخاص من ٥٧١ سلعة عام ١٩٨٩ إلى ١٠٥ سلعة عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٨ سلعة فى أغسطس ١٩٩٢ ثم عادت وخفضتها إلى ٢٦ سلعة فحسب فى يوليو ١٩٩٣ (٢١). ولم تكتفى بذلك بل أنها وتشجيعا لهؤلاء للتمادى فى هذه السياسة الاستيرادية – أو تحت ضغط قوى دولية

أو هما معا – قامت بتخفيض عدد الفئات المفروضة عليها جمارك من ٤٣ فئة إلى ١٠ فئات فقط ثم قامت بتخفيض التعريفة من ١٦٠% عام ١٩٨٩ إلى ١٣٠% عام ١٩٩١ ثـم إلـى ١٢٠% عام ١٩٩٢، ثم ٨٠% عام ١٩٩٣ وأوصلتها إلى ٥٠% عـام ١٩٩٤ [٢٢] . وما أن حل عام ١٩٩٨ حتى خفضت إلى ٣٥% تنفيذا لاتفاقية الجات هذه المرة.

وهكذا وخلال سبع سنوات فحسب (٨٧/٨٦ – ١٩٩٣/٩٢) بلغ ما تم استيراده مـن القطاع الخاص المصرى نحو ٥٦١٣١ مليون جنيه، بينما ما تم تصديره من جانـبهم خلال نفس الفترة لم يزد عن ١٠٨٢٢ مليون جنيه احتفظ معظمهم – إن لم يكـن كلهـم – بحصـيلة صـادراتهم أما فى حساباتهم الخاصة فى الخارج أو فى حساباتهم فى الداخل دون أن يتنازلوا عنها لصالح السلطات النقدية المصرية بعد أن عـدل قـانون التعامل بالنقد الأجنبى عام ١٩٩٤ (قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤) بما سـمح لهـؤلاء بالاحـتفاظ بحصيلة صادراتهم من أجل تشجيعهم على المزيد من التصدير ؟!!!

وبهـذا فإن العجز فى معاملات القطاع الخاص التجارية الدولية خلال السنوات السبع المشار إليها فقط قد تجاوز ٤٥٣٠٩ مليون جنيه.

ووفقـا للبيانات الرسمية التى قدمها البنك المركزى المصرى عن حالة العجز فـى المـيزان التجارى المصرى فقد استمر هذا العجز يتزايد عاما بعد آخر على النحو التالى :

جدول رقم (٤٨)

تطور العجز فى الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٩٤/٩٣–٢٠٠٠/٢٠٠١

السنة	قيمة العجز بملايين الدولارات	قيمة العجز بما يعادلها بالمليون جنيه مصرى	ملاحظات
١٩٩٤/٩٣	٧٣٠٩,٨	٢٤٢٦٨,٥	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٥/٩٤	٧٨٥٣,٥	٢٦٠٧٣,٦	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٦/٩٥	٩٤٩٨,١	٣١٥٣٣,٧	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٧/٩٦	١٠٢١٩,٤	٣٣٩٢٨,٤	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٨/٩٧	١١٧٧٠,٦	٣٩٠٧٨,٤	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٩/٩٨	١٢٥٦٢,٥	٤١٧٠٧,٥	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
٢٠٠٠/٩٩	١١٤٧٢	٤٧٦٠٨,٨	على أساس الدولار = ٤١٥ قرشا
٢٠٠٢/٢٠٠٠	٩٣٥٤	٣٨٨١٩,١	على أساس الدولار = ٤١٥ قرشا
الإجمالى	٨٠٠٣٩,٩	٢٨٣٠١٨	

المصدر : البنك الأهلى المصرى، "واقع نظام سعر الصرف فى مصر" النشرة الاقتصادية، المجلد (٥٥) العدد الأول ٢٠٠٢ ص ٢٨

علينا أن نقدر مقدار ونسبة الواردات الضرورية ومستلزمات التشغيل والإنتاج؛ ومقـدار مـا يمكـن الاستغناء عنه أو جرى تهريبه من هذه المبالغ الضخمة عبر الصفقات الوهمية ومستندات التحصيل غير الحقيقية أو من خلال استيراد سلع غير ضـرورية سـوى من جشع التجار والمستوردين وأبناء الطبقة الجديدة بما أهدر – إلى جانب صور أخرى للإهدار فى المجالات كافة – فرصة تاريخية لاستثمار هذه الأموال التى توافرت لمصر خلال عقدى السبعينات والثمانينات سواء من تحويلات المصـريين العامليـن بالخارج أو من إيرادات قناة السويس أو عائدات البترول أو السياحة أو غيرهم.

وبقـدر مـا تزايدت الفجوة بين الصادرات والواردات ومن ثم زاد الطلب على العمـلات الأجنبية، بقدر ما جرى من مضاربة على سعر الجنية المصرى لصالح الـدولار وغيره من العملات فأنهار سعر صرفه بالنسبة للعملات الأخرى ليخسر خـلال أقـل من أربعة أعوام (٩٩ أوائل ٢٠٠٣) نحو ٥٠% من قيمته (من ٣٣٢ قرشا للدولار إلى ٦١٥ قرشا للدولار) ومازال مرشحا للتدهور أكثر خلال الشهور القليلة القادمة، وهو أدى فعليا إلى العودة إلى حلزون التضخم وارتفاع الأسعار فى كل مستلزمات الإنتاج وضروريات الحياة لملايين الفقراء فى مصر.

وبرغم تزايد نصيب الطبقة الرأسمالية الجديدة فى مصر من جملة الاستثمارات المحلـية، من ٣٩% عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٤٦% عام ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ما يقارب ٦٠% أواخـر عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ فقد تركز هذا الجهد الاستثمارى للقطاع الخاص فـى مجـالات أربعة أساسية هى الإسكان (خاصة الإسكان الفاخر وبنظام التمليك) والسـياحة وبـناء القرى السياحية ثم التجارة والمال والتأمين وأخيرا البترول (٢٣) والحقـيقة أن معظـم هذه الاستثمارات الخاصة قد جرى تمويلها من خلال البنوك وعـبر ودائـع القطـاع العائلى ودون أن تحقق هذه الطبقة الجديدة نقلة نوعية فى الأداء الصناعى والانتاجى المصرى خلال الربع قرن الماضى كله.

وإذا حاولـنا أن نتعرف أكثر على بعض النماذج لتلك المشروعات "الصناعية" الـتى مولتها البنوك فى مصر للقطاع الخاص المصرى خلال الربع قرن الماضى، نقـدم حالـة بنك فيصل الإسلامى المصرى والبنك الأهلى المصرى؛ إحداهما بنك إسلامى مشترك والآخر بنك تجارى حكومى.

فالأول (بنك فيصل الإسلامى) زادت أصوله فى مصر من ٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ (عـام بدايـة نشاطه) إلى أن بلغت ١١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ فأين هذه الأصول ؟.

لقـد شارك البنك فى إنشاء ٥٥ شركة برؤوس أموال بلغت ٤١١١ مليون جنيه لم تزد حصة البنك فيها عن ٣٦٩ مليون جنيه (أى بنسبة تقل عن ٩% خلال اثنين

وعشـــرين عاما ؟!) وتوزعت هذه الشركات بين (٤ شركات زراعية و٥ شركات للأدويـــة والـــرعاية الطبية وشركتان استثماريتان وثلاثة للتجارة الخارجية وشركة ســياحية وثلاثـــة شـــركات للاستثمار العقارى و٧ بنوك ومؤسسات مالية إسلامية وإحدى عشرة شركة فى مجالات أخرى علاوة على ١٩ شركة صناعية ومن أبرز هـــذه الشركات الصناعية شركة مصر اكليوبك للبانيوهات وشركة سيلتال للثلاجات والغسالات وشركة ايكوياك وايجيراب لإنتاج مواد التغليف وطباعتها وشركة أدوية (فاركو وراميدا) (٢٤).

هكذا إذن هى المساهمة فى القطاع الصناعى فى مصر ؟!

وبالمقابل قام البنك بنشاط واسع فى مجال تمويل المهنيين (الأطباء – المحامين – الصـــيادلة – المهندسين – ... الخ) حيث خصص نحو ٦١٠ مليون جنيه لتمويل المهنيين بخلاف ٥٠٠ مليون جنيه أخرى لتمويل أنشطة أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين فى ١٣٠ حرفة.

أمـــا نشاطه فى التمويل العقارى فهو واسع المجال وكلها فى الأنواع العقارية الفاخـــرة مـــثل مديـــنة بنك فيصل بالإسكندرية (٨٦٠ عمارة سكنية تحتوى ٨٣٠٠ وحـــدة) وأبراج النيل بأغاخان بالقاهرة (وعددها ٦٦٠ وحدة سكنية) ومدينة فيصل السكنية بشارع الملك فيصل بالهرم (وتتكون من ٥٥٧ وحدة سكنية).

أما البنك الأهلىُ المصرى وهو أكبر بنك تجارى فى مصر تملك أسهمه وتديره الحكومة المصرية حيث يمتلك وحده ما يعادل ¼ الأصول المملوكة للبنوك العاملة فى مصر كلها كما تمثل قروضه الممنوحة للعملاء نحو ١/٣ القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنوك فى مصر.

فـــإذا توقفنا عند ميزانية البنك الأهلى المصرى خلال السنوات العشر الماضية نســـتطيع أن نستنتج نمطا للأداء يقوم على نفس الفكرة غير التنموية فى أداء النظام المصرفى المصرى ككل.

جدول رقم (٤٩)

ميزانية البنك الأهلى المصرى خلال عشر سنوات

"القيمة بالمليون جنيه"

البيان / الرصيد فى يونيه	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
الأصول				
– نقدية وأرصدة لدى البنوك	٧١٣٤	٨٦٥٣	١١٦٧١	١٤٩٢٤
– أذون خزانة (بالصافى)			٥٣٩٩	٧٢٢٩
– استثمارات مالية بغرض المتاجرة (بعد خصم المخصص)	٢٥٥٠	٣٣٣٠	١٨٩٦	٢٤١٣
– قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)	٦٧٤٢	٨٦١٩	٤٣٠٧١	٤٨٤٣٦
– استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ	---	---	٧٥٩٤	٨٥٨٦
– أرصدة مدينة وأصول أخرى	---	---	٣٩٠٨	٥١١٨
– أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	١٨٧٤	٢٥٨٩	٤٠١	٤٢٤
إجمالى الأصول	١٨٣٠١	٢٣١٩١	٧٣٩٤٠	٨٧١٣٠
الالتزامات				
– أرصدة مستحقة للبنوك	٣٢٥١	٤٣٦٤	٦١٢٦	٨٣٧٠
– ودائع العملاء	١١٧٦٣	١٥٠٠٤	٥٧٣٢٨	٦٧١٨٢
– أرصدة دائنة ومخصصات أخرى	١٩٢٤	٢١٣٧	٤٢٨٣	٤٦٤٥
– قروض طويلة الأجل	١٥	١٤	٢٥٠٥	٢٩٧٩
إجمالى الالتزامات (١)	١٦٩٥٣	٢١٥١٩	٧٠٢٤٢	٨٣١٧٦
حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات)				
– رأس المال المدفوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
– احتياطيات ومخصصات	١٢٤٨	١٥٧٢	٢٦٩٨	٢٩٥٤
إجمالى حقوق المساهمين (٢)	١٣٤٨	١٦٧٢	٣٦٩٨	٣٩٥٤
اجمالى الالتزامات وحقوق المساهمين (١+٢)	١٨٣٠١	٢٣١٩١	٧٣٩٤٠	٨٧١٣٠
التزامات عرضية وارتباطات				
– التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى	١٧٨٨٨	٢٠٤٧١	٥٦٧٦٣	٦١١٣١

المصدر : البنك الأهلى المصرى، العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١

فـــإذا حاولنا تحليل التوزيع النسبى (الهيكلى) لأصول وخصوم أكبَر بنك فى مصر فأن الصورة تبدو كالتالى :–

جدول رقم (٥٠)

التوزيع الهيكلى لميزانية البنك الأهلى المصرى خلال ٨٩ – ٢٠٠١

(%)

	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
الأصول				
– نقدية وأرصدة لدى البنوك	%٣٩	%٣٧,٣	%١٥,٨	%١٧,١
– أذون خزانة (صافى)	---	---	%٧,٣	%٨,٣
– استثمارات مالية بغرض المتاجرة (بعد خصم المخصص)	%١٣,٩	%١٤,٤	%٢,٦	%٢,٧
– قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)	%٣٦,٨	%٣٧,٢	%٥٨,٣	%٥٥,٦
– استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ	---	---	%١٠,٣	%٩,٩
– أرصدة مدينة وأصول أخرى			%٥,٣	%٥,٩
– أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	%١٠,٢	%١١,٢	%٠,٥	%٠,٥
إجمالى الأصول	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الالتزامات وحقوق المساهمين				
* الالتزامات				
– أرصدة مستحقة للبنوك	%١٧,٨	%١٨,٨	%٨,٣	%٩,٦
– ودائع العملاء	%٦٤,٣	%٦٤,٧	%٧٧,٥	%٧٧,١
– أرصدة دائنة ومخصصات أخرى	%١٠,٥	%٩,٢	%٥,٨	%٥,٣
– قروض طويلة الأجل	%٠,٠٨	%٠,٠٦	%٣,٤	%٢,٤
* حقوق المساهمين				
– رأس المال المدفوع	%٠,٥	%٠,٤	%١,٤	%١,٤
– احتياطيات ومخصصات	%٦,٨	%٦,٨	%٣,٧	%٤,٥
إجمالى الالتزامات وحقوق المساهمين	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
التزامات عرضية وارتباطات				
– التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى				

المصدر : المرجع السابق .

وكما هو واضح فإن قروض العملاء والبنوك تشكل فى المتوسط بين ٣٧% إلى ٥٨% فى المتوسط من إجمالى أصول البنك الأهلى خلال الاثنتى عشرة عاما مقابل انخفاض نسبة النقدية وأرصدة لدى البنوك الأخرى من ٣٩% إلى ١٧% خلال الفترة فى المتوسط بما يعنى زيادة تحسين التوظيف المالى لأصول البنك وبالمقابل فأن زيادة المخاطر الائتمانية لم تؤد بالبنك إلى زيادة نسبة الاحتياطيات والمخصصات بل على العكس انخفضت من ٦,٨% فى عام ١٩٨٩ إلى ما دون ٤ % خلال العامين الأولين من الألفية الجديدة وهى الفترة التى شهدت تزايد ظاهرة الديون المتعثرة والمشكوك فى تحصيلها كما أن ودائع العملاء زادت نسبتها من ٦٤% إلى ٧٧% خلال نفس الفترة بما يعنى زيادة العادة الادخارية خاصة لدى القطاع العائلى. كما تلاحظ زيادة هائلة فى الالتزامات العرضية للبنك الأهلى المصرى وكذلك بقية البنوك التجارية العاملة فى مصر خلال هذه الفترة – المتمثلة فى منح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لعملائها وكبارهم تحديداً وهى مسألة ترتبط بزيادة الاستيراد لطبقة المستوردين خلال الفترة التى أعقبت الأزمة

الآسيوية تحديدا (عام ١٩٩٧ وما بعدها) مما خلق التزامات على البنوك من ناحية والضـغط علـى احتـياطى النقد الأجنبى المصرى وزيادة فجوة الميزان التجارى المصرى. وهو دور سلبى للأداء المصرفى عموماً.

وعلينا أن نلاحظ أن هذا البند (الالتزامات العرضية) قد فتحت أبواب جهنم لتشكيل عصابات كاملة للحصول على هذه الضمانات البنكية والتحرك بها لشراء وبيع أصول وغيرها وأبرزها عصابة ما سمى "نواب القروض" حيث شكلوا تشكيل عصابى شارك فيها بعض قيادات العمل المصرفى فى البنوك الخاصة والعائلية (بنك الدقهلية الوطنى وبنك النيل وغيرها) ويزيد عددهم عن ٣٥ شخصاً من كبار رجال المال والأعمال والمصارف (٢٥).

وإذا قارنا ذلك بهيكل الودائع حسب الآجال الزمنية وهى مسألة هامة جداً فى البنك الأهلى – كنموذج فحسب – نجد الآتى :

جدول رقم (٥١)

الهيكل الزمنى لودائع البنك الأهلى المصرى خلال ٨٩ – ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

يونيو	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
– تحت الطلب	٣٤٩٣	٤٦٠٨	٥٢٢٠	٦١٧٣
– لأجل وبإخطار	٤٠٦٨	٥٣١٣	٣٢٨٧١	٣٧٤٢٢
– التوفير	١٣٦٢	١٧٥٩	١٤٦٦٢	١٨٤٣١
– شهادات ادخار وإيداع	١٢٨٦	٢٠٠٦	٢٣٥٩	٢٧٨٧
– أخرى	١٥٥٤	١٣١٨	٢٢١٦	٢٣٦٩
إجمالى الودائع	١١٧٦٣	١٥٠٠٤	٥٧٣٢٨	٦٧١٨٢

المصدر : البنك الأهلى المصرى، العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٦ وكذلك ميزانية البنك الأهلى المصرى للعام المالى ٨٩/١٩٩٠

وبالتالى فإننا نلاحظ أن الهيكل الزمنى يتوزع نسبيا على النحو التالى :

جدول رقم (٥٢)

	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
– تحت الطلب	٢٩,٧%	٣٠,٧%	٩,١%	٩,٢%
– لأجل وبإخطار	٣٤,٦%	٣٥,٤%	٥٧,٣%	٥٥,٧%
– التوفير	١١,٨%	١١,٧%	٢٥,٦%	٢٧,٤%
– شهادات ادخار وإيداع	١٠,٩%	١٣,٤%	٤,١%	٤,٢%
– أخرى	١٣,٢%	٨,٨%	٣,٩%	٣,٥%
إجمالـــــــى	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

إذن هناك تعاظم فى الودائع لأجل وبإخطار حيث زادت من ٣٤,٦% إلى ٥٥,٧% فى نهاية الفترة مقابل انخفاض شهادات الادخار والإيداع والودائع تحت الطلب وكذلك شهادات الادخار والإيداع.

وتمثل الودائع لأجل وبإخطار سابق قبل السحب ودفاتر التوفير وشهادات الادخار والإيداع (بما يعادل ٥٨% إلى ٨٨% خلال الفترة) قلب الدور التوظيفى للأموال لدى البنوك التجارية العاملة سواء فى مصر أو فى غيرها من الدول، ذلك أن هذه الودائع التى توضع لفترات زمنية مختلفة هى التى تسمح للبنوك بالإقراض والاستثمار وإدارة محفظة مالية متوازنة، أما الاستثمارات والتى تتضمن :

- الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها
- المساهمة المباشرة فى المشروعات

ووفقا لبيانات البنك الأهلى : فهى كالتالى

جدول رقم (٥٣)

استثمارات البنك الأهلى خلال الفترة ٨٩ – ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

يونيو	١٩٨٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
– الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها	٢٣١٧	٢٩٣٤	٥٣٩٩	٧٢٢٩
– المساهمات المباشرة فى المشروعات	٢٣٣	٣٩٦	٩٤٩٠	١٠٩٩٩
الإجمالـــى	٢٥٥٠	٣٣٣٠	١٤٨٨٩	١٨٢٢٨

المصدر : ميزانية البنك الأهلى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١

وهكذا فأن استثمارات البنك سواء فى أذون خزانة وسندات حكومية أو من خلال المساهمة المباشرة فى المشروعات أخذت فى التزايد ولكن يلاحظ عليها :

١- أن المساهمة فى المشروعات غير المصرفية لا تزيد فى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ عن ٢١١ مشروع بقيمة ٤١٩٨ مليون جنيه فقط وبالتالى

٢- فأن مساهمة البنك الأهلى فى بنوك أخرى تزيد فى ذلك التاريخ عن ٦٨٠١ مليون جنيه سواء فى الداخل أو الخارج.

هذا نمط مالى وليس تنموى ذلك أن مراجعة المبلغ الضئيل للاستثمارات المباشرة للبنك الأهلى فى المشروعات نجدها كالتالى :

جدول رقم (٥٤)

الاستثمارات المباشرة للبنك الأهلى المصرى حتى يونيو ٢٠٠١

	عدد المشروعات	مساهمة البنك بالمليون جنيه	%
- البنوك	١٣	٦٢٨	%١٥
- الشركات المالية	٢٨	٥٥٣	%١٣,١
- الصناعة	٥٥	١٩٥٢	%٤٦,٥
- السياحة	٢٥	٣٠٥	%٧,٣
- الإسكان	٢٦	٣٣٩	%٨٠,١
- الأمن الغذائى	٢٣	١٣٠	%٣,١
- أخرى	٤١	٢١٩	%٦,٩
الإجمالى	٢١١	٤١٩٨	%١٠٠

ومن ثم نتشكك كثيرا فى أن الكثير من هذه المشروعات ذات طبيعة صناعية حقيقية فربما يندرج بعضها فى إطار المشروعات الخدمية أو التجارية.

هذا بخلاف القروض التى منحها البنك لعملائه وأدراجها فى خانة الصناعة ومن ضمن الحالات المثيرة للدهشة والحيرة؛ وتكشف جانبا من الفساد وتغليب المصلحة الخاصة على المصالح العامة للدولة ومؤسساتها ومستقبلها؛ لجؤ قيادات البنك الأهلى المصرى للمساهمة فى إنشاء البنك التجارى الدولى – مصر (CIB) حيث بلغت نسبة مساهمة البنك الأهلى فى رأس مال البنك الجديد (٩٩,٩%) ؟!

ويبدو أن الهدف من توظيف أموال البنك الحكومى فى إطار مشترك وزحزحة المال العام إلى حيازة أو شبة حيازة المال الخاص؛ هو رغبة قيادات البنك الأهلى فى شغل وظيفة رؤساء مجالس إدارة البنك الجديد بعد إحالتهم للتقاعد حدث هذا مع محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى السابق وغيره من قيادات هذا البنك قبل عزله من منصبه لمسئوليته الكبيرة عن ظاهرة المتعثرين أو الهاربين

بأموال البنوك المصرية ومنح قروض دون ضمانات بزعم العمل على خلق طبقة رجال الأعمال من الفراغ التاريخى أو الفراغ المالى ؟!!

وهو ما عبر عنه أحد فلاسفة الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة فى معرض شرحه لأهمية تمويل البنوك للقطاع الخاص لكى يشترى شركات القطاع العام السابق وخصخصتها قال بالحرف الواحد **(وعلى البنوك وصناديق الاستثمار تمويل القطاع الخاص بنسب قد تصل إلى ٨٠% من أسعار البيع – أى بيع الشركات العامة – نظراً لأن القطاع الخاص المصرى لم يولد بعد تراكمات رأسمالية بالدرجة التى تتيح شراء أصول القطاع العام المعروضة)**(٢٦)!!

هكذا نحن إزاء أكبر عملية نصب فى التاريخ الاقتصادى للشعوب ؟!

وعلى الجانب الآخر؛ فإن اتجاهات الإقراض لدى البنوك المصرية لم تكن متحيزة بصورة مطلقة لرجال الأعمال والمال الجدد – ذوى الاتجاه الطفيلى – فحسب، بل كانوا أكثر تحيزا لمصالح الأنشطة التجارية والخدمية على حساب تمويل صناعات حقيقية وتطوير تكنولوجيات جادة توائم أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية؛ والأكثر خطورة هو مستوى التركز العالى لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية؛ مما هدد فى وقت لاحق بانهيار النظام المصرفى المصرى ككل وتبديد حقوق المودعين وهم يعدون بالملايين.

وتكشف الدراسات المتخصصة عن جوهر هذا التركز على النحو التالى :

- لقد حصل ٣٣٣ عميلا للبنوك على ٤٢% من جملة التسهيلات الائتمانية التى منحتها البنوك المصرية لكل القطاع الخاص وذلك حتى يونيو ٢٠٠١.
- كما نال ٢٨ عميلا فحسب على ٢٦,٧ مليار جنيه بما يقارب ٩٠٠ مليون جنيه للعميل الواحد، كما حصل ٨ عملاء من هؤلاء على ١٢,٤ مليار جنيه تمثل نحو ٦٠% من جملة حقوق المساهمين (*) فى جميع البنوك المصرية.
- وكذلك فقد نال قطاع البناء والتشييد والإسكان وحده ٢٠,٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠٠٠ بواقع ١١,٥% من جملة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (٢٧).
- كما يتبين أن ٥٣% من القروض التى حصل عليها القطاع الخاص من البنوك بدون ضمان عينى ومعظم هذه القروض مركزة فى قطاعات الخدمات والمقاولات (٢٨)

(*) تتكون حقوق المساهمين من ثلاثة عناصر هى رأس مال البنك مضافا إليها المخصصات والاحتياطيات التى تجنبها البنوك لمواجهة المخاطر.

وإذا تأملنا حجم الالتزامات العرضية التى قدمها بنك تجارى مثل البنك الأهلى ممثلة فى منح عملائه الكبار خطابات ضمان وفتح اعتمادات مستندية وارتباطات أخرى خارج الميزانية نجدها تكاد تعادل ٨٠% من إجمالى ميزانية البنك فى يونيو عام ٢٠٠١ (٦١,١ مليار جنيه) مما يدل على الاتجاه المفرط من القيادات المصرفية لمنح التسهيلات الائتمانية وهو ما حدا بوزير الاقتصاد الأسبق (د. مصطفى السعيد) إلى إرجاع جانب من أزمة النظام المصرفى العاصفة إلى انحراف ومجاملة بعض قيادات البنوك وغياب الأولويات المصرفية للتمويل وغياب الإشراف الفعال للبنك المركزى على بقية البنوك وكذا عدم قدرة الجهاز المصرفى على التمييز بين رجال الأعمال الجادين من غير الجادين [٢٩].

لقد نجح القطاع المصرفى فى خلق طبقة رجال مال وأعمال جديدة ذات طابع تجارى وطفيلى؛ ولم يستطيع أن يخلق طبقة رأسمالية جادة على الطراز الأوروبى واليابانى بل وحتى مثلما شهدت دول جنوب شرق آسيا المصنعة الحديثة؛ ويكفى أن نشير إلى أن الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٤ قد شهدت ميلاد ٢٠ ألف وكالة تجارية مسجلة تمارس معظمها عمليات الاستيراد [٣٠].

ويكشف تحليل إجمالى المراكز المالية للبنوك المصرية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١، خاصة ما يتعلق منها بأصول وخصوم هذه البنوك وحجم ونسبة المخصصات والاحتياطيات عن عدم تناسبها على الإطلاق مع المخاطر التى تعرضت لها هذه البنوك من شبهة إنهيار وزيادة حجم الديون الرديئة (المشكوك فى تحصيلها والمعدومة) بحيث تجاوزت الحدود المتعارف عليها دوليا وفقا لمقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨ الخاصة بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ووضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان من ناحية أخرى بحيث لا تقل عن ٨% [٣١].

لقد تجاوزت الديون الرديئة (المتعثرة بالتعبير الحكومى) ما نسبته ٢٠% من إجمالى الأصول بالبنوك المصرية ونسبة ٢٥% من أرصدة الإقراض والخصم حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

جدول رقم (٥٥)

إجمالى المراكز المالية للبنوك المصرية حتى يونيو ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

الرصيد فى يونيو	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	إجمالى البنوك يونيو ٢٠٠١	إجمالى البنوك فى يونيو ٢٠٠٠
الأصـــول :					
- نقدية	٢٨٩٤	٤٦٨	١٢٣	٣٤٨٥	٣٤٣١
- أوراق مالية واستثمارات	٦٥٣٠٣	٥٥٠٥	٣٣٤	٧١١٤٢	٦٠٨١٨
- أرصدة لدى البنوك فى الخارج	١٠٢٧٤	٥٨٩٦	٨٢	١٦٢٥٢	١٧٧٧٦
- أرصدة لدى البنك المركزى	٤١٩٩٥	٦٣١٥	٤٣١	٤٨٧٤١	٣٥٩٦٤
- أرصدة لدى البنوك المحلية	١٤٠٤٥	٣٩٣٤	٣٢٧	١٨٣٠٦	١٣٤٣٦
- أرصدة الإقراض والخصم	١٨٢٦٢٧	٣٢٤٣٠	٢٦٤١٣	٢٤١٤٧٠	٢٢٦٧٧٦
- أصول أخرى	٢١٢٥٨	٦١٣٣	١٥٧٥	٢٨٩٦٦	٢٤١٣٧
الأصول = الخصوم	٣٣٨٣٩٦	٦٠٦٨١	٢٩٢٨٥	٤٢٨٣٦٢	٣٨٢٢٣٨
الخـصــوم :					
- رأس المال	٧٣٢٢	٢٩٢٨	١٧٨٨	١٢٠٣٨	١١٧٦٤
- الاحتياطيات	٨٤٩٢	١٢٣٨	٤٢٦	١٠١٥٦	٩٢٢٦
- المخصصات	٢٤٢٥٥	٤٤٢٦	٢٥١٩	٣١٢٠٠	٢٧٥٥٤
- سندات وقروض طويلة الأجل	٧٥٠٧	٢١٩٣	٢٢٢٢	١١٩٢٢	١٠٥٧٩
- التزامات قبل البنوك فى الخارج	٨٨١٧	٢٦١٠	٥٩	١١٤٨٦	٩٩٧٠
- التزامات قبل البنك المركزى	٣٩٩٣	٣٣١٧	٣٣٢٧	١٠٦٣٧	١١٥٧١
- التزامات قبل البنوك المحلية	١٠٥٦٦	٣٣٨٤	٣٥٧١	١٧٥٢١	١٢٦٣٩
- الودائع	٢٤٤٥٣٢	٣٣٩٩٦	١٢٦٩٦	٢٩١٢٢٤	٢٦٠٤٢٩
- خصوم أخرى	٢٢٩١٢	٦٥٨٩	٢٦٧٧٥	٢٩١	٢٨٦٠٦

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٤٢.

فإذا كانت الديون المتعثرة فى القطاع المصرفى المصرى قد تراوحت بين ٣٥ مليار جنيه و٤٥ مليار جنيه وفقا للتصريحات المتداولة من كبار المسئولين وبعض القيادات المصرفية المصرية فإن هذه الديون تشكل ما بين ٢٥% إلى ٣٥% من أرصدة الإقراض والخصم كما أشرنا وما يعادل ١٠% إلى ١٢% من إجمالى الأصول بينما تصل هذه النسبة فى المؤسسات المالية اليابانية – والمعروف عنها انتشار حالات الفساد المصرفى – لم تزد عن ٢,٢% إلى ٢,٧% من إجمالى الأصول بها كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٥٦)
بيان بالقروض الرديئة التى تحتفظ بها المؤسسات المالية اليابانية
(التى تقبل الودائع فى سبتمبر ١٩٩٦)

(بليون ين)

بيان	تصنيف القروض الرديئة		اجمالى القروض الرديئة	اجمالى الأصول	نسبة القروض الرديئة الى الاصول (%)
	القروض التى تمت اعادة هيكلتها	القروض الناتجه عن الافلاس القانونى			
البنوك الرئيسية	١٣١٤٠	٤٢٧٣	١٧٤١٣	٨١٥٣٣٢	%٢,١٤
البنوك الاقليمية	٤٧٢٣	٨٥٩	٥٥٨٢	٢٧٠٠٤٣	%٢,٠٧
اجمالى البنوك	١٧٨٦٣	٥١٣٢	٢٢٩٩٥	١٠٨٥٣٥	%٢,١٢
البنوك المالية التعاونية	٥٩٨٩	٢٤٤	٦٢٣٣	٢٦٠٢٩١	%٢,٣٩
إجمالى المؤسسات المالية التى تقبل الودائع					
مارس ١٩٩٦	٢٣٨٥٢	٥٣٧٦	٢٩٢٢٨	١٣٤٥٦٦٦	%٢,١٧
سبتمبر ١٩٩٦	٢٣٤٦٤	١١٢١٩	٣٤٦٨٣	١٢٨٩٣٠٠	%٢,٦٩
نسبة التغير%	%١,٦٣	%١٠٨,٦٩	%١٨,٦٧	(%٤,١٩)	%٠,٥٢

المصدر : مجلة البنوك، العدد ١٤ يوليو – أغسطس ١٩٩٨

• الدولار يعادل ١٢٠ إلى ١٢٥ ين فى المتوسط خلال هذه الفترة .

وبقدر ما تشغل مسألة التوازن بين الأصول والخصوم فى المراكز المالية لأى بنك أهمية حيوية فى تحقيق محفظة مالية جيدة ومنتجة للأرباح؛ بقدر ما تشغل قضية التوازن بين الآجال الزمنية للودائع من جهة والآجال الزمنية للإقراض ومنح الائتمان من جهة أخرى بال وفكر قادة اى بنك والجهاز المصرفى بمجموعة؛ بيد أن أحد أسباب تعثر وتدهور أداء القطاع المصرفى فى مصر هو غياب هذا التوازن تحت ضغط وإلحاح أصحاب المصالح سواء من رجال المال والأعمال أو حلفائهم فى قيادات المؤسستين التشريعية والتنفيذية، بحيث أهدرت فى أحيان كثيرة – كما ثبت فى قضايا نواب القروض. وبنك مصر اكستريور وغيرها – مبادئ وأسس العمل المصرفى السليم ومقررات لجنة بازل (*) السابق الإشارة إليها والتى

(*) تشكلت لجنة بازل عام ١٩٧٤ من رؤساء البنوك المركزية للدول العشرة الصناعية الكبرى وقامت عام ١٩٨٨ بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال تلتزم بها البنوك فى معاملاتها ثم قامت عام ١٩٩٥ بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال على أن تصبح سارية المفعول بحلول عام ١٩٩٨ ثم فى منتصف عام ١٩٩٩ تقدمت بمقترحات جديدة لتحسين سبل أداء النظام المصرفى.

راجع :

"الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال" النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، المجلد (٥٤) العدد الأول والثانى ٢٠٠١، ص ٢٣ ص ٤٤.

حددت رأس المال الذى تنسب إليه الأصول والالتزامات العرضية فى حدود ٨%
على أنه :
١- رأس المال الأساسى ويتكون من رأس المال المدفوع بالكامل للأسهم العادية والاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتجزة.
٢- رأس المال المساند ويتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين والديون المساندة على أن لا يقل رأس المال الأساسى عن ٤%.

وجرى محاولات جديدة لتطوير وتعديل أسس حساب كفاية رأس المال عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٩ بهدف إدخال مخاطر جديدة مثل مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وغيرها وتعديل أوزانها بما سيؤدى إلى تغيير متطلبات كفاية رأس المال.

ويجرنا هذا إلى التوقف عند ما بات يعرف فى الخطاب الرسمى الحكومى بقضية الديون المتعثرة أو المتعثرون" أو بمعنى آخر الممتنعون عن سداد ديونهم لدى البنوك المصرية أو الهاربون بهذه الديون إلى خارج البلاد. وخطورة هذه الظاهرة تكمن فى أنها امتدت بتأثيرها من كبار المدينين إلى معظم المدينين للبنوك المصرية؛ فتوقف الجميع عن سداد الديون بحجة التعثر وظروف السوق والركود وانتظاراً لما سيسفر عن صراع الإرادات بين الحكومة وجهازها المصرفى من ناحية وبين طبقة رجال المال والأعمال الجدد من ناحية أخرى؛ فأى تنازلات من جانب الحكومة والبنوك تجاه هؤلاء "المتعثرون أو الهاربون أو اللصوص" سينعكس – فى تقدير بقية عملاء البنوك ويزيد عددهم عن ٣٦٠ ألف مقترض من مختلف المستويات – إيجابا على موقف مديونياتهم سواء باستنزال جزء من الفوائد أو تخفيض جزء من أصل الدين أو عبر محاولات ما يسمى "تعويم العميل" ... الخ وهكذا تعرض الجهاز المصرفى كله للشلل تقريبا.

فلماذا لجأت البنوك – أو قبلت – هذا التركز الخطر فى منح ائتمانها ؟

يشير كثير من المتخصصين إلى عدة أسباب وراء ذلك بعضها يعود إلى الضغوط السياسية التى مارسها بعض كبار المسئوليين فى الحكم – رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء – على القيادات المصرفية للاستجابة لطلبات الاقتراض المتزايدة من جانب بعض كبار رجال المال والأعمال ذوى الصلات الوطيدة بالحكم وأبناء كبار المسئولين وبعضها الآخر يعود إلى الانحراف أو المجاملة التى وقع فيها بعض كبار قيادات البنوك – الأهلى والقاهرة ومصر اكستريور وبنك الدقهلية الوطنى وبنك النيل .. الخ – وبعضها الأخير يرجع إلى

الأساليب الاحتيالية التى اتبعها بعض كبار رجال المال والأعمال أنفسهم ومن ضمن هذه الأساليب.

١- لجؤ بعض رجال المال والأعمال إلى فتح أكثر من حساب لدى أكثر من بنك دون أن يعرف كل بنك عن الموقف المالى والائتمانى الحقيقى لعميله لدى البنوك الأخرى.

٢- لجؤ العميل لتأسيس عدد كبير من الشركات شبه العائلية أو حتى الوهمية يحصل بمقتضاها على قروض متعددة بعدد هذه الشركات المكونة لمجموعة شركاته.

٣- قد يفتح العميل أكثر من حساب فى البنك الواحد، ويعتبر كل حساب فى هذه الحالة حسابا مستقلا عن الآخر له ذاتية خاصة به خروجا عن مبدأ وحدة الذمة المالية للعميل ويتم هذا غالباً بالاتفاق والتواطؤ مع بعض قيادات هذا البنك أو ذاك.

٤- كما لجأ بعض العملاء إلى فتح ما يسمى "الحساب المشترك" وهو وإن كان حساب واحد لكنه باسم عدة عملاء ولكل منهم الحق فى الإيداع أو السحب منه (كالزوجين أو الشركاء المتضامنين).

وهى كلها أساليب أدت إلى استحواذ عدد قليل من العملاء على تسهيلات ائتمانية هائلة تفوق نشاطهم ومشروعاتهم وقدراتهم على السداد؛ مما يرجح فكرة أن الكثيرين منهم كانوا أصحاب "مشاريع إجرامية" بالمعنى القانونى للكلمة بحيث أجهزوا على البنوك التى يتعاملون معها وقاموا بتهريب هذه الأموال إلى الخارج سواء عبر "مستندات التحصيل" السابق الإشارة إليها أو من خلال حسابات المراسلين والتهريب للأموال تحت سمع وبصر السلطات النقدية والنظام المصرفى بل وبمشاركته المباشرة كما سوف نرى.

لقد استفاقت البنوك بعد هروب المقترضين وتوقف المئات منهم عن السداد فجاءة فى أواخر عام ٢٠٠١ لتعلن عن الكارثة وتقدم الكثيرين منهم إلى القضاء، ووفقا للبيانات المنشورة فان البنوك المصرية قد قامت برفع ٨٥٣ قضية ضد الهاربين بأموال البنوك حتى نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٠١ موزعة بين [٣٢]:

- بنك القاهرة ٢٦٠ قضية
- البنك الأهلى ١٨٣ قضية
- البنوك الأخرى ٤١٠ قضية

ووفقا كذلك لبعض البيانات المنشورة – حيث يجرى تعتيم حكومى شبه كامل عن الموضوع – فأن هذه الديون المتعثرة تتوزع كالتالى :-

جدول رقم (٥٧)

أسماء بعض الشركات المتعثرة والمقترضين والحجم التقديرى لديونهم

حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

م	اسم المقترض	حجم المديونية
١	شركة الإسكندرية لحديد التسليح الدخيلة	٣ مليار (و٦١٦ ألف جنية و٨٣٣٠ جنيه)
٢	شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	٢ مليار جنيه و٥٨٢ ألف جنيه و١٩٥ جنيه
٣	شركة المقاولون العرب	١,٩ مليار جنيه
٤	شركة كونترا استيل	٣٨٤ مليون جنيه و٥٢٣ ألف جنيه
٥	شركة العزيزية للمباني المصرية	١٨٥ مليون و٦٧٠ ألف جنيه
٦	الشركة المصرية للتجارة والتسويق	١٧٩ مليون و٩٤٠ ألف جنيه
٧	شركة السراج للبناء والتشييد	١٧٦ مليون جنيه و٤٧٣ ألف جنيه
٨	العربية الدولية للاستثمار	١٢٩ مليون جنيه و١٨١ ألف جنيه
٩	حاتم الهواري (هارب)	مليار و٤٦٠ مليون جنيه و٧٨٤ ألف جنيه
١٠	رامي وميشيل ريمون لكح (لكح جروب)	مليار و٤٨٨ مليون جنيه و٩٤٤ ألف جنيه
١١	إبراهيم أبو العيون	مليار جنيه و٤١٣ مليون جنيه و١٤٩ ألف جنيه
١٢	احمد عز	مليار و٢٥٠ مليون و٧٨٤ ألف جنيه
١٣	محمد نصير	مليار و٢٢٢ مليون جنيه و١٦٠ ألف جنيه
١٤	المهندس حسن درة	مليار و٢٣ مليون جنيه و٢٧٤ ألف جنيه
١٥	حسام أبو الفتوح	٨٣١ مليون جنيه و٣٧٣ ألف جنيه
١٦	شركة الدلتا للاستثمارات الصناعية	٨٢٦ مليون و٨٠٨ ألف جنيه
١٧	مجدي يعقوب نصيف	٧٧٣ مليون و٤٩٨ ألف جنيه
١٨	صلاح دياب	٦٢٠ مليونا و٦٠٦ ألف جنيه
١٩	وليد توفيق (كيا موتورز)	٥٠٦ مليون جنيه و٦٧ ألف جنيه
٢٠	سعد الدين سلام	٤٩٩ مليونا و٢٧٤ ألف جنيه
٢١	جوريكا مصر جروب (ممدوح قسطور)	٤٥٤ مليونا و٥٢٧ ألف جنيه
٢٢	عادل طالب أغا	٤٣٨ مليونا و١٣٥ ألف جنيه
٢٣	الشركة السعودية	٤١٥ مليونا و١٨١ ألف جنيه
٢٤	يوسف عبد الهادى علام	٣٩٠ مليونا و٨٩٠ ألف جنيه
٢٥	عبد الناصر عيد يوسف	٣٧٩ مليونا و٢٣١ ألف جنيه
٢٦	شركة صلاح محمد محمود	٧٧٤ مليونا و٦٥ ألف جنيه
٢٧	مختار علي يوسف	٣٤٧ مليونا و٦٧٦ ألف جنيه
٢٨	عبد الملك بكرى	٣٣٣ مليونا و٤٨ ألف جنيه
٢٩	محمد ثروت محمود اللهو	٢٠٦ مليونا و٢٢١ ألف جنيه
٣٠	محمد مختار سالم المنشاوي	٢١١ مليونا و٢٠٩ ألف جنيه
٣١	أولاد محمد محمود غراب	١٩٠ مليونا و٢٨٢ ألف جنيه

المصدر : جريدة أخبار البرلمان، العدد (٢٦٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٧

بالإضافة إلى هؤلاء فقد نشرت بعض الصحف المصرية الحكومية؛ قائمة أولية لعدد من كبار محتالى البنوك – أو المتعثرون بالتعبير الحكومي – يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (٥٨)
قائمة الهاربين حتى ٢٠٠٢/٨/١

م	الاسم	
١	رامى لكح مصرى – فرنسى	١,١ مليار لبنك القاهرة ونحو ٨٠٠ مليون أخرى لصالح ١٦ بنك آخر
٢	مارك عادل فهمى دوارف (مصرى – يونانى) ما أطلق عليه ملك التونة	٤٠٠ مليون جنيه
٣	مصطفى البليدى	١٥٣ مليون جنيه
٤	محمد أنور الجارحي (ميجا للاستشارات)	٤٥٦ مليون جنيه
٥	د. محمود وهبة (ملك القطن)	٣٥٠ مليون جنيه
٦	عائلة الهوارى	٢ مليار جنيه منها ١,٥ مليار على حاتم الهوارى وحده
٧	أحمد خفاجة	٣٥٠ مليون جنيه
٨	علية العيوطى	غير محدد
٩	محمود هيمن (ملك الأخشاب الإسكندرية)	٤٠ مليون جنيه
١٠	يازرجى وزوجته	٥٨ مليون
١١	ماهر قيصر	٢٥ مليون من بنك فيصل
١٢	عمرو النشرتى	٦٠٠ مليون جنيه
١٣	جنيدى	غير مبين

المصدر : أهرام ٢٠٠٢/٨/١٢.

وتكشف دراسة د. محمود عبد الفضيل مقدار المغالاة من جانب كثير من البنوك فى منح الائتمان حتى بما يتجاوز حجم الودائع المتاحة لديها بحيث وصل الحال فى نهاية عام ١٩٩٩ بأكثر من ١٠ بنوك إلى الإقراض بأكثر من ضعف قاعدة الودائع مما يعنى اللجؤ إلى اقتراض هذه البنوك من بنوك أخرى وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٥٩)
نسبة إجمالى القروض إلى قاعدة الودائع فى بعض البنوك العاملة فى مصر خلال السنوات ١٩٩٧ – ١٩٩٩

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	أولاً : البنوك التجارية			
	(١) بنوك القطاع العام :			
١	بنك مصر	٥٠,١%	٤٨,٨%	٥٣,٣%
٢	البنك الأهلى المصرى	٦٨,٩%	٧٠,٣%	٨٠,٥%
٣	بنك القاهرة	٦٨,٠%	٧٠,٣%	٧٩,١%
٤	بنك الإسكندرية	٦٩,٣%	٧٥,٦%	٧٩,٥%
	(٢) البنوك المشتركة والخاصة			
٥	بنك الإسكندرية التجارى والبحرى	٨٩,١%	٩١,٥%	...
٦	بنك الدلتا الدولى	٨١,٦%	٩٩,٢%	١٠٠,١%
٧	بنك القاهرة وباريس	١٠٣,٥%	٩١,٧%	٧٨,٤%
٨	بنك التمويل المصرى السعودى	١٢٠%	١٠٠,٦%	٨٠,٣%
٩	بنك مصر أمريكا الدولى	٧٣,٤%	٧٦,٠%	٧٩,١%
١٠	بنك المهندس	٨٣,٤%	٩٠,٩%	...
١١	البنك المصرى التجارى	٧٨,٢%	٧٨,٦%	٧٦,٦%
١٢	البنك الوطنى للتنمية	٨٧,٥%	٨٣,٧%	٨٨,٨%
١٣	بنك العمال المصرى	٩٣,٢%	١١١,٢%	...
١٤	بنك مصر إكستريور	٦٠,٨%	٦٠,٧%	...
١٥	البنك التجارى الدولى	٩٥,٠%	١١٢,٣%	...
١٦	البنك المصرى المتحد	١٠٩,٧%	١١٢,٨%	١٢١,٥%
١٧	بنك مصر الدولى	٦٢,٧%	٧٣,٣%	٧٣,٤%
١٨	البنك المصرى الأمريكى	٧١%	٧٤,٧%	٧٦,٥%
١٩	البنك الوكنى المصرى	٩١,٣%	٩٤,٥%	٩٢,٠%
٢٠	البنك المصرى الخليجى	٧٨,٠%	٩١,٤%	٨٧,٣%
٢١	البنك المصرى البريطانى	٧٤,٠%	٩٦,٠%	٨٢,٥%
٢٢	بنك مصر رومانيا	١٠٢,٩%	١٣٣,٣%	١٤٩,٠%
٢٣	بنك قناة السويس	٨٤,١%	٨١,٦%	٨٧,٥%
	ثانيا : بنوك الاستثمار والأعمال			
٢٤	البنك الأهلى سوسيتيه جنرال	٩٦,٨%	٩٦,٩%	٨٨,٠%
٢٥	بنك الائتمان الدولى – مصر	١٢٢%	١١٦,٠%	١٤٠,٤%
٢٦	بنك مصر إيران للتنمية	١٣٩,٨%	١٢٩,٣%	١١٩,٢%
٢٧	بنك التعمير والإسكان	١٩٨,٦%	٢١٣,٦%	٢٣٥,٠%
٢٨	بنك مصر العربى الأفريقى	٩٩,٦%	١١٣,٢%	...
٢٩	بنك كايرو باركليز	٩٣,٢%	٩٨,٣%	٧٤,٧%

تابع جدول رقم (٥٩)
نسبة إجمالي القروض إلى قاعدة الودائع في بعض البنوك العاملة
في مصر خلال السنوات ١٩٩٧ - ١٩٩٩

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	بنوك منشأة بقوانين خاصة :			
٣٠	بنك فيصل الإسلامي المصري	١١٣,٧%	١١٠,٦%	١١٠,١%
٣١	البنك المصري لتنمية الصادرات	١٧٩,٢%	١٤٤,٥%	١٢٧,٤%
٣٢	البنك العربي الأفريقي الدولي	٨١,٨%	٨٧,٩%	٧٧,٤%
	ثالثا : البنوك المتخصصة			
٣٣	بنك التنمية الصناعية المصري	٩٨٢,٢%	٩٨١,٦%	٧٢٠,٦%
٣٤	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوكه في المحافظات	١٩٤,٦%	١٩٩,٥%	١٩١,٠%
٣٥	بنك بورسعيد الوطني للتنمية	٩٠,٨%	١٠١,٥%	٨٥,٥%
٣٦	البنك العقاري العربي	٢١٠,٤%	١٩١,٤%	...
٣٧	البنك العقاري المصري	٨٩٧,٦%	٩٩٣,١%	...

المصدر : د. محمود عبد الفضيل "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود في الاقتصاد المصري" ، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد (٢٥) بتاريخ فبراير ٢٠٠١.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل أن مقارنة المخصصات والاحتياطيات المجنبة لمواجهة القروض الرديئة من إجمالي محفظة القروض تشير إلى تواضع هذه النسبة حيث تتراوح ما بين ٢,٥% إلى ٨% في المتوسط وإذا قارناها بحجم الأموال الكلية للبنوك فإن هذه النسبة سوف تنخفض إلى ما دون ٥% أو ٦% على أحسن تقدير.

ووفقاً لدراسة د. عبد الفضيل فإن نسبة هذا المخصص للقروض الرديئة إلى إجمالي محفظة القروض خلال السنوات الثلاثة (٩٧ - ١٩٩٩) كانت على النحو التالي :

جدول رقم (٦٠)
تطور نسبة مخصص القروض الرديئة إلى إجمالي محفظة القروض في القطاع المصرفي (٩٧ - ١٩٩٩)

%

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	أولاً : البنوك التجارية			
	(١) بنوك القطاع العام :			
١	بنك مصر	٦,٩%	٧,٤%	٧,٢%
٢	البنك الأهلي المصري	١١,٩%	١١,٤%	١٠,٢%
٣	بنك القاهرة	١٢,٥%	١٢,٦%	١٢,١%

تابع جدول رقم (٦٠)
تطور نسبة مخصص القروض الرديئة إلى إجمالى محفظة القروض فى القطاع المصرفى (٩٧ – ١٩٩٩)

%

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٤	بنك الإسكندرية	%١٣,٢	%١٣,٨	%١١,٩
	(٢) البنوك المشتركة والخاصة			
٥	بنك الإسكندرية التجارى والبحرى	%١١,٤	%٩,٩	...
٦	بنك الدلتا الدولى	%١٢,١	%١٩,٠	%١٦,٩
٧	بنك القاهرة وباريس	%١٠,٠	%١٣,٤	%١٥,٧
٨	بنك التمويل المصرى السعودى	%٣,٢	%٣,٨	%٥,١
٩	بنك مصر أمريكا الدولى	%١٦,٣	%١٥,١	%١٤,٣
١٠	بنك المهندس	%٩,٥	%١١,٢	%٧,٦
١١	البنك المصرى التجارى	%٩,٨	%٨,٢	%١١,٥
١٢	البنك الوطنى للتنمية	%١١,٩	%١٢,٢	...
١٣	بنك العمال المصرى	%١٢,٥	%١١,٥	...
١٤	بنك مصر إكستريور	%٣,٢	%٣,٧	...
١٥	البنك التجارى الدولى	%٣,٥	%٣,٥	...
١٦	البنك المصرى المتحد	%٧,٤	%٩,٠	%٧,٥
١٧	بنك مصر الدولى	%٧,٠	%٥,٩	%٥,٧
١٨	البنك المصرى الأمريكى	%١,٨	%١,٧	%٩,١
٢٠	البنك المصرى الخليجى	%٥,٥	%٤,٨	%٤,٣
٢١	البنك المصرى البريطانى	%٢,٥	%٣,٦	%٤,٤
٢٢	بنك مصر رومانيا	%١٠,٨	%١١,٤	%١١,٨
٢٣	بنك قناة السويس	%١٠,٤	%١٠,٠	%٩,٩
	ثانيا : بنوك الاستثمار والأعمال			
٢٤	البنك الأهلى سوستيه جنرال	%٥,٣	%٥,٤	%٤,٩
٢٥	بنك الائتمان الدولى – مصر	%٢,٤	%٤,٦	%٧,٣
٢٦	بنك مصر إيران للتنمية	%٢٣,٥	%٢١,٢	%٢٠,٥
٢٧	بنك التعمير والإسكان	%١,٩	%٢,٠	%٢,٥
٢٨	بنك مصر العربى الأفريقى	%١٤,٠	%١٤,٦	...
٢٩	بنك كايرو باركليز	%١١,٧	%١٢,٤	%١٠,٦
	بنوك منشأة بقوانين خاصة :			
٣٠	بنك فيصل الإسلامى المصرى	%٧,٧	%٧,٧	%٧,٤
٣١	البنك المصرى لتنمية الصادرات	%٨,٤	%٧,١	%٥,٤
٣٢	البنك العربى الأفريقى الدولى	%٨,١	%١٠,١	%١٠,٧

تابع جدول رقم (٦٠)
تطور نسبة مخصص القروض الرديئة إلى إجمالى محفظة
القروض فى القطاع المصرفى (٩٧ – ١٩٩٩)

%

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	ثالثا : البنوك المتخصصة			
٣٣	بنك التنمية الصناعية المصرى	%١٨,٠	%١٨,١	%١٨,٠
٣٤	البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوكه فى المحافظات	%٨,١	%٨,٩٢	%٨,٩٨
٣٥	بنك بورسعيد الوطنى للتنمية	%٧,١	%٧,١	%٦,٩
٣٦	البنك العقارى العربى	%٣,٨	%٣,٨	٠٠٠
٣٧	البنك العقارى المصرى	%٧,١	%٧,١	٠٠٠

المصدر : د. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق.

هذا الموقف الضعيف والمنحرف للأداء المصرفى المصرى؛ هو نتاج طبيعى لفساد البنية السياسية والاقتصادية والإخلاقية المصرية التى نتجت عن سياسات الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى. وهو ما أدى لاتساع حجم ونسبة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أو ما يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية بالاقتصاد الخفى Hiden Economy، حيث قدرت دراسة للبروفسير النمساوى فردريك شنيدر Friedrick Sckneider نسبة الاقتصاد الخفى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر عام ١٩٩٧ بنحو ٦٥% من هذا الناتج أى أنه مقابل كل ١٠٠ دولار تتولد من الأنشطة فى مصر هناك ٦٥ دولار لا تحتسب فى الناتج المحلى الإجمالى تأتى من الأنشطة الخاصة بالاقتصاد الخفى (٣٣) .

وهذه الأنشطة التى تعرضت إليها دراسة جادة لجيهان دياب ود. محمود عبد الفضيل تتضمن العمولات والسمسرة ومقدمات الشقق والمضاربة فى النقد الأجنبى وتجارة المخدرات وغيرها وكانت دراسة جيهان دياب قد قدرتها عام ١٩٨٠ بما يعادل ١٢,٥% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى(٣٤) ونحن من جانبنا نظن أن هذا التقدير متحفظ للغاية؛ ربما بسبب التعريف الإجرائى الذى اعتمدته جيهان دياب ود. محمود عبد الفضيل بحيث استبعدا منه العمولات التى تتم فى الصفقات والمعاملات التجارية الخارجية لمصر وما جرى من أنشطة غير مشروعة فى البنوك المصرية أو الرشاوى التى تمنح لموظفى الخدمة العامة وأقسام الشرطة ومكاتب الصحة والإدارات المحلية التى تمنح تراخيص البناء والمحلات ... الخ.

ويدفعنا ذلك إلى التعرض أخيرا إلى ما جرى من تهريب للأموال، سواء عبر القنوات المصرفية أو غيرها؛ وقد اهتمت المؤسسات الدولية بدراسة هذه الظاهرة

منذ أواسط الثمانينات بعد أن استفحل أمرها فى عدد كبير من الدول المتخلفة ومنها مصر؛ بما أثر جديا على فرص النمو الاقتصادى وتحسين أوضاع الفئات الفقيرة فى المجتمع [٣٥].

ووفقاً لدراسة ميرفين انتونى وأندرو هوجز حول هذه الظاهرة فى خمس دول هى الأرجنتين. والبرازيل والمكسيك وفنزويلا والفلبين خلال الفترة (٧٦ – ١٩٨٨) تبين أن حجم الأموال المهربة فى الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا تدور حول ٣٠% إلى ٤٠% من إجمالى الأموال المقترضة من هذه الدول من العالم الخارجى خلال هذه الفترة [٣٦].

ونظرا للخصائص المميزة للأموال المهربة Capital Flight من زاوية كونه غير مسجل عادة Unrecorded لأنه ناتج من معاملات غير قانونية illegal transactions وكونه عرضيا Episodic وليس مستمرا حيث يزداد فى بعض سنوات ويقل فى سنوات أخرى فقد اعتمدت دراسة ميرفين وأندرو هوجز على ثلاثة أساليب هى :

- **الأولى** : أسلوب البنك الدولى لعام ١٩٨٥
- **الثانية** : أسلوب Cuddington لعام ١٩٨٦.
- **الثالثة** : أسلوب Dooley لعام ١٩٨٨

ونظراً لاختلاف الأسس التى تعتمد عليها كل طريقة من هذه الطرق وفشل الأسلوبين الأولين (البنك الدولى وCuddington) فى التمييز بين تدفقات رأس المال الطبيعية عن رأس المال الهارب فإن أسلوب Dooley يعد أكثر دقة [٣٧].

جدول رقم (٦١)

تقدير لحجم الأموال المهربة فى بعض الدول خلال الفترة ٧٦ – ١٩٨٨

"بالمليون دولار"

الدولة	أسلوب Cvddington	أسلوب البنك الدولى	أسلوب Dooley
– الأرجنتين	١٦٦٥٧	٣٧٤٧٦	٣٠٣٧٤
– البرازيل	١٧٥٧	٤٦٨٢٢	٣٠٦٤٤
– المكسيك	٤٣٧٥٤	٦٩١٦٠	٢٦٥٨٦
– فنزويلا	١٧٩٣٤	٣٤٩٩٢	٢٧٧٥٥
– الفلبين	٤٤٥٧	١٠٨٦٣	٩٣١٩

Sourice: Ibid

أى أنه من بين كل دولار أمريكى اقترضته الأرجنتين هناك ما بين ٣٤ إلى ٧٦ سنتا يتم إعادته مرة أخرى خارج البلاد فى صورة أموال مهربة.

أما البرازيل فإن من كل دولار اقترضته البلاد خلال هذه الفترة فإن ما بين ٢٠ سنتا إلى ٤٧ سنتا عاد إلى المقرضين بصورة أموال مهربة.

وكذلك فأن المكسيك من كل دولار اقترضته جرى تهريب ما بين ٣٢ سنتا إلى ٨٣ سنتا. وبالنسبة لفنزويلا فإن من كل دولار جرى اقتراضه عاد منه للخارج ما بين ٢٠ سنتا إلى ٦٢ سنتا وكذا الفلبين التى من كل دولار اقترضته عاد منه ١٨ سنتا إلى ٤٤ سنتا إلى الخارج.

وأشار تقرير أخر عن التنمية فى العالم صادر عن البنك الدولى عام ١٩٨٥ إلى تقديرات أخرى بشأن الأموال المهربة من عدة دول خلال الفترة ٧٩ – ١٩٨٢ منها المكسيك (٢٦,٥ مليار دولار) وفنزويلا (٢٢ مليار دولار) والأرجنتين (١٩,٢ مليار دولار) وهى كلها تتراوح بين ٤٨% إلى ٦٥% من جملة التدفقات المالية الواردة إلى هذه الدول [٣٨].

أما مصر فقد قدرت بعض المصادر حجم الأموال الهاربة بنحو ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ وهو ما يقارب كل ديون مصر الأجنبية حتى ذلك التاريخ [٣٩].

ويعرف الدراسة هروب الأموال بأنها **(كل تدفق لرأس المال الخاص من البلد إلى الخارج سواء فى صورة تدفقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو كانت فى صورة استثمارات فى شراء موجودات وأصول مالية أجنبية مثل الودائع فى البنوك أو السندات أو أذونات خزانة أو اسهم أو عقارات أو على شكل استثمار مباشر فى الخارج من قبل مواطنين هروبا لرأس المال).**

كما تعرض مفهوما أضيق من السابق باعتبار هروب الأموال هى (التدفقات القصيرة الأجل إلى الخارج لأغراض المضاربة والذى يشتمل على المال الساخن أو السريع Hot Money أو نتيجة لأوضاع سياسية أو اقتصادية غير مناسبة أو نتيجة لتشديد الرقابة على الصرف أو خوفا من تخفيض سعر صرف العملة) [٤٠].

وبرغم المحاولات النظرية للتمييز بين الأموال الهاربة Capital Flight والأموال المهربة Capital بحسب الأخيرة خروجا غير مشروع للأموال فان المحصلة النهائية هى أن أموالا هائلة بالعملات الأجنبية – يجرى تهريبها إلى خارج الاقتصاد الوطنى وهى غالبا تتم بواسطة كبار رجال المال والأعمال وبالتعاون والتحالف مع بعض القيادات المصرفية بل والتنفيذية فى قمة جهاز الحكم والإدارة.

وبرغم الصعوبات المصاحبة عادة لطرق قياس وحساب الأموال المهربة إلى الخارج كما سبق وعرضنا فإن تباينات تنشأ ليس بسبب الأسس الفنية وحدها وإنما لطبيعة الجهة المستقبلة لهذه الأموال أو المصدرة لها، فبالنسبة للدول المستقبلة لهذه

الأموال المهربة فهى تظهر فى موازين مدفوعتها باعتبارها تحركات لرؤوس أموال ساخنة بيد أن هذه الطريقة لا يمكن الارتكان إليها لأن هذه الأموال تتجه لأكثر من بلد وتظهر فى حساباتها كتدفقات استثمارية بصورة أرقام إجمالية غير تفصيلية (٤١).

أما بالنسبة للدول المصدرة لهذه الأموال الهاربة فعادة ما تظهر فى بند "السهو والخطأ" فى موازين مدفوعاتها وهو ينتج عن أخطاء فى التقدير وعدم تسجيل بعض العمليات ويفترض فى الأحوال العادية أن لا يزيد عن ٣% من إجمالى البنود السالبة أو الموجبة إلا أنه مع تنامى عمليات تهريب الأموال تزيد قيمة هذا البند فى بعض الأحيان عن ٢٠%.

ومن ثم يمكن تقدير هذه الأموال المهربة من خلال المعادلة التالية :

[قيمة عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات – قيمة عجز تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل].

والأخيرة تشتمل على (القروض + الاستثمارات) فى سنة معينة.

ووفقا لبيانات ميزان المدفوعات المصرى خلال العشر سنوات الماضية (٩١/١٩٩٢ – ٢٠٠٠/٢٠٠١) فقد بلغ مجموع بند "السهو والخطأ" ما يزيد عن ٧٢٠٢ مليون دولار كما يعرضها البيان التالى :

جدول رقم (٦٢)

قيمة بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة ٩١/٩٢ – ٢٠٠٠/٢٠٠١

"القيمة بالمليون دولار"

السنوات	قيمة السهو والخطأ
١٩٩٢/٩١	(١٠٢٧,١)
١٩٩٣/٩٢	(١٧٥٢,٧)
١٩٩٤/٩٣	(٥٩٦,٠)
١٩٩٥/٩٤	(٣٩٧,٤)
١٩٩٦/٩٥	(١١٨,١)
١٩٩٧/٩٦	(٢٤٧,٠)
١٩٩٨/٩٧	(١١٢٨,٠)
١٩٩٩/٩٨	(١٣١١,٥)
٢٠٠٠/٩٩	(٦٦٤,٤)
٢٠٠١/٢٠٠٠	(٢٩٦,٣)
المجموع خلال الفترة	٧٢٠٢,٥

المصدر : تقارير البنك المركزى للسنوات ٩٣/٩٢ (ص ٩٢) ٩٦/٩٥ (ص٩٧)، ٩٤/٩٣ (ص ٦٥) و ٩٥/٩٤ (ص ٧٥)، ٢٠٠٠/٩٩ (ص٦٠) (ص١١٨) ٢٠٠١/٢٠٠٠ (ص٦٧) والتقرير السنوى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ (ص ٨٣)

أما الفترة السابقة على ذلك فوفقا للدراسة التى نشرها البنك الأهلى المصرى فأن مصر تعد من الدول البارزة فى مجال تهريب الأموال كما يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (٦٣)
تقديرات هروب رؤوس الأموال فى عدد مختار من البلدان المدينة
خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٢

(مليون دولار)

القارة والدولة	الزيادة فى المديونية الخارجية (١)	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (٢)	تقدير للجزء المهرب من رؤوس الأموال	
			(١) – (٢) = (٣)	(٣) : (١) %
أمريكا اللاتينية :				
الأرجنتين	٢٢٧٨٧	٥٦٣٦,٩	١٧١٥٠,١	٧٥,٣
بوليفيا	١٨٥٠	١١٥٨,٣	٦٩١,٧	٣٧,٤
البرازيل	٤٩٨٥٧	٥٣٢٧١,٠	– ٣٤١٤,٠	(٠٠)
كولومبيا	٤٥٦٠	٦٣٧٦,٦	– ١٨١٦,٦	(٠٠)
كوستاريكا	٢٢٣٧	١٣٩٢,٠	٨٤٥,٠	٣٧,٨
اكوادور	٣٤٠٤	٤٠٨٥,٢	– ٦٨١,٢	(٠٠)
السلفادور	٦٧٨	٨٤٢,٢	٢٤٥,٨	٣٦,٣
جواتيمالا	١١٣٥	٨٨٤,٨	٢٥٠,٢	٢٢,٠
هندوراس	١٠٤٩	١٢٩٦,٤	– ٢٤٧,٤	(٠٠)
جامايكا	١١٠٢	٨٠٤,٣	٢٩٧,٧	٢٧,٠
باراجواى	١٠٢٣	١٩١٢,٦	– ٨٨٩,٦	(٠٠)
بيرو	٥١٣٢	٤٩٩١,٧	١٤٠,٣	٢,٧
المكسيك	٤٣٨٣٤	٣٠٣٣٦,٢	١٣٤٨٧,٨	٣٠,٨
فنزويلا	١٤١٨١	٥٨٢٧,٤	٨٤٥٣,٦	٥١,٢
أفريقيا والشرق الأوسط :				
الكاميرون	١٧٨٩	١٤٢٢,٥	٣٦٦,٥	٢٠,٥
مصر	١١٥٣٥	٧٥٩١,٤	٣٩٤٣,٦	٣٤,٢
الأردن	١٨٦٠	١٢٤٠,٤	٦١٩,٦	٣٣,٢
كينيا	١٨٣٤	٢٧٠٦,٩	– ٨٧٢,٩	(٠٠)
ليوتو	١٣٩	١٧٧,٣	– ٣٨,٣	(٠٠)

تابع جدول رقم (٦٣)
تقديرات هروب رؤوس الأموال فى عدد مختار من البلدان المدينة
خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٢

(مليون دولار)

القارة والدولة	الزيادة فى المديونية الخارجية (١)	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (٢)	تقدير للجزء المهرب من رؤوس الأموال	
			(١) – (٢) = (٣)	(٣) : (١) %
ليبيريا	٤٦٦	٤٦٣,١	٢,٩	٠,٦
المغرب	٧٨٢٥	٩٨٢١,٣	– ١٩٩٦,٣	(٠٠)
نيجيريا	٦٤٩٠	٣٧٤٧,٤	٢٧٤٢,٦	٤٢,٣
سوريا	١٩٦٨	٧٨,٩	١٨٨٩,١	٩٦,٠
تونس	٢٦٧٦	٢٢٩٣,٣	٣٨٢,٧	١٤,٣
اليمن	١١٥٨	١٦٥٧,٨	– ٤٩٩,٦	(٠٠)
زامبيا	١٤٧٠	١٠٤١,٥	٤٢٨,٥	٢٩,١
زيمبابوى	١٠٢٤	١٧٤٣,٥	– ٧١٩,٥	(٠٠)
آسيا :				
الهند	٦٤٠٢	٤٢٧١,٣	٢١٣١,٧	٣٣,٣
إندونيسيا	١١٦٦٩	٦٥٠٤,٦	٥١٦٤,٤	٤٤,٣
كوريا	١٦٢٢٣	٢٢٢٥٩,٨	– ٦٠٣٦,٨	(٠٠)
غينيا الجديدة	٥٢٣	٨٩٤,٦	٣٧١,٦	(٠٠)
الفلبين	٩٢٢١	١٢٢٩٤,٠	– ٣٠٧٣,٠	(٠٠)
تايلاند	٦٣٠٨	٩٣٧١,٠	– ٣٠٦٤,٠	(٠٠)
تركيا	١١٣٧٣	١١٧٢١,٣	– ٣٤٨,٣	(٠٠)

المصدر : الأرصدة والمديونية العربية للخارج ١٩٨٧ نقلا عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٤١) العدد الرابع ١٩٨٨ ص ٢٩٤ مرجع سابق.

هكذا فإن البنك الدولى يقدر الجزء المهرب من رؤوس الأموال إلى خارج مصر خلال فترة الانفتاح الأولى (٧٦ – ١٩٨٢) بنحو ٣٤,٢% من المديونية الخارجية لمصر بمعنى أخر فإن كل دولار تم اقتراضه فى مصر من العالم الخارجى خلال هذه الفترة كان يخرج منها نحو ٣٤,٢ سنتا للخارج مرة أخرى فى صورة تهريب غير مشروع للأموال فإذا كان حجم الديون الجديدة لمصر خلال هذه الفترة قد بلغ ١٥ مليار دولار فإننا نستخلص أن حجم ما جرى تهريبه من

أموال خلال هذه الفترة يتراوح بين ٥ مليار إلى ٦ مليار دولار أمريكى، وهو ما تزايد خلال عقد الثمانينات والتسعينات بصورة كبيرة.

ولعل هذا يفسر الحروب الضروس التى مارستها طبقة رجال المال والأعمال فى مصر ضد بعض القرارات الاقتصادية التى كان من شأنها سد بعض الثغرات التى تتيح لهم سهولة تهريب الأموال إلى الخارج مثل قرارات وزير الاقتصاد المصرى عام ١٩٨٣ بإغلاق حساب عدد كبير من تجار العملة – وقتئذ – وإعادة تنظيم سوق النقد الأجنبى فى البلاد والتى أدت فى النهاية وبعد أقل من شهر واحد إلى الإطاحة بوزير الاقتصاد (د. مصطفى السعيد) وكذا قرار محافظ البنك المركزى فى أغسطس ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام مستندات التحصيل فى البنوك لتمويل الصفقات الاستيرادية واستبداله بنظام "الاعتمادات المستندية" فلم يسرى هذا القرار أكثر من ٤٨ ساعة ثم تم إلغائه وقدمت حكومة الدكتور عاطف عبيد بعدها بعدة أسابيع مشروع قانون جديد للبنك المركزى وتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والائتمان المصرفى يقلل سلطات البنك المركزى فى إدارة السياسة النقدية على عكس الاتجاه العام والغالب بين المتخصصين بتعزيز سلطات البنك المركزى، فى الرقابة على البنوك وإدارة السياسة النقدية ...!!

جدول رقم (٦٥)

طرق تمويل عجز الحساب الجارى فى مجموعة مختارة من البلاد المدينة التى تعانى هروب لرؤوس الأموال للخارج خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٢

(المتوسطات كنسبة مئوية من عجز الحساب الجارى)

الدولة	الاستثمار الأجنبى	القروض الطويلة الأجل	القروض القصيرة الأجل	السهو والخطأ	التغير فى الاحتياطيات الأجنبية	بنود أخرى	عجز الحساب الجارى
	أولا : دول يزيد فيها تهريب الأموال عن ٢٠% من إجمالى المديونية						
سوريا	--	٢٣٦,٤	٥٥٤,٩	- ٦٥٧,٥	١٥٥,٣	- ٨٠,١	١٠٠,٠
الأرجنتين	٣٠,٨	٢٥٠,٨	- ١٧٦,٩	- ٨,٧	- ٣٣,٧	٣٧,٧	١٠٠,٠
فنزويلا	- ٦,٤	٣٩٢,٠	- ٢٦٢,٢	٢٢,٥	- ١٠١,٤	٥٥,٥	١٠٠,٠
إندونيسيا	٣٦,٢	٣٢١,٩	- ٣٥,٥	- ١٤١,٥	- ٨٨,٢	٧,١	١٠٠,٠
نيجيريا	١٢,٧	٣٨,١	٢,٢	- ٩,٢	٢٥,٨	٣٠,٤	١٠٠,٠
كوستاريكا	١٣,٨	٦٣,٠	- ١٣,١	٣,٢	- ١٠,١	٤٣,٢	١٠٠,٠
بوليفيا	١١,٧	١٦٥,٧	- ١٦,٢	- ٦٤,٢	١,٩	١,١	١٠٠,٠
السلفادور	٧,٦	١٧٧,٦	٠,٩	- ١,٠٤٢	١٧,٢	٠,٩	١٠٠,٠
مصر	٣٥,٤	٨٩,٥	- ١٧,٦	٢,٧	- ٦,٣	- ٣,٧	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٦٥)

طرق تمويل عجز الحساب الجارى فى مجموعة مختارة من البلاد المدينة التى تعانى هروب لرؤوس الأموال للخارج خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٢

(المتوسطات كنسبة مئوية من عجز الحساب الجارى)

الدولة	الاستثمار الأجنبى	القروض الطويلة الأجل	القروض القصيرة الأجل	السهو والخطأ	التغير فى الاحتياطيات الأجنبية	بنود أخرى	عجز الحساب الجارى
الأردن	١١٧,٥	٣٣٧,٩	٢٢١,٩	– ١١٠,٤	– ٥٣٣,٤	٥٩,٥	١٠٠,٠
الهند	--	--	--	--	--	--	فائض
المكسيك	--	١٠١,٧	٢٥,٢	– ٥٤,٠	١,٠	٥,٢	١٠٠,٠
زامبيا	٨,١	٤٢,٢	– ٢,٢	– ١,٨	٢٥,٢	٢٨,٢	١٠٠,٠
جامايكا	– ٨,٠	٥٩,٠	– ٤,٥	١,٥	٤٥,٣	٦,٧	١٠٠,٠
جواتيمالا	٣٩,٣	٦٨,٣	– ٧,٧	– ٨,٦	٨,٨	– ٠,١	١٠٠,٠
الكاميرون	٢٩,٩	٧٧,٠	٠,٦	٠,٦	– ٤,٩	– ٠,٢	١٠٠,٠
	ثانيا : دول يقل فيها تهريب الأموال عن ٢٠% من إجمالى المديونية						
تونس	٣٧,١	٧٩,٤	– ١٣,٠		– ٨,٦	٠,٩	١٠٠,٠
بيرو	١٠,٧	٩٥,١	– ٠,٢		– ١٩,٠	٨,٢	١٠٠,٠
البرازيل	١٩,٤	٦٥,٨	٩,٩		٢,٤	٢,١	١٠٠,٠
أكوادور	٦,٦	٨٧,٨	١١,٠		– ٢,٧	– ٥,٦	١٠٠,٠
هدوراس	٥,٠	٨٣,٤	١١,٩		٤,٠	٠,٣	١٠٠,٠
كولومبيا	٢٣,٧	١٢٦,٥	٢١,٥		– ١٣٩,٧	٣٣,٣	١٠٠,٠
باراجواى	١٣,٧	٦٢,٦	٦٨,٦		– ٤٨,٣	٦,٢	١٠٠,٠
اليمن	٧,٧	٦٧,٧	– ٧,٠		– ١٦,٢	٤,٣	١٠٠,٠
كينيا	١٢,٠	٦٥,٨	١٦,٠		٦,٦	١,٠	١٠٠,٠
ليسوتو	٩,٩	١٠٠,١	٨,٢		– ٣٩,٤	– ٢,٥	١٠٠,٠
ليبيريا	١١,٠	٦٨,١	٢,٣		٢٥,٠	٣,٠	١٠٠,٠
المغرب	٣,٦	٨٦,١	٠,٤		٩,٤	– ٠,٣	١٠٠,٠
زيمبابوى	٠,١	٤٠,٢	٣٣,٢		– ٧,٣	٢,٩	١٠٠,٠
كوريا	١,١	٨٣,١	٥٥,٥		– ٢٧,٤	٣,٧	١٠٠,٠
غينيا الجديدة	٣٧,٧	٦٧,٣	١,٥		– ١٤,٣	٣,١	١٠٠,٠
الفلبين	٧,٥	٦٣,٤	٥١,٧		– ٢٤,٨	١٥,٩	١٠٠,٠
تايلاند	٩,٢	٧١,٦	٢٥,٥		– ١,٦	٢,٥	١٠٠,٠
تركيا	٤,٥	٨٨,٣	٢,٤		٢,٤	٦,٥	١٠٠,٠

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المرجع السابق.

لقد سهل على هذه الطبقة الجديدة الهجينة عمليات التهريب عدة نظم مستحدثة فى العمل المصرفى لم يسبق العمل بها تحت زعم "تشجيع الاستثمار" و"تشجيع

التصـــدير" فلم يتحقق لا هذا ولا ذاك بصورة تتوازن مع حجم الخسائر التى تحققت فى الاقتصاد المصرى وإهدار موارده ومن ضمن هذه النظم المستحدثة.

١- تعديل قوانين النقد والتعامل بالنقد الأجنبي وسرية الحسابات (قوانين ١٠١ لسنة ١٩٩٣ و٣٨ لسنة ١٩٩٤ و٢٠٥ لسنة ١٩٩٠) بحيث سمحت للمصدرين وغيرهم الاحتفاظ بحسابات مستقلة بالنقد الأجنبى والسماح كذلك للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلتهم بالنقد الأجنبى دون التنازل عنها للسلطات النقدية.

٢- استحداث نظام يسمح لعملاء البنوك الكبار بالاقتراض بالنقد الأجنبى وفتح حسابات بهذا النقد بدلا من أن تتولى هذه البنوك توفير النقد الأجنبى لعملائها لتمويل صفقاتهم التجارية.

٣- اتباع نظام "مستندات التحصيل" فى تمويل الصفقات التجارية الاستيرادية لعملاء البنوك بدلاً من نظام "الاعتمادات المستندية" بما أضعف السلطات النقدية على مراقبة جدية هذه الصفقات الاستيرادية ومدى ضمانها لحقوق البنوك.

٤- تمويل البنوك لمشروعات Boot التى شكلت استنزافا كبيراً لموارد البنوك والتى بدأ العمل بها منذ منتصف التسعينات ثم تبين فى نهاية عقد التسعينات بمخاطر هذا النظام فى استنزاف ليس فقط موارد البنوك بل أيضا موارد الدولة من النقد الأجنبى.

٥- أن نظام التحصيل السياحى الراهن؛ يمثل فرصة كبيرة لعمليات تهريب الأموال وتسريب جزء كبير جدا من موارد النقد الأجنبى، من خلال الوسطاء والوكالات السياحية والفنادق وغيرها.

وهكذا يبدو واضحا أن البناء الهيكلى الراهن للقطاع المصرفى المصرى ومنظومته التشريعية قد لعبت دورا تخليقيا واستزراعياً – بنظام الصوبات – لطبقة رأسمالية طفيلية جديدة فى مصر؛ لعبت دوراً كبيراً فى تخريب واستنزاف موارد الدولة والمجتمع عبر تحالف ثلاثى غير مقدس بين أفراد هذه الطبقة والقيادات المصرفية والقيادات السياسية والتشريعية فى قمة جهاز الدولة وأبناءهم وأقربائهم فى ظل صيغة عائلية تعود بالدولة المصرية لقرون طويلة ماضية .

---

* دراســـة cuddington اعـتمدت أساساً فى تقدير حجم الأموال المهربة على بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات حيث اعتبره بالإضافة إلى بعض بنود تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بمثابة تهريب لرؤوس الأمـــوال بيـنما أشـــارت دراسات أخرى إلى أن السهو والخطأ لا يشمل فقط تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجـل غير المسجلة بل قد تشمل عناصر أخرى ليست من هروب الأموال؛ وبالمثل فإن هناك عمليات هروب أخــرى لا يســجل فى بند السهو والخطأ مثل تزييف فواتير الواردات والصادرات والتهريب السلعى طالما أن إيراداتها سيتم الاحتفاظ بها فى الخارج.

أمـــا طــريقة Dooley فقد كانت أكثر شمولاً حيث اعتمدت على تقدير رصيد الأصول الخارجية من خلال حساب تراكم تدفقات رؤوس الأموال ثم تحويلها إلى أرصدة من خلال رسملة بيانات السنة الأولى عن طريق عوائد الاستثمار باستخدام معدل الفائدة السوقى ثم إضافة بند السهو والخطأ كتعديل للتقدير وبعدها يتم قياس الفرق بين الاقتراض الخارجى المنشور بواسطة البنك الدولى والاقتراض الخارجى المسجل فى بيانات ميزان المدفوعات للدولة والفارق بينهما يمثل مقتنيات للأصول الخارجية بواسطة القطاع الخاص.

المبحث الثانى

نواب القروض .. نموذج حالة للفساد المنظم

منذ أن تفجرت فضائح مسلسل انحرافات بعض البنوك عام ١٩٨٣ بدءاً من قضية عبد الرحمن بركة والجمَّال ترست وحتى يومنا؛ لم تنقطع يوما عن الصحف وأجهزة الرقابة أخبار انحرافات بعض رجال المال والأعمال والمصرفيين أنفسهم التى أهدر بسببها عشرات الملايين من الجنيهات، فى صفقات مشبوهة وعمليات منظمة تديرها ما يشبه عصابات المافيا للاستيلاء على أموال البنوك عبر نظم الاقتراض ومنح الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وغيرها دون الحصول على ضمانات كافية وفقا للأعراف المصرفية. وشارك فى هذه العمليات بعض كبار رجال المال والأعمال وفى تحالف مع قيادات سياسية وتنفيذية كبرى وأبناءهم وزوجاتهم وأقربائهم بصورة بدت فيها المسألة وكأننا على شفا انهيار مالى ومصرفى شامل خاصة بعد تفجر قضية نواب القروض عام ١٩٩٥ التى أنبئت عن تشكيل عصابى متكامل الأركان يهدف إلى الاستيلاء على أموال البنوك وبحماية أربعة من نواب المجلس التشريعى بعضهم شغل مناصب وزارية عدة والتى راح من جرائها أكثر من مليار جنيه فى أربعة بنوك؛ ثم ما تفجر بعد ذلك عام ٢٠٠٢ من هروب بعض كبار رجال المال والأعمال المقترضين من البنوك المصرية بأكثر من ٤٥ مليار جنيه وما صاحبه من شلل كامل فى النظام المصرفى وتوقف غالبية المقترضين لديها عن السداد بحجة "التعثر" على أمل تنازل الدولة والبنوك عن بعض الفوائد أو بعض أصل الدين لهؤلاء اللصوص الكبار – أو المتعثرين الكبار – سوف يصاحبه بالضرورة محاولة لحل مشكلات بقية المتعثرين سواء لأسباب حقيقية أو "بالتعثر المفتعل".

وبعد أن خضنا فى الوضع الراهن للبنوك المصرية؛ والمخاطر المحيطة بعملها ومستقبلها فى ظل أوضاع الفساد المستشرى فى البلاد بصورة غير مشهودة ولا معهودة منذ عصر الخديوى إسماعيل فطالت ضمن من طالت النظام المصرفى باعتباره رافداً هاما من روافد التمويل وخلق الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة والهجينة التى تفاخر بها الرئيس السادات باعتبارها دليلا على نجاح سياساته ونبذ "إشتراكية الفقر" – على حد تعبيره – والدفع فى طريق آليات السوق. علينا بداية أن نتوقف عند أحد آليات الفساد فى مصر، وعلاقتها بنظم التمويل والائتمان.

* * *

نكأت قضية "نواب القروض" جراحا غائرة فى الضمير والوجدان الجماعى المصرى؛ واستدعت الذاكرة الشعبية وقائع قريبة وثيقة الصلة بأعضاء البرلمان فى النظام السياسى المصرى خلال السنوات العشر الأخيرة، منها "نواب الكيف" و"نواب الأسمنت" و"نواب المعونة" و"نواب الشركات" (٤٢). واستحضرت النكتة المصرية مجموعة النعوت والصفات التى أطلقها بعض النواب عن أنفسهم أو أطلقتها وسائل الإعلام والصحافة عليهم من واقع تصرفاتهم الشاذة مثل "النائب الصايع" و "نائب النقوط" ... الخ.

والحقيقة أنه برغم اهتزاز الثقة تاريخيا لدى قطاعات واسعة من المواطنين فى مصر فى مصداقية تمثيل أعضاء المجالس النيابية، للطموحات والأمانى الوطنية والمعيشية للطبقات والفئات الاجتماعية الأدنى فى السلم الاجتماعى (العمال والفلاحون وقطاع كبير من الطبقة الوسطى)، فأن ما شهدته مصر خلال السنوات العشر الأخيرة من تجاوزات وانحرافات كثير من أعضاء مجلس الشعب، وهو ما لم يحدث منذ عرفت مصر الحياة النيابية الحديثة عام ١٩٢٤ نقل اهتزاز الثقة إلى يقين بانعدام الثقة، وأدى فى المحصلة النهائية لفقدان النظام السياسى المصرى المصداقية والاعتبار.

وهكذا لم تنحصر نظرة الرأى العام ورؤية النخبة الثقافية المصرية فى حجم قضية النواب الأربعة والتشكيل العصابى الذى تكون لاستنزاف أموال البنوك، والتى تجاوزت المليار من الجنيهات فى ثلاث سنوات فحسب؛ بل امتد نطاق النظر إلى اعتبارها قمة جبل الجليد التى تكشف بحجم قمتها الفاجع ما تخفى تحتها من حجم إفساد سياسى وأخلاقى فى واحدة من قلاع الرقابة والتشريع فى البلاد.

كما يشى التكرار المزعج للانحرافات فى القطاع المصرفى خلال العقدين الأخيرين (الجمَّال ترست – بنك الأهرام – بنك هونج كونج – النيل – الدقهلية ... الخ) عن ظاهرة تستدعى الدراسة، والتحليل حول طبيعة الخلل فى آليات العمل المصرفى خاصة بعد انتشار البنوك الخاصة والعائلية فى البلاد.

وبرغم الحسم الذى بدا واضحا فى الأسابيع الأخيرة من جانب السلطة القضائية للانتهاء من هذه القضية التى استمر تداولها أكثر من خمس سنوات، والاهتمام الإعلامى الذى حظيت به؛ فإن الأهم من كل ذلك هو تحليل وكشف آليات الإفساد المالى والسياسى التى تمارس لتوريط أكبر عدد من أعضاء السلطة التشريعية فى ممارسات مشبوهة ماليا وأخلاقيا، ناهيك عن أنها مخالفة للدستور بصورة لا تقبل الشك.

كما تثير هذه القضية مسألة تمس صميم مصداقية النظام السياسي والحزبى فى مصر، حول معايير وطرق اختيار هذه الأحزاب والمتنفذين فيها - خاصة حزب الأغلبية الكاسحة الماسحة - للمرشحين منها لعضوية المجلس التشريعى والرقابى.

ولاشك أن ما صاحب هذه القضية من مراوغات ومناورات حول رفع الحصانة البرلمانية عن الأعضاء الأربعة وغيرهم فى قضايا فساد أخرى، يدفعنا دفعا لتناول مفهوم الحصانة البرلمانية سواء فى تطوره فى النصوص الدستورية، أو فى صياغاته التشريعية واللائحية لنتبين طبيعة التغير السلبى فى المفهوم ذاته، على صعيد النص وفى استخداماته على صعيد الممارسة العملية.

١- الحصانة البرلمانية بين النص الدستورى والنص التشريعى :

تأسست فكرة الحصانة البرلمانية لأعضاء المجالس التشريعية والرقابية فى المجتمعات الحديثة على طبيعة الدور الذى يؤديه أعضاء هذه المجالس من رقابة على أعمال السلطة التنفيذية والمسئولين فيها؛ ومن ثم تطلب هذه الدور توفير الحماية للأشخاص القائمين به، وبهذا فالحصانة هى حماية لدور وليست ميزة لشخص. وهذا الفارق النوعى فى النطاق والمدى الزمنى للحصانة جرى مسخها وتمويهها فى كثير من النظم السياسية بالعالم الثالث.

فإذا قارنا بين النصوص الدستورية التى نصت على الحصانة البرلمانية لعضو المجلس النيابى، نلاحظ مقدار التباين وتوسيع نطاقها من فترة إلى أخرى.

ففى دستور ١٩٢٣ نصت المادة (١١٠) على أنه **[لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه، إلا بإذن المجلس التابع له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية]** (٤٣).

وهكذا حصر المشرع الدستورى نطاق الحصانة ومداها فى أثناء فترات قيام النائب بدوره الرقابى والتشريعى (دور الانعقاد) أى أن الحماية هنا ترتبط بأداء الدور أو المهمة الرقابية والتشريعية للعضو، وأغفل مد نطاق الحصانة أثناء غيبة المجلس فى فترات الإجازة أو الحل ... الخ. وهو ما ترك النائب فريسة لخصومه السياسيين سواء من الحكومة أو غيرها ينكلون به فى غير فترات انعقاد الدورة التشريعية.

بيد أنه إذا كان ذلك يبدو صحيحا من الناحية النظرية؛ إلا أننا لا ينبغى أن نغفل الطابع التعددى الحقيقى والمناخ السياسى الليبرالى الذى كان يعيشه المجتمع المصرى وقواه السياسية، الذى حال دون استخدام البعض لهذه الثغرة الدستورية للتنكيل بالنواب فى غير فترات الانعقاد.

لذا فقد حرص المشرع الدستورى فى أول وثيقة دستورية للثورة على أن يضفى حماية وحصانة أكبر على عضو مجلس الأمة، فنصت المادة (١٠٧) من دستور يناير عام ١٩٥٦ على أنه [لا يجوز فى أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفى غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أى عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بأذن المجلس، وفى حالة اتخاذ أى من هذه الإجراءات فى غيبة المجلس يجب أخطاره بها].

فمد نطاق الحصانة هنا، يقتصر فقط على ضرورة إخطار المجلس بالإجراءات التى اتخذت ضد العضو أثناء غيبة المجلس.

والحقيقة أنه برغم هذه الإضافة الدستورية فإنها لم تكن كافية لحماية عضو المجلس من التنكيل، إذا ما خرج عن نطاق المقبول من وجهة نظر النظام الحاكم والمتنفذين فيه، وفى ظل بنية قانونية تقوم على ما يصدره غالبا رئيس الجمهورية من قرارات لها قوة القانون. بيد أن الصراع السياسى العنيف الذى جرى فى مايو ١٩٧١، وانتصار جناح الرئيس السابق السادات، ترك بصمة واضحة على النسق السياسى والدستورى فى البلاد.

فتحت تأثيره وسع المشرع الدستورى من نطاق الحقوق والحريات العامة فى الدستور الجديد الصادر فى سبتمبر ١٩٧١. وبالمثل مد نطاق الحصانة البرلمانية، فنصت المادة (٩٩) من الدستور الجديد على أنه **[لا يجوز فى حالة غير التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما أتخذ من إجراء].**

وتأكيدا على مفهوم الحماية نصت المادة (٩٨) من الدستور على أنه [لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه].

إذن نحن إزاء تطور نوعى فى نطاق الحصانة البرلمانية للعضو، متمثلة فى حمايته أثناء الانعقاد أو فى غير أوقات الانعقاد، وبضرورة الحصول على إذن رئيس المجلس قبل اتخاذ أية إجراءات وإخطار المجلس بعد ذلك عند أول انعقاد له، بما أتخذ من إجراء والحق فإن النص الدستورى الوارد فى المادتين (٩٨) و(٩٩) من دستور ١٩٧١ كان من الشمول والعمق بحيث أضفى حماية كاملة لعضو المجلس التشريعى والرقابى لأداء رسالته ودوره، بيد أن ما جرى بعد عام ١٩٧٤ من دخول البلاد عصر الانفتاح السداح مداح – على حد تعبير كاتبنا الراحل أحمد بهاء – وتقديس آليات السوق، ثم الدخول فى عصر الخصخصة وبيع أصول وممتلكات الدولة والمجتمع الممثلة فى شركات القطاع العام للأشخاص

والمستثمرين الأجانب، وتنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية، وفتح مجال العمل المصرفى للقطاع الخاص، كل هذا خلق مناخا جديداً تماماً، ووظف النص الدستورى فى منحى مختلف لم يكن فى مخيلة المشرع الدستورى، ولم يرد فى خيال أكثر الأفراد تشاؤما.

لقد مثل هذا النص **"ثغرة إبليس"** فانفتحت به أبواب جهنم بدلا من أن يكون نافذة نور وبابا واسعاً لحرية الرأى، وشجاعة التمثيل النيابى.

لقد أصبح النص حماية لمصالح العضو النيابى، أكثر من كونه حماية لدوره الرقابى، بيد أن الأمانة التاريخية تقتضى القول بأن عدداً لا بأس به من أعضاء مجلس الشعب منذ عام ١٩٧٦ وحتى يومنا قد صمدوا صمودا أسطورياً، سواء فى مواجهة إغراءات السلطة التنفيذية ومحاولاتها الدؤوبة لإلحاق المؤسسة التشريعية وأعضاءها برئاسة الجمهورية وشخص رئيس الدولة تارة أو فى مواجهة طوفان الانتعاش المالى والتجارى. وتلألأ الأضواء الفوسفورية لمصادر الثروات الجديدة – بصرف النظر عن مصدرها – وتصدر أصحابها واجهة المشهد العام فى المجتمع والدولة *.

وعند صدور قانون مجلس الشعب الجديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والذى أجرى عليه أكثر من خمس تعديلات، لم ترد نصوص محددة بشأن الحصانة البرلمانية، وإنما جاءت إشارات بشأنها فى المادتين (٢٥) و(٣٠) وأحالت المادة الأخيرة للائحة الداخلية للمجلس لبيان التسهيلات التى يقدمها المجلس لأعضائه لتمكينهم من مباشرة مسئولياتهم [٤٤] كما أحالت المادة (١٠٤) من الدستور إلى المجلس ليضع لائحته الداخلية. ولقد جاءت الحصانة البرلمانية للأعضاء فى المواد من (٣٥٩) حتى (٣٦٣) من اللائحة الصادرة فى أكتوبر ١٩٧٩، تعبيرا عن مفهوم جديد للحصانة يوسع من نطاقها ومداها ويضيق من حقوق أصحاب الحقوق من المواطنين وغيرهم، فى مواجهة أخطاء وتجاوزات أعضاء المجلس النيابى [٤٥].

وجاء نص المادة (٣٥٩) من اللائحة الداخلية للمجلس، مطابقاً تماما لنص المادة (٩٩) من الدستور بشأن الحصانة البرلمانية. أما المادة (٣٦٠) فقد نظمت طرق طلب الأذن برفع الحصانة، حيث جاء فيها **[يقدم طلب الأذن برفع الحصانة عن العضو إلى رئيس المجلس من وزير العدل أو من المدعى العام الاشتراكى، فيما يدخل فى اختصاصه قانوناً، أو ممن يريد رفع دعوى مباشرة ضد العضو أمام المحاكم الجنائية، ويجب أن يرفق وزير العدل أو المدعى العام الاشتراكى بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات فيها، كما يتعين على من يريد**

---

* من أبرز هذه الأسماء، المستشار ممتاز نصار والدكتور محمود القاضى، وإبراهيم شكرى، وخالد محيى الدين، أبو العز الحريرى، كمال الدين حسين، الشيخ عاشور، ... الخ

رفع دعوى مباشرة أن يرفق صورة من عريضة الدعوى المزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها. ويحيل الرئيس الطلب المذكور ومرفقاته إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، وله إحالته فى ذات الوقت إلى لجنة القيم لبحثه وإبداء الرأى فيه للجنة المذكورة. ويجب على لجنة الشئون التشريعية إعداد تقرير بشأن طلب رفع الحصانة خلال ١٥ يوما على الأكثر، من تاريخ إحالة الأوراق إليها].

وبرغم كل هذه المستندات التى يتطلبها المجلس لبحث مدى إمكانية رفع الحصانة، تعود المادة (٣٦٣) لتضيق من نطاق حقوق ومصالح المواطنين والمجتمع تجاه أعضاء المجلس المطلوب رفع الحصانة عنهم، حيث تنص المادة على أنه [لا تنظر اللجنة ولا المجلس فى توافر الأدلة أو عدم توافرها للإدانة فى موضوع الاتهام الجنائى أو التأديبى أو فى الدعوى المباشرة من الوجهة القضائية، ولا فى ضرورة اتخاذ إجراءات الفصل بغير الطريق التأديبى قبل العضو، ويقتصر البحث على مدى كيدية الإدعاء أو الدعوى أو الإجراء والتحقق، مما إذا كان يقصد بأى منها منع العضو من أداء مسئولياته البرلمانية بالمجلس. ويأذن دائما باتخاذ الإجراءات المتعلقة بإنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى قبل العضو متى تبين إنها لا يقصد بها الكيد له بسبب مباشرته لمسئولياته البرلمانية أو تهديده أو منعه من مباشرة هذه المسئوليات بالمجلس].

ونظراً للتركيبة الحزبية داخل المجلس والتكتلات الشللية داخل حزب الأغلبية، فإن موضوع الكيدية دائما ما يطرح أثناء مناقشة أى طلب لرفع الحصانة، عن أحد أعضاء المجلس، خاصة إذا كان هذا العضو من العناصر النشطة اجتماعيا أو سياسياً داخل الأغلبية البرلمانية للحزب.

أما المادة (٣٦١) فقد أضافت عبئا إضافيا حينما نصت على أنه [ليس للعضو النزول عن الحصانة دون إذن المجلس؛ وللمجلس أن يأذن للعضو بناء على طلبه لسماع أقواله، إذا وجهت ضده أى اتهام ولو قبل أن يقدم طلب رفع الحصانة عنه ولا يجوز فى هذه الحالة اتخاذ أية إجراءات أخرى ضد العضو، إلا بعد صدور قرار من المجلس بالإذن بذلك طبقا لأحكام المواد السابقة].

فإذا كان من المفهوم حماية عضو المجلس من محاولات التنكيل به سواء من جانب خصومه السياسيين أو غير السياسيين، فما هى الحكمة التى توخاها المشرع من نص المادة (٣٦١) التى تمنع العضو من التنازل باختياره عن الحصانة البرلمانية سوى تضيق حقوق الآخرين، فى حال تجاوز النائب أو انحرافه.

على أية حال، فقد جاء نص المادة (٣٦٢) من اللائحة متعلقا بعضو المجلس العامل فى الجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام وما فى حكمها بنفس الأحكام تقريبا.

٢- آليات الإفساد المنظم :

نصت المادة (٩٥) من دستور ١٩٧١ على أنه [لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته، أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله، أو أن يقاضيها عليه، أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا].

هذا هو النص الدستورى، واضحا ومحددا دون زيادة أو نقصان، وهو نص مازال ساريا، لم يطرأ عليه تعديل أو تغيير، فما الذى جرى فى الواقع العملى ؟

وكيف تأتى لأعضاء مجلس الشعب وأخرهم عضوا محافظة المنوفية اللذان لم يسددا ثمن أرض اشترياها من المحافظة وقاما ببيعها لأقربائهما ولأشخاص آخرين وفقاً لبلاغ المحافظ ضدهما، وطلب النيابة العامة رفع الحصانة عنهما ؟

إن قراءة فى قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التى أدخلت عليه، تكشف طبيعة المحاولات المنظمة من جانب السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية لإلحاق المجلس التشريعى وأعضائه موضوعيا برئاسة الجمهورية.

كما تظهر الإجراءات اللاحقة من جانب السلطة التنفيذية ومن جانب الهيئة التشريعية نفسها عن الآليات المحددة للفساد والإفساد المالى لعدد كبير من أعضاء المؤسسة التشريعية والرقابية الأولى فى الدولة.

فبرغم المزايا التى منحها القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ لأعضاء مجلس الشعب فى صيغته الأولى لتسهيل دورهم التشريعى والرقابى، إلا أن التعديل الذى أدخل على القانون عام ١٩٧٦ (بالقرار الجمهورى بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) خاصة فى مادته (٣٤ مكرراً) قد رسم بوضوح طريقة احتواء السلطة التنفيذية لأعضاء المجلس وإلحاقهم برئيس الجمهورية حيث نصت المادة المذكورة على أنه **[يجوز إنشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب، ويعين وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من بين أعضاء هذا المجلس، بقرار من رئيس الجمهورية، ويتضمن قرار التعيين إلحاقه بمجلس الوزراء، أو بأحد القطاعات الوزارية أو بوزارة معينة أو اكثر، ولا يجوز الجمع بين منصب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب وبين عضوية لجان المجلس].**

وقصر القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بالقرار بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ حظر مزاولة مهنة حرة أو التعامل شراء أو بيعا فى أموال الدولة على وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب، بينما كان النص الدستورى عاما ويخضع بمقتضاه جميع أعضاء المجلس التشريعى.

ووفقا للمادة (٣٤ مكرر فقرة أخيرة) فإنه **[كما لا يجوز لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشغل أية وظيفة أخرى أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقاضيها عليه].**

لقد تركز كل اعتراض غالبية أعضاء المجلس التشريعى على هذه الفقرة، ولم يعترض أى من أعضاء الحزب الحاكم وقتئذ على الإلحاق المباشر والمكشوف لهم عبر إنشاء هذه الوظائف بجهاز الدولة التنفيذى، الذى يفترض أن يقوموا هم برقابته ومحاسبته. كما أدخل تعديل على المادة (٢٨) من القانون الأصلى طبقا للتعديل الوارد بالقرار بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ سيكون له تأثير كبير على انحرافات أخرى لأعضاء المجلس التشريعى حيث كان النص الأصلى للمادة (٢٨) ينص على أنه **[لا يجوز أن يعين عضو مجلس الشعب فى وظائف الحكومة أو القطاع العام وما فى حكمهما أو الشركات الأجنبية أثناء مدة عضويته، ويبطل أى تعيين على خلاف ذلك] فأضاف التعديل فقرة إضافية على المادة تنص على أنه [إلا إذا كان التعيين نتيجة ترقية أو نقل من جهة إلى أخرى أو كان بحكم قضائى أو بناء على قانون].**

وهكذا انفتحت ثغرة أخرى؛ فاستندت إليها الحكومة وبعض وزرائها فى مجاملة بعض أعضاء المجلس التشريعى، وهو ما تكشف حجمه ومخاطره عام ١٩٩٧ حينما تبين أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم قد جرى تعيينهم استناداً إلى هذه الفقرة، أو انتدابهم كأعضاء مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام وهيئاته القابضة، فى وقت كانت عملية الخصخصة وبيع هذه الشركات، تتم على قدم وساق، وبدلاً من أن يكون أعضاء مجلس الشعب العين الفاحصة والمراقبة والمراجعة للأخطاء أو التجاوزات فى عمليات البيع وطرح الأسهم، كان عدد كبير منهم قد أنغمس بشكل أو بآخر فى هذه العمليات سواء بطريق مباشر أو عبر أقربائهم وشركائهم. وفى جلسة مجلس الشعب بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٩ تفجرت فضيحة أخرى، عندما تبين أثناء مناقشة تجديد اتفاقية منحة برنامج الاستيراد السلعى للقطاع الخاص بين مصر وأمريكا والتى بدأت منذ أغسطس عام ١٩٨٦، انغماس عدد كبير من الشركات التى يشارك فيها أعضاء بارزون فى مجلس الشعب أو أقربائهم فى الاستفادة من هذه المنحة، والتى بدأت بنحو ٨٠ مليون دولار، وبحلول مايو ١٩٩٤ كانت المنحة قد بلغت ١٣٨٤ مليون دولار، وخلال فترة التجديد منذ يونية ١٩٩٤ وحتى منتصف عام ١٩٩٨ كان قد جرى التجديد للاتفاقية بما يعادل ٦٥٠ مليون دولار أخرى، أى بمجموع ٢٠٣٤ مليون دولار خلال ثلاثة عشر عاما، بمتوسط سنوى ١٥٧ مليون دولار، استفادت

منها وفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس ٣٢٥ شركة مصرية خاصة، وهو ما أكده وزير شئون مجلس الشعب والشورى (كمال الشاذلى) فى نفس الجلسة[٤٦] ومن بين هذه الشركات هناك ٢١ شركة من أكبر المستفيدين حيث حصلت على ٤٣,٢% من قيمة هذه المنحة للفترة (٩٥ - ١٩٩٨) وهى شركات ذات صلات وثيقة بأعضاء بارزين فى الحزب الوطنى ومن أعضاء مجلس الشعب وهذه الشركات هى :-

جدول رقم (٦٥)

التسهيلات التى حصلت عليها بعض الشركات من برنامج الاستيراد السلعى الامريكى خلال الفترة (٩٥-١٩٩٨)

اسم الشركة	قيمة ما حصلت علية
١- الشركة المصرية لتصنيع العلب الصفيح	٢١,٠ مليون دولار
٢- شركة باور إيجيبت	١٩,٦ " "
٣- الشركة العربية للكابلات والصناعات الكهربائية	١١,٦ " "
٤- شركة مانتراك	١١,٠ " "
٥- شركة إيجباك	١٠,٠ " "
٦- الشركة المصرية الحديثة للنقل	٩,٨ " "
٧- مصانع الأهرام للورق	٨,٧ " "
٨- شركة أوركا للطيران	٨,٣ " "
٩- شركة القاهرة الجديدة للدواجن	٧,٦ " "
١٠- شركة أوراسكوم (أنسى ساويرس)	٧,١ " "
١١- شركة البدار للتعبئة	٦,٤ " "
١٢- الشركة المصرية لعلب الورق	٦,٢ " "
١٣- شركة ميراكو	٥,٦ " "
١٤- شركة تاكى فيتا	٥,٣ " "
١٥- شركة مطاحن الدقيق	٤,٩ " "
١٦- شركة ميدو للبويات	٤,٧ " "
١٧- شركة العالمين للحاويات	٤,٥ " "
١٨- شركة ليفرا إيجيبت	٤,٤ " "
١٩- الشركة العامة للأبحاث والمياة الجوفية	٤,٣ " "
٢٠- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	٥,٥ " "
المجموع	١٧٢,٠ " "

ويعكس نظام توزيع هذه المنح (والقروض السلعية) طابعاً شللياً واضحا، حيث يتم إيداع هذه المنح لدى بنوك محددة وتتولى البنوك اختيار المستفيدين أو العملاء الذين يتولون بدورهم استيراد سلع فى حدود المخصص لهم من المنحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا تدور العجلة فى إطار خدمة المصالح المشتركة للولايات المتحدة وطبقة جديدة من رجال المال والأعمال والسياسة المرتبطة مصالحهم بمثل هذا النظام الاستيرادى.

وإذا كانت هذه هى بعض آليات الإفساد المنظم لأعضاء أعلى سلطة رقابية وتشريعية فى البلاد؛ فإن هذا يثير قضيتين متداخلتين يكفى حلهما فى الحد من هذا الفساد المثير للقلق.

الأولى : مراجعة المعايير الراهنة والقائمة على الاستمزاج الشخصى فى اختيار الأحزاب السياسية لمرشحيها فى عضوية مجلس الشعب، وهى مسئولية تقع فى معظمها على عاتق حزب الأغلبية والمتنفذين فيه.

الثانية : ضرورة مراجعة نص المادة (٩٣) من الدستور الخاصة باختصاص المجلس فى الفصل فى صحة عضوية أعضائه، وأن يمتد نطاق اختصاص محكمة النقض من مجرد التحقيق فى صحة العضوية إلى الفصل فيها. فلا يتصور أن تقرر محكمة النقض عدم صحة نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة (١٩٩٥) فى ٦٦ دائرة، ومن ثم عدم صحة عضوية ما يزيد عن ١٣٢ عضواً بالمجلس الحالى (٢٥% من أعضائه) ولا يتخذ المجلس قرارا بشأنها[٤٧].

ولاشك أن استمرار هذا الوضع يصيب مصداقية النظام السياسى التعددى كله فى مصر ويهدد سمعته الدولية؛ ناهيك عن تأثيراته الضارة محلياً.

٣- نواب القروض .. انحرافات فردية أم اختلالات هيكلية ؟

أذن لم تأت قضية نواب القروض الأربعة من فراغ، مثلما لم يأت نواب المخدرات والكيف الثلاثة قبلهم مصادفة؛ لقد سبقها سياسة عامة استهدفت احتواء وإفساد الجهاز التمثيلى والرقابى المجسد لضمير الأمة وطموحاتها.

كما أدى التغير الانقلابى فى البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل وحتى الثقافية منذ عام ١٩٧٤، إلى سيادة مناخ جديد يعلى من شأن المال ويقدس قيمة الثروة.

وقد طال التغيير ضمن من طال - بل أول من طال - أعضاء كثيرين بمجلس الشعب فهم بحكم موقعهم أول من يدركون رياح التغيير؛ وهم أول من يشاركون فى صنعه وتقنينه؛ وهم فوق ذلك العارفون بالمسالك والثغرات وهكذا لم تمض سنوات قليلة من الانفتاح الاقتصادى، إلا وكان عدد كبير من أعضاء المجلس

التشريعى ذوى الأصول العمالية أو الفلاحية أو من موظفى الدولة، قد تحولوا إلى مليونيرات جدد فى عالم المال والأعمال (تجارة أخشاب – عقارات وأراضى – استيراد وتصدير – بنوك وقروض ... الخ الخ)*.

فإذا تأملنا فى عدد النواب الذين فصلوا من المجلس أو رفعت عنهم الحصانة أو طلب رفع الحصانة عنهم أو تعرضوا لجزاءات مختلفة بسبب مسلكهم المالى أو الأخلاقى، الذى لا يتناسب ولا يستقيم مع رسالة التمثيل النيابى، ودور النائب كرقيب ومشرع نستخلص نتائج غير إيجابية بشأن كفاءة وفاعلية هذه المؤسسة.

وتكشف قضية نواب القروض والتى أخذت حيزا من الاهتمام العام والنخبة السياسية المصرية نظراً لحجم الأموال التى تمكنوا من الاستيلاء عليها من البنوك الخاصة أو التى تجاوزت ١٢٠٠ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات فحسب (٩٤ – ١٩٩٦)، والسهولة التى مارسوا بها عملية اختراق واسعة النطاق لبعض هذه البنوك، مما هدد بتأثيرات ضارة على سمعة وسلامة البناء المالى للنظام المصرفى المصرى ككل.

كما كشفت هذه القضية عن ضعف أجهزة الرقابة المصرفية من جانب البنك المركزى المصرى وعن خطورة التزاوج والتحالف بين رجال المال ورجال السياسة، وتفشى ظاهرة استغلال النفوذ.

وهو ما تكرر بعد أقل من خمس سنوات حينما تفجرت فضيحة أخرى أكثر تأثيراً فى نهاية عام ٢٠٠١ بهروب عشرات من كبار رجال المال والأعمال المقترضين من البنوك لمبالغ طائلة فيما أطلقت عليه الحكومة وكبار المسئولين "قضية المتعثرين".

* بعـد قـرار المحكمة الدستورية بشان تفسيرها لشرط أداء الخدمة العسكرية كشرط لازم لصحة الترشيح لعضـوية مجلس الشعب قررت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فى جلسة ٢٠٠٣/٩/١٠ إبطال عضوية ١٥ عضـواً من أعضاء المجلس وكلهم من الحزب الوطنى الحاكم لتهربهم من أداء الخدمة العسكرية وهم : هـرماس السـيد متولى رضوان (الدقهلية)، وعبد الراضى جابر عبد الراضى (القاهرة)، ومحمد أحمد البسطويسـى (الغربـية)، وأبـو المجـد محمـد أبو المجد سعد العزومى (الإسكندرية) ومنعم سالم شكل (الغربـية)، وعـادل عاشور (الجيزة)، وعلى رياض أبو دولة (بنى سويف)، ومحمود عبد الغفار يوسف (بـنى سويف)، ومصطفى على عبد الحميد شاهين (المنوفية)، ومحمد عبد الله رفاعى (القاهرة)، وسلومة حكـيم مـرعى (مطروح)، ومحمد صلاح رجب (الغربية)، مع استمرار بحث حالات سبعة أخرون هم : فـرج بـريك عـودة (جنوب سيناء)، وحسن أحمد حفنى (البحر الأحمر)، وأحمد محمد عبد ربه الخولى (الجيزة)، ومحمود عبده مخاليف (القاهرة)، وهم أيضا أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم ؟!

جدول رقم (٦٦)
أعضاء مجلس الشعب الذين رفعت عنهم الحصانة أو توقع عليهم جزاءات في الدورة التشريعية عام ٢٠٠٠

م	اسم النائب	نوع المخالفة	الإجراء
١	عابد سليمان	تجارة المخدرات	إسقاط العضوية – جلسة ٣٠/ ١٩٩١/١١
٢	محمد مبارك منصور	تجارة مخدرات	إسقاط العضوية – جلسة ٣٠/ ١٩٩١/١١
٣	عبد الرحمن عبد الجواد	تجارة مخدرات	استقالة وقبولها بنفس الجلسة
٤	توفيق عبده إسماعيل	نهب أموال بنوك	رفع الحصانة والمحاكمة
٥	خالد محمد حامد محمود	نهب أموال بنوك	رفع الحصانة والمحاكمة والسجن
٦	محمود عبد الفتاح عزام	نهب أموال بنوك	رفع الحصانة والمحاكمة والسجن
٧	ياسين عبد الفتاح عجلان	نهب أموال البنوك	رفع الحصانة والمحاكمة والسجن
٨	عمر أبو ستيت	ممارسة البلطجة	رفع الحصانة والتلبس
٩	محمد صادق عكاشة	تزوير أوراق رسمية وشيكات	رفع الحصانة وإسقاط العضوية
١٠	أحمد أباظة	قتل ثلاثة أثناء الانتخابات	تلبس عام ١٩٩٥ ولم يتم إجراء
١١	رضا عبد الرحمن	التهرب من الخدمة العسكرية وتزوير في شهادة الميلاد	صدر حكم بالحبس من محكمة عسكرية ولم يتم التصرف في المجلس لوساطات
١٢	هيرماس رضوان	تهرب من الخدة العسكرية	لم يتصرف المجلس برغم حكم الغرامة
١٣	طه غلوش	استيلاء على أراضي بالمنوفية	مازالت في طلب الإذن برفع الحصانة
١٤	محمود أبو النصر	عدم سداد شيكات للمحافظة	مازالت في طلب الإذن برفع الحصانة
١٥	فتحي بيومي	الاستيلاء على أراضي مركز شباب الراهب	مازالت في طلب الإذن برفع الحصانة
١٦	أحمد أبو حجي	إطلاق نار وبلطجة داخل قسم شرطة	حكم بالغرامة – حرمان من حضور ٥ جلسات.
١٧	محمد عوض عبيد	النائب الصايع – ممارسة البلطجة	حرمانة من حضور ٢٠ جلسة بالمجلس
١٨	علي خليفة حسنين	ممارسة أعمال منافية لمنصبه	حرمان من حضور الجلسات حتى نهاية الدورة
١٩	فؤاد هجرس	شيكات بدون رصيد ومعاملات مالية	رفع الحصانة
٢٠		متاجرة في تصاريح الحج الممنوحة له كعضو مجلس شعب عن حزب العمل الإسلامي	استقالة وإحالة إلى لجنة القيم لمتاجرته بتأشيرات الحج – الأقصر ابريل ٢٠٠٠

فإذا توقفنا عند قضية نواب القروض الأربعة نجد أنها بدأت في المجلس بطلب النواب الأربعة للإذن لهم بالإدلاء بأقوالهم في الاتهامات الموجهة إليهم أمام النيابة العامة، في القضية رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥ وبجلسة ١٩٩٥/١٢/٣٠ وافق المجلس لهم على الأذن بالإدلاء بأقوالهم دون رفع الحصانة عنهم (٤٨) وفي جلسة ١٩٩٦/١/٢٨ نظر المجلس طلب وزير العدل بشأن رفع الحصانة عن الأعضاء الاربعة بخصوص اتخاذ الإجراءات الجنائية في القضية المذكورة، ووافق المجلس على رفع الحصانة (٤٩).

وفي ١٩٩٧/١١/١٣ تقدم اثنان من "جماعة الأربعة" وهم خالد محمد حامد محمود ومحمود عزام بطلب السماح لهم بالإدلاء بأقوالهم في تحقيقات يجريها المدعي الاشتراكي في البلاغ رقم ٨١ لسنة ١٩٩٧ المقدم من رئيس مجلس إدارة بنك النيل، فأذن المجلس لهم بذلك (٥٠).

وفي جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٢ عرض على المجلس تقرير لجنة الشئون التشريعية والدستورية برفض الطلب المقدم من رئيس مجلس إدارة بنك النيل، بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن العضوين السابقين ودافع العضو خالد محمود عن نفسه فزعم أنه يتعرض لادعاءات كيدية .. !! وسانده بعض أعضاء مجلس الشعب منهم فايز الطنيحي وفتحي الوكيل وزعم الأخيرين بأن المقصود من ذلك هو التشهير بالعضوين (٥١) .. !!

والغريب في الأمر أن تعدد هذه البلاغات ضد الأعضاء الأربعة لم يسترع نظر أعضاء المجلس، أن وراء هذا التعدد والبلاغات مسلك محل تساؤل من هؤلاء الأعضاء، وهو ما يشكل إساءة إلى المجلس التشريعي ككل ومن ثم يستدعي رفع الحصانة عنهم بدون تردد.

وفي جلسة ١٩٩٨/٢/١٠ ناقش مجلس الشعب الطلب المقدم من وزير العدل بطلب رفع الحصانة عن العضو محمود عزام لسؤاله فيما تضمنته التحقيقات، في القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ حصر أموال عامة عليا المقيدة برقم ٢٧٥٧ لسنة ١٩٩٧ فحص المكتب الفني للنائب العام؛ وقد وافقت اللجنة التشريعية والمجلس على رفع الحصانة (٥٢).

وفي جلسة ١٩٩٨/١١/١١ ناقش المجلس الطلب المقدم من بنك "كريدية ليونية" لرفع الحصانة عن العضو محمود عزام لإصداره شيكات لصالح البنك بدون رصيد قائم، وقد وافق المجلس على الإذن برفع الدعوى المباشرة ضد العضو المذكور (٥٣).

وما هي إلا أسابيع قليلة إلا وعاد المجلس في جلسة ١٩٩٩/١/٢٥ لمناقشة تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية للطلب المقدم من المدعي الاشتراكي

لرفع الحصانة عن العضو محمود عزام لاستجوابه فى البلاغ رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٧. وقد تبارى فى الدفاع عن العضو الغائب عمدا عن الجلسة زميله توفيق عيدة إسماعيل، وطالب بتأجيل القرار لحين حضور العضو ووافق المجلس على ذلك (٥٤).

وفى جلسة ١٩٩٩/١/٣٠ لم يحضر العضو محمود عزام للمرة الثانية وزعم توفيق عبده إسماعيل، أن وراء الموضوع والتشهير شئ سياسى (٥٥)..؟!

هكذا تحولت اللصوصية إلى موقف سياسي؛ وأصبح الاستيلاء على ١٢٠٠ مليون جنيه من البنوك بطولة وطنية .. !!

وتكشف تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ عن وقائع مذهلة حيث شكلت "**جماعة النواب الأربعة**"، شبكة من ثمانية عشر فرداً * من رجال المال والأعمال والبنوك، نجحت فى اختراق ثمانية بنوك، يأتى فى مقدمتهم بنكا النيل والدقهلية الوطنى وهذه البنوك هى (٥٦).

١- بنك النيل.
٢- بنك الدقهلية الوطنى.
٣- بنك المهندس.
٤- بنك كريدية ليونية.
٥- بنك الإسكندرية التجارى والبحرى.
٦- بنك القاهرة فرع قصر النيل.
٧- بنك فيصل الإسلامى.
٨- بنك القاهرة – باركليز.

وهو ما يجعلنا نؤكد أن هذه القضية وغيرها من قضايا البنوك ** ومنح قروض دون ضمانات كافية تحت دعوى تشجيع الاستثمار والمستثمرين، ومع انتشار المصارف الخاصة والعائلية وحالة المنافسة الهائلة كل ذلك يؤدى إلى

---

* وهؤلاء هم : خالد محمد محمود ومحمود عزام وتوفيق عبده إسماعيل وياسين عجلان أعضاء مجلس الشعب ومعهم محمد كامل مصطفى علبه – محمد محمود عبد الوهاب – حسين الفقى – مختار على محمد على العشرى – أشرف لبيب يوسف – محمود غنيم – حسام عبد اللطيف المناوى – احمد عدلى إحساب دياب – السبك الكيك – فؤاد هجرس.

** حكمت محكمة أمن الدولة فى سبتمبر من عام ٢٠٠٢ وبعد نظر للقضية استمر أكثر من خمس سنوات بالسجن ثمانية عشرة عاما للمتهم الأول فى القضية الوزير الأسبق ورئيس مجلس إدارة بنك الدقهلية الوطنى توفيق عبده إسماعيل والسجن فترات متفاوتة على بقية أعضاء مجلس الشعب المتهمين وبقية أعضاء التشكيل العصابى.

ثغرات فى النظام المصرفى يسمح لأمثال هؤلاء إلى النفاذ إلى أموال المودعين، ويهدد مجمل النظام المصرفى فى البلاد.

ويتوقف نطاق حجم الفساد المالى والإدارى واستغلال النفوذ السياسى المعلن أو المكتشف على مدى نشاط أجهزة الرقابة بأنواعها المختلفة (رقابة إدارية – مباحث أموال عامة .. الخ) ونشر تحرياتها أو تقديم مرتكبيها أمام القضاء وسلطات التحقيق المختلفة، وليس على وجود هذه الممارسة الواسعة النطاق.

وعلى سبيل المثال فإن تنشيط عمل هذه الأجهزة خلال عامى ٢٠٠٢و٢٠٠٣ قد أسفر عن كشف عشرات قضايا الفساد واختلاس أموال البنوك، ورشاوى لكبار قيادات أجهزة الدولة، ففى مطلع العام أحالت النيابة العامة ١٢ مسئولاً إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الرشوة والتزوير وهم من كبار المسئولين فى هيئة الصرف الصحى وشركة الكراكات المصرية والشركة العامة للتجارة والشركة العامة للإنتاج والخدمات الزراعية وفى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ قضت محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة بسجن ٧ من كبار المسئولين فى المناطق الحرة ببورسعيد متهمين فيما سمى قضية الجمارك الكبرى بمدد تتراوح بين ١٠ سنوات أشغال شاقة والمؤبد وإلزامهم برد ٢١ مليون جنيه ودفع غرامة مماثلة. وفى نفس الشهر قضت محكمة أمن الدولة بالحبس على ثلاثة قضاة هم عبد الناصر محمد نجم رئيس محكمة جنح النزهة السابق ويوسف مهران رئيس محكمة مصر الجديدة، وعلاء مأمون يحي إسماعيل رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية بسبب حصولهم على رشاوى نظير الحكم فى قضايا كانت تنظر أمامهم لصالح الراشين.

وقد اعادت محكمة النقض المصرية النظر فى القضية فى الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢ وقضت بإعادة المحاكمة وبراءة أحد القضاة المحكوم عليهم نتيجة عيب فى إجراءات الضبط واعتبرت أنه لا يجوز لسلطات الرقابة الإدارية التصنت على المكالمات الهاتفية للقضاة لما يمثله ذلك من مخالفة للدستور ولقانون السلطة القضائية (رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) المعدل بالقانون (رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤) حيث لا تجيز المادة (٩٥) منه [القبض على القاضى إلا بعد الحصول على أذن مجلس القضاء الأعلى وفى غير حالات التلبس ويجب على النائب العام عند القبض على القاضى وحبسه رفع الأمر إلى مجلس القضاء الأعلى خلال ٢٤ ساعة التالية، وهو ما لم يحدث فى قضية فساد القضاة الثلاثة.

وفى ٢٥ مايو ٢٠٠٢ أحال النائب العام تسعة عشر متهماً بينهم عضوان فى مجلس الشعب بالفيوم (بهاء مليجى وحسنى عويس) بتهمة تشكيل عصابة مكونة من ٢٣ عضواً فى الفيوم لسرقة الأراضى وتزوير المستندات مما أدى إلى إهدار ١٦٤ مليون جنيه على الدولة، وهى القضية الثالثة من نوعها خلال أسبوعين بعد

قضية شركة النصر للمسبوكات المتهم فيها رئيس مجلس إدارتها وعدد من القيادات فيها (د. أسامة عبد الوهاب) والذين أهدروا نحو ١,٢ مليار جنيه على الشركة وقضية مصلحة الميكانيكا والكهرباء التى أهدر فيها المتهمون وهم قيادات مسئولة بالمصلحة ووزارة الرى ما يزيد عن ٤٣ مليون جنيه.

وفى شهر أغسطس عام ٢٠٠٢ تكشفت قضية فساد كبرى كان بطلها رئيس قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتليفزيون (محمد الوكيل) ومتلبساً بتقاضى رشوة وإهدار المال العام كذلك. وفى نفس الشهر تفجرت قضية وفضيحة أكبر كان بطلاها د. يوسف عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان والتنمية الزراعى والذى تبين أنه يشغل أكثر من ٢٠ منصب ووظيفة فى وزارة الزراعة ومصالحها المختلفة بدعم وتشجيع رجل النظام القوى وأمين الحزب الوطنى الحاكم (د. يوسف والى) وحصوله على رشاوى هائلة واستيراد مبيدات زراعية محظورة يؤدى استخدامها إلى تفشى أمراض السرطان بين المواطنين وتلاعبه فى أسعار البورصة الزراعية وغيرها من الجرائم.

وامتدت شبكة الفساد لتطال رموز كبرى فى البرلمان وأجهزة الحكم (عبد الله طايل) رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب*.

وخلال تسعة شهور فحسب (يناير / سبتمبر ٢٠٠٢) رفع الحصانة عن أكثر من عشرين نائباً بمجلس الشعب – جلهم من الحزب الوطنى الحاكم – بسبب قضايا شيكات بدون رصيد والتهرب من الخدمة العسكرية ومنح تسهيلات ائتمانية بدون ضمانات، بدءاً من عبد الله طايل وفوزى السيد (مدينة نصر – الحزب الوطنى) ومحمد صلاح (حزب وطنى) بتهمة تزوير لتوقيع زميله د. مصطفى الفقى والنائب محمود عبد الغفار يوسف لتهربه من الخدمة العسكرية (حزب وطنى)، ورفع الحصانة عن النائب سلومة حكيم (حزب وطنى) بسبب تهربه من أداء الضرائب العامة واتهامات مماثلة للنائب محمد سعد محمد حسين (حزب وطنى)، كما قضت محكمة النقض بعدم صحة عضوية ٢٠ نائباً أخرين لأسباب عديدة معظمهم من أعضاء الحزب الوطنى الحاكم، وقد أسقطت فعلاً عضوية نائب دائرة نهطاى بالغربية منعم سالم (حزب وطنى) كما تبين تهرب ٢٢ عضواً من أعضاء مجلس الشعب من أداء الخدمة العسكرية ودفع بعضهم غرامات لتجاوزهم سن التجنيد.

---

* حكمت محكمة أمن الدولة العليا فى ٢٠٠٣/٩/١٠ بالسجن ١٠ سنوات على عبد الله طيل ومن ٣ إلـــى ٧ سنوات على ثلاثة متهمين أخرين وسنة لخمسة متهمين أخرين وبراءة خمسة متهمين من بينهم اثنين من رجال الأعمال هما مجدى يعقوب وعبد الوهاب قوطة.

وهو ما قضت به فعلا المحكمة الدستورية العليا فى شهر اغسطس عام ٢٠٠٣ اثناء تصديها بالتفسير لشرط اداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها وفقا للقانون كشرط لصحة ترشيح المواطن لعضوية مجلس الشعب او شغل الوظائف العامة عموما، وبطلان خلاف ذلك وقد احال رئيس مجلس الشعب هذا التفسير الملزم للمحكمة الدستورية العليا إلى اللجنة الدستورية والتشريعية بالمجلس لمراجعة مواقف ٢٢ عضوا من اعضاءه وكلهم من الحزب "الوطنى الديموقراطى" الحاكم الذين تنطبق عليهم واقعة تهربهم من الخدمة العسكرية، مما يؤكد حجم الفساد وانتشاره داخل مؤسسات الحكم الكبرى واحتضان حزب النظام لهذا الفساد لسنوات طويلة .

هذا هو بشكل عام النمط الغالب على أعضاء المجلس التشريعى، ومن حافظ منهم على شرف تمثيله يتعرض لمحاولات إفساد منظم كما سبق وعرضنا فى الصفحات السابقة.. فهل نأمل خيراً فى مؤسسة رقابية وتشريعية هذا هو مضمونها الاجتماعى والإنسانى والسياسى ؟!

هوامش الفصل الرابع

(١) د. طه عبد العليم وآخرون "مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢ ص ١١ ، ص ٣٠ ، ص ٤٦.
(٢) الرئيس محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، الاتحاد الاشتراكي العربي، ابريل ١٩٧٤.
(٣) تكونت عصابة "نواب القروض" من حوالى ٣٥ عضوا من كبار رجال المال والأعمال والقيادات المصرفية ببنكي النيل العائلي والدقهلية الوطني وأدار هذه الشبكة تقريبا أربعة من أعضاء مجلس الشعب هم : محمود عزام وخالد محمد حامد محمود وتوفيق عبده إسماعيل وطاحون علاوة على علية العيوطي وأشرف لبيب يوسف ومحمود غنيم وحسام عبد اللطيف المناوي ومحمد كامل مصطفى علبه ومحمد محمود عبد الوهاب وحسين الفقى ومختار على محمد على العشرى وأحمد عدلي وإحسان دياب والسبك الكيك وفؤاد هجرس وغيرهم وبلغ ما تم الاستيلاء عليه من ثمانية بنوك تعاملوا معها ما يزيد عن مليار جنيه خلال ٤ سنوات فحسب لمزيد من التفاصيل أنظر القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ أمن دولة والواردة تفصيلا في : أسامة الكرم "حسناء البنوك ومعالى الوزير" القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٨.
(٤) أما قضية مصر أكتسريور فكان بطلها عبد الله طايل رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ورجل كمال الشاذلي الرجل البارز في الحكم. طوال حقبة الرئيس حسني مبارك، وقد أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ على عبد الله طايل بالحكم عشر سنوات وبالسجن من ٣ إلى ٧ سنوات على ثلاثة متهمين أخرين وسنة لخمسة متهمين وبرأت المحكمة اثنين من رجال الأعمال وثلاثة أخرين.
(٥) د. طة عبد العليم وآخرون، المرجع السابق ص ٤٦، ص ٣٤، ص ٣١.
(٦) حول دور المساعدات الأمريكية والمؤسسات التمويلية الدولية فى هذا أنظر :
- دينا جلال "المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم امريكا" القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى الكتاب رقم (١٠) ديسمبر ١٩٨٨ وكذلك
- Status Report, "United states Economnic Assistance to Egypt", November 1989.
(٧) د. مصطفى السعيد – وزير الاقتصاد السابق – "رجال الأعمال والجهاز المصرفى" أهرام ٢٠٠٣/١/١٨.
(٨) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجيةوالتعاون الاقتصادى "دراسة عن بنوك القطاع العام" القاهرة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٠.
(٩) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٤٦.
(١٠) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص ٤٤.
(١١) د. محمود عبد الفضيل "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى" مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد (٢٥) فبراير ٢٠٠١، ص ١٦ ، ص ١٩.
(١٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٤٨.
(١٣) هذا ما أكد عليه وزير الاقتصاد السابق د. مصطفى السعيد، أهرام ٢٠٠٣/١/١٨.
(١٤) مجلس الشورى، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة، "نقلا عن جريدة الأهرام بتاريخ ١٨/١/ ٢٠٠٣.

(١٥) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٤٥.
(١٦) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى "دراسة عن بنوك القطاع العام" القاهرة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٧.
(١٧) المرجع السابق ص ٨٠.
(١٨) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٩١/٩٠ ص ٢١.
(١٩) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٩٤/٩٣ ص ١٢ وانظر أيضا : البنك المركزى المصرى، الاقتصاد المصرى وسياسات التحرر الاقتصادى ١٩٨٨/٨٧ – ٩٢/ ١٩٩٣ المجلة الاقتصادية العدد الأول ١٩٩٤/٩٣ المجلد (٣٤) ص ٩٢.
(٢٠) البنك المركزى المصرى "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ٨٧/٨٦ / ١٩٩٣/٩٢" المجلة الاقتصادية، المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ١١٤.
(٢١) البنك المركزى المصرى "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ٨٧/٨٦ – ١٩٩٣/٩٢ " المجلة الاقتصادية، المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ٩٨.
(٢٢) المرجع السابق.
(٢٣) البنك المركزى المصرى "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر .." مرجع سابق ص ١٠٥.
(٢٤) ميزانية بنك فيصل الإسلامى، جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٣/١/٩.
(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر أسامة كرم "حسناء البنوك ومعالى الوزير" القاهرة مركز الحضارة العربية، ١٩٩٧ القضية ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ أمن دولة.
(٢٦) د. شريف دلاور قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى" القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٤ ص ١١٠.
(٢٧) د. سلوى العنترى نقلا عن جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٢.
(٢٨) د. مصطفى كامل السيد، نقلا عن دراسة د. سلوى العنترى، برنامج رئيس التحرير التليفزيونى بتاريخ الأثنين ٢٠٠٢/٩/٣٠.
(٢٩) د. مصطفى السعيد "رجال الأعمال والجهاز المصرفى" أهرام ٢٠٠٣/١/١٨.
(٣٠) روزاليوسف، العدد (٣٤٦٨) بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤.
(٣١) الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعاير كفاية رأس المال النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى المجلد (٥٤) العدد الأول والثانى ٢٠٠١ ص ٢٣ ، ص ٤٤.
(٣٢) سيد على "كيف تستعيد البنوك المليارات الضائعة" أهرام ٢٠٠٢/٨/١٢
(33) The Economist, August 28 th, spetemher 3 rd, 1999.
(٣٤) د. محمود عبد الفضيل، جيهان دياب "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الأموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ٧٤ – ١٩٨٤" القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٠٠) أبريل ١٩٨٥ ص ١٦٤.
(٣٥) نشر بنك التسويات الدولية BIS فى تقريره عام ١٩٨٤، بأن حجم الأموال المهربة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة ٧٨ – ١٩٨٢ وتم ايداعها باسم أشخاص فى البنوك والمؤسسات الخارجية قدرت بنحو ٦٠ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار.
(36) Myrvin L. Anthony & Andrew J. Hughes Hallet, "How successfuely do we Measure Capital Flight? The Empirical Evidence from Five Developing

Countries" The Journal of Development Studies, vol;. 28, No. 3, April 1992, p.339.

(٣٧) لمــزيد من التفاصيل حول أسس وأساليب حساب هروب رأس المال بالطرق الثلاثة المشار إليها يمكن الرجوع إلى :

- د. نــايف المطــيرى؛ د. محمــد إبراهيم السقا : "محددات هروب الأموال الساخنة فى الاقتصاد الكويتى" منشورة على شبكة الإنترنت.
- د. محمد إبراهيم السقا : "دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصــرى"؛ ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، القاهرة، إبريل ١٩٩٤.

(٣٨) الدول النامية وظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج "النشرة الاقتصادية" البنك الأهلى المصرى، المجلد(٤١) العدد الرابع ١٩٨٨ ص ٢٨١ حتى ص ٢٩٧.

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٨٢.

(٤٠) المرجع السابق ص ٢٨٣.

(٤١) المرجع السابق ص ٢٨٣.

(٤٢) حــول نــواب المعونة الأمريكية يمكن الرجوع إلى علاء سالم "مجلس الشعب وتخصيص المعونـــة الأمريكية مجلة قضايا برلمانية العدد (٢٥) إبريل ١٩٩٩ وحول نواب الشركات يمكن الرجوع إلى أحمد عبد الحفيظ "الجدل حول قضية نواب الشركات" المرجع السابق.

(٤٣) أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية.

(٤٤) تعــرض تنظــيم المجلس التشريعى فى مصر لتغيرات وتعديلات عديدة نذكر منها القانون رقــم ١٥٨ لســنة ١٩٦٣ والقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ بجواز الاستثناء من بعض شروط عضوية مجلس الأمة والقرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن الترشيح لعضوية مجلــس الشــعب ثم صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ والقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦.

(٤٥) مجلس الشعب، اللائحة الداخلية، الصادرة فى أكتوبر ١٩٧٩.

(٤٦) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الرابع، مضبطة (٢١) جلسة ٣ يناير ١٩٩٩ ص .

(٤٧) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير السنوى لعام ١٩٩٨ و١٩٩٧.

(٤٨) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة رقم (٤) بتاريخ ٣٠/ ١٢/١٩٩٥.

(٤٩) مضبطة رقم (١١) جلسة ٢٨/١/١٩٩٦.

(٥٠) الفصــل التشــريعى السابع، دور الانعقاد العادى الثالث الجلسة رقم (٣) بتاريخ ١٣/١١/ ١٩٩٧.

(٥١) الفصــل التشــريعى الســابع، دور الانعقــاد الثالــث، المضــبطة رقــم (١٩) بــتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٧.

(٥٢) الفصــل التشــريعى السابع، دور الانعقاد العادى الثالث الجلسة رقم (٣٨) بتاريخ ١٠/٢/ ١٩٩٨

(٥٣) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الرابع الجلسة (٣) بتاريخ ١١/١١/١٩٩٨.
(٥٤) الجلسة (٢٩) بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٩.
(٥٥) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الرابع الجلسة (٣١) بتاريخ ٣٠/١/١٩٩٩.
(٥٦) أوراق القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧.

الفصل الخامس

الخصخصة

إهدار للأصول .. وتهديد للأمن القومى

المبحث الأول
الخصخصة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الأمن القومى المصرى

عند إجراء تحليل معمق ودقيق لمجمل الأفكار التى طرحت على مدى عشرة سنوات فى مصر حول قضية الخصخصة، ومن جانب عدد لا بأس من المتخصصين والنخبة الثقافية والمهنية المصرية يكتشف المرء أن هناك منطقة رمادية لم يقترب إليها أحد، ولم يتناولها أحد، ولم يتوقف عند مدلولها وخطورتها أحد وهى أين نجد نقطة التوازن والتلاقى بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية لإدارة المنشأة العامة وشركات قطاع الأعمال العام من جهة ومقتضيات الأمن القومى المصرى وثوابت الصراع الاقليمى الجارى من جهة أخرى ؟

فتحت ضغط أصحاب المصالح من ناحية، وبتأثير العقل المهنى والأكاديمى من ناحية أخرى تاهت عن البعض البيئة السياسية والصراعية المحيطة بعملية الخصخصة أو بمعنى آخر الدعامات التى تستند إليها الدولة المصرية فى إدارتها للصراع التاريخى فى المنطقة والتعثر الراهن فى مسيرة مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربى – الإسرائيلى.

وبعيداً عن الأيدلوجية وقيودها، وابتعادا عن إلحاحات أصحاب المصالح وأنانيتها نتوقف بالشرح عند هذه المنطقة الداكنة فى موضوع الخصخصة.على أننا سوف نفرد المبحث الثانى من هذا الفصل لمعالجة تفصيلية لأخطاء عملية الخصخصة وحقيقة المصالح الكامنة وراءها سواءً من جانب قوى اجتماعية فى الداخل أو قوى دولية عاتية فى الخارج .

١- اعتبارات الكفاءة الاقتصادية :

استندت الدعاوى الخاصة ببيع شركات القطاع العام فى مصر منذ منتصف السبعينات على عدم كفاءة بعض من هذه الشركات فى استخدام وتخصيص الموارد وتحقيقها لخسائر مالية – وبصرف النظر عن حقيقة هذه الخسائر وأسبابها وطريقة الحساب – فإن الدعوى قد أخذت رويدا رويدا فى الاتجاه لمنحى جديد فى ظل ما يسمى برنامج "الاصلاح الاقتصادى" منذ مطلع التسعينات فبدلا من الدعوة لبيع الوحدات الخاسرة، أصبح المطلوب من هيئات دولية ذات صلات وثيقة برأس المال الأمريكى والصهيونى هو بيع جميع شركات القطاع العام التى تحملت وحدها

تقريبا عبء سنوات الجمر خلال المواجهة الساخنة للعدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، فلم تجر عمليات صيانة لمعداتها ولم تحدث عمليات إحلال وتجديد ولم تتحرك خطوط الإنتاج لتلائم مستويات الأذواق الجديدة والتكنولوجيا الجديدة المصاحبة لمستويات جديدة فى دخول وثروات المصريين الذين قدر لمئات الآلاف منهم بالسفر والعمل بالخارج.

ومنذ عام ١٩٧٥ بدأت حركة نشطة من جانب المسئولين والقائمين على القطاع العام لإحلال وتجديد معداته وماكيناته استغرقت نحو عشر سنوات تكلفت خلالها نحو ٢٥ مليار جنيه خص منها قطاع الغزل والنسيج نحو ٣٠% تحملت معظمها الشركات بضمانات بنكية وقروض من ممولين دوليين بشروط مجحفة وهو ما مثل ضغطا على الميزانيات السنوية لهذه الشركات وجعل البعض يستخدم هذه الحجة (السحب على المكشوف والمديونية للبنوك) للتأكيد على فشل إدارة هذه الشركات بل الذهاب إلى حد الزعم بفشل فكرة المشروع العام عموماً !

ويهمنا بالمقابل أن نشير – ووفقا لبيانات موثوقه من المصادر الرسمية المحلية والدولية – أن شركات القطاع العام قد نجحت فى تحويل مبلغ ١٩ مليار جنيه إلى الخزانة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٧٤ – ١٩٨٤ فى صورة "حصة الحكومة من أرباحها وفى صورة ضرائب متنوعة ومتعددة ثم بلغ ما حولته هذه الشركات إلى الموازنة العامة للدولة خلال العشر سنوات اللاحقة (٨٥ – ١٩٩٤) ما يربوا عن ٣٤ مليار جنيه أى بمتوسط سنوى ٣,٤ مليار جنيه.

ومن هنا فأن استخدام البعض لمؤشرات محاسبية مثل ربحية الجنيه / أجر أو ضعف إنتاجية الجنيه / أجر أو معدل العائد على رأس المال هى مؤشرات غير دقيقة لأسباب سبق لنا شرحها وعرضها بصورة علمية متكاملة فى أكثر من مناسبة ... ونشير إلى بعضها(١) :

١– فالمتوسطات الحسابية عموما تميل إلى إغفال طبيعة التمايزات داخل هيكل الأجور والمكافأت المصروفة داخل شركات القطاع العام.

٢– كما أن عناصر التكلفة عادة ما يتم المبالغة فيها بسبب سوء استخدام المعدات والآلات وتخزين بعضها لسنوات مما يدخلها فى حساب تكاليف السلعة دون أى سند حقيقى.

٣– كما أن ميل بعض رؤساء مجالس إدارة الشركات إلى المظهرية والبذخ فى مستلزمات تأثيث المكاتب والمبانى الإدارية يضيف أعباء إلى عنصر التكلفة على المنتج.

٤– إلى جانب أسباب أخرى عديدة لعل بعضها يتعلق بالعمالة الزائدة خاصة فى العمالة المكتبية والإدارية والخدمات المعاونة وبعضها يرتبط ببيئة العمل

كانقطاع التيار الكهربائى وغيرها مما لا يحدث عادة فى المشروعات الإنتاجية بالدول المتقدمة وبعضها الآخر يرتبط بسياسات التسعير الإدارى التى سادت لسنوات طويلة ... الخ.

وبالمقابل، دعونا نتأمل الأرقام الواردة فى الجدول التالى المتضمن للحصيلة الضريبية فى مصر خلال خمسة عشر عاما (٨٢/٨١ حتى ١٩٩٥/٩٤) وسوف نكتشف مجموعة من الحقائق :-

جدول رقم (٦٧)

تطور الحصيلة الضريبية فى مصر خلال الفترة ٨٢/٨١ – ١٩٩٥/٩٤

"المليون جنيه"

السنوات	الضرائب غير المباشرة					الضرائب المباشرة (٢)	إجمالى الحصيلة (١) + (٢)
	رسوم جمركية	ضرائب استهلاك	دمغة	سيادية متنوعة	إجمالى الضرائب غير المباشرة (١)		
١٩٨٢/٨١	١٥٧٩,٣	١٧٣٥,٠	٢٩,١	٧٤,٦	٢٦٢٨,٠	١٦١٢,٨	٥٢٤٠,٨
١٩٨٣/٨٢	١٦٤٠,٣	١٠٩٦,٨	٣٥٤,٤	١٨٢,٣	٣٢٧٧,٨	١٩١٨,٩	٥١٩٦,٧
١٩٨٤/٨٣	١٨٩٠,٩	١٢٠٢,١	٣٠٨,١	١٨٥,٨	٢٦٨٥,٩	١٥٨٣,٤	٥٢٦٩,٣
١٩٨٥/٨٤	١٩٠٦,٦	١٤٤٧,٩	٣٤٤,٥	١٩٥,١	٣٨٩٦,١	١٩٣١,٣	٥٨٢٧,٤
١٩٨٦/٨٥	١٨٠٧,٠	١٤٨٩,٠	٣٨٢,٩	٥١٧,٦	٤١٩٧,٤	٢٢٧٧,٦	٦٢٧٥,٠
١٩٩٥/٩٤	٧٣١٠,٠	٩٣٠٠,٠	٢٦٦٥,٠	٤٠٥٣,٠	٢٣٣٢٨,٠	١٤٩٩٣,٠	٣٨٣٢١,٠

المصدر : مجلة التشريع المالى والضريبى؛ العدد (٢٦٣) نوفمبر ١٩٨٨ أما عام ١٩٩٥/٩٤ فمصدره مصلحة الضرائب العامة، الإدارة العامة للتحصيل.

أولا : أن الضرائب غير المباشرة والتى تمس معظم الفئات محدودة الدخل تمثل نحو ٦٥% فى المتوسط سنويا من الحصيلة الضريبية، فالرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك (ضريبة المبيعات حاليا) وضرائب الدمغة يقع عبئها أساسا على عاتق المستهلكين فى المجتمع ومعظمهم من الفقراء.

ثانيا : أما الضرائب المباشرة، فإن تحليل بنودها والواردة فى الجدول رقم (٦٩) يظهر أن أصحاب المشروعات الرأسمالية الخاصة والأغنياء فى المجتمع المصرى والذين استفادوا استفادة غير مشهودة فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث بسياسات الانفتاح الاقتصادى لا يتحملون سوى أقل من ١٠% من الحصيلة الضريبية سنويا حيث نجد الآتى :-

١- أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والتى تم فصلها عام ١٩٨٣/٨٢ عن ضريبة شركات الأموال تتحمل شركات القطاع العام ما يعادل ٤٠% من حصيلتها السنوية.

٢- أما ضريبة شركات الأموال والتى تعد من أكبر الأوعية الضريبية والتى قفزت من ١٣٦٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٨٨١٧ مليون جنيه عام ٩٤/

١٩٩٥ بسبب من إعادة تقييم حصيلتها بسعر الصرف السائد للدولار (من ٧٠ قرشا إلى ٢٢٤ قرشا إلى ٣٣٨ قرشا) فأن مصدرها الأساسى يأتى من الضرائب المفروضة على رسوم المرور فى قناة السويس ومن هيئة البترول وأخيرا من البنك المركزى وأنشطة البنوك التجارية والعاملة فى مصر.

٣- وبالنسبة لضريبة القيم المنقولة والتى زادت من ٥١١ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى أن بلغت ١٠٠٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ فقد تحملت شركات القطاع العام فيها ما يزيد عن ٥٨% فى بعض السنوات (١٩٨٥/٨٤) ووصلت إلى ٩٢% فى سنوات أخرى (١٩٨٧/٨٦).

٤- وبرغم ضآلة حصيلة التركات ورسم الأيلولة فقد شنت حملة شعواء طوال عام ١٩٨٨ من جانب كبار رجال المال والأعمال وجرى إلغاءها وفقا للقانون ١١٨ لسنة ١٩٨٩ وخفضت ضريبة رسم الأيلولة ويجرى الآن مناقشة قانون فى مجلس الشعب المصرى لإلغائها بدورها !!

جدول رقم (٦٨)
تطور حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر خلال الفترة
من ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٥/٩٤

"بالمليون جنيه"

البيان / السنوات	أرباح تجارية وصناعية	القيم المنقولة	مهن غير تجارية	شركات الأموال *	ضريبة عامة عن الدخل	التركات ورسم الأيلولة	الضرائب العقارية	إجمالى الضرائب المباشرة
١٩٨٢/٨١	٩٧٧,٧	٥١١,٢	١٧,٥	١٤,١	١١٧,٨	٨,٤	٦٠,٨	١٦١٢,٨
١٩٨٣/٨٢	٣١٧,٣	١٣٨,٣	١٦,٤	١٣٦٠,٤	٢٤,٧	١١,٨	٤٩,١	١٩١٨,٩
١٩٨٤/٨٣	٢٨٦,١	١٤٦,١	١٩,٦	١٠٥٣,٣	٣٣,٩	١٤,٤	٤٩,١	١٥٨٣,٤
١٩٨٥/٨٤	٤٠٢,١	١٥٠,٥	٢٣,٥	١٢٤٧,٨	٧٠,٧	١٥,٩	٥٠,٩	١٩٣١,٣
١٩٨٦/٨٥	٥٣١,٦	١٧٩,٣	٢٠,٠	١٤٢٠,٢	٥٧,٠	١٨٩,٠	٥١,٠	٢٢٧,٦
١٩٨٧/٨٦	٤٠٧,٠	١٦٥,١	٢٨,٨	١٣٤٤,٧	٥٠,٩	٢٣,٢	٥١,٠	٢٠٧٠,٧
١٩٨٨/٨٧	٥٧١,٧	٢٩٦,٣	٣٣,٧	١٥٥٣,٦	٦٨,٨	٢٩,٥	---	٣٣٣٢,٧
١٩٨٩/٨٨	٥٩٤,٣	٤٩٦,٥	٤٥,٥	١٨٦٥,٨	٨٩,٣	١٩,٠	---	٤٢٠١,٠
١٩٩٠/٨٩	٧٢٤,٧	٦٧٢,٤	٧٥,٠	٢٢٨٥,٩	١٠٤,٩	٥,٧	---	٥٣٥٤,٣
١٩٩١/٩٠	٨٩٤,٢	٨٠٩,١	٥٥,٦	٣٩٣٩,٧	١٢٢,٢	٢,٠	---	٧٨٣٠,٠
١٩٩٢/٩١	٩٢٥,٤	١٠٨٢,٧	٦٧,٧	٦٨٩٥,٢	١٦٧,١	٥,٤	---	١١٦٢٨,٨
١٩٩٣/٩٢	٩٨١,٦	١٥٣٥,٢	٦٧,٦	٨٣١٥,٢	١٩٢,٣	٩,٧	---	١٣٩٩١,٧
١٩٩٤/٩٣	١١٩٢,٣	١٠٥١,٢	٧٣,١	٨٨٦١,٠	٢٠٠,١	١٤,٥	---	١٤٦٨٢,٩
١٩٩٥/٩٤	١٤١٦,٣	١٠٠٨,١	٦٣,٥	٨٨١٧,٠	---	٢٢,٣	---	١٤٩٩٣,٠

المصدر : حتى عام ١٩٨٧/٨٦ مصدرة مجلة التشريع المالى والضريبى بالعدد ٢٦٣ بتاريخ نوفمبر ١٩٨٨ أما بعد ذلك فمصدره مصلحة الضرائب، الإدارة العامة للتحصيل.

* فى عام ١٩٨٣/٨٢ تم فصل الضرائب المفروضة على شركات الأموال عن الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ولذا غنخفضت الثانية بصورة كبيرة وقفزت حصيلة الأولى كما هو موضح.

وباختصار فأن عبء تمويل الخزانة العامة للدولة وتمويل المشروعات التنموية العامة (طرق - كبارى - محطات كهرباء - محطات مياه - صرف صحى - مدارس مستشفيات .. الخ) تقع على عاتق شركات قطاع الأعمال العام والمستهلكين عموما برغم ما تم إنجازه خلال العشرين عاما الماضية بالنسبة للقطاع الرأسمالى الخاص فى العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر وغيرهما فمازال القطاع الرأسمالى المصرى عاجزا عن تحمل عبء تمويل المشروعات التنموية الأساسية برغم أنه القطاع الأكثر استفادة بهذه المشروعات ومازال هذا القطاع يقتصر فى مشروعاته على الصناعات الاستهلاكية والوسيطة المرتبطة بالسوق المحلى واحتياجاته بأكثر من اعتباره يصلح كمرتكز لتنمية طويلة الأجل ومستمرة.

٢- مقتضيات الأمن القومى المصرى :

إذا كان عبء تمويل جزء كبير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن وبعد خمسة وعشرون عاما من الانفتاح والتسهيلات والإعفاءات مازالت تقع على عاتق شركات القطاع العام وأن ما يتحمله الأغنياء وشركاتهم وأنشطتهم لا يتجاوز ١٠% من الحصيلة الضريبية سنويا فكيف ستواجه مصر المستقبل فى ظل احتمالات تجدد الصراع العربى الإسرائيلى أو على الأقل فى ظل بقاء التهديدات النووية وغير النووية الإسرائيلية ؟ كذلك مع ارتفاع نبرة التهديدات الأمريكية ؟ كيف ستتعامل مصر حكومة وشعبا مع كل هذه الاحتمالات والمخاطر ؟

هنا يستدعى الأمر التمهل والحرص ووقف حالة الاندفاع غير الحصيف وغير المبرر فى عمليات بيع أصول الشركات العامة، أو بمعنى أدق وقف بيع الدولة لمصادر قوتها ومصوغات بقاءها متوازنة فى ظل الوضع الإقليمى القلق واستهداف أطراف دولية وإقليمية لدور مصر ومحاولات تهميشه.

ويبدو من الدراسة الاستطلاعية التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٢ بين نخبة من رجال الأعمال والقيادات النقابية الحكومية والخبراء الاقتصاديين والمحررين الاقتصاديين وبعض قادة الأحزاب السياسية المصرية أن ملامح الأخطار المحيطة بمصر وطبيعة وحجم الأضرار المصاحبة لاتباع هذه السياسة الاقتصادية غير واضحة لدى هؤلاء[٢].

صحيح أن العينة المختارة (٥٤٨ مفردة) افتقرت إلى التوازن بين مكوناتها حيث توزعت على النحو التالى :

م	الفئة	العدد	%
١	رجال الأعمال	١٢١	%٢٢
٢	قيادات نقابية	١١٠	%٢٠,٣
٣	خبراء اقتصاديون	١٥١	%٢٧,٥
٤	محررون اقتصاديون	١١٣	%٢٠,٦
٥	قيادات حزبية	٥٣	%٩,٦

مما رجح الثقل الفكرى للفئات المحافظة والرأسمالية الإتجاه وعكس نفسه في نتيجة القبول بسياسة الخصخصة (بنسبة قبول ٨٥,٦% من إجمالى مفردات العينة) فإن الأهم من هذا هو المنطق الكامن أو التصور المسبق لدى هذه العينة بأسباب موافقتهم والتى تتناقض فعلياً مع نتائج تطبيق هذه السياسة.

فقد أكد ٥٣,٦% بأن من أسباب قبولهم لهذه السياسة أنها تدفع لمزيد من الاستثمار فى المجتمع المصرى بينما أشار ٤٦% بأن هذه السياسة من شأنها زيادة المنافسة الحرة في الاقتصاد المصرى؛ وأكد ٣٢,٦% على أن من شأنها توسيع قاعدة الملكية الخاصة، بينما أشار ٢٦% أنها ستؤدى إلى زيادة فرص العمل فى المجتمع المصرى فى حين أشار ٢٣,٢% بأنها ستؤدى إلى التخفيف من الأعباء عن كاهل الدولة.

والمتأمل بدقة للأسباب المرجحة لقبول غالبية أفراد العينة لهذه السياسة يكتشف بسهولة مدى تهافتها وتضاؤلها أمام الوقائع العنيدة التى أسفرت عنها هذه السياسة سواءً من حيث التضاؤل والتآكل المستمر لمعدلات الاستثمار الأجنبى أو المحلي ولجؤ المستثمرين في غالبيتهم إلى الاقتراض من البنوك المصرية لشراء هذه الشركات العامة دون أن يتكلفوا بعبء الإنفاق من مصادرهم الذاتية وهو ما شكل ضغطاً على القروض الائتمانية المتاحة لصغار المستثمرين أو لتمويل البنوك لمشروعات جديدة في المجتمع أو ما أظهرته التجربة من تضخم حجم الائتمان الممنوح للقطاع الرأسمالى الفردى في مصر مما أدى إلى تعثرهم عن السداد ولجوء الكثيرون منهم إلى الهرب بهذه الأموال بعد تهريبها وغيرها من مظاهر الفساد.

كما أن هذه السياسة قد عززت من الاتجاه الاحتكارى فى الاقتصاد المصرى بدلاً من تعزيز سبل المنافسة الحرة؛ كما أن التجربة قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك الزيادة المضطردة في حجم البطالة فى المجتمع المصرى خاصة بين المتعلمين مما ينسف أى دعاوى حول جدارة هذه السياسة فى خلق فرص عمل جديدة.

أعتقد أن ثوابت الأمن القومي المصرى وتداعيات الأحداث الأخيرة تستدعى التأنى والحرص، فالمستقبل يحمل أكثر من احتمال والعاقل من تحسب للأسوأ.

المبحث الثانى :
الخصخصة .. استكمال الأهداف الاقتصادية لعدوان يونيو ١٩٦٧

الـــدارس الأميـــن لـــتجربة القطاع العام فى مصر، يستخلص بسهولة أن هذا القطـــاع لم يكن سوى نتاج لجهد وطنى مخلص للتنمية ومحاولة لتعويض مسافات الـــتخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى خيم بظلاله الكئيبة على البلاد خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى عشية ثورة يوليو عام ١٩٥٢.

كمـــا أنـــه بمـــثابة رد اجتماعى واعى من جانب النخبة السياسية والعسكرية الجديـــدة التى تولت الحكم تواً؛ على فشل الجهود التى جرت خلال السنوات الأولى مـــن عمـــر الـــثورة لحفز الطبقة الرأسمالية المصرية أو حتى المؤسسات التمويلية الدولـــية (البـــنك الدولـــى) للاستثمار الجاد والتنموى فى مصر خاصة لبناء قاعدة صناعية أكثر تطوراً فى البلاد.

وبـــرغم أن عمـــر تجـــربة القطاع العام الحقيقية فى مصر لا تتجاوز عشر ســـنوات (١٩٥٧ – ١٩٦٧) حيـــنما حلـــت على البلاد نكبة الهزيمة العسكرية من جراء العدوان الإسرائيلى المدعوم من القوى الغربية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المـــتحدة؛ كما أثبتت الوثائق المنشورة فيما بعد[٣] فإنه كان قد نجح – بكل المقاييس الاقتصـــادية المجـــردة – فـــى تحقـــيق نقلـــة نوعية فى هيكل الاقتصاد والمجتمع المصرى.

ولعل هذا يفسر – إلى جانب أسباب أخرى – الهجمة الاستعمارية الجديدة التى تعرضـــت لهـــا مصر فى يونيو عام ١٩٦٧؛ ذلك أن استمرار نجاح خطط التنمية الخمســـية وتوافـــر مشروع قومى لدى النظام الناصرى؛ وتواجد إرادة سياسية لهذا الـــنظام على تحقيق مشروعه الذى لا يقتصر فقط على التنمية فى مصر؛ بل جعلها نمـــوذج وبؤرة استقطاب سياسية واجتماعية واقتصادية فى منطقة حساسة للمصالح الأمريكـــية؛ سيؤدى لا محالة على المدى الطويل؛ إلى خلق تهديد حقيقى ليس على المصالح الأمريكية والغربية فحسب بل مخاطر جدية على المشروع الصهيونى فى فلسطين المحتلة ذاتها.

ولن نذهب بعيداً حينما نستعيد التصريحات الأولى للأصدقاء الأمريكيين الجدد للرئـــيس الســـابق أنـــور السادات فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ خاصة هنرى كيســـنجر وديفد روكفللر حينما طالبوا بوضوح وعلناً من القيادة المصرية، التخلص مـــن مـــيراث الـــتجربة الناصرية خاصة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص فى

مصـــر، وهـــو ما أصبح سياسة إستراتيجية معتمدة للمعونات والقروض الأمريكية والدولية وللقيادة المصرية فى آن واحد [٤].

إذن الخصخصـــة بالمعـــنى الاســـتراتيجى العام، أى إعادة النظر فى الأوزان النســـبية لمكونـــات الهيكل الاقتصادى المصرى والتخلص من القطاع العام. كأحد الأدوات التخطيطـــية للدولـــة؛ كان هدفاً مطلوباً ومرغوباً من جانب الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

ومـــن جانـــب آخر يثار التساؤل دائماً .. **هل كان المشروع الاقتصادى العام (القطاع العام) فاشلاً بالمعنى وبالمقاييس الاقتصادية المجردة ؟**

إذا تأملنا موقف شركات القطاع العام فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ وبرغم الـــتوقف والمعانـــاة الـــتى تحملتها هذه الشركات فى سنوات الجمر [٥] (١٩٦٧ - ١٩٧٤) فإننا نستخلص نتائج عكسية تماماً؛ بما يؤكد أن الصورة لم تكن تدعو إلى اليأس والتشاؤم فى كفاءة وفاعلية هذا القطاع الإنتاجى الحيوى.

جدول رقم (٦٩)
نصيب القطاع العام المصرى من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

"بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية"

البيان	الســـــنـــوات				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١- إجمالى الناتج القومى	١٠٢٧٧	١٢٠٣٤	١٤٠٤٩	١٧٠٥٥	٢١٧٥٤
٢- نصيب شركات القطاع العام(*)	٣٢٠٥	٣٧٢٣	٤٤٩٢	٥٢٨١	٦٤٥٧
%	٣١,٢	٣١,٠	٣١,٩	٣٢,١	٢٩,٧
موزعة على القطاعات التالية :					
• الصناعة والتعدين	١٦٤٦	١٨٠٥	٢٢٤٤	٢٥٥٠	٣٠٢٢
• الزراعة والرى	١٠٤	١٣٨	١٦٦	١٨٩	٢٥٦
• الطاقة	١٤٩	٢٣٥	١٩١	٢١٣	٣١٠
• التشييد والإسكان	٤٢١	٥٦٧	٦٣٩	٧٦٤	٨٤٨
• النقل والمواصلات	٢٠٣	٢٤٩	٣٣٦	٤٠٩	٦١١
• التجارة والتموين	٥٠٣	٥١٤	٥٩٦	٦٥٤	٧١٥
• المال والاقتصاد	١٧٦	٢٢٣	٣١٨	٥٠٠	٦٩٢
• الثقافة والإعلام	١,٥	١,٨	١,٥	١,٥	١,٧

(*) مع ملاحظة أن أسعار منتجات القطاع العام شبه مثبتة بينما أسعار باقى القطاعات يمكن تحريكها؛ كما ان الزيادة الكبيرة فى حجم الناتج القومى تولدت من قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة وأغلبها ليس مدرجاً بنصيب شركات القطاع العام التى يقتصر التقرير على دراستها.

تابع جدول رقم (٦٩)
نصيب القطاع العام المصرى من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ٧٥ – ١٩٧٩

"بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية"

البيان	السنوات				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٣- حجم الاستثمار الكلى	١٢٨٢,٣	١٤٧١,١	١٨٧٣,٣	٢٦٦٤,٨	٣٦١٤,٦
٤- نصيب القطاع العام بما فيه الحكومة	١٠٩٧,٧	١١٦٨,٢	١٥٠٢,٤	٢٢١٢,٣	٢٧٩٩,٩
% من حجم الاستثمار الكلى	٨٥,٦	٧٩,٤	٨٠,٢	٨٣,٠	٧٧,٥
٥- نصيب شركات القطاع العام	٢٠٠,٧	٢٩٦,٣	٦٤٧,٤	٨٨٦,٩	١٠٦٧,٧
% من حجم الاستثمار الكلى	١٥,٦	٢٠	٣٤,٥	٣٣,٣	٢٩,٥

المصدر : سلسلة تقارير مجلس الشورى، **"القطاع العام"** التقرير رقم ١٥، بدون تاريخ.

بيد أن ذلك لا ينفى وجود مشكلات اقتصادية ومالية وبيروقراطية عانى منها القطاع العام فى مصر طوال العقدين الماضيين؛ وهو ما تعرضنا إليها بالتفصيل فى كتابنا **"اقتصاديات الإدارة الحكومية"**؛ لكنها من تلك المشكلات التى ينبغى أن يعانى منها أى مشروع اقتصادى سواءً كان مملوكاً للدولة أو مملوكاً للقطاع الخاص، وهو ما أثبتته حالات الانهيار المتعددة للمشروعات الخاصة خلال العقد الماضى سواءً فى مصر أو حتى فى الولايات المتحدة أو غيرها؛ والتى كشفت فى كثير منها مكامن للفساد والتلاعب المالى والمحاسبى [٦].

وإذا قارنا بين ما جرى من تفكيك وإهدار دم القطاع العام فى مصر منذ مطلع التسعينات بما جرى ويجرى فى فرنسا؛ وهى الدولة الرأسمالية الكبرى؛ نكتشف مقدار **"العمى الأيديولوجى والمصلحى"** الذى أصاب النظام والحكم فى بلادنا.

ففى فرنسا كتب المحرر المالى لمجلة The Economist البريطانية المتخصصة؛ تقريراً حول السياسة التى تتبعها الحكومة الفرنسية لدعم صناعاتها وشركاتها منذ عهد الرئيس ديجول وبومبيدو وحتى يومنا؛ وهو ما عرف بالثورة الصناعية الثانية منذ مطلع الستينات وأوائل السبعينات؛ وقد ثار جدل عنيف فى المجتمع الفرنسى؛ بعد أن قامت إحدى الشركات اليابانية بشراء ٥% من حصص شركات Group - Bull الفرنسية المملوكة للدولة؛ والتى تعمل فى مجال الحاسبات الإلكترونية؛ ومحاولة شركة يابانية أخرى الدخول إلى السوق الفرنسى لشراء شركة إنتاج زجاج شهيرة؛ وهنا أعد معهد Institut de L'entreprise الفرنسى المتخصص فى هذا المجال تقريراً تفصيلياً فى مطلع عام ١٩٩١ رفعه إلى دوائر صنع القرار يؤكد فيه أنه بدون تدليل الحكومة الفرنسية Codolling ؛ فربما

تتعرض الشركات الفرنسية إلى الوقوع في أيدي منافسيها الدوليين [٧]. وبعدها اتخذت الحكومة والدولة الفرنسية سياسة تقوم على مراجعة عروض أي شركة أجنبية لشراء أكثر من ٢٠% من رأسمال أي شركة فرنسية؛ لمنح موافقتها على ذلك أو رفض هذه العروض، وبقيت حالات محدودة مما حافظ على توازن الاقتصاد الفرنسي ونموه بصورة منتظمة.

وعلى العكس من ذلك في دول أوروبا الشرقية وروسيا التي اندفعت تحت التأثير الجماعات المافيا والقوى الرأسمالية الجديدة واللوبي اليهودي فيها للتخلص من القطاع العام والاجتماعية القديمة، مما أدى إلى انهيار مئات من الشركات والوصول إلى حالة الكارثة الاقتصادية الكاملة تحت حكم بوريس يلتسين التي لم تتخلص منها روسيا حتى يومنا هذا[٨].

حالة مصر إذا عدنا إلى الحالة المصرية نجد أن من أهم الأدوار التي أداها القطاع العام الحفاظ على توازن هيكل الأسعار والأجور بالنسبة للطبقات الاجتماعية الفقيرة؛ بل الأهم من ذلك النجاح في خلق طبقة عمالية جديدة وتوفير فرص العمل والتوظف لم تكن متاحة من قبل؛ لقد زاد عدد العاملين في شركات القطاع العام المملوكة للدولة من عدة آلاف قليلة قبل عام ١٩٥٢ إلى أن بلغ نحو ١٢٢٣ ألف عامل وموظف عام ١٩٧٩؛ وهؤلاء أصبحوا يشكلون نحو ١١,٦% من إجمالي عدد المشتغلين في البلاد في ذلك الحين [٩]، بلغت أجورهم في ذلك الوقت نحو ١٠٠٣ مليون جنيه بما يعادل نحو ٢٧,٦% من إجمالي الأجور المدفوعة في مصر كلها.

وهو ما يظهره البيان التالي :

جدول رقم (٧٠)

العمالة والفائض المحقق من شركات القطاع العام وتوزيعاته خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٧٩

البيان	السنوات				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١– إجمالي عدد العاملين بالألف	١٠١٥	١٠٩٩	١١٤٦	١٢٠٥	١٢٢٣
٢– نسبتهم إلى إجمالي عدد المشتغلين %	١٠,٥%	١١,٤%	١١,٦%	١١,٨%	١١,٦%
٣– جملة الأجور (مليون جنيه)	٤٨٥	٥٨٣	٦٩٢	٨٣٦	١٠٠٣
نسبة إلى إجمالي الأجور في مصر	٢٠,٥%	٢٢,٦%	٢٤,٩%	٢٥,٣%	٢٧,٦%
معدلات الكفاءة					
إنتاجية الجنيه / أجر	٦,٠٩٠	٥,٨٩	٦,٠٦٤	٦,٠٠٦	٦,١٠٨
القيمة المضافة الصافية (جنيه/أجر)	٢,٣٢٩	٢,٣٨٢	٢,٤٩١	٢,٤٣٨	٢,٥٨٠

تابع جدول رقم (٧٠)
حجم العمالة والفائض المتحقق من شركات القطاع العام وتوزيعاته
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

البيان	السنوات				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الفائض للجنيه / أجر	٠,٨٩٨	٠,٩٣٧	٠,٩٨٥	٠,٩١٢	٠,٩٣٦ج
ربحية الجنيه / أجر	٠,٨٨٣	٠,٩٨٠	٠,٩٨٣	٠,٩٠٤	٠,٩٥٥ج
متوسط الأجر السنوى	٤٧٨	٥٣١	٦٠٥	٦٩٤	٨٢٠ج.
٤- ايـرادات النشاط الجارى (مليون جنيه)	٥٣٢٥	٥٩٨٥	٦٥٣٢	٧٤٨١	٩١٧٨
٥- قـيمة الـناتج الإجمـالى (بسعر السوق)	٣٢٠٥	٣٧٣٣	٤٤٩٢	٥٢٨١	٦٤٥٧
٦- قـيمة الـناتج الإجمـالى (بتكلفة عوامل الإنتاج)	٢٩٢٣	٣٤٣٧	٤٢٠١	٥٠٢٠	٦١٢٤
٧- القيمة المضافة الصافية	١١٣٠	١٤١٠	١٧٢٢	٢٠٢٥	٢٥١٩
٨- قيمة المال المستثمر	٤٢٣٩	٥٣٧١	٦٢٣١	٩٥٥١	١٢٠٢٧
٩- فائض العمليات الجارية	٤٣٥	٥٤٧	٦٨٢	٧٦١	٩٣٨
١٠- عائد الاستثمار ٩ : ٨	%١٠,٣	%١٠,٢	%١٠,١	%٨	%٧,٨
١١- الفـائض القابل للتوزيع (مليون جنيه)	٤٢٨	٥٧٢	٦٨١	٧٥٢	٩٥٨
ويتوزع هذا الفائض كالتالى :					
(أ) عـائد الدولـة والخدمـات : (بالمليون جنيه)					
• حصة بنك مصر	٧,٨	٩,٩	١٢,٠	١٣,٥	١٧,٩
• ضرائب دخلية	٩٧,٧	١١٨,٩	١٧١,٠	١٧٢,١	٢٠٨,٥
• حصة الدولة	١٤٦,٢	١٨٦,١	١٩٩,١	٢٣٧,٤	٣١٣,٤
• حصة الإشراف	٢١,١	٢٦,٨	٣١,٨	٢١,١	٤٦,٥
• احتياطى شراء سندات	١٥,٢	١٩,٥	٢٢,٩	٢٦,٤	٣٥,٠
• خدمات مركزية ومحلية	٣١,٤	٤٠,٣	٤٦,٣	٥١,١	٦٧,٤
(ب)أرباح محتجزة للتمويل الذاتى :					
• تغطية خسائر سابقة	١٤,٤	٤٠,٤	٢٢,٣	٥١,٦	١٩,٧
• احتياطيات	٦٤,٢	٨٥,٧	١١٣,٤	١٤٩,٢	١٩٤,٢
(ج) حصة المساهمين	٩,٦	١٧,٤	٣١,١	٧,٧	٦,٩
(د) حصص أخرى	-	-	-	١,٣	٣,٦
(هـ) حصة العاملين ١٠%	٢٠,٩	٢٦,٨	٣٠,٩	٣٥,٨	٤٤,٩

المصدر: مجلس الشورى، المرجع السابق، ص١٩ ص٢١.

وهــذا المستوى والدور فى الأداء الاقتصادى لشركات القطاع العام حتى مطلع الثمانيــنات؛ لــم تكن تعنى غياب مجموعة من المشكلات التى ظل يعانى منها هذا القطـــاع الاستراتيجى فى البنيان الاقتصادى والصناعى المصرى منذ لحظة ميلاده فى النصف الثانى من الخمسينات وحتى مطلع التسعينات وكان أبرزها :

١- أن خطـــوط إنتاجه قد باتت قديمة سواءً من الناحية الفنية والتكنولوجية أو على مســتوى الأذواق الفنــية المطلوبــة من جمهور جديد من المستهلكين أتى بهم عصر الانفتاح والحقبة النفطية والهجرة إلى بلادها.

٢- أن بعض شركاته؛ وكنتيجة للتسعير الإدارى الحكومى لمنتجاته؛ مقابل الارتفاع المستمر فى تكاليف تشغيله ومستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج بعد عام ١٩٧٤؛ قد اضطر للسحب المستمر على المكشوف من البنوك لتعويض جانب من خسائره دون أن توفر الحكومة المصرية نظاماً مالياً وتسعيرياً بديلاً.

وهو ما يعكس تواضع عائد الاستثمار كجزء من المشاكل التى يواجهها القطاع العام وبالذات إمكانية حصوله على الاستثمارات اللازمة للإحلال والتجديد وتشغيل الطاقات العاطلة.

وتجــدر الإشـــارة إلـــى أن نســبة سداد القطاع العام لعائد الدولة من ضرائب وحصص تبلغ ١٠٠% من المستحق.

٣- أن الاعتــبارات الاجتماعــية؛ والرغــبة فى توفير فرص عمل جديدة للشباب والخريجيــن؛ كانت ضاغطة بحيث تضخم الجهاز البيروقراطى والإدارى لدى هــذه الشركات ولدى الهيئات أو المؤسسات المشرفة على هذا القطاع العام مما أدى لــتفاقم ظاهــرة العمالة الزائدة والتى باتت تمتص نحو ١٠% من تكاليف التشــغيل فـــى صـــورة أجـــور ومرتبات ومكافآت دون مقتضى أو ضرورة اقتصادية[١٠].

٤- أن فساد بعض مديريه والقائمين على هيئاته المشرفة (مثل حالة الحباك وأسامة عــبد الوهـــاب وغيرهما وهى ليست الوحيدة وإن كانت الشهيرة) قد أدت إلى إهــدار أموالـــه؛ وتــبديد جهوده؛ وفى النهاية دفع به دفعاً إلى طريق الاندماج والذوبان فيما عرف بالمشروعات المشتركة مع شركات أجنبية كبرى أو تحول إلـــى خط تجميع لإنتاج شركات عالمية مقابل عمولات ورشاوى للكثيرين من هؤلاء المديرين[١١].

وبـــرغم ذلـــك فإن التحليل العلمى الرصين؛ يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك؛ أن الخســـائر أو الأضـــرار التى صاحبت تجربة بزوغ ونمو القطاع العام خلال الفترة الأولى (٥٧ – ١٩٦٧) أو حتى فترة ركوده وصموده (١٩٦٧ – ١٩٧٤) أو خلال فـــترة اخـــتراقه وإعـــادة توظيفه وإدماجه فى آلية اقتصادية دولية (٧٥ – ١٩٩٠)

وأخيراً فى مرحلة تصفيته وإهدار دمه (١٩٩١ حتى اليوم) لا تقارن على الإطلاق بالأضــرار والخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى من جراء هيمنة طبقة جديدة وهجيــنة جــرى تخلــيقها قسراً منذ عام ١٩٧٤ بزواج غير شرعى بين الولايات المــتحدة ودول الغــرب الرأسمالى الكبرى والمؤسسات التمويلية الدولية من جهة ورجــال الحكم والإدارة والبنوك فى مصر من جهة أخرى والتى عبرت عن نفسها خــلال الســنوات القلــيلة الماضــية من تهريب للأصول وهروب بأموال البنوك والــتهرب مــن أداء الضــرائب العامة واستعباد العاملين لديهم بحرمانهم من نظم تأمينية وصحية كاملة وهو ما نتج عنه فى النهاية تفشى حالأت البطالة فى المجتمع وغيرها من مظاهر الضارة التى تعرضنا إليها فى الفصول السابقة.

فإذا تأملنا برنامج بيع الأصول والشركات العامة إلى القطاع الخاص المحلى أو الأجنــبى أو ما بات يعرف باسم "برنامج الخصخصة" Privatistion الذى بدأ فى مصر منذ مطلع عام ١٩٩١؛ فى إطار اتفاق دولى مع المؤسسات التمويلية الدولية (الصــندوق والبــنك الدوليين) ومجموعة الدائنين؛ بعد حرب الخليج الثانية التى أســفرت عن تخليص الكويت من قبضة نظام الرئيس العراقى صدام حسين وتدمير البنــية التحتــية للعــراق وحصاره فى سابقة دولية غير معهودة فى النظام الدولى الحديــث؛ وباعتباره ثمناً لموقف النظام والحكم فى مصر من هذه الحرب ودعمها للولايــات المــتحدة والتحالف الغربى، فإن هذا البرنامج كان جزءاً فيما أطلق عليه "الإصــلاح الاقتصــادى" أو التغيير الهيكلى للاقتصاد المصرى؛ وفى بداية تطبيق البرنامج قدرت أصول شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٩٠ مليار إلى ١٠٠ مليار جنيه [١٢] إلا أن عشر سنوات من تطبيق هذا البرنامج تشير إلى أن نمط مفزع من إهــدار هذه الأصول الإنتاجية وبيعها بأسعار بخسة بما أثار الشكوك والارتياب من عملــيات البيع وإجراءاتها وطبيعة القائمين عليها والمستفيدين منها[١٣] ووفقاً لبيان رئــيس الوزراء ومهندس عملية تصفية القطاع العام (د. عاطف عبيد) أمام مجلس الشــعب فى جلسة ٢٧ مايو ٢٠٠٢ فإن ما تم بيعه منذ بداية البرنامج عام ١٩٩١ وحــتى عــام ٢٠٠٢ كان قد بلغ ١٤٤ شركة (بنسبة ٤٢%) من إجمالى شركات قطــاع الأعمال العام؛ منها ٤٤ شركة بيعت نهائياً والباقى مازالت الحكومة تمتلك نســب من الحصص فيها، وبلغت حصيلة البيع ١٦ مليار جنيه. ذهب منها للخزينة العامــة ٧ ملــيار جنيه والباقى إما ذهب فى صورة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين أو بــنظام المعــاش المــبكر (٣,٦ ملــيار جنــيه) أو فــى صورة تعديل للهياكل المالــية والتمويلــية لتعبــئة الشركات التى لم تباع بعد (وعددها نحو ١٧٥ شركة تمهيداً لبيعها [١٤].

وتكشف المراجعة التفصيلية لإجراءات وسرعة تنفيذ عمليات البيع طبيعة الدوافع الإيديولوجية الكامنة خلف البرنامج كله؛ أنها **"معركة ثأر" تاريخى وأيديولوجى** مع كل ميراث التجربة الناصرية ذات المنحى الاجتماعى .ففى المرحلة الأولى للبرنامج (١٩٩١ – ١٩٩٨) تم طرح ٦٠ شركة للبيع والانتفاع العام طويل الأجل؛ أما المرحلة الثانية التى بدأت منذ مطلع عام ١٩٩٩ فقد طرح فيها ٦٢ شركة للبيع؛ كما تقرر تصفية ٢٨ شركة بعد إصلاح هياكلها المالية؛ وخلال هذه المرحلة تقرر كذلك إخراج جميع الشركات التى يجرى تداول أسهمها فى البورصة وتصل حصة الحكومة فى أسهمها ما بين ٣١% إلى ٤٠% من مظلة قانون قطاع الأعمال العام (رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) إلى مظلة قانون الشركات المساهمة (رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١) ويبلغ عددها ٣٦ شركة وقدرت قيمة الأسهم التى تملكها الحكومة فيها بنحو ٥,٨ مليار جنيه (١٥).

كما تقرر فى هذه المرحلة استكمال طرح مساهمات شركات القطاع العام والبنوك العامة فى الشركات والبنوك المشتركة والخاصة للبيع؛ وبالمثل تقرر فى هذه المرحلة بيع ٣٦ فندقاً مملوكاً للقطاع العام منها ٢٧ فندقاً ثابتاً و٩ بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصفة التاريخية لمرحلة أخرى (وهى فنادق ماريوت – ميناهوس – منيل بالاس – كتراكت – ونتربالاس – فلسطين).

كما شهدت هذه المرحلة طرح أسهم أحد البنوك العامة وإحدى شركات التأمين الحكومية فى سوق الأوراق المالية وجرى استصدار قانونين تشريعيين لتوفير غطاء قانونى لهذه المسألة (القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ والقانون ١٥٦ لسنة ١٩٩٨) كما تضمن البرنامج فى هذه المرحلة الكبرى للتصفية بيع شرائح من الهيئات الاقتصادية الكبرى مثل (هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة كهرباء مصر) إلى شركتين مساهمتين تمهيداً لطرح جزء من أسهمهم للاكتتاب العام، كما تقرر تغيير أسلوب البيع واللجوء إلى شركات الترويج وضمان الاكتتاب لأول مرة منذ بدء البرنامج وتتضمن القائمة المروجة ٣٩ شركة وبنكاً من بين ٥٦ جهة تقدمت للترويج كما أصبح الاتجاه الغالب فى البرنامج هو البيع لمستثمر رئيسى Anchor Investor بدلاً من اتحاد عاملين أو اكتتاب عام وباستخدام أسلوب المزايدة المفتوحة.

كما تقرر طرح الشرائح المتبقية من أسهم شركات قطاع الأعمال العام التى سبق طرح حصص منها فى البورصة ويجرى التداول عليها بالفعل بنظام المناقصات بما يسمح للشركات والمستثمرين والأفراد بتقديم عروض الشراء.

وقد اعترض البعض على أسلوب "المناقصة الشراء" لأن ذلك من شانه – كما قالوا – خلق ازدواجية فى التعامل فى التداول داخل السوق الواحد ويتنافى ذلك مع

الشـــفافية والتلقائـــية التى يقوم عليها السوق كما أن هذا الأسلوب يؤدى للتمييز بين المستثمرين لصالح المستثمر الكبير ويؤدى إلى الاحتكار أو سيطرة عدد من الأفراد علـــى شركات استراتيجية قد لا يكون لديهم خبرة كافية لإدارتها بما يؤثر على هذه الشركات [١٦].

وبصـــرف النظر عن ما اعترى عمليات البيع والخصخصة من شكوك متعلقة بالنزاهة والمحاباة سواءً فى صورة اكتتاب عام بأسعار للأسهم أقل كثيراً من قيمتها الســوقية أو غيرها مما حقق لبعض الأفراد وذوى القربى مكاسب هائلة فى أسابيع وشـــهور قليلة فإن العملية بضخامتها فى حد ذاتها قد مثلت إهداراً لأصول إنتاجية ومالـــية هائلة كان يمكن أن تدار بصورة جيدة تحقق للمجتمع ككل مكاسب طويلة الأجل .

فـــى نهايـــة المرحلة الأولى عام ١٩٩٨ كان عدد الشركات العامة التى جرى خصخصـــتها – جزئياً أو كلياً – قد بلغ ١١٩ شركة بنسبة ٣٨% من إجمالى عدد شركات قطاع الأعمال العام التى تبلغ ٣١٤ شركة على النحو التالى : [١٧]

- ٧٢ شركة بيع أكثر من ٥١% من أسهمها وخرجت من مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أى لـــم تعـــد ضـــمن قطـــاع الأعمال العام، (وهو تعبير يعكس مخاطر مستقبلية).
- ٣٦ شركة تم بيعها من خلال البورصة.
- ١٠ شركات بيعت لمستثمر رئيسى.
- ٢٦ شركة بيعت لاتحادات العاملين والمساهمين.
- ٢٨ شركة تم بيعها كأصول وتمت التصفية وخرجت من قطاع الأعمال العام.
- ١٩ شـــركة بيع منها حصص تقل عن ٥٠% منها ١٠ شركات تم بيع ٤٠% من أسهمها بالبورصة (شركات مطاحن وأدوية) و ٩ شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠% وهى موزعة كالتالى :

جدول رقم (٧١)

توزيع الشركات التى جرى خصخصتها فى المرحلة الأولى ٩١ - ١٩٩٨

البيان	عدد الشركات	قيمة البيع "بالمليون جنيه"
١- شركات بيع منها أكثر من ٥١%		
أ- بيع بالبورصة	٣٦	٤٩٠٩
ب- بيع لمستثمر رئيسى	١٠	١٥٨٦
ج- بيع لاتحاد العاملين والمساهمين	٢٦	٣٥٨
جملة (١)	٧٢	٦٨٤٣
٢- شركات بيعت كأصول وتحت التصفية وخرجت من قطاع الأعمال العام	٢٨	لم يتم تحديد المبلغ النهائى بعد
جملة (٢)	٢٨	--
٣- شركات بيع منها أقل من ٥٠%		
أ- شركات بيع ٤٠% منها بالبورصة	١٠	٦٧٩
ب- شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠%	٩	١٤٦٦
جملة (٣)	١٩	٢١٤٥
إجمالى الشركات التى تم خصخصتها	١١٩	٨٩٨٨

المصـــدر : النشـــرة الاقتصـــادية البنك الأهلى المصرى، المجلد (٥١) العدد الرابع، مرجع سابق صـــ ٥٩.

فـــى مارس ١٩٩٩زاد عدد الشركات التى جرى خصخصتها إلى ١٢٣ شركة مـــنها ١٣ شـــركة لمستثمر رئيسى (بقيمة ٣٤٩٠ مليون جنيه) [١٨]، و٣٦ شركة أخرى بيع معظم أسهمها من خلال البورصة وسوق الأوراق المالية (بقيمة ٥٣١١ ملـــيون جنـــيه) و١٩ شركة للمساهمين واتحاد العاملين Tranches / Minority (بقـــيمة ٢١٦٦ ملـــيون جنـــيه) و٢٧ شركة بيع منها كحصص تقل عن ٥٠% أو ESOP (بعدد ١٢ غير مبينة والباقى أى ١٥ شركة بقيمة ٣٥٨ مليون جنيه) و٢٨ شركة أخرى بيعت كأصول وتحت التسوية (بقيمة ٤٩٩ مليون جنيه)[١٩].

والمراقب لهذه العملية يكتشف حقيقتين تكمنان خلفها :

الحقـــيقة الأولى : طبيعة التحالف الاجتماعى والسياسى الدافع لها والمحتضن إياهـــا؛ ونشير هنا إلى قوى طبقة رجال الأعمال المصريين وكبار رجال الدولة أو أبـــناءهم وأقربائهم من جهة وممثلى المؤسسات التمويلية الدولية؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر؛ وبعد زيارة نائب رئيس البنك الدولى "مسيو كايوكوكفسور" للقاهرة فـــى الأســـبوع الأخـــير من يناير عام ١٩٩٢ وعقده عدة اجتماعات مع المسئولين المصـــريين وفـــى مقدمـــتهم د.عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام - وقتئذ - لمناقشـــة أثـــار "بـــرنامج الإصلاح الاقتصادى" والخطوات التى اتخذتها الحكومة

المصـــرية فـــى مجـــال الخصخصة والتحول إلى الاقتصاد الرأسمالى الحر عقدت جمعـــية رجال الأعمال المصريين فى الثانى من فبراير عام ١٩٩٢ اجتماعاً لتقييم نتائج هذا اللقاء والتعرف على مدى تأثيره على السياسات الحكومية المصرية تجاه الخصخصـــة ودورهـــم فى هذا[٢٠] ولم يمض على ذلك عدة أيام إلا وجاء تصريح لرئـــيس الجمهورية (حسنى مبارك) ليؤكد على التزام الحكومة المصرية بتوصيات وتعليمات وسياسة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وبعدها أخذت عجلة التغيير الجـــذرى فـــى القوانيـــن والتشريعات وبيع القطاع العام فى الدوران بسرعة أكبر وحماس اعلى.

الحقـــيقة الثانية : أنه وبدلاً من أن تكون عمليات البيع وسيلة من وسائل جذب الاســـتثمارات الأجنبـــية أو زيـــادة الاســـتثمارات المحلية من جانب رجال المال والأعمـــال المصـــريين والعـــرب؛ تحولـــت عملية الخصخصة إلى وسيلة لتحويل الأمـــوال مـــن البنوك – عبر الاقتراض – إلى الخزانة العامة مقابل استيلاء رجال المـــال والأعمال على الأصول الإنتاجية بأدنى الأسعار ودون أن يتكلفوا بجزء من أموالهـــم الذاتـــية وقـــد عبر عن مطالب رجال الأعمال المصريين فى هذا الصدد أحدهـــم قـــائلاً : **"وعلى البنوك وصناديق الاستثمار تمويل القطاع الخاص بنسب قـــد تصـــل إلـــى ٨٠% مـــن أســـعار البيع لأن القطاع الخاص المصرى لم يولد بعـــد تـــراكمات رأســـمالية بالدرجـــة الـــتى تتـــيح له شراء أصول القطاع العام المعروضة"**[٢١].

وهكـــذا .. وبعـــد مرور أكثر من ربع قرن على الانفتاح والصلح مع إسرائيل وأمريكا لم يتمكن القطاع الخاص المصرى من تحقيق تراكمات رأسمالية تسمح له بشراء هذه الأصول الإنتاجية ؟! ونتساءل إذن متى سيتمكن هذا القطاع الخاص من تحقـــيق هذا التراكم الرأسمالى ؟ ومن أين إذن حصل هذا القطاع الخاص المصرى علـــى الـــتراكمات المالية التى تربوا على ١٢٠ مليار دولار مودعة ومستثمرة فى بنوك الخارج وشركات الخارج ؟!

نحـــن هنا إزاء أكبر عملية احتيال ونصب اقتصادية فى تاريخ مصر الحديث، لـــم تشـــهد لها مثيلاً سوى فى عهد الخديوى إسماعيل التى انتهت بقدوم الاحتلال البريطانى وسيطرة الأجانب عموماً على مصر؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

الهوامش

١- لمـــزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : "اقتصاديات الإدارة الحكومية"، القاهرة، دار مكتبة الكلمة، ٢٠٠٣.

٢- د. ســلوى العمـــرى وآخـــرون : "دراســـة اســتطلاعية حول رأى النخبة المصرية فى الخصخصة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢.

٣- حـــول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الوثائق المنشورة فى ثلاثية الأستاذ محمد حسنين هيكل :

- حرب الثلاثين عاماً "الغليان" القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ١٩ .
- حرب الثلاثين عاماً "الانفجار ١٩٦٧" القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٠.
- حرب الثلاثين عاماً "ملفات السويس" القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٦.

٤- حـــول دور القـــروض والمعونة الأمريكية فى إعادة الروح للطبقة الرأسمالية الجديدة فى مصر راجع الدراسة الهامة : دينا جلال "المعونة الأمريكية لمن مصر أم أمريكا" القاهرة، كـــتاب الأهرام الاقتصادى، الكتاب رقم (١٠) ديسمبر ١٩٨٨ وهو ملخص لرسالة علمية جامعية (ماجستير) كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية عام ١٩٨٦.

٥- لمـــزيد مـــن التفاصـــيل حول تقويم أداء شركات القطاع العام خلال هذه الفترة وحتى عام ١٩٨٥ يمكـــن الـــرجوع إلى مؤلفنا : عبد الخالق فاروق "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات فى الإدارة والاقتصاد" القاهرة ، مكتبة دار الكلمة، ٢٠٠٣ خاصة الفصل الثالث.

٦- عن علاقة الفساد بعمليات الخصخصة يمكن الرجوع إلى : جيرمى بوب "مواجهة الفساد .. عناصـــر بـــناء نظام النزاهة الوطنى" كتاب المراجعية / الشفافية الدولية / عُمان مؤسسة الأرشيف العربى، الأردن ١٩٩٩.

كمـــا شهدت أعوام ٢٠٠١، حتى ٢٠٠٣ حالات انهيار شركات كبرى فى الولايات المتحدة بسبب الفساد والتلاعب المحاسبى مثل شركة أنيرون للطاقة وشركة Worldcom.

7- The Economist , June 1, 1991.

٨- عن تجربة الانهيار فى روسيا فى تلك المرحلة راجع التقرير الهام فى :

- The Economist , May 16, 1992.
- The Economist , July 19, 1992.
- The Economist , April 29, 1995

٩- مجلس الشورى، سلسلة تقارير المجلس، التقرير رقم ١٥ بعنوان "القطاع العام" بدون تاريخ صـــ١٨.

١٠- لمـــزيد مـــن التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلفنا : عبد الخالق فاروق "اقتصـــاديات الإدارة الحكومـــية .. دراســـات فى الإدارة والاقتصاد" القاهرة ، مكتبة دار الكلمة، ٢٠٠٣ خاصة الفصل الثالث والرابع من الكتاب.

١١- عن علاقة عمليات الخصخصة بالفساد انظر الكتاب الهام : جيرمى بوب "مواجهة الفساد .. عناصر نظام النزاهة الوطنى" مرجع سابق صـــ ٢٨ وما بعدها.

١٢- البنك الأهلى المصرى؛ التقرير السنوى لعام ١٩٩٥/٩٤.

١٣- أثـــار هذا ارتياب حتى بعض المناصرين والمؤيدين لعملية الخصخصة فأشاروا إلى غياب إطار تشريعى وانعدام للضوابط القانونية، انظر : د. منى قاسم "الإصلاح الاقتصادى فى مصـــر .. دور البـــنوك فـــى الخصخصة وأهم التجارب الدولية" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، صـــ ١٠٨ صـــ ١١١.

١٤- مجلس الشعب، مضبطة جلسة ٢٠٠٢/٥/٢٧.

١٥- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد (٥١) العدد الرابع ١٩٩٨، صـــ

١٦- بـــرنامج الخصخصـــة المصرى لعام ١٩٩٩، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، المجلد (٥١) العدد الرابع ١٩٩٨، القاهرة صـــ ٥٤.

١٧- المرجع السابق صـــ٥٥.

18- Ministry Of Public Enterprise, status of Public Enterprise Sold till March 1999.

19- Ibid

٢٠- أهرام ١٩٩٢/٢/٣.

٢١- د. شـــريف دولار "قضـــايا ومعـــالم فـــى طـــريق الإصلاح الاقتصادى "القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤، صـــ١١٠.

كلمة ختامية
سيناريوهات واحتمالات المستقبل

عرضنا فى الفصول الخمسة من هذا الكتاب ملامح الوضع الاقتصادى والتغير الهـيكلى الـذى طرأ على بنيان الاقتصاد المصرى خلال الأربعين عاما الماضية سواء من حيث آليات عملة أو من زاوية مضمونةِ الاجتماعى.

وكـان الهدف من هذا العرض المطول تحديد طبيعة الاختلالات الهيكلية التى تعـرض لها هذا الاقتصاد والمحاولات التى جرت من أجل إصلاحه ومدى نصيبها من النجاح أو التعثر.

وسـوف نعـرض لتأثـير هـذه المشكلات والاختلالات على واقع الأوضاع الاجتماعـية فى مراحل معينة غير المواتية خاصة ما يتعلق منها بالبطالة وأحوال الشباب فى الجزء الثانى من هذا العمل.

نأتى الآن إلى المستقبل ... فدراسة هيكل وبنيان اقتصاد ما على مدى عشرين عامـا أو يـزيد؛ يكشف عن مكامن القوة والضعف فى هذا الاقتصاد وبالتالى عن مـدى قدرتـه على مواجهة تحديات المستقبل؛ خاصة إذا كنا بصدد عملية تاريخية جديدة يجرى فيها الضم القسرى لاقتصاديات الدول الضعيفة فى سوق عالمى واحد لـه مراكـز مؤثرة وقائدة تحدد الاتجاهات وترسم المسارات والتى أطلق عليها فى السنوات الأخيرة "العولمة" Globlization.

فالعولمـة فـى أبعادهـا الاقتصادية؛ تحمل من المخاطر والتحديات بأكثر مما تحمل من مزايا وفرص بالنسبة للدول النامية أو دول الجنوب.

وبـرغم ذلك؛ فالحقيقة أن طبيعة هذه العملية التاريخية Historical proccess لا تحـتم مسارا واحدا أو اتجاها واحدا بل إنها وبحكم التعريف تتضمن الكثير من الصـراعات وعوامـل الجـذب والطرد بين أطرافها جميعا؛ ما بين دول الشمال وبعضها البعض (اتحاد أوروبى – أمريكا – اليابان – روسيا – الصين ... الخ) أو بيـن دول الشمال ودول الجنوب أو بين التكتلات الدولية والإقليمية التى أخذت فى التشكل – أحيانا على عجل – هنا أو هناك لمواجهة الوضع الجديد برؤية مصلحية وجماعية مشتركة بين هذه الدول أو تلك.

هـذا علـى الصعيد العالمى؛ أما على الصعيد الاقليمى فإن الاقتصاد المصرى يرتـبط بتشـابكات عـدة بين دول المنطقة وبعضها ذات طابع صراعى وتنافسى (كإسـرائيل – تركيا – إيران) وبعضها ذات طابع تعاونى (معظم الأقطار العربية) أو ذات طابع مزدوج ومتداخل ما بين هذا وذاك أو ما بين انعدام التجانس السياسى

وضرورات التعاون الاقتصادى ومن ناحية أخرى فأن ما حدث فى الإقليم منذ عام ١٩٧٧ من تصدعات وانقسامات ثم ما جرى بعد عام ١٩٩١ من تشققات واستعداءات خارجية قد تركت جراحا غائرة فى النفوس وفى السياسات وفى سيادة مناخ دائم من الشك والارتياب المتبادل عززه تلك الجريمة التاريخية بتآمر دول الخليج لغزو أنجلو أمريكى للعراق واحتلال عاصمته فى ابريل من عام ٢٠٠٣.

إذن نحن إزاء بيئة دولية تتشكل منها عملية تاريخية تحمل من التحديات والمخاطر أكثر مما تحمله من مزايا وفرص؛ وإزاء بيئة إقليمية لها من التعقيدات والمشكلات ما يفوق قدرات المصالحة وتحقيق الحد الأدنى من التضامن العربى ولو فى حدوده الدنيا قبل عام ١٩٧٧ وعام ١٩٩١.

ولاشك أن كل هذه الظروف ستترك آثارا على أداء الاقتصاد المصرى فى المستقبل وفرص النمو فيه. لماذا ؟

نستطيع بادى ذى بدأ أن نشير إلى نقاط الضعف الراهنة فى الاقتصاد المصرى وهى :-

١- مازال الاقتصاد المصرى حتى الآن يعتمد على مصادر أربعة كبرى للدخل من العملات الأجنبية وهم تحويلات العاملين المصريين بالخارج (حوالى ٤٠% من عجز ميزان المدفوعات ونحو ٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط) وعلى إيرادات السياحة (نحو ٤,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنويا) وعائدات بيع البترول المصرى (نحو ٧,٣% من الناتج المحلى فى المتوسط) وإيرادات قناة السويس (نحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالى) فأربعة مصادر وحدها تمثل ما يزيد عن ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنويا وهم يشكلون ما يزيد عن ٦٠% من حصيلة مصر من العملات الأجنبية.

وهذه المصادر معرضة جميعا لتأثير العوامل الخارجية؛ وحسابات الدول والأقاليم المختلفة أو بتقلبات الأسواق الدولية (كالبترول) ومن هنا فأن هذه المصادر الأساسية للدخل والإيراد من العملات الأجنبية تشكل مكامن ضعف فى الاقتصاد المصرى فى ظل ظروف دولية أو إقليمية أو حتى داخلية غير مواتية.

٢- ومن ناحية أخرى فمازال العجز المتفاقم فى الميزان التجارى المصرى يتسع؛ حتى تجاوز ٣٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٩ (ما يعادل ١٠,٣ مليار دولار) **وهو ما يستدعى ضغوط هائلة على مصادرنا من النقد الأجنبى من جهة وعلى احتياطاتنا الدولية من العملات الأجنبية من ناحية أخرى ومن ثم فأن**

هـذا الوضع إذا ما استمر سيشكل مخاطر جدية على مجمل التوازنات الهشة القائمة حاليا فى البنيان الاقتصادى المصرى.

٣- ثالـث المخاطـر أو نقـاط الضعف فى الهيكل الاقتصادى المصرى حاليا هو المديونـية الخارجـية والمحلية؛ صحيح أن الاقتصاد المصرى قد تخلص من أعـباء نصف ديونه الخارجية (حوالى ٢٥ مليار دولار ديون مدنية و٧ مليار دولار ديـون عسكرية) بعد اتفاق مايو ١٩٩١ مع نادى باريس وصندوق النقد الدولـى إلا أن اسـتبدال الديـن الخارجى بالدين المحلى وان كان الأخير أقل ضـررا علـى المدى القصير والمتوسط إلا أن استمراره بهذا المعدل المرتفع (نحو ٧٤% من الناتج المحلى الاجمالى بالمفهوم الواسع ونحو ٦٥% بالمفهوم الأضـيق) كما أشرنا. تمثل نقطة ضعف خطيرة ينبغى من الآن الالتفات إليها وعـدم التساهل بشأنها (خدمة الدين المحلى بلغت فى موازنة عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٢١,٥ مليار جنيه) أى ما يعادل ١/٣ استخدامات الموازنة؛ كما أن الاتجاه المـتزايد مـرة أخـرى للاقتراض الأجنبى والذى ظهر خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ يمثل مخاطر جدية على أوضاعنا الاقتصادية والسياسية فى المستقبل.

٤- ومـن نقـاط الضـعف فى الأداء الاقتصادى المصرى فى الوقت الراهن وفى المستقبل وضع الهيئات الاقتصادية؛ حيث تزايد العجز فى هذه الهيئات بصورة مثيرة للقلق (منها هيئة السكك الحديدية ومرفق المياه والصرف الصحى واتحاد الإذاعـة والتلـيفزيون ... الـخ) وقـد كان الفكرة من إنشاء مثل هذه الهيئات واسـتقلالها بموازنات خاصة هى أن تدار بصورة اقتصادية تسمح لها بتحقيق فـائض يـؤول إلى الموازنة العامة للدولة ويعوض بعض من الخسائر والعجز الـذى يتحقق فى شركات القطاع العام أو الهيئات الخدمية الأخرى إلا أن تزايد العجـز لـدى هـذه الهيئات عاما بعد آخر يهدم من الأساس الفكرة التى قامت علـيها. ومـن ناحية أخرى فأن الهيئات الاقتصادية ذات الفائض الكبير (كهيئة البترول وقناة السويس .. الخ) **تحولت شيئا فشيئا إلى دول داخل الدولة بحيث تحـول الفـائض لديها** إلى أداة لتوسيع هامش المزايا الممنوحة للعاملين وكبار المسئولين فيها مما أوجد أشكالاً من التمايز الاقتصادى والاجتماعى غير مبررة وغـير مفهومـة؛ كما جاء ذلك بصورة أو بأخرى على حساب الفائض الذى يـؤول مـن هذه الهيئات إلى الموازنة العامة للدولة وهو ما من شأنه أن يؤدى إلى إحداث مزيد من الخلل فى العلاقات بين مكونات الإدارة الاقتصادية الكاملة لموارد المجتمع والدولة الآن وفى المستقبل.

٥- وبـرغم الجهـود الـتى بذلـت منذ سنوات لتحويل البورصة وسوق الأوراق المصـرية إلـى مركز جذب إقليمى وعالمى لحركة الاستثمار المالى؛ منذ عام

١٩٧٤؛ والـــتي أخذت دفعة جديدة بعد البدء فى تنفيذ برنامج واسع النطاق لبيع أصول وممتلكات الشركات العامة لرأس المال المحلى أو الأجنبى فى إطار ما يســـمى "الخصخصـــة" وبـــالفعل فأن سوق الأوراق المالية المصرية قد شهدت ازدهـــارا لفترة قصيرة بدءا من عام ١٩٩٢ وحتى وقوع كارثة الانهيار المالى فى دول جنوب شرق آسيا فى مايو ويونية عام ١٩٩٦ ثم عادت للانكماش.

وبـــرغم أن تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية هى عملية حتمية فى إطار عملية أوسع للاندماج فى الاقتصاديات العالمية والسوق النقدية والمالية الدولية؛ فـــأن مخاطر توسع حجم الاقتصاد النقدى أو المالى فى بلد نامى كما أظهرتها كارثـــة الانهـــيار فى دول النمور الآسيوية وأودت ببعضها إلى حافة الإفلاس (ماليزيا – تايلاند – كوريا .. الخ) والمخاطر المصاحبة للنشاط المالى الأجنبى والأمـــوال الســـاخنة تجعل من الصعب الاعتماد بصورة كبيرة على هذه القناة المالـــية والدولية لتمويل عملية تنمية أو استثمارات حقيقية وعينية فى الاقتصاد المصرى. أنها إحدى نقاط الخطر التى ينبغى الحرص إزائها.

٦- وأخيرا فإن من أهم وأخطر نقاط الضعف فى الاقتصاد والمجتمع المصرى؛ هو حالـــة التركز الشديد والاستقطاب المكثف للثروة والدخل فى السنوات الأخيرة؛ فـــإذا كانـــت الدعوة لتشجيع الاستثمار ومنح القطاع الخاص المزيد من المزايا والإعفـــاءات مـــن كـــل نوع؛ وهو ما أدى فعلا إلى تعاظم شأن ودور القطاع الرأســـمالى الخـــاص المصـــرى والمشـــترك فى الناتج المحلى الإجمالى وفى الاســـتثمارات الجديـــدة؛ فإن استمرار حالة تركز الثروة بحيث أصبحت نسبة عوائـــد أصـــحاب الـــتملك تزيد عن ٧٤% عام ١٩٩٦ مقابل ٢٦% لأصحاب الأجـــور والمرتـــبات؛ فإن مخاطر ذلك مستقبلا تتجسد فى درجة تأثيرها على الاستقرار السياسى والاجتماعى؛ خاصة مع تزايد الممارسات غير القانونية من جانـــب كثـــير مـــن هـــذه المشـــروعات فيما يتعلق بعلاقات العمل والتأمينات الاجتماعية والتأمين على العاملين من إصابات ومخاطر العمل ... الخ.

وتؤكـــد تجـــربة العشـــرين عاما الأخيرة؛ معاداة رجال الأعمال والمشروعات الخاصة لوجود أى مظلة للتأمينات والمعاشات للعاملين لديهم؛ بل أن النسبة الضئيلة المؤمـــن عليهم؛ يتم ذلك عن ١/٥ أو ربع الأجر الحقيقى الذى يتقاضونه. وينطبق نفـــس الأمـــر علـــى قوانين العمل؛ حيث لجأت كثير من المشروعات الخاصة إلى إجراء مزدوج يقضى بتوقيع العامل الجديد على عقد عمله وفى نفس اللحظة يجرى إجباره على توقيع طلب استقالته دون تاريخ محدد.

وهكذا فان غياب نظم التأمين من التقاعد وإصابات العمل أو الرعاية الصحية أو رقابة الدولة على نظم العمل وفقا لقوانين العمل المعمول بها خلق وضعا غريبا وشاذا سيكون له تأثير سلبى على مجمل علاقات العمل فى المجتمع وعلى مستقبل الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها.

هذا عن مكامن الضعف فى الهيكل الاقتصادى المصرى الراهن؛ بيد أن هذا الاقتصاد يمتلك بدوره فرص لا بأس بها للنمو؛ نستطيع أن نشير إلى بعضها على النحو التالى :-

١- لعل أبرز التطورات الإيجابية فى الاقتصاد المصرى خلال الربع قرن الماضى هو دخول الدولة والقطاع الرأسمالى المحلى والعربى بفاعلية فى المشروعات العملاقة الأربعة الكبرى (توشكى - شرق تفريعة بورسعيد - سيناء - شمال غرب السويس) ربما تكون توشكى هى الأهم على الإطلاق منذ بناء السد العالى فى أواخر عقد الخمسينات. فهذه المشروعات التى سيكتمل بناءها وتظهر نتائجها الكاملة بحلول عام ٢٠١٧ ستغير كثيرا من البنيان الاقتصادى. فطابعها السلعى (زراعى - صناعى غالبا) سيمثل رصيد إضافى للإنتاج المادى والسلعى؛ كما أن وجود بعضها على خطوط الملاحة والنقل البحرى الدولى (شرق التفريعة - شمال غرب السويس) سيؤدى كذلك إلى زيادة عوائد الخدمات المنظورة وغير المنظورة فى ميزان المدفوعات المصرى وتعظيم شأن الصادرات من منتجات هذه المشروعات (سلع زراعية - مصنوعات زراعية ... الخ) هذا بالإضافة إلى التخفيف من حدة البطالة فى المجتمع المصرى؛ فهذه المشروعات من المقدر لها أن يستثمر فيها ما يزيد عن ٥٠٠ مليار جنيه خلال العشرين عاما القادمة وأن يوظف فيها ما يزيد عن ١,٥ مليون عامل ومشتغل.

٢- مازالت مدخرات العاملين المصريين بالخارج تزيد وفقا للتقديرات الرسمية عن ١٠٠ مليار دولار مودعة فى بنوك الخارج وهى تزيد وفقا للتقديرات غير الرسمية عن ١٦٠ مليار دولار. وهذه الأموال تحتاج إلى جهد منظم من جانب الدولة لطمأنة أصحابها من ناحية وأشعارهم بأن ما يجرى فى مصر من مشروعات عملاقة من شأنه أن يغير وجه الحياة فيها مستقبلا وهو ما يحتاج إلى تضافر جهودهم ومشاركتهم فيها. وهذا يتطلب بدوره أن تتولى لجان من الخبراء والوزراء على أعلى مستوى رسم استراتيجية متكاملة لفتح قنوات استثمارية جديدة وجذابة لهؤلاء المصريين فى المشروعات الجديدة، وأن يشعر هؤلاء المصريين بأن هناك جدية فى تنفيذ هذه السياسة وأن هناك شفافية

ومحاربــة حقيقــية للفســاد والرشــوة والمحسوبية وهو ما لا يبدو فى الأفق السياسى والاجتماعى فى مصر حتى الآن.

٣- برغم الانهيار الراهن فى الموقف العربى العام؛ فمازالت هناك جهود ينبغى أن تبذل لانتشال الموقف العربى من وضعه الحالى؛ فعلاوة على أن ذلك ضرورة تقتضــيها تداعــيات الصراع الإقليمى فى المنطقة (إسرائيل - تركيا - إيران) وتعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى فإنها أيضا ضرورة حــياة أو موت بالنسبة للاقتصاديات العربية المعرضة للتآكل فى ظل العولمة وتطبــيق اتفاقية الجات بكامل نصوصها بحلول عام ٢٠٠٧ فبدون تكتل إقليمى مصــلحى علــى المســتوى الاقتصادى على الأقل ستكون النتائج وخيمة على الجميع.

هــذا عــن مكامــن الضعف ومصادر القوة فى الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن وفى المستقبل المنظور. بيد أن هذا الاقتصاد لا يتعايش فى عالم سرمدى أو عــالم يتســم بالسلام والهدوء بين مكوناته الدولية والإقليمية؛ بل أن أبرز ما يميز عالمــنا فى الوقت الراهن وفى المستقبل تفاقم حدة النزاعات والتنافسات الاقتصادية والسياســية؛ وتــنامى التقلبات الدورية فى الأسواق والنزوع المضطرد نحو إقامة التكــتلات الاقتصادية واتباع الوسائل الحمائية برغم الضجيج العالى الصوت حول حــرية الــتجارة وبالمقابل نزوع آخرين نحو سياسة الإغراق التجارى، وزاد على ذلــك مــنذ الحــادىَ عشــر مــن سبتمبر عام ٢٠٠١ تلك النزعة الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية وتحولها إلى ما يشبه مُشعل حرائق على سطح كوكبنا.

إذن كــيف نتصــور المستقبل فى ضوء هذه المعطيات والمتغيرات؛ فالتحليل الاقتصــادى أو الاســتراتيجى لا يمكــن أن يتصــف بهذا النعت ما لم يأخذ بعين الاعتــبار كل هذه الأوضاع المتغيرة ويضع الاحتمالات المختلفة فى بؤرة الرصد والتحلــيل للــتعامل معهــا ســلبا أو إيجاباً أما لتعظيم المكاسب أو لتقليل أو درء الخسائر.

ومع ذلك فأن أى رصد للمستقبل؛ وهو يتعامل مع مكونات عناصر غير يقينية تحــتمل الحــدوث أو عدمه؛ وتستند هذه التنبؤات على مدى خبرة القائمين بالتحليل والرصــد مــن جهــة والقــراءة المتأنية للسلوك الاقتصادى الدولى ومساراته فى الماضــى القريب من جهة أخرى وترجيح اتجاهات للسلوك فى النظام الاقتصادى الدولى الذى يعاد تشكيل آلياته ومساراته فى ظل العولمة والقطبية الواحدة.

والحقــيقة أن أى رصــد مســتقبلى لاتجاهات الاقتصاد الدولى وتأثيراته على اقتصــاد دولة مثل مصر؛ ينبغى أن لا يتجاوز عشر سنوات فالتنبؤ الطويل الأجل

(عشـرين عامـا أو يـزيد) يخرج عن حدود هذه الدراسة المتواضعة ليكون محلا لدراسـات أكـثر شـمولا لكـل المتغـيرات والعناصر الفاعلة فى علاقات القوى الاقتصادية والسياسية ومعدلات نمو أو تآكل بعض عناصرها.

لـذا فـإن دراسـتنا هنا معنية أساسا باحتمالات وسيناريوهات السنوات العشر القادمة (٢٠١٠) مع احتمال لاستمرار هذه الاتجاهات أو عدم استمرارها أو تغيرها كلـية فـى السنوات العشر اللاحقة (٢٠٢٠). كما أن هذه السيناريوهات تستبعد حـدوث تغـيرات سياسـية كبرى فى النظام السياسى المصرى، أى بالتعامل مع الوضع السياسى الراهن مع إمكانية حدوث بعض التعديلات الطفيفة التى تجرى من داخل النظام باعتبارها من المعطيات فى دراسة النموذج.

وفى هذا نستطيع أن نلمح احتمالات ثلاثة :

السيناريو الأول

ويتمثل فى استقرار نسبى للأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية مع حـدوث بعـض التأثيرات السلبية قليلة المخاطر أو التى يمكن السيطرة نسبيا على تداعياتها أو ما نطلق عليه "المخاطر والتقلبات تحت السيطرة" وتتمثل هذه المخاطر والتأثيرات فى ثلاث عناصر أساسية هى :-

١- التأثـيرات السلبية المصاحبة للتطبيق الواسع أو الكامل لاتفاقية التجارة العالمية الجديـدة (الجات) حتى عام ٢٠٠٧ والتى ستؤثر على مجموعة من القطاعات الاقتصـادية المصـرية أهمها خفض الإيرادات السيادية المتحصلة من بعض أنـواع الـواردات فالاتفاقـية تقضـى بالخفض التدريجى الكبير على الرسوم والـتعريفات الجمركـية وهو ما من شأنه التأثير سلبا على الإيرادات السيادية المتحصـلة مـن الرسوم الجمركية ويقدر هذا الخفض بنحو ١٠% من إجمالى الإيرادات السيادية خلال السنوات العشر القادمة (أى نحو ٤,٥ مليار جنيه).

كمـا ستتأثر بعض الصناعات المصرية الوليدة (السيارات والمنسوجات ... الـخ) من جراء الفتح الكامل للأسواق المصرية وغياب أية سياسة حمائية على هـذه الصناعات وهو ما سيؤدى إلى أضرار على أكثر من مستوى ليس أقلها انخفاض معدل النمو والتوظيف فيها.

وسـتؤثر اتفاقـية الجـات من ناحية أخرى على التطوير المنتظر والمتوقع للصـناعات الإليكترونـية والبرمجـيات بفعل الحماية المفروضة فى الاتفاقية الجديـدة على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مما سيقلص الفرص المتاحة مـن جانب هذه الصناعة الوليدة فى مصر من احدث المبتكرات والاختراعات

فـــى هذا المجال وسيشكل قيود إضافية على مجالات معينة للنشاط الاقتصادى المحلى أو الوطنى.

٢- اســتمرار التدنى الذى بدا منذ أواخر عام ١٩٩٨ فى أسعار النفط بحيث أنهار سعر البرميل من ١٨ دولار فى المتوسط لأقل من ٩ دولار أو ١٠ دولار على أكثر تقدير خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٨.

والــدارس لســوق النفط العالمى يجد أن هذا المنحى الذى بدأ منذ مؤتمر الدوحـــة عام ١٩٨١ أخذ فى الهبوط بأسعار النفط من نحو ٤٠ دولار للبرميل عـــام ١٩٨٠ حـــتى انهار لأقل من ١٠ دولارات للبرميل وهو سعر يقل عن سعره عام ١٩٣٢.

عمومـــا فمـــن غـــير المتوقع - لأسباب عديدة بعضها يعود إلى أوضاع الأوبــك - ذاتهـــا وبعضـــها لطبيعة سوق النفط ودخول بائعين من غير دول الأوبــك ثــم بالاحتلال الأنجلو - أمريكى للعراق ونظرا لحالة التخمة Gult ووجود مخزون استراتيجى هائل لدى الدول الغربية والولايات المتحدة أن يظل هذا السعر دون تحسن يذكر خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل أى حتى عـــام ٢٠٠٥ وقـــد يتحســـن الوضـــع قليلا إذا ما غيرت دول الأوبك سياستها وخاصـــة المملكة السعودية ليصل إلى ٢٥ دولار لأقصى مستوى بحلول عام ٢٠٠٢. ولـــذا فـــإن السياســـة الاقتصادية المصرية ينبغى أن تتعامل مع هذا العنصـــر بمســـتواه المتدنى الراهن والذى يؤدى إلى خسارة مصرية تعادل ٣ مليار دولار سنويا.

٣- خـــلال الســـنوات العشر القادمة من المتوقع "ارتداد العمالة المصرية" أو نسبة كبـــيرة منها من الأقطار العربية تحديدا مع استمرار استقرار العمالة والهجرة إلى دول المهجر الجديد كالولايات المتحدة وكندا واستراليا وتقدر حجم العمالة العـــائدة خـــلال العقد القادم بنحو ٥٠٠ ألف إلى ٧٥٠ ألف عامل مصرى من مخـــتلف التخصصات والمهارات؛ معظمهم من العمالة غير الماهرة والمكتبية وهـــذا ســـيؤدى بـــالقطع إلى انخفاض نسبى فى حجم التحويلات الخاصة من المصريين بالخارج؛ بيد أن هذا الانخفاض سيكون محدودا إلى حد ما والمشكلة تتمـــثل هـــنا فى ضعف قدرة المجتمع الاقتصادى المصرى على إتاحة فرص عمل لهؤلاء العائدين من الخارج.

وقـــد يعـــوض انخفاض تحويلاتهم القنوات الجديدة المتصورة لجذب مدخرات المصريين بالخارج للاستثمار داخل مصر.

هـــذا السيناريو عموما يتضمن قدرا من المخاطر ستنعكس حتما على معدلات الـــنمو وعلـــى الخدمـــات الاجتماعية المقدمة من الدولة إلى غالبية السكان كالتعليم

والصحة والفئات الضعيفة والمهمشة كالمرأة والأطفال؛ خاصة وأن القطاع الرأسمالي الخاص في مصر لا يشارك في هذه الخدمات بصورة ملموسة ومن غير المقدر أن يحظى هذا القطاع باهتمامه لفترة طويلة من الزمن.

ومع ذلك فقد ذكرنا أن هذه المخاطر يمكن أن تكون تحت السيطرة بإعادة تنظيم موارد الدولة؛ فالإيرادات التي ستتأثر بالخفض في الرسوم والتعريفات الجمركية يمكن تعويضها من خلال مصدرين آخرين هما ترشيد الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة لمعظم أنشطة القطاع الخاص مع تحسين أداء جهاز الجباية الضريبية بصورة جذرية تشريعية وتنفيذية ومعلوماتية وتطبيق صارم للعقوبات الأدبية والمادية في حال التهرب من أداء الضريبة العامة.

أما تأثيرات الجات على بعض الصناعات المصرية؛ فإن الجات قد منحت مزايا تفضيلية للكيانات الإقليمية كما لم تحل دون تطبيق بعض الدول لسياسات حمائية (كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو حتى اليابان والصين) والصراع على الأسواق القائم بين هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى تتيح للاقتصاديات الآخذة في النمو اتباع بعض السياسات الحمائية.

أما بالنسبة لتدهور أسعار النفط فإن هذا المعطى الذي من المتوقع استمراره لسنوات قادمة ينبغي أن يدفعنا إلى إعادة النظر في سياستنا النفطية وتعظيم وسائل ترشيد استخدامنا للاحتياطي النفطي الذي هو حق للأجيال القادمة والسعي لاستبدال الصادرات النفطية بصادرات سلعية أخرى تفتقر إليها الأسواق العربية المحيطة خاصة مع دخول المشروعات العملاقة في توشكى وغيرها مرحلة الإنتاج الكثيف وتدعيم سبل التصدير للصناعات المصرية الأخرى.

ويظل الأمل في جذب مدخرات المصريين بالخارج ووقف خروج الأموال عن طريق المصارف أو غيرها وهو ما يعتمد بصورة أساسية على إعادة بناء الجهاز المصرفي وتطهير الأداء الاقتصادي المصري من أساليب الفساد والمحسوبية.

السيناريو الثاني

يتمثل هذا الاحتمال الثاني في تحسن نسبي للأوضاع الاقتصادية الدولية والبيئية الإقليمية المحيطة تنعكس في خروج مصر من عنق الزجاجة والانطلاق في سباق النمو الاقتصادي الإقليمي والدولي ويتحقق هذا الاحتمال باكتمال العناصر التالية :-

١- أن تنجح الحكومة المصرية في جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج والمقدرة ما بين ١٠٠ مليار إلى ١٦٠ مليار دولار للاستثمار في مصر خلال

السنوات العشر القادمة خاصة فى المشروعات العملاقة أو فى سوق الأوراق المالية إذا استقرت قواعدها ونجحت فى جذب هذه المدخرات فهذه الثروة الطائلة يمكنها أن تحقق نقلة نوعية فى الحياة المصرية كما يكتمل هذا العنصر بوقف الاستنزاف عن طريق النشاط المصرفى الحالى كما أشرنا ومن خلال ثغرة حسابات المراسلين بين الداخل والخارج والتى جاوزت ٤٢ مليار جنيه معظمها بالعملات الصعبة فى يونية ١٩٩٧، وعمليات تهريب الأموال ومنح الائتمان دون ضمانات.

٢- أن تتمكن الحكومة المصرية من احتواء التأثيرات السلبية لاتفاقية الجات وتدهور قيمة صادرات النفط بسياسات داخلية جادة لتوسيع حجم المجتمع الضريبى وترشيد سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية التى زادت عن حدود الإغراء إلى حدود الإغواء للأنشطة الخاصة بالتهرب من أداء الضريبة العامة.

٣- يمثل نجاح وتنفيذ المراحل الأولى من المشروعات العملاقة (خاصة توشكى، وشرق التفريعة) فى فتح آفاق عريضة للنمو الاقتصادى على أكثر من مستوى منها زيادة حصيلة الصادرات غير المنظورة والسلعية وكذا تخفيف حدة البطالة وتوسيع رقعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع الديموجرافى للسكان. وهى كلها عناصر هامة فى توطيد دعائم بنيان اقتصادى آخذ بعناصر الانطلاق والتنمية الجادة.

٤- مع اعتماد سياسات التهدئة واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى الداخل والاتجاه نحو تجديد الدم فى شرايين الحياة السياسية المتصلبة منذ سنوات طويلة فأن أنشطة اقتصادية مثل السياحة سيزداد حصيلتها بصورة تحقق عائدا معينا للنمو الاقتصادى ومن المقدر أن يصل عدد السائحين إذا تحققت الشروط والظروف المشار إليها ما يزيد عن ٧ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٠ (حاليا ٣,٤ مليون سائح) وان تزداد الليالى السياحية إلى ما يزيد عن ٥٠ مليون ليلة سياحية (حاليا ٢١,٥ مليون ليلة) وهو ما سيؤدى إلى زيادة الحصيلة من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٨ مليار دولار عام ٢٠١٠. فمصر تمتلك قدرات سياحية ومزارات أثرية غير متاحة لكثير من مناطق العالم وهى مؤهلة لو أحسن استغلال مركزها وتراثها ودورها إلى أن تكون المركز السياحى الرابع أو الخامس على الصعيد العالمى.

٥- إذا كان من الصعب وقف وترشيد الواردات المصرية تخفيفا للعجز الكبير فى الميزان التجارى ومع تدهور قيمة الصادرات النفطية (التى تشكل فى المتوسط ٤٠% من إجمالى الصادرات المصرية السلعية) بحيث تجاوز هذا العجز عام

١٩٩٦ نحـو ٢٧،٩ ملـيار جنيه (ما يعادل ٨،٣ مليار دولار) وزاد عام ٩٨/ ١٩٩٩ الـى مستوى ١٢،٥ مليار دولار أمريكى فأن الأمل معقود على تعظيم حجـم صـادراتنا السـلعية والخدمـية سـواء بصادرات السلع الزراعية من المشـروعات الجديـدة أو من حصيلة خدمات المشروعات الكبرى فى شرق تفـريعة بورسـعيد وشـمال غـرب السـويس أو منـتجاتها مـن الحديـد والبتروكيماويات والأسمنت فى ظل مشاركة لراس المال الأجنبى.

٦- أخـيراً؛ وبرغم تواضع تحقق هذا الاحتمال خلال السنوات العشر القادمة؛ فأن إمكانية تحسن سعر برميل النفط فى السوق الدولية وأن يتجاوز حاجز الثلاثين دولار بعد ثلاث سنوات من الآن مازال احتمال قائم وإن بنسبة متواضعة.

وسـتؤثر نـتائج هـذا الاحـتمال أو السيناريو الثانى فى زيادة معدلات النمو الاقتصـادى والـزيادة المـتوقعة فـى المخصصـات الموجه لقطاعات الخدمات الاجتماعية.

السيناريو أو الاحتمال الثالث

أو مـا نسـميه سيناريو "الكابوس" وفيه تتبدل كل المعطيات الراهنة فى ضوء انـدلاع أو تجدد الصراعات الإقليمية فى المنطقة؛ وظهور تهديدات خارجية جدية للأمن الوطنى المصرى كحالات اعتداءا عسكرى أو تهديد بفرض حصار اقتصادى أو اسـتخدام ورقـة الأقلـيات لتوتـير الأجواء الداخلية أو الإقليمية؛ وكذلك تزايد الاتجاهـات العدوانـية والعنصرية داخل إسرائيل وتصاعد العمليات العدوانية ضد بعـض الأقطار العربية وخاصة سوريا أو ترجمة التحالف الإسرائيلى التركى على أرض الواقـع والاتجـاه للعـدوان على سوريا؛ وزيادة احتمالات التوسع العدوانى العسـكرى الأمريكى فى المنطقة بعد احتلال العراق كل هذه الاحتمالات سيترتب علـيها مباشرة تغيير كامل أولويات العمل السياسى والاقتصادى المصرى وزيادة المخصصات الموجه للدفاع والأمن القومى وهو ما يعيد النظر فى مجمل السياسات الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للبلاد.

التعريف بالمؤلف

- ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٩.
- حصل على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٩٢.
- حصل على دبلوم فى القانون العام عام ١٩٩٧.
- عمل باحثاً اقتصادياً غير متفرغ بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.
- وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.
- وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
- يعمل الآن كاتباً صحفياً متخصصاً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية.
- حاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب "**النفط والأموال العربية في الخارج**".

مؤلفاته :

١) "اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان" (مع آخرين) من إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عام ١٩٨٤.
٢) "مصر وعصر المعلومات" (طبعة أولى) من إصدار الدار العربية للنشر والتوزيع، عام ١٩٩١.
٣) "اختراق الأمن القومى المصرى .. رؤية سيسيولوجية" مركز الحضارة العربية عام ١٩٩٣.

٤) "أوهام السلام" (طبعة أولى) مركز الحضارة العربية ١٩٩٤.
٥) "التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر" مركز الحضارة العربية عام ١٩٩٤.
٦) "النقابات والتطرف الدستورى فى مصر ٢٣ – ١٩٩٥" مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٧.
٧) أزمة الانتماء فى مصر" (مع آخر) مركز الحضارة العربية عام ١٩٩٨.
٨) "أزمة النشر والتعبير فى مصر" دار الكلمة عام ٢٠٠٠.
٩) "أوهام السلام" (طبعة ثانية مزيدة ومنقحة) دار الكلمة عام ٢٠٠٠.
١٠) "مصر وعصر المعلومات (طبعة ثانية مزيدة ومنقحة) دار الكلمة عام ٢٠٠٠.
١١) "أبو زعبل ١٩٨٩" جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢.
١٢) اقتصاديات الوقت الضائع – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام – ٢٠٠٢.
١٣) "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات فى الإدارة والاقتصاد" دار الكلمة – ٢٠٠٣.
١٤) "الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان" جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
١٥) الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة – مركز المحروسة – ٢٠٠٤.
١٦) البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة – مركز المحروسة – ٢٠٠٤.

لم تحت الطبع :

١) المقاومة العراقية .. ومستقبل النظام العالمى – مركز المحروسة.
٢) مستقبل الإصلاح الدستورى فى مصر – مركز المحروسة.

الكتاب فى سطور

ويرغم ذلك فإن التحليل العلمى الرصين ؛ يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك؛ أن
الخسائر أو الأضرار التى صاحبت تجربة بزرع ونمو القطاع العام حلال الفترة الأولى (٥٧ - ١٩٦٧) أو حتى فترة ركوده وصموده (١٩٦٧ - ١٩٧٤) أو خلال فترة اختراقه وإعادة توظيفه وإدماجه فى آلية اقتصادية دولية (٧٥ - ١٩٩٠) وأخيراً فى مرحلة تصفيته وإهدار دمه (١٩٩١ حتى اليوم) لا تقارن على الإطلاق بالأضرار والخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى من جراء هيمنة طبقة جديدة وهجينة جرى تخليقها قسراً منذ عام ١٩٧٤ بزواج غير شرعى بين الولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالى الكبرى والمؤسسات التمويلية الدولية من جهة ورجال الحكم والإدارة والبنوك فى مصر من جهة أخرى والتى عبرت عن نفسها خلال السنوات القليلة الماضية من تهريب للأصول وهروب بأموال البنوك والتهرب من أداء الضرائب العامة واستعباد العاملين لديهم بحرمانهم من نظم تأمينية وصحية كاملة وهو ما نتج عنه فى النهاية تفشى حالات البطالة فى المجتمع وغيرها من المظاهر الضارة التى تعرضنا إليها فى الفصول السابقة.
وهكذا .. وبعد مرور أكثر من ربع قرن على الانفتاح والصلح مع إسرائيل وأمريكا لم يتمكن القطاع الخاص المصرى من تحقيق تراكمات رأسمالية تسمح له بشراء هذه الأصول الإنتاجية ؟! ونتساءل إذن متى سيتمكن هذا القطاع الخاص من تحقيق هذا التراكم الرأسمالي ؟ ومن أين إذن حصل هذا القطاع الخاص المصرى على التراكمات المالية التى تربوا على ١٢٠ مليار دولار مودوعة ومستثمرة فى بنوك الخارج وشركات الخارج؟!
نحن هنا إزاء أكبر عملية احتيال ونصب اقتصادية فى تاريخ مصر الحديث تشهد لها مثيلاً سوى فى عهد الخديوى إسماعيل التى انتهت بقدوم الاحتلا البريطانى وسيطرة الأجانب عموماً على مصر ؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.